

بسم الله الرحمن الرحيم

مبورات و مرتكزات قيام مجلس التعاون
لدول الخليج العربية

ماهر عاهد ست ابوها

تموز ١٩٨٩م

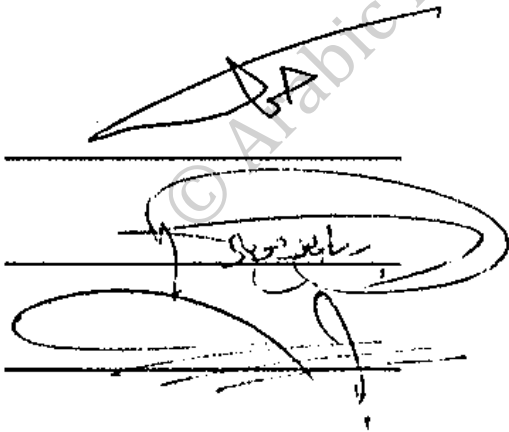
بسم الله الرحمن الرحيم

مبشرات و مرتكزات قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ماهر ست ابوها

بكالوريوس اقتصاد (١٩٨٦)

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في
جامعة اليرموك / قسم الاقتصاد

A handwritten signature in Arabic script is written over a circular stamp. The signature appears to be 'ماهر ست ابوها'. The stamp is partially obscured by the signature and the watermark.

الاستاذ الدكتور حميد القيسي (مشرفاً)

الدكتور رياض المومني (عضواً)

الدكتور عبدالله شامية (عضواً)

شكر و تقدير

اود ان اعبر عن خالص شكري و تقديري الى مشرفي الجليل
الاستاذ الدكتور حميد القيسي لاشرافه واقتراحاته وارشاداته
وتوجيهاته لي خلال هذه الدراسة .

خالص شكري وتقديري الى عضوي لجنة المناقشة الدكتور الفاضل
رياض المومني والدكتور الفاضل عبدالله شامية شاكرا لهم
ملاحظاتهم واقتراحاتهم البناءة لاشراء هذه الرسالة.

كما اود ان اشكر جميع اساتذتي الافاضل في قسم الاقتصاد
لتقديمهم كل ما هو ممكن اثناء الرسالة وقبلها .

وخالص شكري الى الدكتور علاء الدين شلا ليقبلو نصائحهم
وتوجيهاته .

خالص شكري وتقديري لدكتور نادر مريان لتوجيهاته وتيسير
استخدام مختبر الكمبيوتر خلال فترة الدراسة .

اود ان اعبر عن شكري الى صديقي محمد عطالله لمساعدته
وتشجيعه المستمر .

ولا انسى اصدقائي وزملائي محمد فرج ، عواد خليل ، محمد
الولفي ، عمر هاكوز ونادرعزت .

ولسبل كل هذا وذاك فان الشكر لله تعالى الذي يسر لي امري
ثم للوالد والوالدة والاخوة والاخوات لدعمهم وتشجيعهم المستمر .

المحتويات

ج	لائحة الاشكال
د	ملخص
ا	تمهيد
ز	مقدمة

الفصل الاول : الروابط الاجتماعية والاقتصادية في دول مجلس التعاون

٦	الخليجي
٧	١-١ الموقع الجغرافي
٨	٢-١ التاريخ السياسي للمنطقة
١٠	٣-١ الروابط الاجتماعية و الاقتصادية قديما
١٤	٤-١ الروابط الاجتماعية و الاقتصادية حديثا
١٩	الهوامش

الفصل الثاني : ظهور مجلس التعاون لدول الخليج العربية

٢١	١-٢ بداية التفكير في مجلس التعاون
٢٢	٢-٢ دوافع انشاء المجلس
٢٤	٣-٢ اهداف المجلس
٢٥	٤-٢ الهيكل التنظيمي للمجلس
٢٦	٥-٢ اللجان الفنية للمجلس
٢٨	الهوامش

الفصل الثالث : التعاون الزراعي بين دول مجلس التعاون الخليجي

٣٤	١-٣ المشاكل التي تواجه قطاع الزراعة
٣٥	١-٣-١ المشاكل الطبيعية
٤١	٢-٣-١ المشاكل البشرية و الحضارية
٤٩	٢-٣ الفجوة الغذائية حسيلا التخلف الزراعي
٦٢	٣-٣ اسباب الفجوة الغذائية
٧١	٤-٣ التنسيق الزراعي بين دول المجلس
٧٣	الهوامش

الفصل الرابع : التبادل التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي

٧٥	١-٤ اهمية التجارة الخارجية
٧٦	٢-٤ تطور التجارة الخارجية لدول المجلس
٨٦	٣-٤ التركيب السلعي للتجارة الخارجية

٨٦	١-٣-٤	التركيب السلعي للمصادر
٨٨	٢-٣-٤	التركيب السلعي للواردات
٨٩	٤-٤	اتجاهات التجارة الخارجية
٨٩	١-٤-٤	التبادل التجاري مع بقية الدول العربية
٩٠	٢-٤-٤	التبادل التجاري مع بقية الدول الإسلامية
٩١	٣-٤-٤	التبادل التجاري مع الجماعة الأوروبية
	٤-٤-٤	التبادل التجاري مع الولايات المتحدة
٩١		الأمريكية
٩٢	٥-٤-٤	التبادل التجاري مع اليابان
٩٢	٦-٤-٤	التبادل التجاري مع بقية دول العالم
٩٤	٥-٤	تطور التجارة البينية لدول المجلس
١١٩	٦-٤	التجارة البينية في المنتجات ذات المنشأ الوطني
١٢٥		الهوامش
١٢٦		الفصل الخامس : السياسة البترولية الخليجية المشتركة
١٢٧	١-٥	تطور صناعة البترول في دول المجلس
١٣١	٢-٥	تطور انتاج و احتياطي النفط في دول المجلس
١٤٢	٣-٥	تطور انتاج و احتياطي الغاز في دول المجلس
١٥٠	٤-٥	تطور طاقات مصافي تكرير النفط في دول المجلس
١٥٣	٥-٥	تنسيق السياسة البترولية بين دول المجلس
١٥٧	٦-٥	المشروعات البترولية المشتركة
١٦٢		الهوامش
١٦٤		خلاصة و استنتاجات
١٧٤		قائمة الجداول
١٧٦		قائمة الملاحق
١٧٨		الملاحق
٢٠٠		مصادر البحث
٢١٤		ملخص (بالغة الانجليزية)

صفحة	شكل رقم
	(١) التركيب الاساسي لانتاج النباتي في دول
٥٢	المجلس لعام ١٩٨٣م
٥٥	(٢) مساهمة دول المجلس في الانتاج النباتي لعام ١٩٨٣م
٩٥	(٣) حركة التبادل التجاري لدول المجلس لعام ١٩٨١م
٩٦	(٤) حركة التبادل التجاري لدول المجلس لعام ١٩٨٥م
١٠٠	(٥) مساهمة دول المجلس في التجارة البينية لعام ١٩٨١م
١٠١	(٦) مساهمة دول المجلس في التجارة البينية لعام ١٩٨٥م
١٠٨	(٧) مساهمة دول المجلس في الصادرات البينية لعام ١٩٨١م
١٠٩	(٨) مساهمة دول المجلس في الصادرات البينية لعام ١٩٨٥م
١١٤	(٩) مساهمة دول المجلس في الواردات البينية لعام ١٩٨١م
١١٥	(١٠) مساهمة دول المجلس في الواردات البينية لعام ١٩٨٥م
١٢٣	(١١) المنتجات ذات المنشأ الوطني لعام ١٩٨٤م
١٢٤	(١٢) المنتجات ذات المنشأ الوطني لعام ١٩٨٥م
١٣٦	(١٣) انتاج النفط الخام في دول المجلس لعام ١٩٨١م
١٣٧	(١٤) انتاج النفط الخام في دول المجلس لعام ١٩٨٧م
١٤٦	(١٥) انتاج الغاز الطبيعي في دول المجلس لعام ١٩٨١م
١٤٧	(١٦) انتاج الغاز الطبيعي في دول المجلس لعام ١٩٨٧م
	(١٧) طاقتات مصافي تكرير النفط القائمة
١٥٤	في دول المجلس لعام ١٩٨١م
	(١٨) طاقتات مصافي تكرير النفط القائمة
١٥٥	في دول المجلس لعام ١٩٨٧م

ملخص

بسبب الجمود الذي سيطر على فكرة الوحدة الاقتصادية والتكامل الاقتصادي العربي، ومحدودية الخطوات التي اتخذت في سبيل ذلك وضالة الاشارة الاقتصادية لهذه الخطوات كل ذلك أدى ببعض الاقتصاديين العرب الى طرح عدة افكار تخرج مرحليا عن الاطار المعمول به ولكن تهدف الى الهدف النهائي وهو التكامل العربي ومن هذه الافكار العامة كتكتلات القليمية لا يشترط ان تضم كافة الاقطار العربية نظرا لما يؤمنه هذا من الاستفادة من اتساع حجم السوق وتحليل وفورات اقتصادية لا تتحقق بالسوق المحلية الصغيرة ويؤدي الى زيادة القوة التفاوضية للدول الاعضاء وتقليل تعرضها للاشارة الخارجية.

لقد تمنا بدراسة تحليلية وصفية لمبررات ومرتكزات قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية من خلال ثلاث مدخلات مبينا المعوقات والمشاكل التي تواجه هذه المدخلات والفوائد والاهمية التي تجنيه هذه المدخلات من خلال قيام المجلس .

تشابه دول المجلس من جهة في جغرافيتها وطبيعتها وتاريخها السياسي ومن جهة اخرى في سماتها الاقتصادية فقد كان عماد اقتصادها استخراج وتجارة اللؤلؤ اضافة الى الزراعة والتجارة البرية والبحرية وبقي الا مرحتى تدفق البترول الذي اصبح وما زال العمود الفقري لاقتصادياتها ،ويمكن القول ان المنطقة كانت عبارة عن منطقة اقتصادية واحدة .

تتمتع اتفاقية انشاء المجلس بالشمول والاتساع فهي تشمل على جميع اوجه نشاط الدولة والمجتمع وتشبه الاتفاقية الاقتصادية اتفاقية انشاء المجلس في الشمول والاتساع ولكن يلاحظ عدم وضوح وضعف بعض مواد الاتفاقية التي لا تؤدي بها بالصيغة الحالية الى قيام الاتحاد الجمركي .

يواجه القطاع الزراعي في دول المجلس العديد من المعوقات والمشاكل الطبيعية منها والحضارية والبشرية التي تحد من الانتاج الزراعي ،وفي ظل هذا نما الانتاج النباتي في المجلس بمعدل ١٢% سنويا ويعزى هذا الى تزايد انتاج جميع دول المجلس باستثناء البحرين والقطر ،وشكل انتاج السعودية والامارات وعمان

ما نسبته ٩٦٫٦% من اجمالي انتاج المجلس الا ان الفجوة الغذائية تزداد تعمالا فيلاحظ انخفاض مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي مما يعكس الضعف الشديد الذي يعاني منه فقد بلغت المساهمة ٢٣٫٦% فقط لعام ١٩٨٥م، ويلاحظ ان المتوسط العام للاكتفاء الذاتي للمجلس منخفض جدا لذا سجل الميزان التجاري لقطاع الزراعة عجزا مستمرا ومتزايدا، وازدادت الفجوة الغذائية اتساعا نتيجة لتزايد عدد السكان الطبيعي وغير الطبيعي، ارتفاع دخل الفرد ومستوى معيشة، هبوط انتاجية المزارع، قلة الاستثمارات الزراعية، قلة اليد العاملة الزراعية في المجلس باستثناء السعودية وعمان وادراكا من المجلس لهذا الوضع خرجت بعدت قرارات وتوصيات من اهمها القرار لمشروع السياسة الزراعية المشتركة.

تعتبر اقتصاديات دول المجلس من اكثر دول العالم النامي الفتحا على السوق العالمية والتجارة الدولية، فهي تعتمد على التاج وتصدير سلعة واحدة هي النفط وتستورد جميع احتياجاتها من الخارج وعلى الرغم من انخفاض حجم التجارة الخارجية نتيجة لانخفاض الكبير للمصادر النفطية الا ان مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي بقي مرتفعا مما يعني قابلية دول المجلس الى التاثر بالتغيرات المفاجئة التي تطرأ على التجارة الخارجية، ورغم التراجع الا ان الميزان التجاري سجل فائضا مستمرا، وتركز التركيب السلعي لصادرات المجلس في الصادرات النفطية وبنسبة ٨٧٫٣% لعام ١٩٨٥م وتركز التركيب السلعي لواردات في السلع الصناعية وبنسبة ٣٥٫٧% واحتلت اليابان المرتبة الاولى كاهم شريك للمجلس في التبادل التجاري وبنسبة ٢٩٫٤% تلتها دول الجماعة الاوروبية وبنسبة ٢٥٫٥% لعام ١٩٨٥م .

تراجعت التجارة البينية للمجلس بمعدل ٦٫٧% سنويا وشكلت التجارة البينية للسعودية والبحرين والامارات ما نسبته ٨٣٫٨% من اجمالي التجارة البينية للمجلس، وشكلت التجارة البينية نسبة منخفضة جدا من التجارة الخارجية لجميع دول المجلس باستثناء البحرين لضخامة حجم ما تصديره، وسجلت التجارة البينية في السلع ذات المنشاء الوطني تراجعوا وبلغت نسبتها الى اجمالي التجارة البينية ١٦% مما يعني ان ٨٤% من هذه التجارة هو اعادة التصدير، وبلغت نسبتها الى التجارة الخارجية الكلية ٠٫٩% وهي منخفضة جدا وبالتالي فان التجارة البينية لا تشكل مركزا لقيام المجلس .

تعتمد اقتصاديات دول المجلس على النفط كمصدر رئيسي للدخل القومي وكعنصر اساسي في تحريك العملية الاقتصادية مما ادى الى تاثرها بالمستويات غير المستقرة في اسعار النفط وما يترتب على ذلك من تاثرها بالتغيرات التي تحدث في العالم الغربي ، وسجل انتاج النفط تراجعاً مستمراً وبمعدل ٨ر٥% سنوياً ويعزى هذا الى التراجع الكبير في انتاج المجلس وخاصة انتاج السعودية وهو ناتج عن التخممة التي حصلت في سوق البترول العالمية ، وبقي انتاج السعودية يشكل اكثر من ٥٠% من انتاج دول المجلس ، ولا تكمن اهمية نفط المجلس في انتاجها ولكن في احتياطيتها الهائلة فقد شكلت ما نسبته ٦٦ر٤١% من الاحتياطي العالمي وصاحب تراجع انتاج النفط تراجعاً في انتاج الغاز الذي كان اقله مصاحباً لانتاج النفط على الرغم من ارتفاع الاحتياطي ، وعلى الرغم من ضخامة الانتاج النفطي الا ان طاقات مصافي التكرير القائمة منخفضة جداً مقارنة بالطاقة العالمية فقد بلغت ٧ر٣% لعام ١٩٨٧م ، ويلاحظ ان ما يكرر من النفط منخفض جداً مقارنة بما ينتج ال ٢ر٣٥% فقط يكرر مما يعني ان ٦٤ر٨% يتم تصديره خاماً وهي نسبة مرتفعة ، وهذا يعتبر اهم مرتكز للقيام عمل خليجي مشترك.

تمهيد :

يشهد القرن الحالي في اماكن متعددة من العالم ، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، الكثير من التطورات الاقتصادية المتمثلة بقيام التكتلات الاقتصادية و التجمعات الاقتصادية، مما حدا بالكثير من المهتمين بالشؤون الاقتصادية الى اطلاق اسم عصر التكتلات الاقتصادية على هذا العصر .

ولم تكن الدول العربية بمنأى عن هذه التطورات مما دفع بعضها الى الاتجاه في تكوين تجمعات اقتصادية داخل جسم الوطن العربي الكبير كخطوة للوصول فيما بعد الى الوحدة الاقتصادية العربية الشاملة ، ويظهر ذلك بشكل واضح بقيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية في السنوات الثماني الماضية و في تشكيل مجلس التعاون العربي واتحاد المغرب العربي الكبير قبل اقل من تسعة اشهر ، ومن هنا جاء اهتمام الباحث على اولى هذه التجمعات العربية وهو مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وحول تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية تحتوى الادبيات الاقتصادية العربية على عدد كبير من الكتب التي عالجت الموضوع جزئيا او كليا ، وهناك العديد من المقالات و الدراسات و الابحاث و المؤتمرات التي درست وبحثت في هذا الموضوع. ومن الكتب الجادة :-

كتاب "التعاون الانمائي بين اقطار مجلس التعاون العربي الخليجي" للدكتور فؤاد حمدي بسيسو ، وكتاب الدكتور يحيى حلمي رجب "مجلس التعاون لدول الخليج العربية" ، وكتاب الدكتور خلدون حسن النقيب "المجتمع و الدولة في الخليج و الجزيرة العربية" ، وكتاب الدكتور محمد رشيد الفيل "الامن الغذائي لدول مجلس التعاون الخليجي و العمل العربي المشترك" ، وكتاب الدكتور صبحي القاسم "نظرة تحليلية في مشكلة الغذاء في البلدان العربية" ، وغيرها من الكتب الجادة .

كما ان هناك دوريات متخصصة بنشر الدراسات والمقالات حول العمل العربي المشترك والتي من ضمنها العمل الخليجي و اخص بالذكر مجلة "التعاون" ، مجلة "ديارنا و العالم" ، مجلة "الفاق الاقتصادية" ، مجلة "دراسات الخليج و الجزيرة العربية" ، مجلة "اللفظ و التنمية" ، مجلة "اللفظ و التعاون العربي" وغيرها .

ومن الندوات والمؤتمرات الهامة ندوة التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي التي عقدت في الكويت في ايار عام ١٩٧٩م، والندوة العلمية لابعاد التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في قطر الخليج العربي التي عقدت في بغداد في شباط عام ١٩٨٠م ، ومؤتمر الطاقة العربي الرابع الذي عقد في بغداد في اذار ١٩٨٨م .

ومن التقارير اخص بالذكر "التقرير الاقتصادي العربي الموحد " ، و "تقرير الامين العام لمنظمة الاوابك" .

وقد واجه الباحث اثناء بحثه بعض المعوقات المتمثلة بعدم توفر معلومات احصائية حديثة لبعض المدخلات ، معالجة معظم الدراسات و الابحاث السابقة للموضوع بشكل قطاعي ، و احيانا بطابع سياسي او لائوني .

المقدمة:

تطورت العلاقات الاقتصادية الدولية باتجاه التكامل الاقتصادي خاصة بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة للتطورات الاقتصادية والسياسية الكبيرة التي شهدتها العالم خلال تلك الفترة، والتي فرضت على مختلف الدول الاتجاه نحو التكتلات بمختلف أشكالها، كمحاولة للتغلب على المشاكل الاقتصادية التي واجهتها بصورة منفردة ورغبة منها في حل هذه المشاكل بصورة جماعية من خلال امكانياتها المشتركة لتطوير مجتمعاتها وتعجل تنميتها.

تطورت العلاقات الاقتصادية عموما في اتجاهين رئيسين هما: علاقات التعاون الاقتصادي و علاقات التكامل الاقتصادي. تتضمن علاقات التعاون الاقتصادي عادة العمليات التي تتم بين دولتين او اكثر في مجال اقتصادي معين بهدف تحقيق منفعة مشتركة لفترة زمنية محددة على اساس المعاملة بالمثل مع احتفاظ كل وحدة اقتصادية بخصائصها المتميزة.

اما التكامل الاقتصادي و الذي يعتبر ابرز اشكال التكتلات الاقتصادية، فهو يتمثل في علاقات تقوم بين الوحدات الاقتصادية (دولتين او اكثر) باتجاه تحقيق الاندماج بينها و ازالة مظاهر التمييز القائمة فيما بين هذه الوحدات و تكوين وحدة اقتصادية جديدة متميزة. وهناك خمس مراحل للتكامل الاقتصادي هي: منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الاتحاد الاقتصادي واخيرا الوحدة الاقتصادية.

ارتبط اتجاه الدول النامية نحو التكامل الاقتصادي جوهريا بالفوائد الاقتصادية و ضرورته للتنمية، فالتكامل مثلا يؤمن الاستفادة من اتساع حجم السوق، كما يحقق وفورات اقتصادية لا تتحقق بالسوق المحلية الصغيرة، ويؤدي الى زيادة القوة التفاوضية للدول الاعضاء وتقليل تعرضها للاضرار الخارجية.

ولقد اتجهت الدول العربية منذ الحرب العالمية الثانية الى التعاون الاقتصادي باشكال مختلفة، حيث عقدت عدة اتفاقيات ثنائية او جماعية في هذا المجال منها اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية الشاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة.

وبسبب الجمود الذى سيطر على فكرة الوحدة الاقتصادية العربية و التكامل الاقتصادي العربي ، ومحدودية الخطوات التى اتخذت فى سبيل تحقيقها ، وضالة الاشار الاقتصادية لهذه الخطوات كل ذلك ادى ببعض الاقتصاديين العرب الى طرح افكار جديدة ، تخرج مرحليا عن الاطار المعمول به لكنها ترمي الى نفس الهدف النهائى وهو التكامل الاقتصادي العربي ، فطرحت صيغ جديدة مثل تنسيق خطط التنمية والتنسيق الصناعى و المشاريع المشتركة ، والامة شكتلات القومية لا يشترط ان تضم كافة الدول العربية .

سنقوم بدراسة تحليلية وصفية لمبررات و مرشكات لقيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية من خلال ثلاث مدخلات مبينا المعوقات و المشاكل التى تواجه المدخلات و الفوائد و الهمية التى تجنيه هذه المدخلات من خلال قيام المجلس ، وفى ضوء تعذر جمع معلومات اولية ، تعتمد هذه الدراسة على الدراسة المكتتبية .

تقسم هذا الدراسة الى ستة فصول ، الفصل الاول يلقى الضوء على الروابط الاجتماعية و الاقتصادية لدول المجلس قبل وبعد اكتشاف النفط وذلك بعد استعراض الموقع الجغرافى و التاريخ السياسى للمنطقة لبيان اهميتهما و اثرهما فى تشكيل اقتصاديات دول المجلس .

وفى الفصل الثانى تستعرض الدراسة بداية التفكير فى انشاء مجلس التعاون ودوافعه و اهدافه ، و الهيكل التنظيى للمجلس باجهزته وتكوينه واختصاصاته ، واللجان الفنية للمجلس وانجازاتها .

اما فى الفصل الثالث تستعرض الدراسة مدخل التعاون الزراعى بين الاطار المجلس مبينة الموارد الزراعية والمشاكل التى تواجهها الطبيعية و الحضارية و البشرية ، الفجوة الغذائية كحتميلة لتتخلف الزراعى ، اسباب الفجوة الغذائية ، التنسيق الزراعى بين دول المجلس .

ويستعرض الفصل الرابع مدخل التجارة الخارجية موضحا ، الهمية التجارية الخارجية لدول المجلس حيث تم قياس بعض مؤشرات التبعية ، وهيكلا و تركيب التجارة الخارجية و اتجاهاتها والتحوللات التى طرات عليها ، و التجارة البينية مبينا مدى اهميتها لسلناج المحلى الاجمالى و اجمالى التجارة الخارجية ، والتجارة البينية فى السلع ذات المنشاء الوطنى .

وفي الفصل الخامس تستعرض الدراسة مدخل السياسة البترولية الخليجية المشتركة، متطرقة الى تطور صناعة البترول في دول المجلس، ركائز و اركان اى سياسة بترولية خليجية مشتركة، مستجدات سوق البترول العالمية والعوامل المؤثرة فيه ، تطور انتاج واحتياطي النفط والغاز واهميتهما، تطور طاقات مصافي تكرير النفط القائمة تنسيق السياسة النفطية بين دول المجلس واهم المشروعات المتعلقة بالنفط والتي ساهمت بها دول المجلس .
ويقدم الفصل الاخير خلاصة الدراسة و استنتاجاتها .

الفصل الاول

الروابط الاجتماعية والاقتصادية لدول
مجلس التعاون الخليجي

١-١ الموقع الجغرافي:

يلغ الخليج العربي جنوب غرب القارة الآسيوية حيث يمثل أقصى امتداد للوطن العربي من جهة الشرق ويعتبر امتداداً بحرياً للمحيط الهندي، ويبلغ طول الخليج العربي ألف كيلومتر ويتراوح عرضه ما بين ٢٠٠ - ٣٠٠ كيلو متر (١)، وتبلغ مساحته ٢٣٩ ألف كيلو متر مربع ويتراوح اتساعه بين ٤٧ كم عند مضيق هرمز و ٢٨٠ كم في أوسع نقطة فيه (٢).

ويمثل الساحل الغربي من الخليج ساحله العربي حيث تقع دولة الكويت على رأس الخليج الشمالي وهذه لها حدود مشتركة مع العراق والذي تطل أراضيه على الخليج أيضاً، ويلي الكويت جنوباً الساحل الشرقي للمملكة العربية السعودية "ساحل الأحساء" ويمتد هذا الساحل حتى حدود شبه جزيرة قطر وخليج سلوى الذي يضم جزر البحرين إذ أنه يحصرها بين شبه جزيرة قطر وساحل الأحساء وتبدأ بعد ذلك حدود دولة الإمارات العربية المتحدة باماراتها السبع ويليهما في الزاوية الجنوبية الشرقية السلطنة عمان التي تمتلك ساحلاً بحرياً طوله ١٦٠٠ كم يمتد من مضيق هرمز في الشمال الشرقي إلى حدود اليمن الجنوبية في الجنوب الغربي (٣)، وتعد هذه السواحل المنافذ الطبيعية للداليم الداخلية الكبيرة لشبه الجزيرة العربية، إضافة إلى الساحل الغربي للمملكة العربية السعودية والذي يطل على البحر الأحمر.

وتشكل دول الخليج وحدة جغرافية طبيعية فيما بينها، فهي تحتل كل أراضي شبه الجزيرة العربية ما عدا دولتي اليمن في الجنوب، وحدود الدول الخليجية متصلة ولا توجد عوائق طبيعية أو سياسية فيما بينها، وتمثل كياناً طبيعياً واحداً إذ إن جغرافيتها ومناخها وجولوجيتها واحدة إضافة إلى حياستها النباتية والحيوانية، وتعد منطقة الخليج منطقة صحراوية من حيث المناخ والذي يمتاز بالحرارة والجفاف صيفاً والبرودة شتاءً، كما إن التضاريس في هذه المنطقة متنوعة فهناك الجبال والوديان والشواطئ والسهول.

ان الموقع الاستراتيجي للمنطقة جعلها مسرحا ل'حداث تاريخيه هامه في كافة مراحل تطور الحضارة، فقد كانت في القديم ممرا حضاريا في تاريخ الشرق، ومركزا للسياسة الدولية حاليا.

تحددت الشخصية العربية والاسلامية في المنطقة منذ ظهور الاسلام في القرن السابع الميلادي وحتى قدوم البرتغاليين الى المنطقة في القرن السادس عشر، فقد شارك العرب الذين استقروا في المنطقة اخوانهم في الجزيرة العربية في نشر الاسلام ونشر الثقافة العربية ووجدت علاقات تجارية تؤكد هذا الحقائق التاريخية بين ساحل الخليج العربي وسواحل افريقيا الشرقية وجزر الشرق الاقصى.

وبقيت المنطقة غير خاضعة ل'اي استعمار حتى بدأت الهيمنة البرتغالية والتي استمرت من عام ١٥٠٩م - ١٦٢٢م (٤)، ولم يكن هدف البرتغاليين ازالة السيطرة على التجارة بين اسيا واوروبا في الخليج والبحر المتوسط. او فرض احتكارهم على التجارة مع الشرق والوصول الى مصادر الذهب والفضة فحسب بل فرض هيمنتهم على العالم القديم كذلك، وشهد النشاط العربي والتفوق حالة من التدهور نتيجة للسيطرة البرتغالية على المنافذ العربية التي ثمر بها تجارة الشرق في طريقها الى اوروبا، ونتيجة للمقاومة القبائل العربية والضغط البريطاني تم اجلاء وانهاء الاستعمار البرتغالي عن منطقة الخليج العربي لتصبح المنطقة منطلقا صراع مع العالم الخارجي.

عاشت المنطقة حالة من الصراع الاوروبي والمقاومة الوطنية المحلية وذلك في الفترة ما بين عام ١٦٣٠م - ١٨٣٩م (٥)، فقد استماع الهولنديون في بداية هذه الفترة السيطرة على المنطقة بمساعدة بريطانيا وبعد استقرارهم في بندر عباس التي حلت - كقاعدة للنشاط التجاري - بدلا من هرمز المركز التجاري الرئيسي للبرتغاليين.

أسس الهولنديون شركة الهند الشرقية الهولندية وقد تذرعوا بحجة حماية مصالحهم التجارية في الخليج من اجل السيطرة على المنطقة، ونتيجة للصراع الفرنسي الهولندي انتقل مركز النشاط

التجاري الى البصرة ثم الى جزيرة خرج، وفي نفس الوقت استت بريطانيا فروعا للشركة الهندية الشرقية في موانئ الخليج وجنوب الجزيرة العربية خاصة مسقط والبحرين وذلك بعد احكام سيطرتهم واحتلالهم للهند ما بين عام ١٦٣٠ و ١٦٩٠م (٦) وحاولت فرنسا عن طريق احتلال مصر تهديد مركز بريطانيا في الهند الا ان هذا الصراع انتهى لصالح بريطانيا خاصة بعد خروج هولندا من جزيرة خرج نهائيا وقيام الثورة الفرنسية في فرنسا.

لا يعني هذا ان هذه الفترة لم تشهد مقاومة اللبائل المحلية لمحاولات السيطرة الاجنبية على الخليج بل ان ما يميز هذه الفترة هو عودة المد العربي لاستئناف نشاطه من داخل الجزيرة الى سواحلها فقد ظهر "الطواسم" كقوة بحرية محلية في ساحل عمان المتهدان والذي يعرف الآن باسم الامارات العربية المتحدة حيث اتخذوا من رأس الخيمة مركزا لهم ولنشاطهم، وظهرت قبائل بني ياسين كقوة برية وقد استقرت بين جنوب قطر شرقا حتى دبي غربا، وظهرت مسقط كقوة تجارية السليمية.

و تميزت الفترة بين عام ١٨٣٩م و ١٩٢٠م (٧) بالهيمنة البريطانية الكاملة على المنطقة بعد ان ليد حكام الخليج بالمعاهدات والاتفاقيات التي مكنت خلالها بريطانيا من استمرار استعمارها خاصة لا مارات ساحل عمان وتمكنت كذلك من تأمين مساحها التجارية وتأمين مركزها العسكري واحتكار امتيازات استخراج اللؤلؤ ثم النفط، وعلى الرغم من ان اول اتفاقية عقدت عام ١٧٩٨م (٨) مع مسقط وبها استطاعوا التحكم بالتجارة عن طريق هرمز خاصة بعد القضاء على قبيلة الطواسم وتوقيع معاهدة في رأس الخيمة والتي شكلت الدعامة القوية للنفوذ البريطاني على المنطقة الا ان التحكم بالتجارة كاملة والسيطرة على المنطقة تم بعد ان سيطرت بريطانيا على عدن عام ١٨٣٩م والتي تشكل المفتاح للتجارة عن طريق البحر الأحمر، وقد ادت فترات الاستعمار هذه الى تغييرات في الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة وسنتحدث عنها خاصة فيما يتعلق بالاستعمار البريطاني لما كان له من اثر كبير، وبقي الاستعمار البريطاني حتى منتصف هذا القرن اي عندما اعلن انسحابها من شرق قناة السويس.

لقد حصلت دول مجلس التعاون على استقلالها حديثا، وكانت المملكة العربية السعودية اولى الدول المستقلة بعد اعلان قيامها

عام ١٩٣٢م، واعلن استقلال الكويت وقيامها عام ١٩٦١م، وقيام دولة البحرين عام ١٩٧١م بعد انفصالها عن اتحاد الامارات التسع وبعد تقرير المصير من قبل الشعب البحرينى بعد ان طالبت ايران بضمها اليها، واعلن قيام دولة قطر عام ١٩٧٠م بعد انسحابها من الاتحاد التساعي، واعلن قيام الامارات العربية المتحدة عام ١٩٧١م بست امارات هي: امارة ابوظبي، دبي، الشارقة، عجمان، ام القيوان والفجيرة.

٣-١ الروابط الاجتماعية والاقتصادية قديما:

ان مواقع وجغرافية منطقة الخليج العربي قد ادت الى العمل في المجالات البحرية وكانت هي اساس النشاط الاقتصادي في الخليج،

ان السمات الاقتصادية الاساسية متشابهة في منطقة الخليج العربي فقد كان عماد اقتصادهم استخراج اللؤلؤ ولقد تركز في كل من الكويت والبحرين والامارات وقطر، وبالإضافة الى استخراج اللؤلؤ كانت هناك أنشطة اقتصادية اخرى مثل الزراعة في منطقة الاحساء بالمملكة العربية السعودية وبعض الواحات الداخلية، والرعي في الصحراء، والتجارة البحرية في الخليج بالإضافة الى التجارة البرية عبر الصحراء.

لقد كان استخراج اللؤلؤ من اعرق واقدم المهن التي مارسها سكان الخليج وكان المجال الاساسي للعمل والانتاج قبل اكتشاف (البترو) وتأتي البحرين في المرتبة الاولى بين دول الخليج من حيث عدد العاملين في هذا المجال وفي النتائج الاقتصادية المترتبة على ذلك، وبلغت نسبة السكان العاملين في هذا الميدان في اوائل القرن العشرين حوالي ١٨% من سكان البحرين و ٢٠% من سكان الكويت و ٤٨% من سكان قطر و ٣١% من سكان الساحل العماني، والملحق رقم (١) يبين حجم القوى العاملة المشغلة بصيد اللؤلؤ وحجم الدخل الناتج عنها لعام ١٩٠٦-١٩٠٧م، وتأتي قطر وابوظبي والشارقة ورأس الخيمة بعد الكويت والبحرين في تجارة اللؤلؤ واستخراجها، فقد كان للكويت - على سبيل المثال - ٨٠٠ سفينة للغوص في اشهر الصيف حيث البحر الهادىء والجو الحار، وكان يقوم بمهمة الغوص ١٥ الف رجل، مع العلم ان عدد سكان الكويت انذاك ٥٠ الف نسمة (٩).

ورغم ان الطرق التي كانت مستخدمة في استخراج اللؤلؤ تقليدية الا انها كانت منتجة ومؤثرة في الاقتصاد المنطلقة وتجاريتها الخارجية، فتجارة اللؤلؤ قائمة منذ القدم، ولها تاريخ كبير، وكانت تشكل نسبة عالية من الدخل بالرغم من عدم توفر معلومات عن مستويات الدخل، والملحق رقم (٢) يبين قيمة اللؤلؤ المصدر لسنوات مختلفة من مراكز صيده في الخليج العربي، حيث يلاحظ ان التقدير الاجمالي لقيمة اللؤلؤ المصدر من الخليج العربي قد بلغت ٤٨٣٧٦٧ جنيه استرليني عام ١٨٩٣-١٨٩٤م ارتفعت الى ١٠٧٦٣١٠ جنيه استرليني عام ١٩٠٤-١٩٠٥م بنمو قدره ١٢٢,٥% للفتره ١٨٩٣-١٩٠٥م بمعدل ١,٢% سنويا.

وكان لنشاط الغوص اثر على المرأة الخليجية والتي كانت تضطر للعمل لمساعدة زوجها نظرا لندرة مصادر الدخل والقيام باعمال مثل الخياطة لنساء الحي او تربية الماشية او التجارة ببعض السلع اضافة الى العمل في المنزل كتربية الاطفال والطبخ.

ومع انتهاء الحرب العالمية وخلال الكساد العالمي سنة ١٩٢٩م و بسبب ظهور اللؤلؤ الياباني الصناعي الذي يشبه الى حد ما اللؤلؤ الطبيعي ويصعب تمييزه عنه انخفض الطلب على اللؤلؤ وبالتالي انخفضت عائداته مما اثر على مستوى المعيشة للناس العاملين في استخراج وصناعته وادى الى تحول بعضهم الى مصدر دخل اخر مثل العمل على السفن التجارية في منطقتي الخليج على الرغم من انخفاض اجورهم، وبعد ذلك اتجه السكان الى قطاع البترول في الثلاثينات من هذا القرن وظهر بجانب هذا النشاط الاقتصادي عدة أنشطة متتابعة لها مثل صناعة انواع متعددة من السفن كسفن (البوم) الذي يستخدم للتجارة و(السمبوك) التي تستخدم في الغوص، وقد تركز هذا النشاط في كل من الكويت والبحرين، (١٠).

وبالاضافة الى استخراج وتجارة اللؤلؤ كان سكان الخليج يمارسون التجارة البحرية، فلقد كانت السفن في بداية موسم التمور تنتجه الى ميناء البصرة، واثناء عملية التحميل كانت اسواق البصرة تنتعش بما يشتريه البحارة، وبعد التحميل كانت السفن تنطلق الى المحيط الهندي متجهة الى بومباي سيلان وكلكتا الهند والبعض الاخر كان ينتجه نحو شمال شرقي افريقيا خاصة زنجبار ملديشو حيث تباع التمور هناك ومن ثم تعود السفن محملة بالبضائع الهندية

والأفريقية التي يحتاجها أهل الخليج من معادن ومواد غذائية وتوابل والشمسة، ولقد كان عدد السفن العاملة في البحرين - على سبيل المثال - في الشحن البحري حوالي ١٠٠ سفينة وذلك عام ١٩٠٥م (١١).

لم تكن الزراعة ذات تأثير كبير في النشاط الاقتصادي وقد كانت المساحة المزروعة في الخليج ضيقة وتكاد تكفي احتياجات سكانها. ففي الكويت كانت المساحة المزروعة صغيرة وتتركز في منطقة الجهراء، أما البحرين فالأراضي الصالحة للزراعة محدودة، وأما قطر فتكاد تخلو من الأراضي الزراعية، أما الإمارات فهناك مساحات كبيرة من الأرض الصالحة للزراعة مثل العين والفجيرة ورأس الخيمة، أما في عمان فقد كانت المناطق الداخلية تتأثر تأثراً كبيراً في الزراعة، وفي السعودية فهناك أراضٍ كبيرة صالحة للزراعة خاصة في منطقة الأحساء.

وكانت معظم المحاصيل الزراعية تلبية كالتخيل والخضروات والبرسيم وهي في الغالب تنتج للاستهلاك العائلي والسوق المحلية وما يفيض يصدر إلى الإمارات المجاورة. وكانت هناك بعض الصناعات والحرف الخفيفة مثل صناعة النوافذ والأبواب وصناعة الفخار وصناعة الخناجر والسيوف.

من المعروف أن العلاقات والظواهر الاجتماعية لا يجمع من المجتمعات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بطبيعة القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج السائدة في تلك الفترة، لقد كانت القبيلة هي الشكل السائد لتنظيم الاجتماعي في المنطقة، فهي أساس الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ومحورها، والقبيلة وحدة قرابه تقوم على الانتماء إلى سلالة واحدة كانت محور النشاط الاقتصادي والعسكري والسياسي، والوجود الشرعي عرفاً لتنظيم الاجتماعي لقد كان المجتمع القبلي يتكون من طبقات اجتماعية متباينة من حيث السلطة والثروة، وتصنف القبائل على أساس القوى والضعف، الأثني والأفقر، المسلحة وغير المسلحة.

لا يمكن وضع فاصل محدد لتبدأ به مرحلة وتنتهي به مرحلة أخرى لنشاط الإنسان الاقتصادي في الخليج ولكن يمكن القول أن الإنسان في الخليج كان دائم التنقل بين شواطئ وجزر الخليج بحثاً عن الظروف التي تؤثر في حاجاته الأساسية، فلقد انضم الخليج في

القرنين الثامن والتاسع عشر بالهجرات التي انتهت باستقرار دائم او هجرة جزئية اخرى سعيًا وراء الوفرة الاقتصادية، ومن الامثلة على ذلك هجرة تحالف العتوب وآل المباح وآل ثاني وآل خليفة داخل الجزيرة الى اطراف الخليج والتي ادت الى قيام حكم آل صباح في الكويت سنة 1756م وحكم آل خليفة في البحرين سنة 1766م وحكم آل ثاني في قطر سنة 1871م (12) ولقد استثمرت هذه الظاهرة الاجتماعية التاريخية حتى منتصف القرن العشرين ولكن بشكل اقل مرونة من الهجرات السابقة.

ونتيجة لهيمنة البريطانية على منطقة الخليج ابتداء من منتصف القرن التاسع عشر ووضع المنطقة تحت الحماية البريطانية مباشرة مع معاهدات شبيهة في عمان وخاصة الجزء الساحلي منها، ومن ثم المعاهدة مع السعودية في دارين سنة 1915م ومعاهدة جده سنة 1927م (13)، هذه المعاهدات جعلت الهيمنة البريطانية والسفود البريطاني هو السائد في منطقة الخليج.

وقد ركزت القوة البريطانية التي كانت مهيمنة على منطقة الخليج ابتداء من منتصف القرن التاسع عشر تعاملها مع زعماء القبائل واعترفت لهم بحق السيادة على قبائلهم واتباعهم والاراضي التي تدعي القبائل انها لها، الا ان الاهتمام بالسيادة على الارض لم تكن بتلك الاهمية لدى زعماء القبائل وحتى لدى بريطانيا ودليل ذلك استمرار ترحال القبائل من مكان الى اخر ولذلك استمر الولاء للقبيلة او انصافه او تحالف القبائل هو الذي يحدد الارتباط بالارض او عدم الارتباط بها ولذا نجد ان الولاء للقبيلة هو الذي يفسر تداخل اراضي الامارات في دولة الامارات العربية المتحدة وظهور المناطق المحايدة بين الكويت والسعودية او السعودية والعراق او العراق والكويت وذلك نتيجة الولاء لشيخ القبيلة في الحالة الاولى ونتيجة انتقال القبائل او جزء منها، وفي الحالة الثانية ترك بعض الاراضي مشاعا للقبائل الرحل بين المناطق.

ان انتقال القبائل او انتقال فروع منها حسب الحاجة الاقتصادية من مكان الى اخر مع بقاء الولاء لشيخ القبيلة في مكان اخر واستمرار هذا الولاء القبلي في اراضي متباعدة ادى الى ظهور اختلاف على الحدود او المطالبة باراضي كما هو واضح في ادعاء البحرين مثلاً في الزبارة في شمال قطر على اساس ان سكان

ذلك المنطقتين يدينون بالولاء لحكام البحرين.

انتقلت السلطة البريطانية من تعطيل مرونة الانتقال من الشاطئ الشرقي لشبه الجزيرة العربية الى تعطيل الانتقال بين الوحدات العربية ذات الصلة القبلية، فمعاهدة سنة ١٨٦٩م ادت الى عدم تدخل حكام البحرين في شؤون قطر والتي كانت في المجال السياسي لحكام البحرين بحكم الارتباطات القبلية في ذلك الوقت (١٤)، ونتيجة لهذا عطلت بريطانيا المجال الحيوي الاقتصادي للوحدات الاجتماعية الطبيعية في شرق الجزيرة العربية عن طريق تجميع الارض وتكريس نوع من الاقليمية ساعدها طموح القبائل الى الاستقلال عن الغير نتيجة للعصبية القبلية.

٤-١ الروابط الاجتماعية والاقتصادية حديثا:

بدأ عصر النفط في الثلاثينات من هذا القرن في منطقة الخليج والجزيرة العربية، فقد تمت معظم الاكتشافات النفطية خلال الثلاثينات وتم التوصل الى تقدير حجم الاحتياطي النفطي من قبل شركات النفط في هذه الفترة، ونتيجة للحرب العالمية الثانية وظروفها تولى التنقيب والانتاج والجدول رقم (١) يوضح تاريخ اكتشاف وتصدير النفط.

جدول رقم (١)

تاريخ اكتشاف وتصدير النفط

الدولة	تاريخ اكتشاف النفط تجاريا	تاريخ بدء التصدير
البحرين	١٩٣٢	١٩٣٤
الكويت	١٩٣٨	١٩٤٨
السعودية	١٩٣٨	١٩٥٠
قطر	١٩٣٩	١٩٤٩
ابو ظبي	١٩٦٦	
دبي	١٩٦٦	
عمان	----	١٩٦٧

المصدر:

النقيب، خلدون حسن، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، بيروت ١٩٨٧م، ص ١١٩.

ولقد كان لهذه الثروة النفطية اثر كبير في تغيير الملامح الاساسية للمجتمع، ونشأ هذا عن التركيب الطبقي الجديد للمجتمع، فاهتزت المعايير وتضاربت المفاهيم، وفقدت القيم والاتجاهات استنقارها، فحين ظهر النفط، اختلفت وتعددت المهن واحتياجات المجتمع، وكثر المهاجرون والوافدون نتيجة عدم قدرة ابناء المنطقة على تحمل عبء المجتمع الجديد، وبالتالي تغيرت تركيبة المجتمع والعلاقات الاجتماعية، وكما نعلم فان المهاجرون ينحدرون من مجتمعات متباينة وبيئات مختلفة، وبدلا من تكوين نسيج متشابه في القيم وتشكيل وحدة في العلاقات اصبحوا فئات قومية كل له مصالحه وعاداته، وكل له قيم وتقاليد مختلفة.

والملاحق رقم (٣) يبين عدد ونسبة السكان المحليين والوافدين حسب بلد الاقامة في بلدان مجلس التعاون الخليجي لسنوات ١٩٧٥م ، ١٩٨٠م ، ١٩٨٥م ، ونظراء في الملحق ان اجمالي سكان المجلس قد ارتفع من ٩٧٠١ الف نسمة عام ١٩٧٥م الي ١٣٣٨٩٨٨ الف نسمة عام ١٩٨٠م ثم الي ١٦٣٨٩٣٣ الف نسمة بنمو قدره ٦٨,٩% للفتره ١٩٧٥-١٩٨٥م وبمعدل ٦,٩% سنويا ، وشكل الوافدون الى اجمالي سكان المجلس ما نسبته ٢٠,٨% عام ١٩٧٥م ارتفعت النسبة الى ٣١,٨% عام ١٩٨٠م ومن ثم انخفضت الى ٢٨% عام ١٩٨٥م ، وتتباين هذه النسبه بين دول المجلس فقد بلغت اعلى نسبه عام ١٩٧٥م في دولة قطر وبنسبة ٦٥% وادناها في السعودية وبنسبة ١٢,٩% ، اما في عام ١٩٨٥م فقد بلغت اعلاها في دولة الامارات وبنسبة ٧٠,٧% وادناها في عمان وبنسبة ١٨% .

هناك عدة عوامل ادت الى ظهور جملة من المتغيرات المتلاحقة والمتزايدة اشرت على القيم الاجتماعية ومن هذه العوامل:

١. ارتفاع المستوى المعيشي لقطاعات واسعة من قطاعات الشعب نتيجة لزيادة الفوائض المالية والسيولة النقدية ، ويبين الملحق رقم (٤) متوسط دخل الفرد في الخليج من الناتج المحلي الاجمالي، حيث يلاحظ من الملحق ان متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي قد بلغ ١١٧٩٤ مليون دولار عام ١٩٧٥م ارتفع الى ١٧٤٨٢ مليون دولار عام ١٩٨٤م بنمو قدرة ٤٨,٢% للفتره ١٩٧٥-١٩٨٤م وبمعدل سنوي قدرة ٥,٤% ، ويتباين المتوسط بين دول المجلس فقد بلغ اقصاه في عام ١٩٧٥م في دولة الامارات عندما بلغ ١٩٥٣٠ مليون دولار وادناها في عمان عندما بلغ ٢٧٣٠ مليون دولار ، اما في عام ١٩٨٤م فلقد

بلغ اقصاها ٢٣٢٥٠ مليون دولار وادناها في عمان عندما بلغ ٧٤٨٠ مليون دولار.

٢. زيادة الاهتمام بالتربية والتعليم وانشاء معاهد وجامعات ومدارس وزيادة مخصصاتها المالية بالاضافة الى ارتفاع عدد الطلاب النسبي في مراحل التعليم المختلفة، والملحق رقم (٥) يبين نسبة الانفاق على التعليم في دول مجلس التعاون، حيث يلاحظ ان معدل متوسط نصيب الفرد من الانفاق للتعليم للمجلس قد بلغ ٤٨٥ دولار عام ١٩٧٠م ارتفع الى ١٢٤٣٣ دولار عام ١٩٨٠م بنمو قدرة ١٥٦٣ % لفتره ١٩٧٠-١٩٨٠م وبمعدل سنوي قدره ١٥٦ % .

٣. التغيير الهام الذي طرأ على المرأة في الخليج العربي من انفتاح الطريق لتغيير وضعها الاقتصادي والاجتماعي، فكثر نسبة المتعلمات واتسع نشاطهن الادبي والثقافي واتسعت مشاركتهن في العمل والانتاج بعد ان كانت محدودة، والملحق رقم (٦) يبين مساهمة الاناث في النشاط الاقتصادي في دول مجلس التعاون .

٤. اختفاء المجتمع البدوي نسبيا وتدهور حياة الغوص واختفاء الاقتصاد اللؤلؤ ونمو المجتمع الحضري، وتطور الخدمات الاجتماعية التي تخدم الانسان في مجال الصحة والاسكان والماء والكهرباء، ونتج عن تلك الخدمات نتائج حضارية واجتماعية مختلفة وقد ازداد الحس الحضاري والوعي الاجتماعي عند المواطنين نتيجة المعيشة للوسائل الحضارية في مجال الاعلام.

٥. انشاء المباني والعمارات السكنية والدور لقطاع واسع من الشعب من ذوي الدخل المحدود مما ادى الى نمو المدن العمرية والتوسع في بناء الهياكل الاساسية فانشئت المطارات والطرق والمخازن وخطوط الكهرباء مما يشكل العمود الفقري والمستلزمات الاساسية للزراعة والصناعة.

ان هذه العوامل منفردة او مجتمعة ادت الى ظهور قيم اجتماعية جيدة لم تكن موجودة قبل ظهور النفط، عدا عن تطويرها لبعض القيم التقليدية فبرزت ظواهر مختلفة مثل ظاهرة (التفرنج) وثقافة الغرب في المآكل والمسكن والملبس وعدة نماذج سلوكية اخرى.

ونتيجة لكثرة العائدات النفطية والوفرة المالية شاعت العادات الاستهلاكية البذخة والترف فبدات مظاهر القناء الابدوات والتحف والسيارات الفخمة وبناء الفيلا والظهور.

ونتيجة لوضع الاقتصادي والاجتماعي فقد برزت تشكيلة اجتماعية وتركيب جديد كما هو موضح فيمايلي:
الطبقة التجارية: لعبت هذه الطبقة دورا هاما في استخراج وتجارة اللؤلؤ اي ان لها جذورا في المجتمع التقليدي قبل النفط وبعد ظهوره، وكانت هذه الطبقة هي الاقدر على ممارسة الدور الاقتصادي عندما استثمرت اموالها في المؤسسات التجارية وحصولها على الاراضي الكبيرة عن طريق وضع اليد او بمنح من العائلات الحاكمة، لذا اتسعت لاعدتها عما كانت عليه في السابق، وقد حققت هذه الطبقة ارباحا ضخمة عن طريق اقامة الابنية على الاراضي المملوكة والعقارات.

وفي الوقت الذي شكل فيه النفط الدور الرئيسي في تغذية النشاط الاقتصادي نجد ان المضاربة في السوق المالية تشكل احدى الوظائف التي يلجأ اليها التجار بهدف تعظيم الربح السريع مما ادى الى تفاوت في الدخل وتركيز الاموال في يد كبار المستثمرين.

ومما نلاحظه على هذه الطبقة ان افرادها من كبار موظفي الدولة وممن يتمتعون بنفوذ سياسي وامتيازات واسعة على الرغم من قلة عددهم بالمقارنة مع باقي الطبقات، وهذه الطبقة تشكل وحدة اساسها المصلحة المشتركة بالرغم من عدم تجانسها قوميا فمنهم مواطنون، عرب، اجانب، (١٥)

الطبقة الوسطى وهي طبقة واسعة غير متجانسة ماديا وثقافيا وتتكون من موظفي الحكومة والشركات سواء كانت اهلية ام اجنبية وصغار التجار واصحاب المهن والحرفيين، وتشكل هذه الطبقة اغلبية السكان العاملين فيها وتضم مواطنين عرب واجانب ومحليين ووافدين ولكن انتاجية هذه الطبقة محدودة، ونتيجة للتعليم الذي حصل عليه بعض افراد هذه الطبقة اصبح لها وجود في الوظيفة الحكومية (١٦).

اما الطبقة العاملة فقد كانت تتكون في المجتمع التقليدي من البحارة والحدادين والبنائين وصائدي الاسماك وبما ان هذه الطبقة هي المنتجة آنذاك فلا يمكن ان نسميها حاليا طبقة عاملة.

وقد ظهرت الطبقة العاملة بعد ظهور البترول الذي ادى الى وجود شركات البترول والتجارة ومجالات العمل المختلفة، هذه الطبقة لها تركيب وخصائص مميزة، ولا يمكن تسميتها طبقة لعدم اخذها بالمفهوم المتعارف عليه فهي ليست طبقة عمالية صناعية او زراعية وانما هي عاملة في الشركات البترولية والتجارية والخدمات الحكومية (١٧) .

ان هذا التطور ادى الى اضمحلال النفوذ القبلي تدريجيا ولكن العقلية القبلية والعشائرية لم تنته بل اخذت تؤشر في كثير من التصرفات والمواقف بطريقة مباشرة او غير مباشرة .

ان تغير العلاقات الاجتماعية ادى الى اضمحلال النظام القبلي وازدياد سلطة الحكومات التي كانت في الاصل قبلية اخذه بالاساليب الحديثة في الادارة وغيرها بعد التطور الاقتصادي والسياسي الذي طرأ على المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية فلقد تحولت الوحدات القبلية الى امارات ثم دويلات، وهذا التحول لم يقطع جذوره بالسلطة القبلية سلوكا ولا بالعقلية القبلية بل اصبح مزيجا من العقلية القبلية في ظل سياسات وادارات حديثة .

الهوامش:

- ١- رجب، يحي حلمي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، رؤية مستقبلية ، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى ، الكويت ، ١٩٨٣م ص ١٩ .
- ٢- علي، خضير عباس محمد، التنمية الزراعية في بعض الاقطار الخليج العربي واقعا وافتقارها المستقبلية، منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة - العراق ، الطبعة الاولى ، ١٩٨٢م، ص ٢٩ .
- ٣- القاسمي، جاسم بن محمد، التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي انجازاته وتحدياته، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق - سوريا، الطبعة الاولى ، ١٩٨٧م، ص ١٢ .
- ٤- النليب، خلدون حسن، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت الطبعة الاولى ، ١٩٨٧م ص ٥٨ .
- ٥- نفس المصدر، ص ٥٨ .
- ٦- نفس المصدر، ص ٧٣ .
- ٧- نفس المصدر، ص ٥٨ .
- ٨- نفس المصدر، ص ٨٣ .
- ٩- التميمي، عبدالملك خلف، الخليج العربي دراسة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، توصيات وبحوث الندوة العلمية لابعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اقطار الخليج العربي، جامعة بغداد، شباط ١٩٨٠م، ص ٦٨ .
- ١٠- القاسمي، جاسم بن محمد ، مصدر سابق ص ٢٣ .

- ١١- بسيسو، فؤاد حمدي، التعاون الانمائي بين اقطار مجلس التعاون العربي الخليجي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، بيروت - لبنان، ايار/مايو ١٩٨٤م ص ٣٤ .
- ١٢- علي، خضير عباس محمد، مصدر سابق ص ٤٧ .
- ١٣- رجب، يحيى حلمي، مصدر سابق ص ٣٩ - ٤٠ .
- ١٤- الرميحي، محمد، الاسس التاريخية والاجتماعية لتكامل الاقتصاد في الخليج العربي ندوة التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي منشورات جامعة الكويت ١٩٧٩م ص ١٧ .
- ١٥- التميمي، عبدالملك خلف، مصدر سابق ص ٩٧ .
- ١٦- نفس المصدر، ص ٩٧ .
- ١٧- نفس المصدر، ص ٩٨ .

الفصل الثالث

ظهور مجلس التعاون لدول الخليج العربية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كان لا إعلان بريطانيا عام ١٩٦٨م نيتهما للانسحاب من منطقة الخليج العربي قبل نهاية عام ١٩٧١م (١) اشره على منطقة الخليج وذلك لملء الفراغ المتوقع حدوثه، مما ادى الى ظهور فكرة الاتحاد بين الامارات وتعد هذه الفكرة منعطفا تاريخيا وبداية لوحدة منطقة الخليج العربية وادى هذا فيما بعد الى قيام مجلس التعاون الخليجي بعد اقتناع دول الخليج باهمية التعاون، ولهذا بدأت اول محاولة لاتحاد الامارات العربية التي كانت تتكون من قطر، البحرين بالاضافة الى الامارات التي تكونت منها الان دولة الامارات العربية المتحدة وذلك بمساعي كل من الكويت والمملكة العربية السعودية حيث سعت الدولتان المذكورتان لتطبيق الوحدة الخليجية بين تسع امارات، ولكن هذا الاتحاد التساعي لم يكتب له النجاح لعدة اسباب وعوامل ليست محور بحثنا هذا،

١-٢ بدايسة التفكيك فسي التعاون:

بدأت خطوات انشاء مجلس التعاون بالزيارة التي قام بها امير دولة الكويت الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح لا'بوظبي في مايو ١٩٧٥ (٢) بدعوة من رئيس دولة الامارات العربية المتحدة الشيخ زايد بن سلطان ال انهيان، ولقد نتج عن هذه الزيارة صدور البيان المشترك والمتضمن تشكيل لجنة وزارية مشتركة برئاسة وزيرى خارجية البلدين وتجتمع هذه اللجنة مرتين كل سنة،

وفي مؤتمر وزراء الخارجية الذي عقد في سلطنة عمان خلال عام ١٩٧٦م (٣) والذي حضره بالاضافة الى دول مجلس التعاون الخليجي العربية كل من ايران والعراق، بدأت المشاورات حول التعاون العربي الخليجي وذلك نتيجة "الفراغ العسكري والا'مني" كما اسمته الصحافة العالمية في السبعينات (٤)، الا ان الاجتماع انتهى دون اي اجراء وبطلني الموضوع حتى ديسمبر "كانون اول" ١٩٧٨م (٥) عندما قام الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء حاليا في دولة الكويت بزيارة المملكة العربية السعودية و دولة قطر وسلطنة عمان والامارات العربية المتحدة، وقد دعت البيانات المشتركة الصادرة عن محادثاته مع كل دولة الى تحرك سريع من اجل الوصول الى وحدة دول المنطقة التي تتمثل فيها روابط دينية وقومية بالاضافة الى امانى الشعوب في تحقيق المزيد من التقدم.

وفي عمان عاصمة المملكة الاردنية الهاشمية عقد مؤتمر
الظمة الحادي عشر في نوفمبر "تشرين الثاني" ١٩٨٠م (٦) وما صاحبه
من جهود مكثفة تمت الموافقة على الفكرة لانشاء مجلس التعاون حيث
اطلع امير دولة الكويت الشيخ جابر الاحمد الصباح التصور
الكويتي ل استراتيجية خليجية مشتركة للتعاون في جميع المجالات
للزعماء الخليجين، وهذا التصور الذي يقوم على تقوية الروابط في
المجالات السياسية والاقتصادية والنفطية والثقافية والعسكرية
بين دول الخليج العربي في اطار تنسيق مشترك تجمعها استراتيجية
شاملة، وقد عرض هذا التصور اثناء جولة شاملة لجميع دول الخليج
ل قام بها وزير خارجية الكويت الشيخ صباح الاحمد.

وفي يناير "كانون الثاني" عام ١٩٨١م (٧) وانشاء انعقاد
المؤتمر الاسلامي في مدينة الطائف في المملكة العربية السعودية
تم ارسال المشروع الكويتي للتعاون الخليجي للدول المعنية، وقد
حصلت اجتماعات جانبية اثناء انعقاد المؤتمر بين القادة
الخليجين ادت الى ظهور افكار انصبت حول ابعاد منظمة الخليج
العربية عن الصراعات الدولية.

وفي ٤ فبراير "شباط" عام ١٩٨١م (٨) عقد مؤتمر لوزراء
خارجية دول الخليج العربية الستة في الرياض في المملكة العربية
السعودية حيث تم مناقشة عدة اوراق عمل منها ورقة العمل المقدمة
من دولة الكويت وورقة العمل المقدمة من المملكة العربية
السعودية والتي نادت بعقد اتفاليات ثنائية بين السعودية ودول
الخليج كل على حدة بحيث تشكل اتفالية امنية واحدة ناتجة عن
الاتفاليات الثنائية واسفر اجتماع الرياض عن اعلان فكرة القامة
مجلس التعاون الخليجي.

وفي ٩ مارس "ادار" ١٩٨١م (٩) تم عقد مؤتمر اخر لوزراء
الخارجية في مسقط عاصمة سلطنة عمان حيث تم في هذا الاجتماع
التوقيع بالحروف الاولى على النظام الاساسي لمجلس التعاون
بالاضافة الى مناقشة تشكيل هيئة لتسوية المنازعات بين دول
المجلس، وصلاحيات الامين العام للمجلس، والمجلس الوزاري وتحديد
موعد لاجتماع المجلس الاعلى في ابوظبي للتوقيع على النظام
الاساسي للمجلس للعمل به، وتم اختيار -من حيث المبدأ- كويتيا
لكي يكون الامين العام للمجلس، لانها الرائدة في طرح هذه الفكرة
، ولقد تم اختيار السيد عبدالله يعلوب بشارة اول امين عام لمجلس

التعاون لدول الخليج العربية وما زال حتى الآن في هذا المنصب.

وعقد اول مؤتمر قمة لدول الخليج الست في ابوظبي في الفترة من ٢٥ - ٢٦ مايو "ايار" ١٩٨١م (١٠) وكان هذا المؤتمر اخر مرحلة لانشاء المجلس، واول لقاء قمة خليجية بشكل تنظيم دولي اقليمي قومي، ويعتبر المؤتمر التأسيسي لمجلس التعاون.

٢-٢ دوافع واسباب انشاء المجلس:

١- الضغوط على دول المجلس نتيجة التغير في العلاقات الاقتصادية العالمية بسبب انتقال السيادة النفطية من الشركات ودول الاستهلاك الى المنتجين وبالتالي اصبحت العلاقات متكاملة، وهذا ادى الى بروز الخليج كمنطقة تنتج ما يحتاجه الآخرون وعلى هذه المنطقة ان تتأخذ في الحساب حاجتهم لانها تمتلك شيئاً نادراً يحتاج له الجميع، فتخفيض الانتاج يؤدي الى اختناق عالمي وزيادته تؤدي الى القضاء على وحدة موافق الدول المنتجة هذا كله ادى الى ترابط بين دول الخليج.

ب - الدافع الامني للتعاون كان سبباً من اسباب انشاء المجلس، وهذا يلاحظ من التطورات قبل وانشاء المجلس اذ ان دول الخليج منفردة لا تستطيع حماية امن الخليج لكن في شكلها الدفاعي الجماعي يوجد قوة لها، فاكتشاف حقول النفط المصدر الوحيد للثروة في هذه الاقطار حالياً وسهولة تعرضها للخطر والذي اكدته الحرب العراقية - الايرانية ووجود القوات العسكرية السوفيتية في افغانستان وقيام الولايات المتحدة الاميركية بانشاء قوة التدخل السريع من اجل حماية مصالحها في المنطقة كل هذه الامور ادت الى توفر دوافع لدى اقطار المجلس لحماية مصالحها.

ج - طبيعة المنطقة سياسياً واقتصادياً ودولياً ادت الى وجود اهمية لهذه المنطقة لدى الجميع، ولذا لا بد من المحافظة على استقرارها لان الحيازها قد يؤدي الى متاعب كثيرة ولذا كان لا بد لدول هذه المنطقة من ان تنضم معا في مجلس واحد.

د - المشاكل التي تواجهها هذه الدول من مشاكل الاقتصاد والتركيبة الاجتماعية والسياسي ومشاكل التنمية والهجرة الاجنبية والاتجاه الى تقلييل الاعتماد على النفط ومحاولة

ايجاد مصادر دخل بديلة للنفط ومحاولة ايجاد لاعدة صناعيه
ومنتجات زراعيه لتأمين بعض حاجات المنطلقة،
هذه الدوافع والاسباب ادت الى محاولات جماعية من اجل قيام مجلس
التعاون.

٣-٢ اهداف مجلس التعاون:

ورد في مقدمة النظام الاساسي لمجلس التعاون الخليجي ان
الدول الست المشاركة فيه، " ادراكا لما يربط بينها من علاقات
خاصة وسمات مشتركة وانظمة متشابهة اساسها العقيدة الاسلاميه،
وايماننا بالمصير المشترك ووحدة الهدف التي تجمع بين شعوبها،
ورغبة في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بينها في جميع
الميادين واقتناعا بان التنسيق والتعاون والتكامل فيما بينها
انما يخدم الاهداف السامية للامة العربية، واستهدافا لتقوية
اوجه التعاون وتوثيق عرى الروابط فيما بينها، واستكمالا لما
بداته من جهود في مختلف المجالات الحيويه التي تهتم شعوبها وتحلق
طموحاتها نحو مستقبل افضل ووصولا الى وحدة دولها، وتمشيا مع
ميثاق جامعة الدول العربية الداعي الى تحقيق تقارب اوثق وروابط
اقوى، وتوجيها لجهودها الى ما فيه دعم وخدمة القضايا العربية
والاسلاميه" (١١) وافلت فيما بينها على انشاء هذا المجلس.

ولقد حددت المادة الرابعة من النظام الاساسي الاهداف
الاساسية لمجلس التعاون فيما يلي:

- ١- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الاعضاء في
جميع الميادين وصولا الى وحدتها.
- ٢- تعميق وتوثيق الروابط والصلات واوجه التعاون القائمة بين
شعوبها في مختلف المجالات.
- ٣- وضع انظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون
التالية:

- أ - الشؤون الاقتصادية والمالية
- ب - الشؤون التجارية والجمارك والمواصلات
- ج - الشؤون التعليمية والثقافية
- د - الشؤون الاجتماعية والصحية
- هـ - الشؤون الاعلامية والسياحية
- و - الشؤون التشريعية والادارية

٤- دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية وانشاء مراكز بحوث علمية والامانة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها، (١٢)

٤-٢ الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون:

لقد حددت المادة السادسة للنظام الاساسي للمجلس اجهزة المجلس وهي:

١. المجلس الاعلى وتتبعه هيئة تسوية المنازعات،
٢. المجلس الوزاري،
٣. الامانة العامة.

ولكل هذه الاجهزة انشاء ما تقتضيه الحاجة من اجهزة فرعية (١٣).
وسنوضح الاجهزة وفق الاحكام التي نص عليها النظام الاساسي والنظام الداخلي:

١. المجلس الاعلى:

لقد نصت المادة السابعة من النظام الاساسي على ان المجلس الاعلى يتكون من رؤساء الدول الاعضاء وتكون رئاسته حسب الاحرف الابجدية لاسماء الدول، اذ ان الرئيس يبقى مباشرا لعماله حتى اسناد الرئاسة لشخص اخر في بداية اعمال الدورة الاعتيادية التالية، ويعقد المجلس دورتين عاديتين سنويًا، بالإضافة الى اية جلسات طارئة بناء على طلب عضو وتأييد عضو اخر، ويحق للمجلس الاعلى عقد دوراته في البلدان الاعضاء رغم ان مقر مجلس التعاون مدينة الرياض في المملكة العربية السعودية ويعتبر انعقاد المجلس صحيحا اذا حضره ثلثا رؤساء الدول الاعضاء ولا يجوز لرئيس دولة طرف في نزاع ان يراس الدورة المخصصة لمناقشة هذا النزاع ويعين رئيسا مؤقتا في هذه الجلسة ولرئيس المجلس الحق في الاشتراك في المناقشات نيابة عن الدولة التي يمثلها او له ان ينوب عنه عضو في ذلك (١٤).

اما من حيث اختصاص المجلس الاعلى، فهو يضع السياسة العليا لمجلس التعاون والخطوط الاساسية التي يسير عليها ويتولى مناقشة التوصيات والمقترحات واللوائح التي تعرض عليه من قبل

المجلس الوزاري والامانة العامة قبل الموافقة عليها ويقوم المجلس الاعلى بتشكيل هيئة لفض المنازعات بين الدول الاعضاء، وقد اوضحت المادة العاشرة من النظام الاساسي بان تشكل الهيئة في كل حالة على حدة حسب الخلاف وطبيعته، وتكون هيئة لفض المنازعات المرجع لتغيير النظام الاساسي لمجلس التعاون اذا نشأ خلاف ولم يتم تسويته في اطار المجلس الوزاري او المجلس الاعلى وتقوم برفع تقرير متضمن توصيات او فتوه - بحسب الطبيعة - الى المجلس الاعلى لا اتخاذ ما تراه مناسبا (١٥).

٢. المجلس الوزاري:

يتكون المجلس من وزراء خارجية الاقطار الاعضاء او من ينوب عنهم من الوزراء، وتكون رئاسته دورية ولمدة ستة اشهر وحسب الترتيب الهجائي للدول، ويجوز عقد دورة غير عادية بناء على دعوة اي عضو من الاعضاء وشاييد عضو اخر، ويعد انعقاد المجلس صحيحا اذا حضر ثلثا الوزراء في الدول الاعضاء، ويضع المجلس النظام الاساسي للامانة العامة، وكذلك اعداد المقترحات والقوانين واللائحة ورفعها للمجلس الاعلى والترتيب لعقد اجتماعات المجلس الاعلى ويتولى وضع السياسات والتوصيات والدراسات التي تهدف لدعم التعاون والتنسيق في مختلف المجالات بين الدول الاعضاء، ويتولى اعتماد موازنة المجلس وكذلك الامانة العامة، (١٦).

٣. الامانة العامة:

يتمثل دور الامانة العامة في انها الهيئة الادارية الثابتة للمجلس، وان طبيعة عملها يتطلب الاستمرار، ويطلع على عائق ادارتها المختلفة جمع الوثائق والبيانات والتحضير لاجتماعات المؤتمرات واللجان والاشراف على تنفيذ القرارات وذلك لان طبيعتها تتطلب الاستمرار عكس باقي اجهزة المجلس والتي تجتمع في غير مقر المجلس حسب ظروف عملها، فقد حددت الرياض في المملكة العربية السعودية لتكون مقر الامانة العامة للمجلس،

وتتألف الامانة العامة من امين عام يعاونه امناء مساعدون وما تستدعيه الحاجة من موظفين وجهاز فني واخر اداري ويتم تعيين الامين العام من قبل المجلس الاعلى وذلك لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ويتم اختيار الامين العام من رعايا الدول

الأعضاء، ويمثل الأمين العام المجلس في حدود صلاحياته، ويكون مسؤولاً عن أعمال الأمانة المساعدين مسؤولية مباشرة، وعن الأمانة العامة وعن حسن سير العمل في مختلف القطاعات، واختصاصات الأمانة العامة هي إعداد دراسات حول التعاون والتنسيق الخليجي ومتابعة التنفيذ فيما يتعلق بقرارات وتوصيات المجلس الوزاري والمجلس الأعلى، وإعداد ما يطلبه المجلس الوزاري من تقارير، وإعداد الموازنة والحسابات الختامية، وإعداد مشاريع القوانين والألظمة الإدارية والمالية المتماشية مع متطلبات تطوير أعمال مجلس التعاون ومسؤولياته، وتكون للأمانة العامة ميزانية تساهم بها الدول الأعضاء بنسب متساوية (١٧) .

٢-٥ اللجان الفنية لمجلس التعاون:

قرر المجلس إنشاء خمس لجان قطاعية من الوزراء المختصين وتشكون ذات مهمة مؤقتة، وتعمل مع الأمانة العامة بالتنسيق والتعاون، ولقد صدرت عن الدورة العليا الأولى وهذه اللجان هي:

١. لجنة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي:

وتتولى هذه اللجنة محاولات العمل المشتركة والتنسيق في التخطيط الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق تجانس بين الخطط الاقتصادية في الاقطار الأعضاء، ووضع الاسس لتطوير تخطيط التكامل مستقبلا وبصورة مستمرة للوصول الى التكامل الاقتصادي بين الاقطار الأعضاء.

٢. لجنة التعاون المالي والاقتصادي والتجاري:

تقوم هذه اللجنة بدراسة الوسائل لتنسيق التعاون المالي والاقتصادي في ضوء الاهداف العامة للعمل الاقتصادي المشترك، ويكون مجال اختصاصها فيما يلي:

- ١- التعاون المالي والنقدي سعياً لتوحيد الأظمة والقوانين المتعلقة بالاستثمار من اجل الوصول الى سياسة استثمارية مشتركة لتوجيه الاستثمارات الداخلية والخارجية لما فيه مصلحة هذه الدول، وتنسيق سياستها المصرفية والنقدية والتنسيق بين مؤسسات النقد والبنوك المركزيه لخلق عملة خليجية موحده مع التنسيق على الصعيد الخارجي لسياسات المالية والنقدية في مجال تقديم المعونات الدولية والاقليمية للتنمية.

ب- انتظام الاموال والافراد وممارسة النشاط الاقتصادي وذلك عن طريق وضع اسس كفيلة بمعاملة رعايا دول المجلس في اية دولة نفس المعاملة التي تعاملها لمواطنيها دون تفریق او تغيير وفقا لما يتفق عليه في المجالات المتعلقة بحرية الانتقال والعمل والاقامة والتملك والارث وحرية ممارسة النشاط الاقتصادي والعمل على ازالة العوائق التي تعيق حركة المرور ورؤوس الاموال وجميع عناصر الانتاج والتسويق وتوحيد الانظمة والتشريعات التجارية والمالية والجمركية وتشجيع القطاع الخاص لاقامة مشاريع مشتركة وانشاء شركات.

ج- التبادل التجاري: وهذه تقوم على عمل ازالة الحواجز الجمركية فيما يختص بالمنتجات بين الدول الاعضاء والسعي الى تعرفه جمركية موحدة بين دول المجلس والعالم، ومعاملة منتجات الدول الاعضاء معاملة السلع الوطنية وتطبيق مبدأ الاعفاء الشامل من الرسوم الجمركية لمنتجات الدول الاعضاء وتنسيق سياسة الاستيراد والتصدير والمخزون الغذائي، وخلق قوة تفاوضية جماعية في مجال التصدير والاستيراد.

د- النقل والمواصلات: عن طريق اقامة مشاريع البنية الاساسية كالمباني والمطارات ومحطات الماء والكهرباء والطرق ودعم القائم منها حاليا والتعاون في مجالات النقل البحري والبري والاتصالات والعمل لتنسيق سياسات الطيران والنقل الجوي بين الدول الاعضاء.

٣. لجنة التعاون الصناعي:

وتتولى هذه اللجنة تنسيق النشاط الصناعي بوضع سياسات الوسائل للتحويل الصناعي للاقطار الاعضاء على اساس تكاملي لتحقيق أقصى منفعة لكل دولة، مع دراسة توحيد التشريعات والانظمة الصناعية في الاقطار الاعضاء والعمل على اعداد برامج وسياسات للتدريب والشاھيل المهني والحرفي واعداد انظمة وترتيبات لاستيراد انسب التكنولوجيا والخبرات وتشجيع اقامة الصناعات المكملة للمشروعات الاساسية حسب الميزات والجدوى الاقتصادية لكل دولة.

٥٤ لجنة النفط:

وتتكون من وزراء الخارجية والبتروك والمائية وتقوم على تنسيق سياسات القطر المجلس في مجال الصناعة النفطية بجميع مراحلها من استخراج وشكرير وتسويق وتصنيع وتسعير ونقل واستغلال الغاز الطبيعي وتطوير مصادر الطاقة ووضع سياسة نفطية موحدة ومواقف مشتركة ازاء العالم الخارجي والمنظمات الدولية والمنظمات المتخصصة،

٥٥ لجنة الخدمات الاجتماعية والثقافية:

وتقوم هذه اللجنة باستنباط مجالات للعمل المشترك في التربية والتعلليم والصحة والعمل والشؤون الاجتماعية ورفع اسس تكاملها وتجانسها، (١٨)

ومن اهم منجزات المجلس: الاتفاقية الاقتصادية فلد وقع وزراء المال والاقتصاد بالدول الاعضاء في المجلس الاتفاقية الاقتصادية من اجل وضع اطار سياسي واقتصادي ينظم العملية الاقتصادية وتم التوقيع في يونيو (حزيران) ١٩٨١م لبيدا التطبيق في بداية سنة ١٩٨٢م ولكن تم تأجيل العمل بها حتى مارس (اذار) ١٩٨٣م (١٩) ، ولقد عدت الاتفاقية بمنزلة العمود الفقري المستقبلي الذي يؤمن اندماج المنطقة تمهيدا لوحدتها،

ولقد تضمنت المبادئ الاساسية للاتفاقية ١- السماح بتصدير المنتجات الزراعية وعدم فرض الرسوم الجمركية عليها بين الدول الاعضاء، ٢- اكساب المنتجات الصناعية صفة المنشأ الوطني على الا تقل قيمه المضافة عن ٤٠% ولا تقل نسبة الملكية الوطنية عن ٥١%، ٣- حرية تجارة العبور وتنسيق سياسية التجارة مع العالم الخارجي، ٤- حرية التملك والارث والانتقال وحركة رؤوس الاموال، ٥- تنسيق السياسة النفطية وتجانس الخطط التنموية بالتنسيق الصناعي وتنميتها توحيد التشريعات الصناعية وتوزيعها ودعم المشروعات المشتركة برؤوس اموال خاصة او عامة او مشتركة، ٦- توحيد النظم الاستثمار وتنسيق السياسات المالية والنقدية والمصرفية وتقديم المعونات الخارجية وضع برامج منسقة لتدريب وتأهيل سياسات القوى العاملة، ٧- التعاون الفني والاتفاق على شروط نقل وتطوير التكنولوجيا ووضع حد ادنى للتعرفة الجمركية تجاه العالم يرعى فيها حماية المنتجات الوطنية والدخول في مفاوضات لتحديد لها بين الدول الاعضاء ويتم تدريجيا تطبيقها خلال

خمس سنوات ٨- ومعاملة وسائط النقل من مختلف الاطراف المجلس
معاملة وسائط النقل الوطني بما في ذلك البواخر والسفن
والطوارب، ويتم التعاون في مجال النقل البري والبحري والاتصالات
وتنسيق مشاريع البنى الاساسية (٢٠) .

ولقد انشئت مؤسسة للاستثمار اطلق عليها مؤسسة الخليج
للاستثمار براسمال قدره ٢١٠٠٠ مليون دولار ضمت الدول الستة
وقسمت حصصها بالتساوي بين الدول الاعضاء، بعد موافقة المجلس
الاعلى لدول المجلس اثناء انعقاده في البحرين عام ١٩٨٢م على ان
يكون مقرها الكويت ويمكن انشاء مشاريع لها في الاماكن التي
تراها مناسبة (٢١) . وغرض هذه المؤسسة كما اوضحته المادة الرابعة
من نظامها الاساسي هو:

استثمار الاموال داخل الدول المشتركة في المجلس وخارج هذه
الدول مع تنمية الموارد الاقتصادية والمالية للدول الاعضاء،
وتأسيس او الاشتراك في تأسيس المشروعات في قطاعات الزراعة
والتجارة والصناعة والتعدين، وهذه من شأنها ان تخدم اهداف
التعاون والتكامل الاقتصادي بين الاقتصاديات الدول الاعضاء .

كما تهدف الى البحث عن اسواق جديدة للاستثمار في الاسواق
المالية والاستثمارية الجيدة (٢٢) .

ولقد اعلن عن قيام المؤسسة والبدء في نشاطها بعد اختتام
اجتماع لجنة التعاون المالي والاقتصادي لدول المجلس والذي انعقد
في الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية في نهاية شهر اكتوبر
(تشرين الاول) عام ١٩٨٥م، ولقد تم دفع القسط الاول من رأسمال
المؤسسة والبالغ ٤٢٠ مليون دولار اي ٢٠% من قيمة رأسمال
المؤسسة، وبدأت المؤسسة بممارسة نشاطها .

ويتكون مجلس ادارة المؤسسة المعنية من وزراء المالية لدول
المجلس اضافة الى عضو آخر تعينه كل دولة (٢٣) .

الهوامش:

- ١- رجب، يحي حلمي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية (رؤية مستتلبليه)، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، ١٩٨٣م ص ٤٤ - ٤٥ .
- ٢- نفس المصدر ، ص ٦٣ .
- ٣- بسيسو، فؤاد حمدي التعاون الالئمائي بين اقطار مجلس التعاون العربي الخليجي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى ، بيروت - لبنان، ايار/مايو ١٩٨٤م، ص ١٨٠ .
- ٤- الرميحي، محمد، مجلس التعاون . . . تليم تجربة عربية، محاضرة في الموسم العلمي الثنائي العربي لمؤسسة عبدالحميد شومان ٢ / ٤ / ١٩٨٧م عمان - الاردن ص ٦ .
- ٥- رجب، يحي حلمي، مصدر سابق ص ٦٣ .
- ٦- بسيسو، فؤاد حمدي ، مصدر سابق ، ص ١٨١ .
- ٧- نفس المصدر، ص ١٨١ .
- ٨- رجب، يحي حلمي ، مصدر سابق، ص ٦٤ .
- ٩- نفس المصدر ، ص ٦٦ .
- ١٠- نفس المصدر ، ص ٦٨ .
- ١١- مجلس التعاون لدول الخليج العربية، النظام الاساسي ، النظام الداخلي للمجلس الاعلى، النظام الداخلي للمجلس الوزاري، النظام الاساسي لهيئة تسوية المنازعات، الامانة العامة، الرياض ص ٥ - ٦ .
- ١٢- نفس المصدر، ص ٧ - ٨ .
- ١٣- نفس المصدر ، ص ٨ - ٩ .

- ١٤- نفس المصدر، ص ٩ .
- ١٥- نفس المصدر، ص ٩ - ١٠ .
- ١٦- نفس المصدر، ص ١١ - ١٣ .
- ١٧- نفس المصدر، ص ١٤ - ١٥ .
- ١٨- رجب، يحيى حلمي، مصدر سابق، ص ٤٤٧ - ٤٥١ .
- ١٩- الرميحي، محمد، مصدر سابق، ص ١٢ .
- ٢٠- مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الاتفاقية الاقتصادية
شركة العيكان للطباعة والنشر، الامانة العامة، الرياض .
- ٢١- القاسمي، جاسم بن محمد، التكامل الاقتصادي بين دول مجلس
التعاون الخليجي انجازاته وتحدياته، دار طلاس للدراسات
والترجمة والنشر، دمشق - سوريا، الطبعة الاولى ١٩٨٧م ص
٣٣٣ .
- ٢٢- نفس المصدر، ص ٢٦٤ .
- ٢٣- نفس المصدر، ص ٢٦٥ - ٢٦٦ .

الفصل الثالث

التعاون الزراعي بين القطر دول مجلس التعاون

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١-٣ المشاكل التي تواجه لطاع الزراعة في دول المجلس

تشكل المشكلة الاقتصادية نتيجة لتصور الموارد او سوء استخدامها او نتيجة لسوء توزيعها مما يؤدي الى غياب السلع والخدمات الضرورية وعدم انسيابها بشكل يشبع حاجة الانسان سواء معنوية او مادية.

ويمكن تقسيم العيوب او المشاكل التي تواجه لطاع الزراعة كما يلي:

١. المشاكل الطبيعية، وتشمل:-

- أ - المناخ
- ب - الاراضي الزراعية وخصوبتها
- ج - ندرة المياه

٢. المشاكل البشرية والحضارية، وتشمل:

- أ - تخلف القوى العاملة في لطاع الزراعة
- ب - تخلف العلاقات الانتاجية السائدة في لطاع الزراعة
- ج - المشاكل التسويقيه والتخزين
- د - المكننة والتكنولوجيا القائمة

١-١-٣ المشاكل الطبيعية:

١ - المناخ

للمناخ اهمية كبرى ليس كظاهرة جغرافية بل لتاثيره المباشر على السكان ونشاطهم الاقتصادي، ودرجة الحرارة والرطوبة التي تسود المنطقة تاثير كبير حيث توجد بعض الخصائص التي تميز مناخ السواحل وهي معالم شبه استوائية غير جافة وممطرة بصورة منخفضة وتبلغ درجات الحرارة معدلات خلال شهر تموز وآب الى حوالي ٤٨ درجة مئوية وفي الشتاء تصل الى ١٠ درجات مئوية (١)، وللحرارة والرطوبة اثر كبير حيث ان الحرارة الشديدة تسبب ضررا للمحاصيل الزراعية، وتؤدي الى تاجيل غرس البذور وتؤثر على نمو النباتات وبالتالي الاضرار بالانتاج الزراعي، اما بالنسبة للانسان فارتفاع درجة الحرارة المصاحبة للرطوبة تؤدي الى الضيق والكسل وبالتالي تهبط كمية ونوعية انتاج العامل مما يؤدي بالعمل الى هجرة الحطول الزراعية واللجوء الى المصانع والورش المكيفة الهواء، ومما لا شك فيه ان الحرارة العالية والرطوبة تؤدي الى

سرعة التبخر والجفاف وبالتالي تؤدي النباتات، وان الرياح التي تهب حاملة الغبار الكثيف تؤدي النباتات وتقتل الزرع، اما في حالة البرودة الشديدة فانها تؤدي الى قتل المزروعات والحاق خسائر بالنباتات، ومن الامثلة على المناخ ناخذ دولة السعودية والكويت والبحرين .

تتصف السعودية بمناخ حار كما تتعرض لرياح شمالية تهب من البحر المتوسط حيث يبلغ متوسط الحرارة السنوي ٣٥ درجة مئوية في فصل الصيف وترتفع الرطوبة في المنطقة الساحلية خلال السنة وتتميز المناطق الداخلية بمناخ قاري، وتؤثر على المناطق الشرقية الرياح الشمالية، (٢) هذا الاختلاف في الحرارة ساعد على تعدد المحاصيل الزراعية وتنوعها واختلاف مواسمها، فيزرع الشعير والذرة والدخن في الجنوب والغرب وتزرع المحاصيل المعتدلة كالقمح واشجار الفاكهة في المناطق الشمالية.

اما بالنسبة للكويت فتقع في المنطقة المعتدلة الشمالية داخل السليم صحراوي يتميز بمناخ شديد الحرارة صيفا حيث تصل الى ٥٠ درجة مئوية، وشتاء تصل الى ما بين ١٤ درجة مئوية و ٢٦ درجة مئوية، وعند تعرض الكويت الى رياح شمالية غربية جافة صيفا تصل درجة الرطوبة الى معدل ٢٧% ، وعند تعرض البلاد للرياح الجنوبية الشرقية تصل الرطوبة الى ٩٥% صيفا و ٧٠% شتاء، (٣) لذا اثرت هذه العوامل على الحياة في الكويت عامة وعلى الانتاج الزراعي خاصة لحرارة مرتفعة تجعل نمو الكثير من النباتات صعبا وتؤثر على الحيوانات فتقلل انتاجها، ولذا قامت الكويت بادخال اصناف نباتات تتحمل حرارة الصيف.

اما بالنسبة للبحرين فتقع ضمن الاقاليم المناخية الحارة حيث الرطوبة عالية والحرارة كبيرة حيث تؤثر على الطاقة الانتاجية للانسان والحيوان والنباتات، فالحرارة الشديدة تسبب اضرارا للحاصلات الزراعية مؤدية الى تاجيل غرس البذور وبالتالي الاضرار بالانتاج الزراعي اما للمزارع فالحرارة المرتفعة المصحوبة بالارتفاع في نسبة الرطوبة تؤدي الى الضيق وانكسل وبالتالي تهبط كمية ونوعية الانتاجية مما يدفع المزارعون الى ترك الحقل والعمل في المصانع والوظائف المزودة بالمكيفات الهوائية.

ب - الارض الزراعية وخصوبتها :

تعتبر الارض مادة الزراعة والركيزة الاولى، فحيثما وجدت الارض الصالحة للزراعة ومياه الري تركز السكان ومارسوا نشاطهم الاقتصادي، لذا الارض هي من اهم العوامل الانتاجية الهامة وتتحدد قدرة الارض الانتاجية بصفات منها، كمية الاملاح بالتربة، درجة احتفاظ التربة بمياه الري، طبوغرافية الارض وغيرها، لذا لا بد ان تكون الارض الزراعية رملية طينية جيدة الصرف غنية بعناصر الغذاء الحاوية على البكتيريا والخالية من الجراثيم المرضية، اي قليلة الاملاح كالكبريتات ووجود عناصر تغذية النباتات في التربة كالفوسفات وان لا تكون رملية فلا تحتفظ بالماء ولا طينيه ثقيلة فتحتفظ بالماء بكميات كبيرة مسببة تلك الجذور ومن الامثلة على ذلك دولة الامارات العربية المتحدة فبالنسبة لامارات فان اراضيها ذات طابع صحراوي تغطيها الكثبان الرملية في معظم المناطق في حين تمتد الاراضي الملحية بمحاذاة شواطئ ابوظبي، كما توجد مناطق جبلية بالقرب من منطقة العين، وتعاني الامارات العربية المتحدة من قلة الاراضي الصالحة للزراعة رغم ان هناك اراضي زراعية ملائمة في بعض الامارات التي يمكن استغلالها للانتاج الزراعي حيث تعتبر امكانيات تنمية الزراعة في اماره رأس الخيمة اكثر منها في اي اماره اخرى، نظرا لتوفر الاراضي الصالحة والمياه العذبة من الابار في المناطق الجبلية، وتعتبر اماره الفجيرة الواقعة في شرقي الامارات اراضيها صالحة للزراعة نتيجة تكونها من المواد المفتتة التي تجرفها السيول المنحدرة من جبال عمان فهي غنية بالحصى والرواسب الصالحة لتغذية المحاصيل الزراعية، وتعتبر الرواسب الحصوية بنية ملائمة لخزن المياه الجوفية،

وايضا من الامثلة سلطنة عمان، فمعظم سطحها صحراوي او جبلي وسواحلها منخفضة كثيرة المستنقعات والتعرجات وساحله الشمالي منبسطة تحيط به التلال واكثره لائح الا بعض البلع الصغيرة المزروعة، اما الجزء الجنوبي فيوجد به هضبة تمتد من الشمال الى الجنوب ويحصر بين الهضبة والبحر سهل ضيق صالح للزراعة، ويوجد في وسط عمان سلسلة جبلية واهم ما فيها الجبل الاخضر الذي يعتبر اخصب مناطق السلطنة واوفره ماء وتنمو فيه اشجار المناطق الحارة والمعتدلة،

ج- ندرة المياه:

ويقصد بها قلة وجود مياه الري الزراعية باعتبارها العامل الاساسي المحدد للانتاج الزراعي ومصدر نمو الزراعة، وتعتمد دول المجلس على مصدرين هاميين للمياه هما:

١. مياه الامطار.
٢. المياه الجوفية.
٣. مياه البحر.
٤. الالوديه.

اضافة الى مصادر اخرى تشمل مياه الالبار الارثوازية ومياه الالبار السطحية والعيون الجارية.

تلج دول مجلس التعاون في مجموعها ضمن المناطق الشديدة الجفاف حيث تبلغ كمية الالامطار الساقطة عليها ٥٠ ملم فما دون، او ضمن مناطق جافة حيث تتراوح كمية الالامطار الساقطة عليها بين ٥٠ - ٢٥٠ ملم (٤) ولا يعتمد في هذه المنطقة على الالامطار الساقطة من حيث الكمية وفصل سقوطها او عدد ايام هطولها، الجدول رقم (٢) يبين المعدل الالجمالي السنوي للامطار الساقطة في دول المجلس للفترة ١٩٧٩ - ١٩٨١م

جدول رقم (٢)

المعدل الالجمالي السنوي للامطار في دول المجلس للسنوات ١٩٧٩-١٩٨١م

(ملم)					
الدولة	الامارات	البحرين	السعودية	قطر	الكويت
١٩٧٩	١٤٣ر٥	١٧ر٨	٩١ر٦	٧٠ر٦	١٣٤ر٣
١٩٨٠	٦٣ر٦	٩٣ر٥	٦٤ر٥	٤٨ر٠	١١٦ر٨
١٩٨١	٧٥ر٣	٢٨ر٩	٧٦ر٣	٣٢ر٦	٨٤ر٢

المصدر:

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للاحصاءات

الزراعية، جامعة الدول العربية، مجلد رقم (٣) الخراطوم ١٩٨٣م،

ص ٧٤-٧١.

يتضح من الجدول ان معدل السقوط للمطار متذبذب ففي الكويت كان معدل السقوط سنة ١٩٧٩م حوالي ١٣٤٣ ملم، انخفض المعدل الى ١١٦٨ ملم في عام ١٩٨٠م واستمر في الانخفاض الى ان وصل ٨٤٢ ملم في عام ١٩٨١م، واذا قارنا معدل السقوط لسنة واحدة للجدول الخمسة المذكورة اعلاه نجد التباين الواضح في معدل سقوط الا مطار لسنة ١٩٨١م حيث كانت اعلى معدلات السقوط في الكويت حيث بلغت ٨٤٢ ملم، تليها السعودية حيث بلغ المعدل ٧٦٢ ملم تليها الامارات ب ٧٥٣ ملم تليها قطر بمعدل ٣٢٦ ملم وادنى معدل سقوط بلغ ٢٨٩ ملم في دولة البحرين.

الامطار نادرة ومعدلات سقوطها محدودة جدا وتتصف فترات سقوطها بعدم الانتظام في الموعد والكميات واذا سلطت فنجدها تسقط فجأة وبغزارة وتتراوح فترة سقوطها ما بين ١ - ٢٥ يوما ثم تتبعها فترة من الجفاف لذا لا يمكن الاعتماد على مصدر مياه الامطار في الري .

اما المصدر الاخر من المياه فهو المياه الجوفية في مكان كلسية او رملية، ونتيجة انحدار شبه الجزيرة العربية نحو الشرق والشمال الشرقي فان جميع المياه الجوفية لدول مجلس التعاون تتحرك من داخل شبه الجزيرة نحو الخليج العربي، ويجب دراسة هذه المياه من حيث كمياتها وحركاتها وتعيين خط امن المياه الجوفية لمعرفة ما يمكن اخذه دون ان يكون هنالك تاثير سالب على عذوبتها او كمية المخزون منها، وتتفاوت ملوحة هذه المياه، فبعضها لا تزيد نسبة الملوحة عن ١٠٠٠ وحدة بالمليون ومعظمها تتراوح كمية الملوحة فيها بين ٣٠٠٠ - ٥٠٠٠ وحدة بالمليون، وهنالك بعض المياه ذات ملوحة عالية تزيد كثيرا عن ٥٠٠٠ وحدة بالمليون، (٥) ولذا يجب العمل على الاستفادة من هذه المياه المالحة وذلك بتجريب زراعة النباتات على مياه مختلفة الملوحة، وتبلغ كمية المياه الجوفية المستعملة لاهراض الزراعة كما يلي في الامارات ٢٤٥ مليون م^٣ ، في قطر ٣٠ مليون م^٣ ، وفي عمان ١٥٠ مليون م^٣ ، وفي السعودية ٤٥٠٠ مليون م^٣ (٦) ، وللاحظ ان السعودية هي اكثر دول الخليج استعمالا للمياه الجوفية حيث تبلغ اكثر من ١٠ اشعاف باقي الاقطار كما ان دولة قطر تعتبر اقل دول المجلس من حيث كمية المياه الجوفية المستعملة.

وهناك مصدر اخر للمياه وهو مياه البحر والعمل على تحليتها والاستفادة منها والجدول رقم (٣) يبين السعة الانتاجية لتحلية المياه في دول مجلس التعاون حتى ديسمبر ١٩٨٤م.

جدول رقم (٣)

السعة الانتاجية لتحلية المياه في دول مجلس التعاون لغاية ديسمبر ١٩٨٤ (وحدات ذات سعة انتاجية مقدارها ١٠٠٠ م مكعب لكل يوم او اكثر)

الدولة	السعة الانتاجية كم مكعب لكل سنة
السعودية	١٠٨٧ر
الامارات	٣٩٩ر
الكويت	٣٧٠ر
قطر	١١١ر
البحرين	٩٥ر
عمان	٣٧ر

المصدر :

الفيل ، محمد رشيد ، الامن الغذائي لدول مجلس التعاون الخليجي والعمل العربي المشترك ، جمعية حماية البيئة ، الكويت ، اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٨٧ م ، ص ٤٨ .

ويستعمل في هذه التحلية الغاز الطبيعي ، وتعتبر تكلفة تحلية المياه كبيرة نظرا لاستعمال الغاز الطبيعي في عملية التحلية وتم توزيع المياه باسعار رمزية على المواطنين . وهناك مصدر آخر للمياه لبعض دول المجلس ، وذلك عن طريق تصريف الالودية الموسمية ، ويتوفر هذا المصدر في كل من الامارات حيث يبلغ ا.ر. بليون متر مكعب وعمان حيث يبلغ ١٣٧ بليون متر مكعب والسعودية حيث يبلغ ٢٢ بليون متر مكعب ، ولا يتوفر في باقي دول المجلس ، والملحق رقم (٧) يبين معدل سقوط الامطار السنوية وتصريف الالودية الموسمية في دول مجلس التعاون ،

ورغم ندرة المياه ولقتها الا ان هناك مشكلة التبذير في استعمال المياه ويلاحظ ذلك في جدول رقم (٤) الذي يبين كميات المياه المستعملة في الزراعة في دول المجلس والمساحات المروية ومعدل استعمال المياه للهكتار الواحد .

جدول رقم (٤)

كميات المياه المستعملة في الزراعة في دول مجلس التعاون و المساحات المروية ومعدل استعمال المياه في الهكتار

الدولة	المعدل الوسطي للمياه المستعملة في الزراعة في السنة (مليون متر مكعب)	المساحة المروية (الف هكتار)	متوسط كمية المياه المستعملة في الهكتار الواحد (متر مكعب لكل هكتار)
السعودية	١٩٠٠	١٧٨٠	١٠٦٧٥
عمان	٣٨٠	٣٢٠	١٢١٨٨
الإمارات	٣٣٠	١٨٠	١٨٣٣٥
قطر	٥٥	٣٥	١٥٧١٥
البحرين	١٢٠	٢٠	٦٠٠٠٠
الكويت	١٤٠	٢٠	٧٠٠٠٠
المجموع	٢٩٢٥	٢٣٥٥	١٨٦٩١٣

المصدر:

الفيل ، محمد رشيد ، الأمن الغذائي لدول مجلس التعاون الخليجي والعمل العربي المشترك ، جمعية حماية البيئة ، الكويت ، اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٨٧ م ، ص ٤٩ .

ويلاحظ التبذير في ان كمية المياه المستعملة لري هكتار واحد عالية اذ تصل الى ٧٠٠٠٠م^٣/هكتار في الكويت ، واقلها في السعودية ويرجع ذلك الى عوامل عدة منها كما ذكرنا ملوحة مياه الري ، طبيعة الاراضي ، ارتفاع نسبة التبخر ، الجهل وعدم الاقتصاد وترشيد استعمال مياه الري .

٣-١-٢ البشرية والحضارية:

١ - تخلف القوى العاملة في القطاع الزراعي: يلصد بالقوى العاملة في القطاع الزراعي جميع الاشخاص الذين يقومون بالاعمال الزراعية سواء كانوا يعملون بشكل دائم او مؤقت ، وتشمل اعمال الزراعة والبذار والحراثة والطف وادارة الآلات الزراعية وتقليم الاشجار وتسميد التربة وغيرها ، وتشمل القوى العاملة المنتجة في القطاع الزراعي ، الانسان ووسائل الانتاج ومستوى المعرفة والمهارات وتجارب ولدرات الفلاحين .

يعاني الانسان في قطاع الزراعة في منطقة الخليج من مشاكل الفقر والجهل والمرض، فما زالت نسبة الامية مرتفعة بين العاملين، وانخفاض مستوى التعليم وخاصة "التعليم المهني" ظاهرة عامة، وتدني مستوى الفلاح من ناحية الوعي الزراعي والثقافة الفلاحية سمة مميزة.

وتعاني القوى المنتجة في قطاع الزراعة من الامراض المعدية التي تهلك قوى الفلاح الجسدية والعقلية وتقلل بالتالي من نشاطه مؤدية الى انخفاض انتاجيته.

كما ان وسائل الانتاج المستخدمة في الزراعة لا تزال معظمها قديمة ومتخلفة وبدائية من صنع محلي، اما بالنسبة للالات والادوات الحديثة فاستعمالها مقتصور على المزارع الحكومية ويندر استعمالها في المزارع الاهلية.

ومن المعروف عن سكان دول الخليج العربي عزوفهم عن الزراعة، فهي بنظرهم مهنة غير مغرية خاصة بعد اكتشاف النفط، فهجر الكثير من الايدي العاملة الزراعية مزارعهم واتجهوا الى العمل لدى الحكومة او الشركات البترولية مما ادى الى وجود نقص دائم في الايدي العاملة الزراعية الماهرة مما ادى الى انخفاض انتاجية الارض وارتفاع الاجور مما جعل القيام باعمال الزراعة حرفة غير مربحة بالنسبة لاصحاب الاراضي او المستأجرين، يضاف الى هذا ان لسما من سكان الخليج ينظرون الى مهنة الزراعة بازدراء ويستعدون عنها ويعتمدون في زراعة الاراضي على العمالة الوافدة.

ب . تخلف العلاقات الانتاجية السائدة في القطاع الزراعي: تقوم العلاقات الانتاجية السائدة في منطقة الخليج العربي على التملك الفردي الكبير للارض الزراعية واستغلال الفلاح واستثمار الارض بشكل سيء مما يولد علاقات شبه اقطاعية قائمة بشكل او باخر.

ففي البحرين يسود نظام التوكيل في العلاقات الانتاجية، حيث اعتبروا كل ارض ملكا للحاكم فهو يأخذ ويؤجر كما يرى وذلك منذ بداية حكم ال خليفة للبحرين (V) . وقد ذكرنا سابقا ان حكم ال خليفة للارض جاء نتيجة هجرة اصحابها بسبب المنازعات التي كانت تنشأ بينهم، ومن تمسك بالارض فقد عانى من ارتفاع الضرائب عليهم.

إضافة إلى نظام الضمان الذي يقوم على أساس التعاقد بين المستاجر والمؤجر على توقعات ما يمكن أن تفل الأرض الزراعية وليس على شمن محدد، وهذا شكل مشكلة ساهمت في تدهور النشاط الزراعي أيضاً، فمثلاً كان المستاجر يلزم بإعطاء المؤجر عدداً معيناً من أوزان التمر في آخر الموسم بغض النظر عن أحوال الزراعة وما تتأثر به الغلة في تلك السنة، فإذا لم تنتج الأرض ما اتفق عليه فإنه على المستاجر أن يشتري من السوق فرق ما اتفق عليه، مما كان يؤدي إلى سقوط المستجرين في الديون من أجل هذا.

إن نسبة من الأراضي الزراعية كانت بيد الشيوخ والتجار وهؤلاء ليسوا بمزارعين وغير مهتمين بالزراعة فكان إيجار هذه الأرض مرتفع وكذلك أجور اليد العاملة مما أدى إلى هجرة الأرض وعدم الاشتغال بالزراعة كمهنة واللجوء إلى أعمال مضمونة العائد وكثيرة الأجر.

ج - المشاكل التسويقية والتخزين:

التسويق والتخزين مسألتان مكملتان ويعتبر ما ينتج عنهما من أخطر المشاكل التي تواجه المزارعين، ويعرف التسويق بعدة تعريفات منها بأنه تطبيق مختلف أنواع النشاط الاقتصادي الذي يوجه تدفق السلع والخدمات من المنتج إلى المستهلك النهائي أو الوسيط (٨) ، ويتحكم في تسويق الإنتاج في منطقة الخليج العربي عاملان رئيسيان هما مدى ما يمكن تصريفه من المنتجات الزراعية والثمن الذي يباع به، أما التخزين فهو من المهام التسويقية المهمة لأنه يعمل على جعل المنتجات متاحة للمستهلك النهائي في الزمن الذي يرغب فيه ولما كانت المزارعات تنتج موسمياً وتستهلك طوال السنة، لذا بات من الضروري تخزينها وتقديمها للمستهلك بانتظام والتخزين يجب أن يتم بالقرب من مراكز الإنتاج في حالة الصناعات الغذائية مع توفر الشروط الضرورية للتخزين والعناية الملائمة لحفظ المزارعات وحمايتها من الحريق والسرقلة والحرارة والامطار وغيرها.

أما بالنسبة للأوضاع المتعلقة بالتسويق فيمكن أيضاً بما

يلي:

١. وجود تخلف كبير ولفور في تخزين الإنتاج الزراعي وحفظ الفواكه والخضروات الطازجة، فلا توجد مستودعات لتخزين المنتجات بصورة سليمة وحديثة مما ينعكس أثره على الفلاح مسبباً ضياع لجهده ووقته خاصة إن لمساءلة التسويق أثراً في تحديد الأسعار وأرباحها

في الاسواق الخارجية كما ان له مكانة في مسالة رواج المنتج الزراعي وزيادة الطلب عليه لذا يجب الاهتمام بهذه الساحة، وعلى اللطار المنطلقة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتطبيق الاساليب الفنية والطرق الحديثة لارشاد الفلاح الى احسن الطرق لتسويق منتجاتهم لسد حاجة السوق المحلية وتسويق الفائض منه للاسواق الخارجية ولحماية اسعار المنتجات الزراعية من التدهور والانخفاض، ولا بد من انشاء مخازن مكيمة لحفظ المنتجات الزراعية الفائضة عن حاجة السوق في موسمها لتسويقها في غيره، مما يؤدي الى ارتفاع دخل الفلاح، ولا بد من الاهتمام بنقل المنتجات الزراعية من الحقول الى الاسواق دون تعرضها للضرر او العطس.

٢. تحكم عدد قليل من الوسطاء في اثمان المنتجات الزراعية ممن يملكون مخازن للتبريد ووسائل للتسويق، مما يجعل المزارع تحت رحمة هؤلاء الذين يحددون قيم المنتجات حسب ما يريدون من اجل تطبيق الصى الارباح، وما على المزارع الا الالتزام بهذه الاسعار والا فلن يتم البيع،

٣. ضعف قدرة المزارعين على تحديد كمية الانتاج ولوعيته نتيجة التذبذب الكبير في اسعار المنتجات الزراعية والذي لا يمكن للفلاح التنبؤ به،

٤. عدم الاهتمام بالتعاون الزراعي وفلقدان الاجهزة التعاونية التي من خلالها يستطيع الفلاح تنظيم عمليات التسويق وضمان عدم تحكم الوسطاء بهم لان المزارع في منطلة الخليج العربي لا يستطيع منفردا توفير جميع حاجاته لتطوير الزراعة، لذا يجب على المعنيين انشاء الجمعيات التعاونية الزراعية سواء كانت للانتاج او التسويق او لحفظ وخن المنتجات الزراعية ولا بد من اصدار تشريعات تحمي الفلاح وتحد من استيراد المنتجات الزراعية من الخارج عندما يكون الانتاج المحلي متوفر وبكميات كبيرة. (٩)

د. الممكنة والتكنولوجيا الزراعية اللائمة:
تعني التكنولوجيا تلك المعارف والمعلومات والاساليب التكتيكية التي يمكن للانسان استخدامها في زيادة الانتاج او تحسين العمليات التسويقية مثل الجرارات وماكنات الري والحصاد والبذور المحسنة والاسمدة الكيماوية والالات التغذية الحيوانية والاولوماتيكية،

ان التحول من الزراعة التقليدية التي يتم فيها استخدام وسائل عمل بدائية في انتاج محاصيل زراعية لا تكاد تشبع حتى الحاجات الالوية للسكان، الى زراعة متقدمة يمكن بواسطتها انتاج محاصيل زراعية بالقدر والنوع الذي يكفي الكثير من الرغبات لسكان المجتمع لا يتم الا باستخدام اساليب انتاجية حديثة وباحلال وسائل انتاجية حديثة محل تلك القديمة وادخال العديد من التجديدات الفنية من اجل زيادة الانتاجية العمل وارساء الاسس الضرورية لتحسين مستوى المعيشة للمواطنين.

ان الثورة التكنولوجية التي حدثت في قطاع الزراعة ناتجة عن الاهتمام بالبحث عن طرق ذات كفاءة عالية لاجراء العمليات الزراعية من اجل زيادة كمية الانتاج الزراعي او تحسين نوعيته او التقليل من مخاطره وتكاليفه، وقد اتخذت الثورة التكنولوجية عدة صور واشكال مختلفة منها:

١. المبتكرات الميكانيكية:

والتي تنحصر وظيفتها في زيادة الانتاجية العمل الزراعي، وهذا ما يحدث بفعل استخدام القوى الميكانيكية والالات الزراعية كاستخدام الحاصدات والباذرات الميكانيكية ومكائن فتح الجداول والسواقي، وباستعمال هذه الات زادت الانتاجية وقلت النفقات وادت الى زيادة كفاءة العمال ورفع ادائهم الانتاجي.

ان استعمال الات الزراعية ساعد العامل الزراعي على تحسين الاداء وسرعته معا وبالتالي انعكس على زيادة اجرة الاستطاعته انتهاء عملا في يوم واحد بالالة الزراعية بدل عدة ايام والى جانب هذه الفائدة التقنية الخاصة بجودة وزيادة الانتاج لا بد ان تثبت الات الزراعية كفاءتها في تقليل الكلفة حتى لا يكون شمهها وجودها عبثا على المزارع .

٢. المبتكرات البيولوجية:

والتي من شأنها زيادة انتاجية الارض وهذا ما يحدث باستخدام الاصناف الجيدة من المحاصيل ذات الغلة الوفيرة او النوعية الممتازة كتلك التي يكون نضجها مبكرا او تمتاز بمقاومة الجفاف او مقاومة الاوبئة والامراض النباتية او استعمال الاساليب الفنية الحديثة في تربية الدواجن او تحسين نسل الحيوانات.

٣ . المبتكرات الميكانيكية البيولوجية:

والتي من شأنها زيادة الإنتاجية الأرض والعامل في آن واحد، ومن هذه المبتكرات استخدام الأسمدة الكيماوية على اختلاف أنواعها، ومبيدات الحشرات والأرض النباتية واستعمال الطرق الحديثة في السيطرة على تغذية الأرض أو تقليل ملوحتها وزيادة خصوبتها.

وفيما يتعلق بتطبيق هذه المبتكرات في القطاع الزراعي لمنطقة الخليج العربي فإن استعمال الآلات الزراعية لا يزال متخلفاً، إذ أنه يعتمد إلى حد كبير على الجهد الإنساني واتباع الأساليب البدائية في الزراعة وتعاني دول مجلس التعاون من قلة عدد الجرارات الزراعية والآلات الحصاد، والجدول رقم (٥) يوضح ذلك للفترة بين ١٩٧٠ - ١٩٨١م.

يتضح من الجدول أن عدد الجرارات لا يكفي احتياجات دول المجلس في توفير متطلبات الزراعة فيه، ونجد أن عدد الجرارات الزراعية قليل جداً ولم تستخدم سوى السعودية وعمان والكويت منذ عام ١٩٧٠م، بينما أدخلت الإمارات وقطر الجرارات الزراعية في أواخر السبعينات، ونجد أن البحرين لم تستخدمه إطلاقاً وبالنسبة للحصارات نجد أن السعودية الدولة الوحيدة التي استعملته منذ عام ١٩٧٠م وأدخلته الإمارات وقطر في أواخر السبعينات، أما باقي الدول الأعضاء فلم تستخدمه إطلاقاً.

جدول رقم (٥)

عدد الجرارات الزراعية والآلات الزراعية و الحصادات للفترة بين ١٩٧٠-١٩٨١ م .

(بالآلاف)

السنة	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
الامارات	م.غ. ١	م.غ. ١	م.غ. ١	م.غ. ١	م.غ. ١	م.غ. ١	١٢٠	١٧٣
البحرين	م.غ. ١	م.غ. ١	م.غ. ١	م.غ. ١	م.غ. ١	م.غ. ١	٢	٣
السعودية	٦٢٠	٨٠٠	٨٣٠	٨٥٠	١٠٠٠	١١٠٠	١٢٠٠	م.غ. ١
عمان	٣٠	٢٨٠	٣٠٠	٣٢٠	٣٥٠	٣٨٠	٤٠٠	م.غ. ١
قطر	م.غ. ١	م.غ. ١	م.غ. ١	م.غ. ١	م.غ. ١	م.غ. ١	٦٠	٦٨
الكويت	٩	١٤	٢٠	٢٥	٣٠	٢٩	٢٥	٢٤
	ب	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	م.غ. ١	م.غ. ١	م.غ. ١	م.غ. ١

الجرارات الزراعية

ب | الآلات الزراعية و الحصادات

م.غ. | المعلومات غير متوفرة

٠٠٠ | صفر او ضئيل

المصدر :

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي

لإحصاءات الزراعة ، جامعة الدول العربية ، مجلد رقم (٣) ،

الخرطوم ١٩٨٣ م ، ص ١٨٥-١٨٦ .

- اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، المؤشرات الاحصائية

للعالم العربي للفترة ١٩٧٠-١٩٧٨ م ، جامعة الدول العربية ١٩٨٠ م ، ص

. ١١٥

اما بالنسبة لاستعمال المبتكرات البيولوجية الحديثة فان استعمالها لا يزال محدودا ومقتصر على محطات التجارب والابحاث الزراعية المظلمة في بعض القطر المجلس ويعود سبب هذا الى تفشي الجهل والامية في صفوف الفلاحين وقلة الحوافز لديهم في استعمال هذه المبتكرات بالاضافة الى ضعف اجهزة الارشاد الزراعي الموجودة

حيث اقتصرت خدماتها على تقديم البذور والاعانات وبعض المكائن والالات الزراعية دون تعريف المزارعين بطرق استعمالها بشكل علمي صحيح، وتوفير فرص التدريب والتعليم المهني لاستخدام الوسائل الفنية الحديثة في الزراعة، والجدول رقم (٦) يبين كميات الاسمدة المستعملة لعام ١٩٧٨ م .

جدول رقم (٦)

الاسمدة المستعملة عام ١٩٧٨ م

الدولة	المساحة الكلية هكتار	اسمدة نيتراتوجينية كغم	اسمدة فوسفاتية كغم	اسمدة بوتاسية كغم	اجمالي الاسمدة كغم	كغم لكل هكتار
السعودية	٨٠٥٠٠٠	١٥٥٠٠	٥٣٠٠	٣٠٠	٢١١٠٠	٢٦ر٠٠
الامارات	١٣٠٠٠	٢٢٠٠	١١٠٠	٧٠٠	٤٠٠٠	٣ر٠٨
عمان	٣٦٠٠٠	٩٥٠	٦١٠	٣٨٠	١٩٤٠	٥٤ر٠٠
الكويت	٢٠٠٠	٢٦٠	٢٠٠	٢٠٠	٦٦٠	٣ر٣٠
قطر	٤٠٠٠	٦٠٠	---	---	٦٠٠	١ر٥٠
البحرين	٢٠٠٠	١٠	١٠	---	٢٠	٠ر١٠
المجموع	٨٦٢٠٠٠	١٩٥٢٠	٧٢٢٠	١٥٨٠	٤٩٤٢٠	٨٧ر٩٨

المصدر:

الفيل، محمد رشيد، الا'من الغدائي لدول مجلس التعاون الخليجي والعمل العربي المشترك، جمعية حماية البيئة، الكويت، اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٨٧ م، ص ٢٧ .

يلاحظ من الجدول ان السعودية تحتل المرتبة الاولى ب ٢١١٠٠ كغم من حيث اجمالي الاسمدة المستعملة تليها الامارات ب ٤٠٠٠ كغم و عمان ب ١٩٤٠ كغم ثم قطر ب ٦٠٠ كغم واخيرا البحرين بكمية قليلة جدا حين بلغت ٢٠ كغم، ولكن من حيث الكمية المستعملة لكل هكتار نجد ان عمان احتلت المرتبة الاولى ب ٥٤ كغم/هكتار تليها السعودية ب ٢٦ كغم /هكتار و ثم الكويت ب ٣ر٣ كغم/هكتار و الامارات ب ٣ر٠٨ كغم /هكتار و قطر ب ١ر٥ كغم/هكتار و اخيرا البحرين ب ٠ر١ كغم/هكتار .

٣-٢ الفجوة الغذائية في اقطار الخليج العربي كحصيلة للتخلف الزراعي:

يعتمد سكان الوطن العربي عامة على المصادر النباتية لتأمين ما يحتاجونه من بروتينات وسعرات حرارية، ويتوقف نصيب الفرد من الطاقة الغذائية بالوحده الحراريه على نوع العمل والجهد الذي يبذله الانسان وتتراوح عادة ما بين ٢٤٠٠ - ٢٦٠٠ وحدة حرارية في اليوم وقد تكون اعلى او اقل من ذلك لبعض الشعوب حسب مستوى دخل الافراد والتطور الاقتصادي، اما في الوطن العربي فيبلغ معدل نصيب الفرد اليومي من الطاقة الغذائية حوالي ٢٤٨٠ كالوري في اليوم منها ٢٢٥٠ كالوري من مصادر نباتيه و ٢٣٠ كالوري من مصادر حيوانية، (١٠)

بينما معدل نصيب الفرد من البروتينات فيبلغ ٤٥غم من مصادر نباتية و ٢٠غم من مصادر حيوانية، اي ان نسبة البروتين في المصدر الحيواني تبلغ ٣١% ، بينما تبلغ نسبة البروتينات من المصادر الحيوانية في الولايات المتحدة ٦٨%، والاتحاد السوفيتي ٥٠% والدول الاوروبية هامة ٥٥% والنسبة العالمية ٣٥% (١١)

والجدول رقم (٧) يبين معدلات نصيب الفرد السنوي من المواد الغذائية المستهلكة في البلدان العربية مقارنة بالمعدلات في الولايات المتحدة الامريكية، ومن الجدول للاحظ:

- ١- ان استهلاك الفرد في الوطن العربي من القمح والارز هو حوالي ضعف ونصف ما يستهلكه الفرد الامريكي،
- ٢- يستهلك الفرد الامريكي من اللحوم ونتاجاتها حوالي ٣ اضعاف ما يستهلكه الفرد العربي وحوالي ٧ اضعاف ما يستهلكه الفرد العربي من اللحوم الحمراء والاسماك وحوالي ١٠ اضعاف ما يستهلكه الفرد العربي من البيض و ١٢ ضعف ما يستهلكه الفرد العربي من الدواجن و ضعف ما يستهلكه من الحليب ومنتجاته و ضعف ونصف ما يستهلكه من الشاي والقهوة والكاكاو،
- ٣- ويستهلك الفرد الامريكي اكثر من الفرد العربي من السكر بحوالي الضعف وحوالي الضعفين من الزيوت النباتية،

جدول رقم (٧)

معدلات نصيب الفرد السنوي من المواد الغذائية المستهلكة في البلدان العربية مقارنة بالمعدلات في الولايات المتحدة الأمريكية

معدل نصيب الفرد السنوي بالكغم من المصادر الحيوانية للفترة ١٩٧٥-١٩٧٨م		المادة	معدل نصيب الفرد السنوي بالكغم من المصادر النباتية للفترة ١٩٧٥-١٩٧٨م		المادة
الولايات المتحدة	البلدان العربية		الولايات المتحدة	البلدان العربية	
٧٤	١١	لحوم حمراء	٥٣	١٣٤	القمح
٢٤	٢	لحوم دواجن	١١	—	حبوب أخرى
٧	١	أسماك	٤	٢٢	الأرز
٢٠	٢	بيض	٦٠	٢٦	السكر
		حليب و	٧	١٢	البقوليات
١٥٩	٨٦	منتجاثة	١٣٠	١١٢	الخضروات
		بشكل حليب	٧٣	٦٥	الفواكة
		طازج	٢٢	٧	زيوت نباتية
			٥	٢	شاي وبن و
					كافا
٢٨٤	١٠٢	المجموع	٣٦٥	٣٨٠	المجموع

المصدر :

الاسم، صبحي ، نظرة تحليلية في مشكلة الغذاء في البلدان العربية ، مؤسسة عبد الحميد شومان ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٢م ، ص ٥٣ .

والملاحظ رغم (٨) يوضح التركيب الاساسي للانتاج النباتي في دول المجلس ، حيث يلاحظ من الملحق ان الانتاج النباتي المكون من انتاج الحبوب والدرنات والخضر والفاكهة سجل زيادة كبيرة في دول المجلس حيث بلغ الانتاج حوالي ١٢٣٨٠٤ الف طن كمعدل للسنوات ١٩٧٣م - ١٩٧٥م ، ارتفع هذا الانتاج الى ١٧٤٣٠٤ الف طن عام ١٩٧٩م اي زاد الانتاج عام ١٩٧٩ مقارنة بمعدل سنوات ١٩٧٣ - ١٩٧٥م بنسبة ٤٠% ، وزاد الانتاج حيث اصبحت عام ١٩٨١م ١٩١٣٩٧ الف طن وهي سنة تاسيس المجلس ، اي زاد الانتاج عام ١٩٨١م مقارنة بعام ١٩٧٩م بنسبة ٩٨% ، وفي عام ١٩٨٣م ارتفع الانتاج ليصبح ٢٨٤٩٦٦ الف طن ، اي زاد الانتاج عام ١٩٨٣م مقارنة بعام ١٩٨١م بنسبة ٤٨% وهذا ناتج عن زيادة الانتاج من الحبوب و الدرنات و الخضر و الفواكه على حد سواء ، فلقد ارتفع الانتاج في الحبوب من ٢٣٩٩

الف طن كمعدل للفترة ٧٣-١٩٧٥م الى ٦٩٥,٠٩ الف طن لعام ١٩٨٣م بنمو قدرة ١٨٩,٧% و ارتفع الانتاج من الدرنات من ٠,٨٦ الف طن كمعدل للفترة ٧٣-١٩٧٥م الى ١٩٤٩ الف طن عام ١٩٨٣م بنمو قدرة ٢١٦,٦٣% وكذلك ارتفع بالنسبة للخضر من ٥٧٦,٤٦ الف طن كمعدل للفترة ٧٣-١٩٧٥م الى ١٤٥٥,٣٤ الف طن عام ١٩٨٣م بنمو قدرة ١٥٢,٥% وارتفع الانتاج في الفاكهه من ٤٢٠,٨٢ الف طن كمعدل للفترة ٧٣-١٩٧٥م الى ٦٧٩,٧٤ الف طن عام ١٩٨٣م بنمو قدرة ٦١,٥%

وشكل الانتاج الحبوب و الدرنات و الخضر و الفاكهه الى اجمالي الانتاج النباتي في عام ١٩٨٣ ما نسبتة ٤٤,٤% و ٧,٠% و ٥١,٥% و ٢٣,٨% على التوالي كما يتضح من الشكل رقم (١) ، وهكذا نرى ان انتاج الخضر يحتل المرتبة الاولى يليه انتاج الحبوب والفواكه اخيرا وبنسبة منخفضة جدا انتاج الدرنات .

هذا في ما يتعلق بالمجلس ككل اما بدول المجلس منفردة فيلاحظ من الملحق ما يلي :

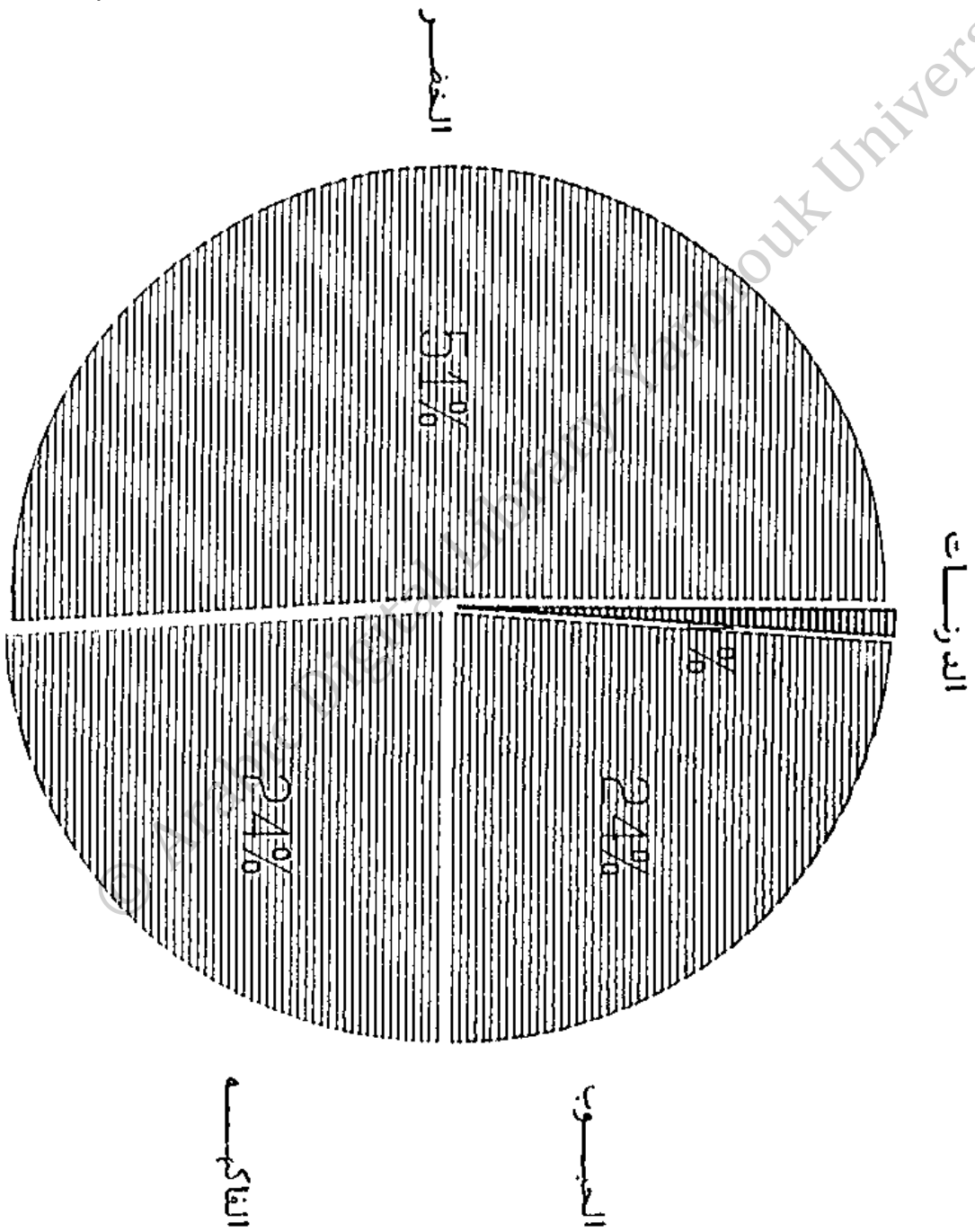
دولة الامارات ارتفع فيها الانتاج النباتي من ٠,١٣ الف طن كمعدل للفترة ٧٣-١٩٧٥م الى ٢٢٥,٢٧ الف طن عام ١٩٨١م ثم ارتفع الى ٣٥٥,٨٧ الف طن عام ١٩٨٣م بنمو قدرة ٥٨% للفترة ١٩٨٣-١٩٨١م ، وتركزت هذه الزيادة في انتاج الخضر و الفاكهه ، حيث ارتفع انتاج الخضر من ١٥٨,١٦ الف طن عام ١٩٨١م الى ٢٨٠ الف طن عام ١٩٨٣م بنمو قدرة ٧٧% ، وارتفع انتاج الفاكهه من ٦٠,٢٩ الف طن عام ١٩٨١م الى ٧٠ الف طن عام ١٩٨٣م بنمو قدرة ١٦,٦% ، وازداد انتاج الدرنات من ١٦٤ الف طن عام ١٩٨١م الى ٢١٧ الف طن عام ١٩٨٣م بنمو قدرة ٣٢,٣% ، بينما سجل انتاج الحبوب تراجع ، فقد انخفض الانتاج من ٥١٨ الف طن عام ١٩٨١م الى ٣٧٠ الف طن عام ١٩٨٣م بتراجع قدرة ٢٨,٦% .

وشكل انتاج الحبوب و الدرنات و الخضر و الفاكهه الى اجمالي الانتاج النباتي لدولة الامارات لعام ١٩٨٣ ما نسبتة ١% و ٦,٠% و ٧٨,٧% و ١٩,٧% على التوالي ويلاحظ مدى اهمية الخضر و الفواكه في الانتاج النباتي للامارات لعام ١٩٨٣ .

وفي دولة البحرين على الرغم من الضعف الشديد للانتاج النباتي فيها فقد انخفض انتاجها النباتي من ٢٤٦,٦ الف طن كمعدل للفترة ٧٣-١٩٧٥م الى ١٩٣,٣ الف طن عام ١٩٨١م وشم الى ١٩,٠٨ الف

شكل رقم (١)

التركيب الاساسي للانتاج النباتي في دول المجلس لعام ٢٠١٩م



طن عام ١٩٨٣م بتراجع قدرة ١٣ر١ % للفترة ١٩٨١-١٩٨٣م ويعود هذا التراجع الى تراجع الانتاج من الخضرا لفظ نظرا لعدم توفر معلومات عن التاج الحبوب ، وشبات الانتاج من الدرنات و الفواكة ، فقد تراجع انتاج الخضرا من ٧١٩ر٧ الف طن عام ١٩٨١م الى ٦٩١ر٦ الف طن عام ١٩٨٣م بتراجع قدره ٣٩ر٣ % ، ويشكل انتاج الدرنات و الخضرا و الفواكه الى اجمالي انتاج البحرين النباتي ما نسبته ٤ر٠ % و ٣٦ر٣ % و ٦٣ر٤ % على التوالي .

وفي المملكة العربية السعودية ارتفع انتاجها النباتي من ١٠٧٧ر٥٧ الف طن كمعدل للفترة ٧٣-١٩٧٥م الى ١٣٨٢ر٤ الف طن عام ١٩٨١م الى ٢١٠٩ر٩٨ الف طن عام ١٩٨٣م بنمو قدره ٥٢ر٦ % للفترة ١٩٨١-١٩٨٣م ، ويعود هذا الى تركيز الزيادة في انتاج الحبوب خاصة و الدرنات و الخضرا ، فقد ارتفع الانتاج في الحبوب من ٢٩٤ الف طن عام ١٩٨١م الى ٦٨٧ر٦ الف طن عام ١٩٨٣م بنمو قدره ١٣٣ر٧ % وهذا نتيجة الاعانات المقدمة من قبل السعودية للمزارعين لانتاج القمح (١١) ، وارتفع انتاج الدرنات من ٣٩ر٣ الف طن عام ١٩٨١م الى ٨٧٧ر٨ الف طن عام ١٩٨٣م بنمو قدره ١٢٤ر٩ % وسجل انتاج الدرنات عام ١٩٨١م ٦١٢ر٥ الف طن ارتفع الى ٩٥٦ر٤ الف طن عام ١٩٨٣م بنمو قدره ٥٦ر٢ % وسجل انتاج المملكة من الفواكه تراجعاً فسجل انتاجها ٤٥٧ر٧ الف طن عام ١٩٨٣م بعد ان كان ٤٧٢ر٠ الف طن عام ١٩٨١م بتراجع قدره ٣ر٠ % ويشكل انتاج الحبوب و الدرنات و الخضرا و الفواكه الى اجمالي انتاج المملكة ما نسبته ٣٢ر٦ % و ٤ر٠ % و ٤٥ر٣ % و ٢١ر٧ % على التوالي .

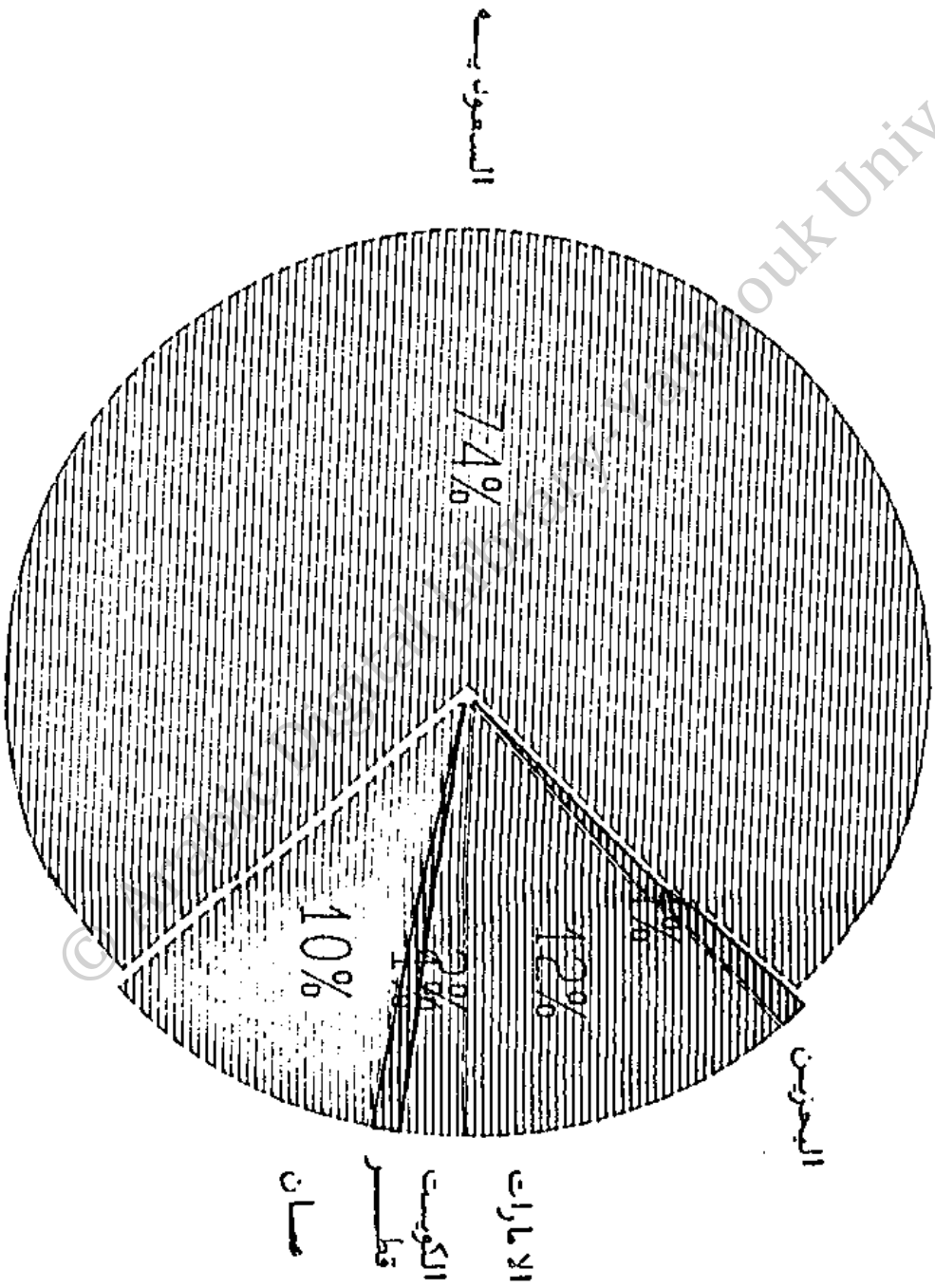
وفي سلطنة عمان ارتفع انتاجها من ٩٢ر٩٨ الف طن كمعدل للفترة ٧٣-١٩٧٥م الى ٢٠٩ر٤١ الف طن عام ١٩٨١م و الى ٢٨٦ر٨ الف طن عام ١٩٨٣م بنمو قدره ٣٧ % للفترة ١٩٨١-١٩٨٣م ، ويعود هذا الى ارتفاع انتاجها من اخضر و الفواكه مع العلم بثبات التاج الحبوب وعدم توفر معلومات عن التاج الدرنات ، فقد ارتفع انتاج الخضرا من ١١٩ر٤١ الف طن عام ١٩٨١م الى ١٥٥ر٨ الف طن عام ١٩٨٣م بنمو قدره ٣٠ر٥ % وارتفع انتاج الفواكه من ٨٧ر٠ الف طن عام ١٩٨١م الى ١٢٨ الف طن عام ١٩٨٣م بنمو قدره ٤٧ر٠ % و شكل انتاج الحبوب و الخضرا و الفواكه من اجمالي الانتاج النباتي ما نسبته ١ر١ % و ٥٤ر٣ % و ٤٤ر٦ % على التوالي .

وفي قطر ارتفع الانتاج النباتي من ٢٠,٣٩ الف طن كمعدل للفترة ٧٣-١٩٧٥م الى ٢٥,٨٩ الف طن عام ١٩٨١م ثم انخفض انتاجها الى ٢٣,٢ الف طن عام ١٩٨٣م بتراجع قدره ١٠,٤ % للفترة بين ١٩٨٣-١٩٨١م ويعود هذا الى تراجع انتاج لقطر من الخضراوات على الرغم من ارتفاع انتاجها من الحبوب و الدرنات و الفاكهة ، فلقد تراجع انتاجها في الخضراوات من ١٨,١٣ الف طن عام ١٩٨١م الى ١٣,٢٢ الف طن عام ١٩٨٣م بتراجع قدره ٢٧ % بينما ارتفع انتاجها في الحبوب من ٧,٤ الف طن عام ١٩٨١م الى ٨,٧ الف طن عام ١٩٨٣م بنمو قدره ١٧,٦ % وارتفع انتاجها في الدرنات من ١,٦ الف طن عام ١٩٨١م الى ١,٧ الف طن عام ١٩٨٣م بنمو قدره ٦,٣ % ، وارتفع انتاجها في الفواكه من ٦,٨٦ الف طن عام ١٩٨١م الى ٨,٩٤ الف طن عام ١٩٨٣م بنمو قدره ٣٠,٣ % وشكل انتاج قطر من الحبوب و الدرنات و الخضراوات و الفاكهة الى اجمالي انتاجها النباتي ما نسبته ٣,٨ % و ٧,٠ % و ٥٧ % و ٣٨,٥ % على التوالي .

واخيرا في الكويت سجل انتاجها النباتي تزايدا فبعد ان كان ٢٢,٦٧ الف طن كمعدل للفترة ٧٣-١٩٧٥م ارتفع الى ٥١,٦٧ الف طن عام ١٩٨١م والى ٥٤,٧٣ الف طن عام ١٩٨٣م بنمو قدره ٥٩ % للفترة ١٩٨٣-١٩٨١م ويعود هذا الى الزيادة في انتاج الدرنات و الفاكهة و الخضراوات رغم تراجع انتاج الحبوب ، فلقد ارتفع انتاج الكويت في الدرنات من ٨,١٤ الف طن عام ١٩٨١م الى ٨,٣١ الف طن عام ١٩٨٣م بنمو قدره ٢,١ % ، وارتفع انتاج الفاكهة من ١,٥٣ الف طن عام ١٩٨١م الى ٣ الف طن عام ١٩٨٣م بنمو قدره ٩٦ % ، اما الحبوب فلقد انخفض من ٤,٧ الف طن عام ١٩٨١م الى ٤,٢ الف طن عام ١٩٨٣م بتراجع قدره ١٠,٦ % ، وازداد انتاج الخضراوات من ٤,٣٦ الف طن عام ١٩٨١م الى ٤,٣ الف طن عام ١٩٨٣م بنمو قدره ٤,٢ % وشكل انتاج الكويت من الحبوب و الدرنات و الخضراوات و الفاكهة الى اجمالي انتاجها النباتي ما نسبته ٨,٠ % و ١٥,٢ % و ٧٨,٦ % و ٤,٤ % على التوالي .

ويلاحظ ان التاج دول المجلس منفردة الى اجمالي انتاج المجلس ككل لعام ١٩٨٣م يبلغ ما نسبته ١٢,٥ % لدولة الامارات و ٧,٠ % لدولة البحرين و ٧,٤ % للمملكة العربية السعودية و ١٠,٠ % لسلطنة عمان و ٨,٠ % لدولة قطر و ١٩,٩ % لدولة الكويت كما يتضح من الشكل البياني رقم (٢) .

شكل رقم (٢) مساهمة دول المجلس في الانتاج النسيجي لعام ١٩٨٣ م



والجدول رقم (٨) يبين نسب النمو للطلب والانتاج من السلع الغذائية في الوطن العربي عامة ما بين ١٩٧٠م - ١٩٨١م .

جدول رقم (٨)

معدل نسبة النمو في الطلب والانتاج من الغذاء لعام ١٩٧٠-١٩٨١ م

المجموعة	نسبة النمو السنوي %	
	الطلب	الانتاج
مجموعة الحبوب	٥٣٩	١٣٤
جملة البقوليات	١٧٣	٢٤٨
جملة الخضراوات	٥٩٤	٥٦٢
جملة الفاكهة	٤٤٠	٣١٥
السكر	٦٨١	٤٧٥
زيوت وشحوم	٣٣٥	٠٠٧
جملة اللحوم	٧١٣	٤٢٤
الأسماك	٣٤٤	٣٢٣
البيض	٨٩٢	٧٩٤
اللبان	٨٧٠	٣٨٧

المصدر:

الفيل ، محمد ، رشيد ، الأمن الغذائي لدول مجلس التعاون الخليجي والعمل العربي المشترك ، جمعية حماية البيئة الكويت، اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٨٧م ، ص ١٦ .

ويلاحظ زيادة الطلب على الغذاء المؤمن من مصادر خارجية، وقدرت نسبة الزيادة السنوية من حيث الكمية في الطلب على الاغذية المستوردة في السبعينات لدول المجلس نحو ٣٠% وهي اعلى نسبة استيراد في العالم (١٢)

ولقد اختلفت مستويات الاكتفاء الذاتي في عام ١٩٨٢ عن السنوات السابقة على الرغم من زيادة السكان خلال هذه الفترة وذلك بسبب تشجيع دول المجلس على الزراعة وتربية الحيوان والجدول رقم (٩) يوضح ذلك.

جدول رقم (٩)

مستويات الـ'اكتفاء الذاتي التقريبية لعام ١٩٨٢ م لمجموعة السلع الزراعية

السلعة	دول مجلس التعاون	العالم العربي
الحبوب	١٠	٥٠
- الفصح	٣٨	٣٥
الفواكة والخضروات	٤٠	٩٥
السكر	صفر	٢٦
الزيت و الشحوم	صفر	٣٨
الـ'لياف النباتية	صفر	١٤٠
الشاي و البن و التبغ	صفر	١٢
اللحوم (بيضاء، حمراء)	٤٠	٦٧
الـ'لبان	٢٥	٥٣

المصدر:

الفيل ، محمد ، رشيد ، الأمان الغدائي لدول مجلس التعاون الخليجي والعمل العربي المشترك ، جمعية حماية البيئة، الكويت، أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٨٧ م، ص ١٧ .

وبلغ معدل الـ'اكتفاء الذاتي لدول المجلس كل على حدة كما في الجدول رقم (١٠) .

جدول رقم (١٠)

المتوسط العام للاكتفاء الذاتي لدول المجلس لعام ١٩٨٢ م

(مليون دولار)

الدولة	صافي الواردات الزراعية	قيمة الناتج المحلي في الزراعة	المجموع	٣/٢ %
	(١)	(٢)	(٣)	
الكويت	١٠١٢	٧٥	١٠٨٧	٧
قطر	١٧٨	٧١	٢٤٩	٢٨
البحرين	٢١٨	٤٧	٢٦٥	١٨
عمان	٣٧٠	١٢٢	٤٩٢	٢٥
السعودية	٥٧٧٠	١٧١٠	٧٤٨٠	٢٣
الامارات	٦٩٢	٣٣٥	١٠١٧	٣٢
المجموع	٨٢٤٠	٢٣٥٠	١٠٥٩٠	٢٢

المصدر:

الفيل ، محمد ، رشيد ، الأمان الغدائي لدول مجلس التعاون الخليجي والعمل العربي المشترك ، جمعية حماية البيئة، الكويت، أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٨٧ م، ص ١٨ .

ونجد ان الازمة الغذائية قد تفالمت فشممت اقطار العالم العربي كافة، وصلت كلفة الواردات الزراعية بعد تنزيل قيم الصادرات الزراعية لدول مجلس التعاون للفرد الواحد من سكان المنطقة ما يقارب ٦٠٠ دولار للفرد عام ١٩٨٢ بينما كان متوسطها للعالم العربي ككل ١٢٠ دولار وللعالم العربي عدا دول مجلس التعاون ٧٦ دولار للفرد الواحد والتي تمثل اعلى درجة اعتمادا على المصادر الاجنبية.

تعاني دول مجلس التعاون بموره عامة من ازمة غذائية متفالمة مستحكمة لا يمكن معالجتها بفترة قصيرة من الزمن وشحتاج الى خبرة واستثمارات كبيرة وهي نتيجة مباشرة لزيادة الطلب على المنتجات الغذائية يقابله قلة في الانتاج.

والملحق رقم (٩) والجدول (١١) يبينان قيمة الواردات والصادرات الزراعية والميزان التجاري على التوالي لدول المجلس للاعوام ١٩٧٩م - ١٩٨٤م.

ويلاحظ في الملحق رقم (٩) ان واردات دول المجلس متزايدة وقيمتها كبيرة، فقد ارتفعت من ٥٥٦٤ مليون دولار في عام ١٩٧٩م الى ٨٣٤٨٩ مليون دولار في عام ١٩٨٤م نامية بمقدار ٥٠% ونجد ان صادرات دول المجلس مقارنة بواردها قليلة جدا حتى اننا نجد مثلا ان احد دول المجلس وهي قطر، لا تصدر على الاطلاق، ونجد ان الصادرات ارتفعت من ٣٨٧٦ مليون دولار عام ١٩٧٩م الى ٥٨١ مليون دولار عام ١٩٨١م نامية بمقدار ٤٩٩% الا ان الصادرات عادت لتتخفف مقارنة بعام ١٩٨١م لتبلغ ٣٦٦٧ مليون دولار عام ١٩٨٤م منخفضة بمقدار ٣٦٩%.

ومن الملاحظ في جدول رقم (١١) ان الميزان التجاري للسلع الزراعية في جميع دول المجلس سجل عجزا خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٨٤م وذلك بسبب زيادة الطلب على الغذاء دون ان يقابله زيادة مماثلة في الانتاج حيث ارتفع العجز من ٥١٧٧ مليون دولار عام ١٩٧٩م الى ٧٩٨٢٢ مليون دولار عام ١٩٨٤م بنمو في العجز قدره ٥٤٢% خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٨٤م ، بمعدل سنوي قدره ٩% سنويا.

جدول رقم (١١)

الميزان التجاري لدول المجلس للفترة ١٩٧٩-١٩٨٤م

(مليون دولار)

١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	
٨١٤ر٢-	٧٤٠ر٢-	٦٩٣ر٨-	٧٨٢ر٢-	٦٨٩ر٥-	٧٥٢ر٣-	الامارات
٢١٣ر٤-	٢٦٧ر٨-	٢١٢ر١-	٢٤٣ر٩-	٢٤٠ر٢-	٢١٤ر٢-	البحرين
٥٣٥٢ر٣-	٥٤٣٠ر٦-	٥١٩٢ر٣-	٤٩١٣ر١-	٤١٦٠ر٢-	٣٠٧٩ر٣-	السعودية
٣٨٥ر٩-	٣٩٢ر١-	٣٨٦ر٣-	٣٣٦ر٩-	٢٨٥ر٧-	١٧٥ر٦-	عمان
٩٩٠ر١-	١٠٢٢ر٨-	١٠٤٥ر١-	١٠٣٠ر٣-	٩٩٦ر٤-	٧٨٦ر٢-	الكويت
٢٢٦ر٣-	٢٠٦ر١-	١٨٠ر٦-	٢١٧ر٤-	٢١٣ر٨-	١٦٩ر٤-	قطر
٧٩٨٢ر٢-	٨٠٥٩ر٦-	٧٧١٠ر٢-	٧٥٢٣ر٨-	٦٥٨٦ر١-	٥١٧٧ر٠-	المجموع

المصدر:

للام الباحث باحتسابه

والجدول رقم (١٢) يبين مقارنة لصادي الاعتماد على الخارج

ولصادي السلع الزراعية بعد تنزيل منتجات الاسماك لعام ١٩٨١م.

جدول رقم (١٢)

مقارنة لعام ١٩٨١م لصادي الاعتماد على الخارج و لصادي السلع

الزراعية بعد تنزيل منتجات الاسماك والغابات

(دولار)

الملاحظات	قيمة لصادي الواردات الزراعية للفرد	المنطقة
	٥٥٠	دول مجلس التعاون
	١٠٧	العالم العربي
	٧٠	العالم العربي
	٦٨	عدا دول المجلس
	١٠	أوروبا
	١٦	أفريقيا
	١٦	آسيا
الواردات = الصادرات	صفر	العالم النامي
الصادرات < الواردات	(١٠٥)	أمريكا الشمالية
الصادرات < الواردات	(٦١)	أمريكا الجنوبية
الصادرات < الواردات	(٥٢٠)	أوقيانوسيا

المصدر:

الفيل، محمد رشيد، الامن الغذائي لدول مجلس التعاون الخليجي والعمل العربي المشترك، جمعية حماية البيئة، الكويت، اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٨٧م، ص ١٩.

ويلاحظ ان صافي كلفة الواردات الزراعية للفرد الواحد من سكان دول مجلس التعاون بلغ ٧ اضعاف مثيله في الدول العربية الاخرى والاكثر من ٣٤ مرة لمثيله في لارة اسيا و ٥٠ ضعف مثيله في افريقيا، ونتيجة لزيادة الطلب على الغذاء ارتفعت قيمة الواردات الزراعية والمنتجات الغذائية الاخرى، ففي عام ١٩٧٠م بلغت لقيمة الواردات الزراعية حوالي ٥٠٠ مليون دولار وصلت في عام ١٩٨٠م الى ٥٠٠٠ مليون دولار، اي زيادة لقيمة الواردات الزراعية بلغت ١٠ اضعاف ما كانت عليه قبل عشر سنوات فقط، وفي عام ١٩٨٢م استوردت دول مجلس التعاون ما لقيمته ٨٧٠٠ مليون دولار من المواد الغذائية، وستبلغ لقيمة المستوردات الغذائية عام ١٩٨٩م - ١٩٩٠م حوالي ٣٢٦٩٨ مليون دولار.

وفي عام ١٩٩٩م/٢٠٠٠م ستبلغ لقيمة المستوردات الغذائية نحو ١٧٠٧٨٧ مليون دولار، وستبلغ لقيمة قائمة المواد الغذائية المستوردة ما بين ١٩٨٢م لغاية عام ٢٠٠٠م نحو ٢٠٧١ بليون دولار حسب الاسعار الحالية، (١٣)

ونلاحظ اتساع الفجوة الغذائي بحيث لا يمكن حصرها وتحليل الاستللال الغذائي والاكتفاء الذاتي في ظل السياسات القطرية الحالية بحيث ان الامر يتطلب عملا جماعيا وفي ظل سياسة موحدة تنفذ على سعيد القطر مجلس التعاون كافة على ان يكون ذلك معتمدا على الذات حيث يكون هنالك عمل خليجي موحد يستهدف حشد وتعبئة كافة الطاقات والموارد والامكانات الخليجية وفي مقدمتها الموارد البشرية يضاف الى ذلك ان الفجوة الغذائية التي كانت مشكلة مالية تجارية اقتصادية في مراحلها الاولى قد تحولت الى مشكلة سياسية حالية لان توفر الكميات المطلوبة من المواد الغذائية من مصادر خارجية قد يصبح معرضا في الوقت الحاضر لكثير من احتمالات الضغوط السياسية .

والمالحق رقم (١٠) يبين مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي باسعار المنتجين للفترة ١٩٧٤م - ١٩٨٥م . نجد من خلال قراءتنا للجدول:

١٠ ان مساهمة قطاع الزراعة متزايدة لدول المجلس مجتمعة على طول الفترة بين ١٩٧٤م - ١٩٨٥م في الناتج المحلي الاجمالي، فقد ارتفعت مساهمة القطاع بعد ان كانت في عام ١٩٧٤م مساهمة القطاع

٤٤٨٧٩ مليون دولار امريكي وبنسبة مساهمة قدرها ٠,١٥% من الناتج المحلي الاجمالي، ارتفعت عام ١٩٨٠م الى ١٩١٧٢ مليون دولار امريكي وبنسبة مساهمة قدرها ٠,١٠% من الناتج المحلي الاجمالي، وارتفعت عام ١٩٨٥م الى ٣٩٨٩٧ مليون دولار امريكي وبنسبة مساهمة قدرها ٠,٢٣% من الناتج المحلي الاجمالي وبمعدل نمو قدره ١٠,٨% مقارنة بعام ١٩٨٠م.

٢. من الملاحظ ان نسب مساهمة قطاع الزراعة لدول المجلس مجتمعة رغم انها متزايدة الا انها منخفضة جدا ورغم انها متزايدة لدول المجلس مجتمعة الا انها في حالة الدول كل على حده تكون متذبذبة، فتزداد احيانا وتتناقص احيانا اخرى، فمثلا كانت النسبة (نسبة المساهمة) متزايدة لدولة الامارات للمدة من ١٩٧٤م - ١٩٧٩م ثم انخفضت في عام ١٩٨٠م وعادت ثانيا للتزايد، وكذلك يلاحظ لبالي الدول الاخرى الاعضاء.

٣. يلاحظ عند مقارنة كل دولة على حدة لنفس السنة، انه في عام ١٩٧٤م كانت اعلى نسبة مساهمة لدولة عمان حيث بلغت ٣,٠٦% وادنى نسبة لدولة الامارات حيث بلغت ٠,١٠%، وبقيت دولة عمان هي اعلى نسبة مساهمة لدول المجلس حتى عام ١٩٨٤م حيث سجلت نسبة مساهمة ٣,٠٦%، وفي عام ١٩٨٥م سجلت السعودية اعلى نسبة مساهمة حيث بلغت ٣,١٠% اما بالنسبة لادنى نسبة فقد تغيرت من دولة الى دولة حيث سجلت الامارات ادنى نسبة مساهمة لعامي ١٩٧٥م و ١٩٧٦م حيث بلغت ٠,٤% و ٠,٤% من الناتج المحلي الاجمالي على التوالي، وسجلت الكويت ادنى نسبة مساهمة من ١٩٧٧م الى ١٩٨٥م حيث بلغت عام ١٩٧٧م ٠,٣٢% و ٠,٦٣% عام ١٩٨٥م، ومن الملاحظ ان دولة الكويت هي الدولة الوحيدة التي لم تصل نسبة المساهمة لقطاع الزراعة فيها الى ٠,١%.

وعند النظر في معدلات النمو لنسب مساهمة قطاع الزراعة لدول المجلس مجتمعة في الناتج المحلي الاجمالي نجد انها موجبة في معظم السنوات وشابطة في احيانا كما في سنة ١٩٧٨م - ١٩٧٩م و ١٩٨٠م - ١٩٨١م ولم تسجل سوى حالة نمو سالبة لسنة واحدة هي ١٩٧٥م - ١٩٧٦م، والجدول رقم (١٣) يبين معدل النمو لنسب مساهمة قطاع الزراعة خلال الفترة من ١٩٧٤م الى عام ١٩٨٥م.

جدول رقم (١٣)

معدل النمو لنسب مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي
الاجمالي في دول المجلس للفترة ١٩٧٤-١٩٨٥م

النسبة	السنة
٤٦٠٠٠ +	١٩٧٥-١٩٧٤
١٠١٩ -	١٩٧٦-١٩٧٥
٤٠٨٢ +	١٩٧٧-١٩٧٦
٩٢٠ +	١٩٧٨-١٩٧٧
صفر	١٩٧٩-١٩٧٨
٥٢٦ +	١٩٨٠-١٩٧٩
صفر	١٩٨١-١٩٨٠
٢٠٠٠ +	١٩٨٢-١٩٨١
٤٥٨٣ +	١٩٨٣-١٩٨٢
٢٨٥٧ +	١٩٨٤-١٩٨٣
٤٨٩ +	١٩٨٥-١٩٨٤

المصدر:

قام الباحث باحتسابه من

البيانات في الملحق رقم (١٠)

٣-٣ اسباب الفجوة الغذائية:

هناك اسباب كثيرة منها الطبيعية والبشرية ساهمت للوصول بالفجوة الغذائية الى هذا المستوى، ويأتي في المقدمة ترك بعض السكان حرفهم التقليدية كالزراعة والرعي والغوص باحثا عن العمل في مجال النفط، وكذلك جهل السلاحين بآدوات الزراعة الحديثة واستعمال الوسائل القديمة وعدم المحافظة على موارد الثروة الطبيعية، كذلك الوعي الغذائي وتحسن الوجبة الغذائية والسياسات التنموية الخاطئة التي اعتمدها اغلب الدول العربية في اعطاء اولوية متأخرة للقطاع الزراعي ما بين خطط التنمية للقطاعات الاقتصادية والاهمال الريف، كل هذه العوامل لعبت دورا في احداث الفجوة الغذائية وتوسعها ومن اهم اسباب اتساع الفجوة الغذائية هي:

١ - تزايد السكان:

كان لتدفق البترول وعائداته ومحاولة دول المجلس خلق دولة الرفاهية عن طريق تخليص الشعب من الجهل والمرض مما ساعد على قلة الوفيات وزيادة العمر المرتقب للسكان. وكان لقلة السكان في دول

المجلس والرواج الاقتصادي خلال السبعينات اثرها الكبير على تدفق الايدي العاملة من الخارج مما ادى الى زيادة كبيرة في السكان، سواء طبيعية حيث زادت نسبة المواليد على الوفيات عن ٣% او غير طبيعية نتيجة الهجرة، ومن المتوقع ان يبلغ عدد السكان لدول المجلس سنة ٢٠٠٠م نحو ٢٤٦٦٧ مليون نسمة بعد ان كانوا ٧٦٩٧ مليون نسمة سنة ١٩٧٠م.

فقد ازداد الطلب على الملح والارز بنسبة ١٢% سنويا وعلى الذرة الرفيعة والشعير نتيجة الطلب المتزايد على الاعلاف للحيوانات او الدواجن، وقدرت نسبة الزيادة السنوية في الطلب على الذرة ب ٣٤% في المتوسط وعلى الشعير ٣٨% وبالنسبة للسكر زاد الطلب السنوي بنسبة ١٢% اما الفاكهه فقد ارتفع الطلب بمعدل ٧٥% في السنة وارتفع الطلب على اللحوم بمعدل سنوي قدره ٢٣% في سنة ١٩٧٠م لغاية ١٩٧٩/١٩٧٨م.

جدول رقم (١٤)

نسبة الاكتفاء الذاتي لدول مجلس التعاون لسنة ١٩٨٢م

الانتاج	الامارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
مجموع الحبوب جملة	١٤٤	٠	٧٧٣	١٤٥	١٥٦	١٣
القمح	٥٣	٠	٤٢٠٦	١٣٤	٧٦	٠
الذرة الشامية	٧٨٢	٠	١٨	٠	٠	٠
الارز	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الشعير	٥٥٨	٠	١٤	٠	٧١٩	١٢٠
بطاطس	٧٦٦	٧٩	٣٤٢	٠	٢٥٠	١٢٤
جملة البقوليات	٠	٠	٠	٠	٠	٠
جملة الخضر	٥٦٨٥	١٧١٣	٦٨٣٨	٩٠٨٥	٦٨٩٠	١٨٠٦
جملة الفاكهه	٢٠٢٢	٦٣٣٢	٤٧٠٢	٨٣٩٨	٣٤١١	٠٩١
السكر (مكرر)	٠	٠	٠	٠	٠	٠
شحوم وزيوت	٠	٠	٠	٠	٠	٠
نباتية	٠	٠	٠	٠	٠	٠
جملة اللحوم	٤٥٦٩	١٤٠٧	٣٤٢٥	٣٥٥١	١٩٥٥	٥٨٤٦
لحوم حمراء	١٠٥٨٢	١٥٠٠	٤٣٣٩	٥١٥٠	٢١٥٤	٥٥٣٥
لحوم بيضاء	٨٩٢	٤٦٤٣	٢٢٣٦	١٢٥١	٨٦٦	٧٥٠٠
الاسماك	٩١٧٢	٨٤٧١	٣٧٢٤	١٠١٦٨	٨٢٨٦	٥٥٢٨
البيض	٢٣٣٠	٦٥٣٧	٨٣٦٦	١٤٢٣	٧٢٣	٤٥٨٣
اللبن السائل	٦٢٠	٣٥٠	٢٣٩٣	١٥٣٠	٩٢٠	١٧٤٨

المصدر:

الفيل، محمد رشيد، الامن الغذائي لدول مجلس التعاون الخليجي والعمل العربي المشترك، جمعية حماية البيئة، الكويت، اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٨٧م، ص ٢٢.

اما معدل الطلب على لحوم الدواجن فلقد ارتفع بما معدله ٢٣% سنويا وعلى البيض ٧% والخضروات ٧% والبقوليات ٥% والحليب المحفك ٣٨% (١٤) ولقد اخلت هذه الزيادة الكبيرة في الطلب دون ان يقابلها زيادة في الانتاج، بمستوى الاكتفاء الذاتي من المواد المختلفة كما هو مبين في الجدول رقم (١٤).

ومن الجدول نلاحظ ان هنالك امكانات كبيرة لرفع مستوى الاكتفاء الذاتي من الخضر واللحوم والبيض والحليب والفاكهة، وبملاحظة ان السعودية تسد جانباً من حاجتها من الطمخ اذ تبلغ نسبة الاكتفاء الذاتي ٤٢.٦% وتندعم السعودية الزراعة وانتاجه ويعتقد انها اكتفت ذاتياً في عام ١٩٨٦م رغم انها تكلف تكاليف باهضة لاعتماد الطمخ على كميات كبيرة من المياه وكما نعلم فالمياه نادرة وشحيحه عندهم وهذا وضع غير مرغوب اقتصادياً نظراً لان تكلفه اكبر بكثير من السعر الذي يباع به، وبسبب ان الانتاج الزراعي اصبح سلاحاً سياسياً اقتصادياً فكان لا بد من هذا الانتاجي،

ب - قلة نصيب السكان من الاراضي الزراعية؛

بحيث ان انتاجها لا يكفي استهلاك الفرد الواحد كما في الملحق رقم (١١). ويمكن ملاحظة تباين الفرق بوضوح من مقارنة حصة الفرد من الاراضي الزراعية في دول مجلس التعاون والدول الاخرى، والجدول رقم (١٥) يوضح ذلك ويقدم سبباً رئيسياً في زيادة الاستيراد والاعتماد على الخارج للحصول على المواد الغذائية.

جدول رقم (١٥)

نصيب الفرد من الاراضي الزراعية لعام ١٩٧٨م

(دونمات)

الدولة	نصيب الفرد من الاراضي المتاحة للزراعة
العالم	٣٠
البلدان العربية	٣٠
الاتحاد السوفيتي	٨٦
الولايات المتحدة	٨٦
الامريكية	٣٣
فرنسا	٣٣
المكسيك	٣٣
تركيا	٥٨

المصدر :

الناسم، صبحي، نظرة تحليلية في مشكلة الغذاء في البلدان العربية، مؤسسة عبد الحميد شومان، الطبعة الاولى، ١٩٨٢م، ص ٢١٥

ج - ارتفاع دخل الفرد وارتفاع مستوى المعيشة؛
ويؤثران كثيراً على زيادة الطلب على الغذاء، وقد حطقت بعض
القطار المنطقتة اعنى دخل للفرد في العالم، وارتفاع دخل الفرد
يجعله قادراً من استيراد اي نوع من انواع المواد الغذائية مهما
ارتفع ثمنها، وكما ان ارتفاع مستوى المعيشة يصحبه تنوع في الاكل
وبذخ فيه، والجدول رقم (١٦) يبين الطلب على الغذاء وعلاقته ذلك
بزيادة الدخل.

جدول رقم (١٦)

الطلب على الغذاء وعلاقته ذلك بزيادة الدخل

الدولة	معدل نمو دخل الفرد	معدل النمو السنوي للطلب على الغذاء	متوسط معدل النمو السنوي على الطلب
الكويت	٢١	٤٥	٤٣٠
السعودية	—	٦٥	٥٦٠
قطر	٥٨	٥٨	٥٠٧
الامارات	١٧٨	١١٩	٩٦٠
عمان	٢٥	٢٠٥	١٨٠٦

المصدر:

الفيل، محمد رشيد، الامن الغذائي لدول مجلس التعاون الخليجي والعمل العربي المشترك، جمعية احماية البيئة، الكويت، اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٨٧م، ص ٢٦.

د - ارتفاع اسعار المواد الغذائية؛
نتيجة للطلب الشديد على المواد الغذائية ارتفعت اسعار
المواد الغذائية عدا عن عمل الدول المصدرة جهودها لرفع اسعار
المواد الغذائية بعدة طرق مثل تخفيض الانتاج عن طريق رفع
المساحة المعطلة من الانتاج او عن طريق تحديد المنتج وبالتالي

خفض حجم المخزون مثل هذا الاسلوب اتبعته الولايات المتحدة الامريكية من عام ١٩٦٢م وحتى الان مما يؤدي الى ارتفاع الاسعار، ففي عام ١٩٧٤م ارتفع سعر الطن من الملح من ٦٠ دولار الى ٢٠٠ دولار في الفترة ما بين ١٩٧٠م - ١٩٧٤م، وزادت كمية صادرات الملح بنحو ٩٠% بينما زادت قيمتها بنحو ٤٠٠%، وارتفع سعر الطن المشتري من الارز من ١٢٦ دولار عام ١٩٦١م الى ٥٧٩ دولار في عام ١٩٧٤م وتضاعفت اسعار السكر من متوسط ٢٨٠ دولار للطن عام ١٩٧٤م الى ٥٦٤ دولار عام ١٩٨٠م، وقد بلغت الزيادة في الاسعار ما بين ١٩٧١م الى ١٩٧٩م حوالي ٢٠٠% في حالة القمح و ١٠٠% في حالة الذرة الصفراء والبيض و ١٠٠% في حالة البن و ٢٦٠% في حالة الحليب المحلف والجبن وارتفعت اسعار الاسمدة والمعدات والتفنيات الزراعية اذ ارتفعت اسعار المخصبات نحو ٣ اضعاف ما كانت عليه وذلك ما بين ١٩٧٠م - ١٩٧٣م من شدة الطلب عليه فقد كان سعر الطن الواحد من الاسمدة ٤٠ دولار سنة ١٩٧١م ارتفعت الى ٣٦٠ دولار سنة ١٩٧٤م .

هـ - هبوط انتاجية المزارع العربي بصورة عامة؛ وذلك مقارنة مع التاج الفرد في الدول الاخرى نتيجة جهل الفلاح واستعمال الاساليب المتخلفة في الزراعة وقلة استعمال المخصبات والمكائن الزراعية وقلة الحقل التجريبي، ومن اسباب تدني الانتاجية ما يلي:

- ١- جهل الفلاح وتدني مستوى الريف واهماله.
- ٢- قلة استعمال المخصبات كما يتضح من الملحق رقم (٥).
- ٣- قلة استعمال المكائن المختلفة للحراثة والبذر والحصاد، ومما لا شك فيه ان استخدام المكننة الزراعية توفر الكثير من الوقت والجهد والايدي العاملة المستوردة من الخارج .

و - قلة الاستثمارات في المجال الخارجي؛ عندما نالت دول المجلس استقلالها وضعت تركيزها على الجانب الصناعي الانتاجي غير المخطط الذي لا يعتمد على الذات بشكل سيء وتركت واهملت الحرف التقليدية كالزراعة والرعي وهذا خطأ، لان الدول المتقدمة هي الدول التي تستغل جميع امكانياتها الاقتصادية المتاحة باحسن الاساليب واكثف انتاج لتحقيق اعلى دخل، ويبين جدول رقم (١٧) الاستثمارات الكلية والزراعية للفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٠م.

جدول رقم (١٧)

مقدار الاستثمارات المخططة في دول المجلس للقطاع الزراعي
١٩٧٠-١٩٨٠م

(مليون دولار)

الدولة	استثمارات للقطاع الزراعي	اجمالي الاستثمارات	%
الامارات قطر	٣٥٥	٨٠٢٠	٤ر٤
الكويت	١٣٥	١٩٢٦٢	م.غ
السعودية	١٧٧٦	٩٧٨٠١	٠٧
البحرين	١٠	٣٧٧	١ر٨
عمان	١٨٩	٥٢٣١	٢٧
المجموع	٢٤٦٥	١٣٠٦٩١	٣٦
			١ر٨

المصدر :

سندوق النقد العربي واخرون ، التقرير الاقتصادي العربي
الموحد لسنة ١٩٨١م ، ص .

احصاءات مجلس التعاون ، مجلة التعاون ، الامانة العامة
-الرياض، السنة الاولى ، العدد الاول ، ١٩٨٦م ، ص ٣٠١ .

ومن الجدول نلاحظ ان الاستثمارات في القطاع الزراعي متواضعة اذ كانت مخصصات الزراعة ٢٤٦٥ مليون دولار الكلية البالغة ١٣٠٦٩١ مليون دولار اي حوالي ١ر٨% ، وتباينت هذه النسبة بين دول المجلس فقد بلغت النسبة لدولة الامارات ٤ر٤% ، ولـ٠٧% لدولة الكويت و١ر٨% للسعودية و٢٧% للبحرين و٣٦% لعمان ، ويلاحظ للة الاستثمارات في القطاع الزراعي والثروة الحيوانية بمسوره عامة مقارنة باجمالي الاستثمارات ،

الا انه ما يصرف بالفعل على الرغم من تواضع الاستثمارات في القطاع الزراعي اقل بكثير كما يوضح الملحق رقم (١٢) ذلك خلال فترة السبعينات ، فمن الملحق نلاحظ هبوط النسبة المئوية لتنفيذ ففي دولة الامارات بلغت نسبة التنفيذ الفعلي ٥٨ر٢% ، و١٥ر٨% للسعودية ، و٩ر٨% للكويت ، و٦٥ر٣% لعمان من .

- اما اسباب تدني نسبة التنفيذ فهي:
- ١- انعدام الخبرات الفنية اللازمة لتنفيذ مخططات التنمية في القطاع الزراعي والحيواني.
 - ٢- قلة اليد العاملة الزراعية الماهرة.

والجدول رقم (١٨) يبين حجم الاستثمارات المستهدفة للقطاع الزراعي لدول المجلس خلال الفترة ١٩٨٠م - ١٩٨٦م.

جدول رقم (١٨)

حجم الاستثمارات المستهدفة لخطط و برامج التنفيذ للقطاع الزراعي لدول المجلس خلال الفترة (١٩٨٠م الى ١٩٨٦/٨٥ م)

(ملايين الدولارات)

الدولة	الفترة الزمنية للخطة	الزراعة والثروة الحيوانية	اجمالي الاستثمارات	الاستثمارات الى الزراعة (%)
الامارات	٨٥-١٩٨١	١٠٠٩	٤٦٦١٦	٢ر٢
البحرين	٨٥-١٩٨٢	٩٣	٣٠٢٩	٣ر١
السعودية	٨٥-١٩٨٠	٢١٦٦٩	٢١٠٩٦٠	١٠ر٣
عمان	٨٥-١٩٨١	٣٨٦	٩٦٣١	٤ر٠
قطر			لا يوجد خطة	
الكويت	٨٦-١٩٨١	٢١١	٢٨٨٤٠	٠ر٧
المجموع		٢٣٣٦٨	٢٩٩٠٦٦	٧ر٨

المصدر :

احصاءات مجلس التعاون، مجلة التعاون ، الامانة العامة - الرياض ، السنة الاولى العدد الاول ١٩٨٦م ، ص ٣٠٠ .

ونجد ان حجم الاستثمارات المخصصة للزراعة والثروة الحيوانية قد زادت بشكل اجمالي لجميع دول المجلس مقارنة بفترة السبعينيات ما عدا دولة قطر التي لا يوجد لديها خطة ونلاحظ ان النسب للاستثمارات الزراعية الى الاجمالي قد ارتفعت فلفتت مثلا النسبة للسعودية من ٨ر١ % لفترة ٧٠ - ١٩٨٠م الى ١٠ر٣ % لفترة ٨٠ - ١٩٨٦/٨٥م وكذلك لبالي دول المجلس.

ز - اليد العاملة الزراعية:

بلغ عدد سكان دول مجلس التعاون حوالي ٤١ مليون نسمة ومن الطبيعي ان تنعكس هذه على اعداد القوة العاملة عامة والقوى العاملة الزراعية خاصة، مع قلة الاهتمام الذي ظهر في تواضع الاستثمارات المخصصة للقطاع الزراعي وتنتسم المنطقة بارتفاع نسبة سكان الريف ما عدا الكويت حيث لا يزيد نسبة سكان الريف فيها عن ٦١% من مجموع السكان والريف بحاجة الى تنمية شاملة سواء في النواحي التعليمية او الصحية او المهنية ومستوى المعيشة والتدريب لان نسبة الامية بين سكان الريف عالية والجدول رقم (١٩) يبين عدد السكان الكلي وعدد السكان الريفيين والقوى العاملة الكلية الزراعية.

جدول رقم (١٩)

عدد السكان الكلي وعدد السكان الريفيين والقوى العاملة الكلية والزراعية عام ١٩٨٢ م

الدولة	عدد السكان الكلي	اجمالي عدد الريفيين	النسبة المئوية %	القوى العاملة الكلية	القوة العاملة الزراعية	النسبة المئوية %
الامارات	١١٥٠٠٠٠	٢٤٢٠٠٠	٢١ر٠	٢٥٩٩٠٠	٢٦٠٠٠	٤ر٦
البحرين	٣٦٠٨٠٠	٦٩٥٠٠	٢١ر٥	١٣٧٩٠٠	٣٠٠٠	٢ر٠
السعودية	٩٧٠٥٠٠	٤٢١٤٠٠	٤٣ر٥	٢٤٩٥٠٠	٥٩٨٨٠٠	٢٤ر٠
عمان	٩٤٨٠٠٠	٥٧٣٠٠٠	٥٦ر٤	٢٤٢٠٠٠	١٤٦٠٠٠	٦٠ر٣
للسطر	٢٥١٨٠٠	٧٦٠٠٠	٣٠ر٠	١١٠٧٠٠	٣٣٠٠٠	٣ر٠
الكويت	١٥٦٥١٠٠	٢٥٠٠٠	١ر٦	٣٨٦٠٠٠	٧٠٠٠	١ر٨

المصدر:

الفيل، محمد رشيد، الامن الغذائي لدول مجلس التعاون الخليجي والعمل العربي المشترك، جمعية حماية البيئة، الكويت، اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٨٧م، ص ٣١.

ومن الجدول نجد:

١. قلة عدد سكان دول المجلس عامة.
٢. ارتفاع عدد سكان الريف ولذا لا بد من وضع خطط تنموية

- ليكون الريف في مستوى متطلبات التنمية الزراعية،
٣. فيما عدا السعودية وعمان نجد قلة العمالة الزراعية مع ذلك نجد ان انتاج الفئة الزراعية لا يتناسب مع الجهد المبذول ولا مع اعداد القوى العاملة،
- فنجد في السعودية انه يعمل في قطاع الزراعة وتربية الحيوان حوالي ٢٤% من القوى العاملة لكن نسبة الانتاج الزراعي للنتاج الاجمالي ١% فقط، وينطبق على باقي الاقطار كما في الملحق رقم (١٠) ويبدو ان السعودية والامارات وعمان قد قدمت حوافز ودعمًا لقطاع الزراعة مما ادى الى زيادة الانتاج وارتفاع نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الاجمالي ونتيجة للزحف العمراني تقلصت الاراضي الزراعية في البحرين ولذلك هبطت نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج الاجمالي، ونجد ان مساهمة الانتاج الزراعي متواضعة في الدخل الاجمالي ولا تتناسب ابداً مع نسبة القوى العاملة والجهد المبذول ومن اسباب ذلك:
١. تخلف الريف وجهل الفلاح بصورة عامة،
 ٢. استعمال اساليب قديمة في الزراعة وتدنى مستوى استعمال المحاصيل الزراعية،
 ٣. قلة الحقل التجريبية وقلة الارشاد الزراعي او انعدامه،
 ٤. عدم استعمال نظام الدورات الزراعية المريحه للارض، وزراعة المحصول نفسه لعدة سنوات،
 ٥. الظروف الطبيعية المعوقه للزراعة كالتربة والظروف المناخية وقلة المياه، وانعدام الحياة السطحية وقلة الامطار وعدم انتظامها،
 ٦. في القطاع معظم العمالة اجنبية ولا تهتم بالمحافظة على الموارد الطبيعية،
 ٧. عدم تنظيم تسويق المنتجات ،
- لذا يجب العمل على وضع سياسة حوافز وتشجيع وتنظيم اسعار المنتجات الغذائية بسعر يضمن للفلاح مستوى من الدخل يتناسب مع مداخيل الحرف الاخرى واتباع احداث الاساليب في الزراعة والرعي واستعمال المياه مثل الزراعة المحمية والتوسع بها والرعي بالتنقيط وغيرها، وكذلك تنظيم الرعي وتحديثه بدل من الاعتماد على الرعي المتنقل البدائي ولا بد من الاهتمام بالتخطيط لتنمية زراعية شاملة،

٤-٣ التنسيق الزراعي بين دول المجلس :

تتبنى جميع دول المجلس التعاون منذ قيام المجلس لشاطا زراعيًا لم يسبق ان حدث من قبل خاصة بعدما تبين ان الأمن الغذائي يمثل اول معلومات السيادة علي الصعيد القطري و القومي ، خاصة بعد ان اصبح انتاج الغذاء في الوقت الحاضر التاجا الاقتصادي سياسيا ، وانه يجب ان يعطي مزيدا من التركيز و الاولويات في توجهات العمل الخليجي المشترك و اعطاء الانتاج الزراعي مايتناسب و اهميته المتزايدة للنهوض بهذا القطاع و الوصول الى نوع من الاكتفاء الذاتي لسد حاجة السكان المستمرة في النمو و عدم الاعتماد كليا على الاستيراد الذي اصبح يتزايد بنسب عالية خلال السنوات الماضية و خاصة بالنسبة للمواد الغذائية .

من اجل هذا عقد وزراء الزراعة بدول المجلس الاجتماع الاول لهم في العاشر من يناير ١٩٨٣ م ، حيث سبقه اجتماع تحضيرى لوكلاء وزارات الزراعة بهذه الدول تم خلاله مناقشة ورقة العمل الرئيسية التى لدمتها الامانة العامة و المشتملة على تصور لواقع الزراعة بدول المجلس و النظرة المستقبلية له (١٥) .

وتبنى الوزراء العديد من التوصيات و القرارات التى من شأنها النهوض بهذا القطاع و الوصول الى نوع من الاكتفاء الذاتي و تحقيق التكامل الزراعي بين دول المجلس وفق استراتيجيات موحدة تعتمد على الاستخدام الامثل للموارد المائية المتاحة و توفير الامن الغذائي من مصادر وطنية. و من اهم هذه القرارات و التوصيات اعداد سياسة زراعية لدول المجلس و العديد من الدراسات الاقتصادية لانشاء بعض المشروعات الحيوية مثل مشروع تربية و انتاج العروقي الاصيلة للدواجن و ما تحتاجه الدول الاعضاء من هذه الامور ، ودراسة تختص بانشاء شركة لانتاج البذور الزراعية ، بالاضافة الى تشكيل العديد من اللجان الفنية لتدرس الازمات الزراعية و الحيوانية و اوضاع المياه و الثروة السمكية و اعداد القوانين و الانظمة الخاصة بالحجر الزراعي و البيطري ، وغيرها من الانظمة التى تم الاتفاق عليها و مناقشتها من قبل تلك اللجان و التى تم المصادقة عليها في الاجتماع الثالث لوزراء الزراعة و شرع في تنفيذها (١٦) .

وكان التوجه الاخير فى اقرار المجلس الاعلى فى دورته السادسة فى نوفمبر عام ١٩٨٥م بمسقط للسياسة الزراعية المشتركة لدول الاعضاء خير دليل على تصميم دول المجلس الوصول الى نوع من التكامل الزراعي ، حيث ان مرتكزات هذه السياسة تتمثل فى :-

- ١ - الاستراتيجية الموحدة .
- ٢ - التكامل الزراعي .
- ٣ - الاستخدام الامثل .
- ٤ - الاكتفاء الذاتي .
- ٥ - دور القطاع الخاص .

وتحقيقا لهذا الهدف ولتت الامانة العامة لمجلس التعاون مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية اتفافية تقوم بموجبها المنظمة باعداد دراسة متكاملة للبرامج الاربعة الرئيسية التى تحتوى عليها السياسة الزراعية المشتركة التى اقراها المجلس الاعلى ، وهذه البرامج تشمل على :-

- ١ - البرنامج المشترك لتنسيق الخطط و السياسات الزراعية الذاتية .
- ٢ - البرنامج المشترك لانتاج الزراعي والغذائي .
- ٣ - البرنامج المشترك لمسوحات و استغلال و صيانة الموارد الطبيعية .
- ٤ - البرنامج المشترك للبحوث الزراعية و التطوير التكنولوجي (١٧) .

الهوامش:

- ١- علي، خضر عباس محمد، التلسمية الزراعية في بعض القطر الخليج العربي والعهها والالها المستقبلية، منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة العراق، الطبعة الاولى، ١٩٨٢، ص ٨٨ .
- ٢- نفس المصدر، ص ٨٩ .
- ٣- نفس المصدر، ص ٨٩ .
- ٤- الفيل، محمد رشيد، الامن الغذائي لدول مجلس التعاون الخليجي والعمل العربي المشترك جمعية حماية البيئة الكويتية، اكتوبر (تشرين اول) ١٩٨٧م، ص ٤٤ .
- ٥- نفس المصدر، ص ٤٦ .
- ٦- القاسم، صبحي، نظرة تحليليه في مشكلة الغذاء في البلدان العربية، مؤسسة عبدالحميد شومان، الطبعة الاولى، عمان - الاردن، ١٩٨٢م ص ٢٠٢ .
- ٧- علي، خضير عباس محمد، مصدر سابق، ص ٩٥ .
- ٨- نفس المصدر، ص ٩٧ .
- ٩- نفس المصدر، ص ٩٨ - ٩٩ .
- ١٠- القاسم، صبحي، مصدر سابق، ص ٣٨-٤٠ .
- ١١- نفس المصدر، ص ٤١ .
- ١٢- الفيل، محمد رشيد، مصدر سابق، ص ١٩ - ٢٠ .
- ١٣- مجلس التعاون لدول الخليج العربية، النشرة الاقتصادية، الامانة العامة، العدد الثاني، ١٩٨٧م، ص ٥١ .

١٤- الفيل، محمد رشيد، مصدر سابق، ص ٢١ - ٢٢ .

١٥- وكالة الانباء الكويتية، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الطبعة الثانية، مطابع اللبس التجارية، الكويت، ١٩٨٥م، ص ٩٣ .

١٦- المقرن، عبد اللطيف ابراهيم، "التكامل الزراعي و الامن الغذائي في دول مجلس التعاون"، مجلة التعاون، العدد ٩، السنة ٣، ١٩٨٨م، ص ١٨٠-١٨٢ .

١٧- مشروع السياسة الزراعية المشتركة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة التعاون، العدد ٣، السنة ١، ١٩٨٦م، ص ١٩٣-٢٠١ .

الفصل الرابع

التبادل التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي

١-٤ اهمية التجارة الخارجية:

تمثل التجارة الخارجية عنصرا اساسيا في العلاقات الاقتصادية الدولية بشكل عام، وتلعب دورا مهما بالنسبة لدول مجلس التعاون نظرا لما تمثله التجارة الخارجية من الهمية في الحياة الاقتصادية للمجلس لاعتماد التنمية الاقتصادية فيه على حصيله صادراته من جهة وعلى الاثار التي تركتها التجارة الخارجية وما زالت على الهياكل الاقتصادية العربية من جهة اخرى، اذ عملت على تنمية قطاعات اقتصادية هامشية تصديرية وخدمية على حساب تنمية القطاعات الاقتصادية الاساسية والتحول الى قطاعات هامشية وفق متطلبات الطلب الخارجي وآلية السوق فيه، فمن الملاحظ ان التطور الاقتصادي الذي تحقق لدول المجلس ادى الى مزيد من الاعتماد على الخارج ومن ثم الى زيادة في التبعية الاقتصادية لدول المجلس تجاه اقتصاديات الدول الصناعية التي تمثل اسواقها المنفذ الحيوي الرئيسي لتصريف صادراتها، كما انها تمثل في نفس الوقت المصدر الاساسي للحصول على السلع الاستهلاكية الضرورية والسلع الرأسمالية والوسيلة اللازمة لعملية التنمية ذاتها، (١)

تأتي الهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية باعتبارها عاملا رئيسيا في الاستراتيجيات الاقتصادية لتنفيذ الاهداف التنموية وحماية المنتجات المحلية من المنافسة الخارجية، وتوفير العملات الاجنبية، وترتبط التجارة الخارجية ارتباطا وثيقا بخطط التنمية في الدول النامية لما تساهم به في توفير متطلبات لنمو اقتصادي، كتصريف لسلاتاج وتدعيم لمستوى المعيشة،

وتساهم التجارة الخارجية في زيادة الدخل القومي بطريقة غير مباشرة، وفي استثمار الموارد المالية الوفيرة باحسن الطرق، بالاضافة الى فتح افاق جديدة امام رؤوس الاموال الوطنية واستثمارها وتطويرها لخدمة اهداف وخطط الدول في مجال التنمية،

وتختلف الهمية التجارية الخارجية من دولة لاخرى، وذلك بسبب التفاوت بين الدول في الموارد الطبيعية والكثافة السكانية ودرجة التقدم الصناعي، وتهدف بعض الدول من التجارة الخارجية الى فتح الاسواق بحيث تصبح جميعها سوق واحدة تناسب فيها السلع

والخدمات، كما لو كانت دولة واحدة، وتوسع دول مجلس التعاون الى تحقيق هذا الهدف من خلال تنمية التبادل التجاري بين دولها عن طريق توحيد الرسوم الجمركية وازالة العقبات التجارية، واعطاء حرية لا تظلال الافراد ورؤوس الاموال وغير ذلك كما جاء في الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين الدول الاعضاء،

ويمكن تمييز اربعة ادوار خاصة للتجارة الخارجية في الاقتصاديات سواء المتقدمة منها او المتخلفة: (٢)

١- لصور السوق الداخلية سواء من ناحية الطلب الاجمالي او من ناحية استجابة للطاعات مهمة من الاقتصاد، يجعل مهمة التجارة الخارجية اعطاء الاقتصاد دفعة نحو الامام ووضعه على طريق التنمية، فمن المفروض ان تجارة المادرات تساهم بالاضافة الى توسيع السوق الداخلي في توسيع الناتج الكلي عن طريق الاستفادة من الطاقة الانتاجية الفائضة للارض والعمل، وتساهم في تخصيص الاقتصاد في انتاج السلعة التي يتمتع بمزايا نسبية في انتاجها مما يؤدي الى تقسيم العمل وزيادة مهاراته وانتاجيته وبالتالي زيادة انتاجية العمل والارض،

٢- من النتائج لا تساع السوق وزيادة الانتاجية هي زيادة في الناتج والدخل، فالانتاج للتصدير يجلب رخاء للاقتصاد المتخلف اذ ان الصادرات ترفع دخول جميع الاشخاص مباشرة او غير مباشرة، وهذه الدخول تعتبر الاساس الذي يؤدي الى تحريك الاقتصاد والى مرحلة اخرى من التنمية عن طريق زيادة الطاقة الانتاجية وتوسيع السوق المحلية، ومن هذا الناتج يفترض ادخار واستثمار لاسم متزايدا، لذا نمو التجارة الخارجية يحفز تراكم راس المال وبالتالي يعجل النمو الاقتصادي،

٣- خلق اذواق والماط استهلاكية جديدة نتيجة نمو تجارة الاستيراد مؤدية الى استخدام امثل للموارد المتاحة وابتعاد تكتيكات ومعرفة جديدة، وبالتالي تعمل على توجيه الادخارات الوطنية للاستثمار المنتج مما يجعل امكانية خلق دخل اضافي يصبح متاحا لشراء سلع جديدة،

٤- ان نمو التجارة الخارجية يولد وفورات خارجية بواسطة الانتاج الكبير للسوق الخارجية ويحفز الصناعات الداخلية بسبب خلق التسهيلات الضرورية لصناعات التصدير، وتزداد الطاقة الانتاجية لان هذه الدخول تدعم التحسن في الهياكل

التحتية والمهارات، ويتم استثمار رأس المال في النقل وفي
 الطوى الكهربائية والمصارف والمؤسسات التجارية والخدمات
 العامة التي تصبح متاحة للصناعات المحلية التي تحفز
 بواسطة عملية السوق التنافسية لادخال الابتكارات
 والاكتشافات التكنولوجية المصممة لزيادة انتاجها، وبذا
 يكسب المجتمع مجموعة من الموارد والمهارات التي قد تخدمه
 لانتاج سلع جديدة وتستخدم عوائد الصادرات لشراء
 الاستيرادات وهنا يصبح احلال الاستيرادات تحدي للمنتجين
 المحليين، فبالتمدير تتمكن الدولة من شراء الكثير من
 السلع لاستخدامها في الانتاج وبالتالي فان التمدير ترتبط
 من جانب الانتاج بالكثير من الصناعات الاخرى التي تحفز
 انتاجها بذلك، وتقوم الصناعات المحلية برفع دخول السكان
 الذين يصبح انفاظهم مشجعا لصناعات السلع الاستهلاكية، وفي
 البداية يذهب الكثير من الدخل الى استيراد السلع
 الاستهلاكية وعندما تزداد الطاقة الانتاجية يحل احلال
 الاستيراد محل السلع المستوردة، (٣)

٢-٤ تطور التجارة الخارجية لدول المجلس:

تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في تشكيل هيكل اقتصاديات
 دول المجلس وفي تحديد مسار التنمية الاقتصادية فيها،

ويبين الملحق رقم (١٣) التجارة الخارجية ومساهمتها في
 الناتج المحلي الاجمالي، ويلاحظ في الجدول ان الناتج المحلي
 الاجمالي للمجلس انخفض باستمرار على امتداد الفترة ١٩٨١م - ١٩٨٥م
 فبعد ان كان ٢٣٠٩٩٦٠٢ مليون دولار في عام ١٩٨١م انخفض حتى بلغ
 ١٦٩١١٠٩ مليون دولار في عام ١٩٨٥م بانخفاض قدره ٢٦,٨%
 للفترة ١٩٨١-١٩٨٥م وكان الانخفاض تدريجيا على مدى السنوات وبمعدل
 ٥,٥% سنويا، ونلاحظ ان حجم التبادل التجاري لدول المجلس فيما
 بينها وبين بقية العالم قدر ب ٢٢٤٦٣٨٠٧ مليون دولار عام ١٩٨١م
 انخفض الى ١٥٣١٤٨٠٤ مليون دولار عام ١٩٨٣م بمعدل انخفاض قدره
 ٣١,٨% واستمر حجم التبادل بالتراجع بالغا في عام ١٩٨٥م ١١٠٠٥٥٠٨
 مليون دولار بمعدل انخفاض قدره ٢٨% مقارنة بعام ١٩٨٣م، وتعكس
 نسبة التبادل التجاري للمجلس الى الناتج المحلي الاجمالي مدى
 اهمية التجارة الخارجية في تشكيل اقتصاديات هذه الدول ويعتبر
 مؤشر لدرجة الانكشاف الاقتصادي للخارج حيث يمثل هذا المؤشر مدى

اهمية الصادرات والواردات من الناتج المحلي الاجمالي وبقدر ما يكون هذا المؤشر مرتفع بقدر ما يكون الاقتصاد اكثر تاشراً بالتجارة، ويعتبر هذا المؤشر احد مؤشرات التبعية الاقتصادية، وارتفاع هذا المؤشر لا يعني ان الدول في حالة تبعية بل يعني ان هذه الدول قابلة لتأثر من التغيرات المفاجئة في الظروف المحيطة بالتجارة الخارجية (٤)، ونلاحظ ان مساهمة التجارة الخارجية اصبحت تشكل اربعاً وستين % من الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٨٥م منخفضة عما كانت عليه في عام ١٩٨٣م والتي كانت اربعاً وثمانين % ومنخفضة عن عام ١٩٨١م والتي بلغت اربعاً وثمانين % ورغم انخفاض هذه النسبة الا ان اقتصاديات دول المجلس ذات توجهات خارجية، ويعود سبب تراجع حجم التبادل التجاري لمجلس التعاون لتراجع اجمالي صادرات المجلس على امتداد الفترة ١٩٨١-١٩٨٥م، على الرغم من ارتفاع اجمالي واردات المجلس لبعض الاعوام، فان صادرات المجلس النفطية قد بلغت اربعاً وستين واربعمائة وستون مليون دولار عام ١٩٨١م وتراجعت بشكل مستمر حتى بلغت اربعاً وستين واربعمائة وستون مليون دولار عام ١٩٨٥م بمعدل انخفاض قدره اربعاً وستين % للفترة ١٩٨٥-١٩٨١م وبمعدل سنوي قدره اثنان %، وصاحب هذا الانخفاض في الصادرات انخفاض في مساهمة اجمالي صادرات المجلس في الناتج المحلي الاجمالي وهو مؤشر لاهمية الصادرات في الناتج المحلي حيث يؤكد على جانب من الانكشاف الاقتصادي (٥) الذي ظهر مع المؤشر السابق، فقد انخفضت من اربعاً وستين % من الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٨١م الى اربعاً وستين واربعمائة وستين % من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨٥م وبالنسبة لاجمالي واردات المجلس فقد بلغت اربعاً وستين واربعمائة وستون مليون دولار في عام ١٩٨١م ارتفعت الى اربعاً وستين واربعمائة وستون مليون دولار في عام ١٩٨٢م مرتفعة بمعدل اربعاً وستين % وتراجعت الواردات فيما بعد واستمرت الى ان بلغت اربعاً وستين واربعمائة وستون مليون دولار في عام ١٩٨٥م مسجلة انخفاض قدره اربعاً وستين % مقارنة بعام ١٩٨٢م وبمعدل اربعاً وستين % سنوياً، وصاحب انخفاض الواردات، انخفاض في نسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي فبعد ان كانت النسبة اربعاً وستين واربعمائة وستين % من الناتج المحلي الاجمالي ارتفعت الى اربعاً وستين واربعمائة وستين %، اربعاً وستين واربعمائة وستين % لسلاعوام ١٩٨٢، ١٩٨٣، ١٩٨٤م على التوالي الا انها انخفضت الى اربعاً وستين واربعمائة وستين % من الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٨٥م.

هذا على مستوى مجلس التعاون اما على مستوى كل دولة من دول المجلس فهي تختلف بين دولة واخرى، ولذا بنفس اسلوب تحليلنا للمجلس ككل سنحلل كل دولة منه،

فبالنسبة لدولة الامارات بلغ الناتج المحلي الاجمالي لها ٣٣٧٩٢٦ مليون دولار عام ١٩٨١م انخفض الى ٢٨٣٥٦٣ مليون دولار في عام ١٩٨٣م اي بانخفاض نسبته ١٦% ثم عاد ليرتفع ليبلغ ٢٨٧٨١٣ مليون دولار في عام ١٩٨٤م ثم انخفض الى ٢٨٢٤٩ مليون دولار في عام ١٩٨٥م بانخفاض قدره ٤٦% مقارنة بعام ١٩٨١م وبمعدل سنوي قدره ٣٣%، وقد بلغ حجم التبادل التجاري الخارجي لها ٣٠٨٨٨٦ مليون دولار في عام ١٩٨١م انخفض وبشكل مستمر على طول الفترة حتى بلغ ٢٣٣٧٣ مليون دولار في عام ١٩٨٥م منخفضا بمعدل قدره ٢٤٣% للفترة ١٩٨١-١٩٨٥م وبمعدل ٩% سنويا وصاحب هذا الانخفاض انخفاض في نسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي لها فقد بلغت النسبة ٩١% لعام ١٩٨١م ارتفعت الى ٩٥% لعام ١٩٨٣م وانخفضت نسبتها فيما بعد حتى بلغت ٨٢% من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨٥م، ويعود سبب هذا الارتفاع في نسبة حجم التبادل التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي لدولة الامارات الى ارتفاع نسبة الصادرات على الرغم من انخفاضها مقارنة بنسبة الواردات على الرغم من انخفاضها ايضا الى الناتج المحلي الاجمالي.

فبالنسبة للمصادر انخفضت من ٢١٦٣٧ مليون دولار لعام ١٩٨١م الى ١٨٥٠٤ مليون دولار في عام ١٩٨٣م اي بمعدل انخفاض قدره ١٤% واستمرت المصادر بانخفاضها الى ان بلغت ١٦٢٤٠٧ مليون دولار عام ١٩٨٥م بانخفاض قدره ٢٤٩% مقارنة بعام ١٩٨١م وبمعدل ٥% سنويا، وصاحب هذا الانخفاض في الصادرات انخفاض في نسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي فقد انخفضت من ٦٤% من الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٨١م الى ٥٧% من الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٨٥م، مع ملاحظة انها سجلت عام ١٩٨٣م اعلى نسبة ٦٥% من الناتج المحلي الاجمالي على الرغم من انخفاض الصادرات لتلك السنة مقارنة بعام ١٩٨١م، اما بالنسبة للواردات فقد بلغت ١٠١٠٤٥ مليون دولار في عام ١٩٨٢م بعد ان كانت ٩٢٥١٥ مليون دولار في عام ١٩٨١م بمعدل نمو قدره ٩% ثم عادت الواردات الى الانخفاض لتبلغ ٧١٣٢٣ مليون دولار في عام ١٩٨٥م بانخفاض قدره ٢٩% مقارنة بعام ١٩٨٢م وبمعدل ٧% سنويا، وقد بلغت نسبة الواردات الى الناتج المحلي الاجمالي ٣٢% بعد ان كانت ٢٧% من الناتج المحلي الاجمالي، واستمرت النسبة بالانخفاض لتبلغ عام ١٩٨٥م ما نسبته ٢٥% من الناتج المحلي الاجمالي.

اما بالنسبة لدولة البحرين فقد شهد الناتج المحلي الاجمالي تزايدا مستمرا على امتداد فترة الدراسة، فقد بلغ الناتج المحلي الاجمالي ٥١٤٣٧ مليون دولار في عام ١٩٨٥م بعد ان كان ٤٢٩٦ مليون دولار عام ١٩٨١م بنمو قدره ١٩٧% للفترة ١٩٨١-١٩٨٥م وبمعدل ٣٩% وقد سجل حجم التبادل التجاري للبحرين عام ١٩٨٥م ٥٥٠٢٣ مليون دولار منخفضا عن عام ١٩٨١م والبالغة ٨٤٧١ مليون دولار بانخفاض قدره ٣٥% وبمعدل سنوي قدره ٧% وعلى الرغم من تواضع قيمة اجمالي التبادل التجاري الا ان نسبتها الى اجمالي الناتج المحلي عالية جدا وتمثل اعلى ما سجل في دول المجلس فقد بلغت ١٩٧% من الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٨١م انخفضت الى ١٠٧% من الناتج المحلي الاجمالي وعلى الرغم من هذا الا انخفاض الا ان النسب ببقية على امتداد الفترة اعى من ١٠٠% وعلى الرغم من انخفاض صادرات وواردات البحرين وتواضع قيمتها الا ان نسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي اعلى نسب بين دول المجلس فبالنسبة للمصادر انخفضت قيمتها من ٥٨٠١٥ مليون دولار عام ١٩٨١م الى ٣٦٩٦٦ مليون دولار عام ١٩٨٥م منخفضة بمعدل ٣٦٣% للفترة ١٩٨٥-١٩٨١م وبمعدل ٧٣% وانخفضت نسبة صادراتها الى الناتج المحلي الاجمالي من ١٣٥% عام ١٩٨١م الى ٧١٩% عام ١٩٨٥م ورغم ذلك بقيت هذه النسب اعلى نسب مسجلة في دول المجلس، اما بالنسبة للواردات فقد بلغت ١٨٠٥٧ مليون دولار عام ١٩٨٥م منخفضة عما كانت في عام ١٩٨١م والبالغة ٢٦٦٩٥ مليون دولار بمعدل ٣٢% للفترة ١٩٨٥-١٩٨١م وبمعدل ٦٥% سنويا بلغت نسبة الواردات الى الناتج المحلي الاجمالي ٦٢% في عام ١٩٨١م انخفضت الى ٣٥% عام ١٩٨٥م. ونلاحظ ان نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي بلغت تقريبا ضعف نسبة الواردات، ولقد ان نسبة الواردات الى الناتج المحلي الاجمالي قد بلغت اعلى نسب لدولة البحرين مقارنة بباقي دول المجلس، ونلاحظ ان اقتصاد البحرين قد تعدى النسبة الحرجة التي يصبح فيها حساسا بالنسبة للواردات وهي نسبة ٥٠%.

وفي المملكة العربية السعودية شهدت الناتج المحلي الاجمالي تراجعا مستمرا فبعد ان كان ١٥٣١٣٤٩٩ مليون دولار عام ١٩٨١م انخفض الى ٩٩٦١٨٣ مليون دولار في عام ١٩٨٥م بانخفاض قدره ٣٥% وبمعدل ٧% سنويا ، وشهد حجم التبادل تراجعا عاما، فبعد ان كانت ١٤٨٤٩٧٩ مليون دولار عام ١٩٨١م انخفضت الى ٥٣٥٢٥ مليون دولار عام ١٩٨٥م بمعدل انخفاض قدره ٦٤% للفترة ١٩٨١-١٩٨٥م وبمعدل سنوي قدره ١٢٨% وشهدت نسبة التبادل التجاري الى الناتج المحلي

الاجمالي تراجعاً مستمراً فبعد ان كانت ٩٧% في عام ١٩٨١م انخفضت الى ٧٣% في عام ١٩٨٥م ويعزى سبب هذا التراجع في حجم التبادل الى التراجع الكبير في حجم صادراتها على الرغم من ارتفاع حجم الواردات لبعض السنوات، فقد انخفض حجم الصادرات من ١١١١٤٢ مليون دولار في عام ١٩٨١م الى ٢٨٥٣٠٧ مليون دولار في عام ١٩٨٥م بمعدل انخفاض قدره ٧٤٣% للفتره ١٩٨١-١٩٨٥م وبمعدل ١٤٩% سنوياً وصاحبها انخفاض في نسبة حجم التبادل التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي من ٧٢% في عام ١٩٨١م الى ٢٨% في عام ١٩٨٥م، وتتميز واردات السعودية بزيادة القيمة مقارنة ببطلية اعضاء دول المجلس وذلك لضخامة متطلبات خطط التنمية الجاري تنفيذها وكبر حجم السكان مقارنة ببطلية الدول الاغضاء في المجلس، وقد بلغ حجم الواردات ٤٢٠٩٠٤ مليون دولار عام ١٩٨٢م مرتفعة عن عام ١٩٨١م والبالغة ٣٧٣٥٥٩ مليون دولار بنمو قدره ١٢٧% وبدأ حجم الواردات بالتراجع ليبلغ ٢٤٩٩٤٣ مليون دولار في عام ١٩٨٥م وبلغ معدل الانخفاض مقارنة بعام ١٩٨٢م ٤٠% وبمعدل سنوي ١٠% الا ان نسبة الواردات الى الناتج المحلي الاجمالي ارتفعت، فبعد ان بلغت ٤٤% في عام ١٩٨١م ارتفعت الى ٢٧% في عام ١٩٨٢م والى ٣٣% لعام ١٩٨٣م على الرغم من انخفاض الواردات بين عامي ١٩٨٢م و ١٩٨٣م، وانخفضت نسبتها فيما بعد الى ان بلغت ٢٥% في عام ١٩٨٥م وعلى الرغم من ذلك بقيت اعلى من نسبة عام ١٩٨١م.

وفي سلطنة عمان شهد الناتج المحلي الاجمالي ارتفاعاً مستمراً فقد ارتفع من ٧٢٢٣٩٩ مليون دولار عام ١٩٨١م الى ٩٦٧٨٧٧ مليون دولار في عام ١٩٨٥م بنمو قدره ٣٤% للفتره ١٩٨١-١٩٨٥م وبمعدل ٦% سنوياً، وبلغ حجم التبادل التجاري ٦٩٧٥٥٥ مليون دولار عام ١٩٨٢م مرتفعاً عن عام ١٩٨١م والبالغ ٦٥٣٦ مليون دولار نامياً بمقدار ٧%، ثم تراجع الى ان بلغت ٥٦٩١ مليون دولار عام ١٩٨٤م منخفضة بمعدل ١٨% مقارنة بعام ١٩٨٢م، ثم ارتفعت لتبلغ ٧٤١٤ مليون دولار عام ١٩٨٥م مرتفعة بمعدل ١٣% مقارنة بعام ١٩٨١م وبلغت نسبة حجم التبادل التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي ٩٣% عام ١٩٨٢م مرتفعة من نسبة عام ١٩٨١م والبالغة ٩٠%، ثم انخفضت لتبلغ ٧٦% في عام ١٩٨٥م على الرغم من انها سجلت اعلى قيمة حجم تبادل تجاري في ذلك العام نتيجة انخفاض الصادرات على الرغم من ارتفاع الواردات بقيمة متفاوتة فقد بلغت قيمة الصادرات ٤٨٠١٩٩ مليون دولار عام ١٩٨١م انخفضت الى ٣٤٤٥٩٩ مليون دولار في عام ١٩٨٤م بمعدل انخفاض قدره ٢٨% للفتره ١٩٨١-١٩٨٤م وبمعدل ٧%

سنويا ومن ثم عادت الصادرات الى الارتفاع لتبلغ ٤٨٧٠٢ مليون دولار بمعدل نمو ٤١٣% مقارنة بعام ١٩٨٤م، وبلغ نسبة التبادل التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي ٥٠٣% في عام ١٩٨٥م مرتفعا عن نسبة عام ١٩٨٤م والبالغة ٤٠% ولكن اقل من نسب باقي السنوات والتي سجلت اعلاها عام ١٩٨١م والبالغة ٦٦٥%، اما الواردات فقد بلغت ١٧٣٤١ مليون دولار عام ١٩٨١م ارتفعت بظيم متفاوتة لتبلغ ٢٥٤٣٨ مليون دولار في عام ١٩٨٥م بنمو قدره ٤٦٧% للفتره -١٩٨٥- ١٩٨١م وبمعدل ٩٣% ورغم ان الواردات سجلت اعلى قيمة في عام ١٩٨٥م الا ان نسبة الواردات الى الناتج المحلي الاجمالي بلغت ٢٦٣% مرتفعة عن باقي النسب للسنوات الاخرى باستثناء عام ١٩٨٢م عندما بلغت النسبة ٣٠٧%.

اما في دولة قطر فقد بلغ الناتج المحلي الاجمالي ٨٦٣٢٢ مليون دولار في عام ١٩٨١م انخفض الى ٦٣٨٥٩ مليون دولار في عام ١٩٨٣م بانخفاض قدره ٢٦% مقارنة بعام ١٩٨١م ثم ارتفع الى ٦٧٠٥٥ في عام ١٩٨٤م ناميا بمقدار ٥% عن عام ١٩٨٣م ورغم ذلك بقيت القيمة ادنى من عام ١٩٨١م ثم انخفض الناتج ليبلغ ٥٤٤٣٥ مليون دولار في عام ١٩٨٥م منخفضا بمقدار ٣٦٩% مقارنة بعام ١٩٨١م وبمعدل سنوي قدره ٧%، فقد بلغ حجم التبادل التجاري ٦٩٠٧٢ مليون دولار في عام ١٩٨١م انخفضت الى ٥٠٨٩٣ مليون دولار في عام ١٩٨٣م بمعدل انخفاض قدره ٢٦٣%، ثم عادت الى الارتفاع في عام ١٩٨٤م لتبلغ ٥٧٤٤٤ مليون دولار وذلك مقارنة بعام ١٩٨٣م بنمو قدره ١٢٩% وعلى الرغم من هذا النمو الا ان قيمة عام ١٩٨٤م بقيت اقل من قيمة عام ١٩٨١م وعاد حجم التبادل التجاري لئلا انخفاض ليبلغ ٤٥٢٩٥ مليون دولار في عام ١٩٨٥م منخفضا بمقدار ٣٤٤% مقارنة بعام ١٩٨١م وبمعدل ٦٩% سنويا وهذه القيمة ادنى قيمة سجلت لدولة قطر، اما نسبة حجم التبادل التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي فقد بلغت نسبته في عام ١٩٨١م ٨٠% ارتفعت الى ٨٦٧% في عام ١٩٨٢م على الرغم من انخفاض حجم التبادل التجاري في هذه السنة مقارنة بما سبقها، وبلغت نسبة ٨٣٢% في عام ١٩٨٥م على الرغم من انها ادنى قيمة سجلت لحجم التبادل التجاري الا انها ليست ادنى نسبة سجلت، فقد سجل عام ١٩٨٣م ادنى نسبة والبالغة ٧٩٧% ويعزى سبب انخفاض حجم التبادل التجاري الى انخفاض حجم صادراتها على الرغم من ارتفاع الواردات، فقد بلغت الصادرات ٥٣١٩٣ مليون دولار في عام ١٩٨١م انخفضت الى ٣٥٦٥٣ مليون دولار عام ١٩٨٤م نامية بمعدل ٢٦٣% مقارنة بعام ١٩٨١م ويعود ذلك الى

زيادة صادراتها غير النفطية للخارج، وعادت لتسجل ٣٢٤٠٠٦ مليون دولار عام ١٩٨٥ وهي ادنى قيمة سجلت، الا ان نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي لم تشهد ما حدث للصادرات ففي عام ١٩٨١ بلغت النسبة ٦١٦% وانخفضت الى ٥٥٨% في عام ١٩٨٣ وهي ادنى نسبة تسجل على الرغم من ان الصادرات سجلت ادنى قيمة في عام ١٩٨٥ وكانت نسبة عام ١٩٨٥ ٥٩٥%، الا ان اعلى نسبة سجلت في عام ١٩٨٤ عندما بلغت ٦٧٢%، اما الواردات فقد بلغت ١٩٧١٢ مليون دولار في عام ١٩٨٢ بعد ان كانت ١٥٨٧٩ مليون دولار في عام ١٩٨١ نامية بمقدار ٢٤٦% وشهدت الواردات من ثم تراجع ليبلغ ١٢٨٨٩ مليون دولار في عام ١٩٨٥ بانخفاض قدره ٣٤٦% مقارنة بعام ١٩٨٢ وبمعدل ٨٧% سنويا، اما نسبة الواردات الى الناتج المحلي الاجمالي فقد بلغت ١٨٤% في عام ١٩٨١ وهي ادنى نسبة ارتفعت الى ٢٦٦% في عام ١٩٨٢ وهي اعلى نسبة سجلت وبلغت النسبة ٢٣٧% في عام ١٩٨٥ وهي اعلى من نسبة ١٩٨١ على الرغم من ان قيمة الواردات كانت في عام ١٩٨٥ ادنى من لقيمة الواردات في عام ١٩٨١ بمقدار ٢٩٨٣٣ مليون دولار.

وفي دولة الكويت بلغ الناتج المحلي الاجمالي ١٩٦٠٨٥ مليون دولار في عام ١٩٨٢ منخفضا عن عام ١٩٨١ والبالغ ٢٣٩١٦٦ مليون دولار بمقدار ١٨% ثم ارتفع الناتج ليبلغ في عام ١٩٨٤ ٢٢٤٥٧٦ مليون دولار ناميا بمقدار ١٤٥% مقارنة بعام ١٩٨٢ الا انه رغم ارتفاع قيمته في عام ١٩٨٤ الا انها بقيت اقل من قيمة عام ١٩٨١ ثم بلغ الناتج ٢٠٩٧٧٧ مليون دولار لعام ١٩٨٥ منخفضا بمقدار ١٢٣% مقارنة بعام ١٩٨١ وبمعدل ٢٥% سنويا، وبلغ حجم التبادل التجاري ٢٣٣٣٨ مليون دولار في عام ١٩٨١ انخفضت وبشكل مستمر حتى بلغت ادنى قيمة ١٥٧١٢ مليون دولار في عام ١٩٨٥ منخفضا بمقدار ٣٢٧% وبمعدل سنوي قدره ٦٥%، وشهدت نسبة التبادل التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي انخفاضا مستمرا فبعد ان كان ٩٧٦% في عام ١٩٨١ انخفض وبشكل مستمر الى ان بلغ ٧٤٩% في عام ١٩٨٥ على الرغم ان النسبة بلغت ٩٧٧% في عام ١٩٨٢، ويعزى سبب انخفاض التبادل التجاري الى انخفاض الصادرات بشكل كبير على الرغم من ارتفاع الواردات، فقد بلغت الصادرات ١٦٠٥٠ مليون دولار في عام ١٩٨١ انخفضت الى ١٠٧٢٠٩ مليون دولار في عام ١٩٨٢ بانخفاض قدره ٣٣٢% ثم عادت الصادرات الى الارتفاع في عام ١٩٨٣ بالغة ١١٣٠٦٩ مليون دولار بنمو قدره ٥٥% ثم عادت لتتخفف لتبلغ ٩٢١٨٣ مليون دولار في عام ١٩٨٥ بانخفاض قدره

٤٢٦% للفترة ١٩٨١-١٩٨٥م وبمعدل ٨٥% سنويا . وشهدت نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي انخفاضا مستمرا على طول الفترة فبعد ان كانت نسبته ٦٧% في عام ١٩٨١م انخفضت الى ٤٣٩% في عام ١٩٨٥م ، اما الواردات فقد ارتفعت من ٧٢٨٨ مليون دولار في عام ١٩٨١م الى ٨٤٢٧٢ مليون دولار في عام ١٩٨٢م بنمو قدره ١٥٦% ثم عادت الصادرات الى الانخفاض مقارنة بعام ١٩٨٢م لتبلغ ٦٤٩٣٧ مليون دولار في عام ١٩٨٥م بانخفاض قدره ٢٢٩% للفترة ١٩٨٢-١٩٨٥م وبمعدل سنوي قدره ٥٧% اما نسبة الواردات الى الناتج المحلي الاجمالي فقد ارتفعت من ٣٠% في عام ١٩٨١م الى ٤٣% في عام ١٩٨٢م وانخفضت فيما بعد الى ان بلغت ٣١% في عام ١٩٨٥م ونلاحظ انه على الرغم من ان الواردات قد بلغت ادنى قيمة لها في هذه السنة الا ان نسبتها بقيت اعلى من نسبة عام ١٩٨١م الى الناتج المحلي الاجمالي.

وسجل المجلس فائض في الميزان التجاري على طول الفترة تحت الدراسة على الرغم من تراجعها، فبعد ان بلغ الفائض ١٠٤٨٦٤٩٩ مليون دولار عام ١٩٨١م انخفض باستمرار الى ان بلغ ٢١٥٣٨٤٩ مليون دولار في عام ١٩٨٥م وهذا يعزى الى تحطيق دول المجلس جميعها فائض في ميزانها التجاري للفترة تحت الدراسة.

وتزداد التبعية الاقتصادية تعاملا اذا ما قيست بمتوسط نسبة الواردات مضافا اليها الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي وهو ما يعرف بدرجة الانفتاح على العالم الخارجي او درجة التكامل مع الاقتصاد الخارجي(٦) . فيلاحظ ان درجة التكامل مع الاقتصاد الخارجي للمجلس قد انخفضت وبشكل مستمر من ٤٨٦% في عام ١٩٨١م الى ٤٠٨% في عام ١٩٨٣م ثم الى ٣٢٥% في عام ١٩٨٥م ، اما على مستوى دول المجلس كل على حدى، فيشير مؤشر التبعية التجارية الى انخفاضها باستمرار لجميع دول المجلس وبنسب متفاوتة باستثناء دولة قطر، ففي دولة الامارات بلغ المؤشر ٤٥٥% في عام ١٩٨١م ارتفع الى ٤٧٦% في عام ١٩٨٣م ثم انخفض الى ٤١٤% في عام ١٩٨٥م ، وفي دولة البحرين سجل المؤشر مستويات عليا على الرغم من انخفاضها، ففي عام ١٩٨١م بلغ ٩٨٦% انخفض الى ٦٨٨% في عام ١٩٨٣م ثم الى ٥٣٥% في عام ١٩٨٥م ، اما في المملكة العربية السعودية فقد بلغ المؤشر ٤٨٥% في عام ١٩٨١م انخفض الى ٣٧٤% في عام ١٩٨٣م ثم الى ٢٦٩% في عام ١٩٨٥م ويلاحظ ان السعودية سجلت ادنى نسبة للمؤشر مقارنة بباقى دول المجلس للعام ١٩٨٣م و ١٩٨٥م

وفي سلطنة عمان انخفض المؤشر من ٤٥٣% في عام ١٩٨١م الى ٤١٤% في عام ١٩٨٣م ثم الى ٣٨٣% في عام ١٩٨٥م، وفي دولة قطر انخفض المؤشر الى ٣٩٨% في عام ١٩٨٣م، بعد ان كان ٤٠% في عام ١٩٨١م وعاد الى الارتفاع عام ١٩٨٥م ليبلغ ٤١٦% ودولة قطر هي الدولة الوحيدة التي ارتفع فيها المؤشر وفي دولة الكويت انخفض المؤشر من ٤٨٨% في عام ١٩٨١م الى ٤٤٩% في عام ١٩٨٣م ومن ثم الى ٣٧٤% في عام ١٩٨٥م .

ويلاحظ انه على الرغم من انخفاض المؤشرات لدول المجلس بوجه عام الا انها بقيت مرتفعة،

٣-٤ التركيب السلعي للتجارة الخارجية لدول المجلس:

يعتبر التركيب السلعي للتجارة الخارجية مرآة عاكسة للتطورات الاقتصادية التي تمر بها اقتصاديات الدول، وبالتالي فان التغيير في التركيب السلعي للتجارة الخارجية لدول المجلس هو نتيجة للتغيرات الاقتصادية والسياسات التنموية المتبعة من قبل هذه الدول، فاذا كانت التغيرات في التركيب السلعي للمصادر تبين واقع الهيكل الاقتصادي، فان التغيرات في التركيب السلعي للواردات يمكن ان يكون مؤشرا ليس لواقع الاقتصاد كما هو فحسب، وانما يتعدى ذلك الى بعض ما يطرأ على الاقتصاد مستقبلا .

١-٣-٤ التركيب السلعي للمصادر:

عند استعراض التركيب السلعي للمصادر نجد انه بالرغم من الجهود التي بذلتها دول المجلس في تحقيق بناء قواعدها الانتاجية والتركيز على قطاع الصناعة كقاعدة اساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية ولا تاحة نوع من الاستقرار الاقتصادي، لا تزال الصادرات السلعية لدول المجلس تتركز في صادرات النفط الخام حيث تشكل نحو ٨٦% من اجمالي الصادرات، واذ ما اضيفت اليها صادرات المشتقات النفطية تصل الى اكثر من ٩٠% من اجمالي الصادرات ويوضح مؤشر التركيز السلعي للمصادر مدى التركيز على تصدير سلعة واحدة او عدد من السلع وحيث ان دول المجلس تعتمد اعتمادا كلياً على تصدير النفط فسوف نأخذ نسبة الصادرات النفطية الى مجموع الصادرات للمجلس، ويعتبر هذا المؤشر من المؤشرات التبعية (٧)، لان البلد الذي يمثل فيه تصدير سلعة او سلعتين ما يزيد عن ٦٠% - ٧٠% من مجموع الصادرات يصبح في وضع لا يسمح له بمقاومة اجراءات

معادية يلجأ اليها بلد او مجموعة من البلدان وبالتحول بالسرعة المطلوبة لا لتاج وتصدير سلعة اخرى اذا انقطعت القنوات التجارية التقليدية لسبب ما، كذلك اذا وافق الزيادة في التركيز ان طبيعة السلعة هي من النوع الذي ينتج في اسعارها تقلبات حادة فان ذلك سيكون عكبة في طريق تنفيذ خطط للتنمية، نظرا لهذه التقلبات الحادة في قدرة البلد الاستيرادية خصوصا بالنسبة لاستيراد السلع الرأسمالية التي تكون مشاريع التنمية بحاجة لها. ولهذا فان اقتصاديات دول المجلس اتسمت بانها اقتصاديات السلع الواحدة، ويوضح الجدول رقم (٢٠) التدني الذي وصل اليه اجمالي صادرات دول المجلس نتيجة للتقلبات الحادة بكل من كميات النفط المصدرة واسعار التصدير خلال الفترة ١٩٨١م - ١٩٨٥م والذي اثر بدوره على انخفاض العوائد النفطية في دول المجلس وبالتالي الضغط على الاتفاقيات الحكومية على المشاريع والخدمات العامة والالتزامات الخارجية .

جدول رقم (٢٠)

هيكل صادرات دول المجلس خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٥م

(مليون دولار)

١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	
٥٧٤٠٠٠ر	٦٧٩٠٠٠ر	٧٢٢٠٠٠ر	١١٠٦٠٠٠ر	١٥٦٠٠٠٠ر	نفطية
٨٧ر٢	٨٢ر٦	٧٩ر٣	٩٥ر٣	٩٤ر٦	%
٨٣٩٧ر٨	١٤٣٠٧ر٢	١٨٨١٦ر٣	٥٤٥٠٠ر٢	٨٩٥٢ر٠	سلعية
١٢ر٨	١٧ر٤	٢٠ر٧	٤ر٧	٥ر٤	%
٦٥٧٩٧ر٠	٨٢٢٠٧ر٢	٩١٠١٦ر٣	١١٦٠٥٠ر٢	١٦٤٩٥٢ر٠	اجمالي
١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	%

المصدر :

مجلس التعاون الخليجي ، النشرة الاقتصادية، الامانة العامة، الرياض، العدد الثاني، ١٩٨٧م، ص ١٣٧ .

ويوضح الجدول كذلك نسبة التركيز السلعي للنفط حيث نلاحظ ان النسبة بلغت ٩٤ر٦% في عام ١٩٨١م ارتفعت الى ٩٥ر٣% في عام ١٩٨٢م الا انها تراجعت نتيجة تراجع الصادرات النفطية فاصبحت ٧٩ر٣% في عام ١٩٨٣م وارتفعت الى ٨٢ر٦% في عام ١٩٨٤م على الرغم من تراجع الصادرات النفطية وبلغت في عام ١٩٨٥م نسبة ٨٧ر٢% وعلى الرغم من

ارتفاعها الا انها بلغت ادنى من نسبة عامي ١٩٨١م و ١٩٨٢م.

ومن اهم الصادرات غير البترولية تأتي الصادرات من الآلات ومعدات النقل في المرتبة الاولى في عام ١٩٨١م وتراجعت الى المرتبة الرابعة عام ١٩٨٤م ، وتأتي الصادرات من السلع المصنوعة والمصنعة اساسا طبقا لمواد الصنع في المرتبة الثالثة في عام ١٩٨١م الا انها في عام ١٩٨٤م احتلت المرتبة الاولى وفي عام ١٩٨٤م اصبحت المواد غير الصالحة للاكل تحتل المرتبة الثانية اما الصادرات من الكيماويات في عام ١٩٨٤م احتلت المرتبة الثانية بعد ان كانت تحتل المرتبة الثالثة في عام ١٩٨١م .

٢-٣-٤ التركيب السلعي للواردات:

يعكس التركيب السلعي للواردات في دول المجلس الاعتماد المتزايد والمستمر على السوق الخارجية لتلبية واشباع حاجاته الاساسية، وعلى الرغم من وجود سياسات التصنيع والتنمية الزراعية فان السلع الصناعية لا تزال تمثل العنصر الاول والاساسي في هيكل الواردات السلعية في دول المجلس حيث تمثل حوالي ٣٨% من اجمالي الواردات السلعية في عام ١٩٨١م ، الا ان نسبتها انخفضت في عام ١٩٨٤م لتصبح ٣٥.٩% من اجمالي واردات دول المجلس ، ويوضح ذلك جدول رقم (٢١) ، ويلاحظ من الجدول كذلك ان العنصر الاساسي الثاني في هيكل الواردات هو البند الخاص بالآلات ومعدات النقل حيث يعتبر هذا البند من اكثر البنود اهمية اذ وصلت نسبته الى ٣٥.٧% من اجمالي الواردات لدول المجلس لعام ١٩٨٤م بعد ان كانت ٣٢.٩% لعام ١٩٨١م ، ويضم هذا البند اضافة الى الآلات ومعدات النقل اجهزة الاتصال و اجهزة التلفزيون والراديو والسيارات الخاصة وغيرها من السلع الاستهلاكية المعمرة التي لها صلة بالاستخدام الانتاجي ولذا فان ضخامة هذا البند لا تعكس تطور الصناعة في دول المجلس اي ان المجلس لا يزال يتجه الى الاعتماد المتزايد على استيراد هذه السلع دون محاولة بناء القاعدة الانتاجية لوسائل الانتاج نفسها فإيجاد قاعدة الانتاجية للسلع الاستهلاكية دون وجود قاعدة انتاجية للسلع الانتاجية نفسها يجعل من قطاع السلع الاستهلاكية في دول المجلس امتدادا طبيعيا وضروريا لسوق السلع الاستهلاكية في الدول الرأسمالية المتقدمة لاستيعاب السلع الانتاجية المنتجة في تلك الدول وتطوية قطاعات انتاج ووسائل الانتاج فيها، (٨) ويبرز الهيكل السلعي للواردات لمجلس التعاون مدى اعتماد دول

المجلس على الخارج في تلبية الطلب المحلي المتنامي على السلع الغذائية ، حيث بلغت الواردات للمجلس من هذه السلع ٧١٨٨ مليون دولار في عام ١٩٨٤م وبنسبة ١٥% من اجمالي الواردات لنفس العام وهذا نتيجة لانخفاض انتاج كثير من السلع الغذائية الاساسية او زيادة الانتاج بشكل لا يتناسب مع نمو السكان في دول المجلس.

جدول رقم (٢١)

التركيب السلعي لواردات دول المجلس في عامي ١٩٨١م و ١٩٨٤م

(مليون دولار)

السنة	الاغذية والمشروبات	المواد الخام	منتجات كيمياوية	سلع صناعية	الات ومعدات النقل	سلع غير مصنفة	اجمالي
١٩٨١	٨٠٢٥	٢٧٧٩	٣١٥٤	١٩٦٧٥	١٧٠٣١	١٠٩٨	٥١٧٦٢
%	١٥٥	٥٤	٦١	٣٨٠	٣٢٩	٢١	١٠٠٠
١٩٨٤	٧١٨٨	٢٨٩١	٣٠٣٥	١٧٢٠٠	١٧١٤٣	٥٠٨	٤٧٩٦٥
%	١٥٠	٦٠	٦٣	٣٥٩	٣٥٧	١١	١٠٠٠

المصدر :

مجلس التعاون الخليجي ، النشرة الاقتصادية ، الامانة العامة ، الرياض ، العدد الثاني ، ١٩٨٧م ، ص ١٣٦ .

٤-٤ اتجاهات التجارة الخارجية لدول المجلس:

ارتبطت اتجاهات التجارة الخارجية لدول المجلس الى حد ما بالهيكل السلعي للتجارة الخارجية لدول المجلس فطبيعة السلع المستوردة والتي تغلب عليها السلع الصناعية والالات ومعدات النقل والاغذية والمشروبات يقتضي استيرادها من الدول الصناعية والدول المصدرة للمنتجات الزراعية والتي غالباً ما تكون دولاً صناعية ايضاً ، ولهذا فان معظم الزيادة في حجم التجارة الخارجية لدول المجلس سيوجه لهذه البلدان على حساب المجموعات الدولية الاخرى ، والملحق رقم (١٤) يبين اجمالي حركة التبادل التجاري لدول المجلس للفترة ١٩٨١-١٩٨٥م ومن الملحق للاحظ

٤-٤-٤ التبادل التجاري مع بقية الدول العربية:

شهدت التجارة الخارجية لدول المجلس مع بقية الدول العربية انخفاضاً كبيراً في عام ١٩٨٥م فبعد ان كان حجم التبادل التجاري

في عام ١٩٨١م ٦٦٦٣ مليون دولار الخفض وباستمرار حتى اصبح في عام ١٩٨٥م ٣٢٤٨٧ مليون دولار، بانخفاض قدره ٥١٢% خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨١م وبمعدل ١٠٢%، ويعزى ذلك الى التراجع في قيمة الصادرات والواردات في نفس العام، فتراجعت قيمة الصادرات بنسبة ٤٨٨% خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨١م وبمعدل سنوي قدره ٩٦% فاصبحت ٢٦٠٦ مليون دولار بعد ان كانت ٥٠٢٤٩٩ مليون دولار في عام ١٩٨١م، وهذا التراجع يتمثل في انخفاض قيمة صادرات جميع دول المجلس دون استثناء، وسجلت قيمة الواردات ايضا انخفاضا يقدر ب ٦١٩% خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨١م وبمعدل ١٢٤% سنويا فبعد ان كانت قيمة الواردات ١٦٣٨٢٢ مليون دولار في عام ١٩٨٥م وهاذا الانخفاض كان نتيجة لانخفاض واردات جميع دول المجلس ما عدا البحرين التي ارتفعت قيمة وارداتها عن بقية دول المجلس من ٧٩٩ مليون دولار في عام ١٩٨١م الى ١٠٦٩٩ مليون دولار عام ١٩٨٥م وسجل الميزان التجاري فائضا مع بقية الدول العربية على امتداد الفترة، على الرغم من انخفاض هذا الفائض، فبعد ان كان ٣٣٨٦٧ مليون دولار في عام ١٩٨١م اصبح الفائض ١٩٦٣٣ مليون دولار في عام ١٩٨٥م .

٤-٤-٢ التبادل التجاري مع بقية الدول الاسلامية:

بلغ حجم التبادل التجاري بين دول المجلس وبقية الدول الاسلامية في عام ١٩٨١م ٥٨٥٣٥٥ مليون دولار انخفض الى ٤٣١٧٧٧ مليون دولار في عام ١٩٨٥م اي بنسبة انخفاض قدرها ٢٦٢% خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨١م وبمعدل ٥٣% سنويا، ويعود هذا الانخفاض الى التراجع في قيمة الصادرات من ٤٩١٣٣٤ مليون دولار في عام ١٩٨١م الى ٢٨٢٨٦٦ مليون دولار في عام ١٩٨٥م بانخفاض قدره ٤٢% عن عام ١٩٨١م وبمعدل سنوي قدره ٨٥% وهذا التراجع في الصادرات نتج عن انخفاض صادرات دولة الامارات والمملكة العربية السعودية ودولة قطر فقط، اما قيمة الواردات فقد ارتفعت بنسبة ٥٨٤% خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨١م وبمعدل ١١٧% سنويا فقد ارتفعت القيمة من ٩٤٠٩٦ مليون دولار عام ١٩٨١م الى ١٤٨٩٩٦ مليون دولار في عام ١٩٨٥م والارتفاع في الواردات ناتج عن ارتفاع الواردات في جميع دول المجلس ما عدا دولة قطر، وسجل الميزان التجاري مع بقية الدول الاسلامية انخفاضا في الفائض فبعد ان بلغ الفائض ٣٩٧٣٣٣ مليون دولار في عام ١٩٨١م اصبح ١٣٣٩٥٥ مليون دولار في عام ١٩٨٥م .

٣-٤-٤ التبادل التجاري مع الجماعة الأوروبية:

انخفض حجم التبادل التجاري بين دول المجلس وبين دول الجماعة الأوروبية في عام ١٩٨٥م عندما سجل ٢٨٠٢٨ مليون دولار بعد ان كان ٧٣٣٤٣ مليون دولار في عام ١٩٨١م بانخفاض قدره ٦١٫٨% خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٥م او مانسبته ١٢٫٤% سنويا وصاحب الانخفاض في حجم التبادل انخفاضا في نسبته الى اجمالي حجم التبادل التجاري، فبعد ان كان ٣٢٫٧% في عام ١٩٨١م انخفض الى ٢٥٫٥% في عام ١٩٨٥م وسبب هذا التراجع في حجم التبادل التجاري يعزى الى تراجع قيمة الصادرات والواردات، فبالنسبة للصادرات بلغت نسبة الانخفاض في قيمتها ٧٨٫٤% في عام ١٩٨٥م عن عام ١٩٨١م وبمعدل ١٥٫٧% سنويا فبعد ان بلغت قيمة الصادرات فيه ٥٣٤٣١٠ مليون دولار عام ١٩٨١م انخفضت الى ١١٥٤٨٠ مليون دولار في عام ١٩٨٥م وهذه النسبة الكبيرة جدا تشير الى الانخفاض الكبير الذي حصل في صادرات دول المجلس من النفط الى دول الجماعة الأوروبية ما عدا الكويت التي سجلت ارتفاعا في قيمة صادراتها التي بلغت ٣٢٦٩ مليون دولار وفي المقابل انخفضت واردات دول المجلس من دول الجماعة في عام ١٩٨٥م بنسبة ١٧٫٢% ، فبعد ان كانت ١٩٩١٢ مليون دولار في عام ١٩٨١م انخفضت الى ١٦٤٨٠ مليون دولار في عام ١٩٨٥م الا انها سجلت اعلى قيمة في عام ١٩٨٢م عندما بلغت ٣٢٥٩٥ مليون دولار وكان هذا الانخفاض نتيجة لانخفاض واردات كل من دولة الامارات والكويت والمملكة العربية السعودية، اما دولة قطر وعمان والبحرين فلقد ارتفعت وارداتها بنسبة ١٠٫٩% و ٩٫٨% و ٢٧% خلال نفس الفترة على التوالي ونتيجة لانخفاض في قيمة الصادرات حصل عجز في الميزان التجاري في عام ١٩٨٥م مع دول الجماعة حيث بلغ ٤٩٣٢ مليون دولار بعد ان كان هناك فائض كبير في عام ١٩٨١م حيث بلغ ٣٣٥١٩ مليون دولار.

٤-٤-٤ التبادل التجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية:

بلغ حجم التبادل التجاري بين دول المجلس مع الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٨١م ٢٨٣٢٢٢ مليون دولار انخفض الى ٩٣٣٢٢٢ مليون في عام ١٩٨٥م اي بنسبة ٦٧% خلال الفترة ، وبمعدل ١٣٫٤% سنويا وهذا الانخفاض جاء نتيجة لانخفاض الكبير الذي طرأ على قيمة الصادرات من ١٧٧٢٣٨ مليون دولار في عام ١٩٨١م الى ٢٧٨٠٣٢ مليون دولار في عام ١٩٨٥م بانخفاض قدره ٨٤٫٣% خلال

الفترة ١٩٨١-١٩٨٥ م وبمعدل سنوي ١٦٫٩% وهذا الا انخفاض في القيمة للمصادر نتج عنه انخفاض صادرات كل من الامارات والبحرين والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان في حين سجلت كل من قطر والكويت ارتفاعا في صادراتها، وحفظت دول المجلس تراجعاً في قيمة وارداتها من الولايات المتحدة في عام ١٩٨٥ م بلغ ٧٠٤٦٦ مليون دولار فبعد ان كانت في عام ١٩٨١ م ١٠٥٩٨٦ مليون دولار اصبح ٦٥٥١٩ مليون دولار في عام ١٩٨٥ م اي بنسبة انخفاض قدرها ٣٨٫٢% وبمعدل ٧٫٦% سنويا وذلك نتيجة لانخفاض واردات جميع دول المجلس من الولايات المتحدة الامريكية، ونتيجة لما سبق فقد ظهر عجز في الميزان التجاري لدول المجلس في عام ١٩٨٥ م بلغ ٣٧٧١٦ مليون دولار في الوقت الذي بلغت قيمة الفائض في الميزان التجاري لعام ١٩٨١ نحو ٧١٢٥٢ مليون دولار .

٤-٤-٥ التبادل التجاري مع اليابان:

بلغ حجم التبادل لدول المجلس مع اليابان في عام ١٩٨٥ م ٣٢٤٠١ مليون دولار منخفضاً عما سجله في عام ١٩٨١ م والبالغ ٤٦٢٧٤٣ مليون دولار بانخفاض قدره ٣٠% خلال الفترة اوبمعدل ٦% سنويا، ويعزى هذا لانخفاض الصادرات والواردات في عام ١٩٨٥ م عن عام ١٩٨١ م فقد انخفضت الصادرات من ٣٥٤٠٢٦ مليون دولار في عام ١٩٨١ م الى ٢٣٦٧٦٢ مليون دولار في عام ١٩٨٥ م بانخفاض قدره ٣٣% خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٥ م وبمعدل ٦٫٦% سنويا وهذا التراجع نتيجة لانخفاض صادرات البحرين والسعودية والكويت في حين ارتفعت صادرات كل من الامارات وعمان وقطر، اما بالنسبة للواردات فقد بلغت ٨٧٢٥٣ مليون دولار في عام ١٩٨٥ م بعد ان كانت ١٠٨٧٣٧ مليون دولار في عام ١٩٨١ م بانخفاض قدره ١٩٫٨% خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٥ م وبمعدل سنوي قدره ٤% ، وهذا نتيجة تراجع واردات دول المجلس عدا الكويت وعمان التي ارتفعت وارداتها، وعلى الرغم من هذا الا ان دول المجلس قد حافظت فائض في موازينها التجارية بلغ ١٤٩٥٠٩ مليون دولار في عام ١٩٨٥ م بعد ان كان ٢٤٥٢٨٩ مليون دولار في عام ١٩٨١ م .

٤-٤-٦ التبادل التجاري مع بقية دول العالم:

انخفض حجم التبادل التجاري بين دول المجلس وبقية دول العالم من ٥٤٩٣٨ مليون دولار في عام ١٩٨١ م الى ٢٦٥٦٨ مليون

دولار في عام ١٩٨٥م بنسبة ٦١.٥% خلال الفترة وبمعدل ١٠.٣% سنويا، وهذا الانخفاض سببه التراجع في قيمة الصادرات لدول المجلس التي انخفضت من ٤٣٦٣٤٩٩ مليون دولار في عام ١٩٨١م الى ١٩٢٧٨٣ مليون دولار في عام ١٩٨٥م بنسبة الانخفاض للدره ٥٥.٨% خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٥م وبمعدل ١١.٢% سنويا ما عدا الامارات وعمان فقد ارتفعت صادراتها، اما الواردات فقد ارتفعت بعد عام ١٩٨١م الا انها في عام ١٩٨٥م انخفضت بنسبة ٣٥.٥% عن عام ١٩٨١م وبمعدل سنوي قدره ٧% فبعد ان كانت قيمتها ٥٩٨٨٦٣ مليون دولار في عام ١٩٨١م اصبحت ٤٤٢٥٨٧ مليون دولار في عام ١٩٨٥م، وبلغت نسبة انخفاضها ٣٧.٨% عن عام ١٩٨٤م وذلك نتيجة لانخفاض واردات جميع دول المجلس، وعلى الرغم من ذلك فقد حطقت دول المجلس فائضا في موازينها التجارية في عام ١٩٨٥م بلغ ١١٩٨٨٣ مليون دولار بعد ان كان في عام ١٩٨١م حوالي ١٠٤٨٦٥ مليون دولار.

وإذا اخذنا مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات حيث يبين هذا المؤشر مدى تركيز صادرات الدولة في عدد قليل من شركائها في التجارة الدولية ويقدر ما يكون هذا المؤشر مرتفعا في دولة ما يقدر ما تكون هذه الدولة اكثر قابلية للتأثير بقرارات خارجة عن سلطتها (٩)، ولذا من اجل تقليل المخاطر التجارية لا بد للدولة من ان تنوع ليس فقط السلع التي تصدرها وانما في الدول التي تصدر لها، بحيث اذا اغلقت اسواق صادراتها يكون باستطاعتها ان تتحول الى اسواق اخرى وبسهولة، ومن الملحق رقم (١٤) نلاحظ ايضا ان الصادرات جغرافيا تركزت في عام ١٩٨١م في دول الجماعة الاوروبية بنسبة ٣٢.٤% تليها اليابان بنسبة ٢١.٥% وبقيت الحال كذلك حتى نهاية الفترة قيد البحث، والتغير الوحيد هو ان اليابان اصبحت الشريك الاول تليها دول الجماعة الاوروبية وذلك من الفترة ١٩٨٣م الى ١٩٨٥م ولقد بلغت النسبة في عام ١٩٨٣م ٢٩.٩% لليابان و ٢٢% لدول الجماعة الاوروبية واستمرت الى ان بلغت في عام ١٩٨٥م بنسبة ٣٦% لليابان و ١٧.٥% لدول الجماعة الاوروبية، ويلاحظ ان مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات لدول المجلس ليس مرتفعا كما هي حال المؤشرات السابقة الذكر، ويرجع ذلك الى الاسباب التالية:

١. ان النفط هو المحرك لدورة الاقتصاد في العالم ولذا فان دول العالم كلها بحاجة للحصول عليه في حين ان دول المجلس هي القادرة على تلبية الجزء الاكبر من الطلب العالمي.

٥٢ ان النفط انواع، ادى الى توزيع الصادرات جغرافيا فهناك
نفط خفيف وثلثيل وبالتالي تخصصت مصافي تكرير النفط في بعض
الدول بالنوع الخفيف ودول اخرى في النوع الثلثيل،
٥٣ ان صادرات النفط تدفع بالعمله الصعبة - الدولار - الامر
الذي يسمح لدول المجلس التعامل مع اي سوق تختار وبالتالي
يعطيها ميزة في اختيار الدول التي تصدر لها (١٠) .

وإذا اخذنا مؤشر التركيز الجغرافي للواردات، وبنفس الطريقة
لمؤشر التركيز الجغرافي للمصادر نجد ان دول الجماعة الاوروبية
قد احتلت المركز الاول على امتداد الفترة ١٩٨١م - ١٩٨٥م كما
شريك، فقد بلغت النسبة ٣٣٣ر٢% في عام ١٩٨١م ارتفعت الى ٣٧٢ر٢% في
عام ١٩٨٥م وتأتي اليابان في المركز الثاني فقد بلغت النسبة
١٨٢ر٢% في عام ١٩٨١م ارتفعت الى ١٩٧ر٢% في عام ١٩٨٥م ويلاحظ ان
مؤشر التركيز الجغرافي للواردات للمجلس لم يصل الى حد المثلث،

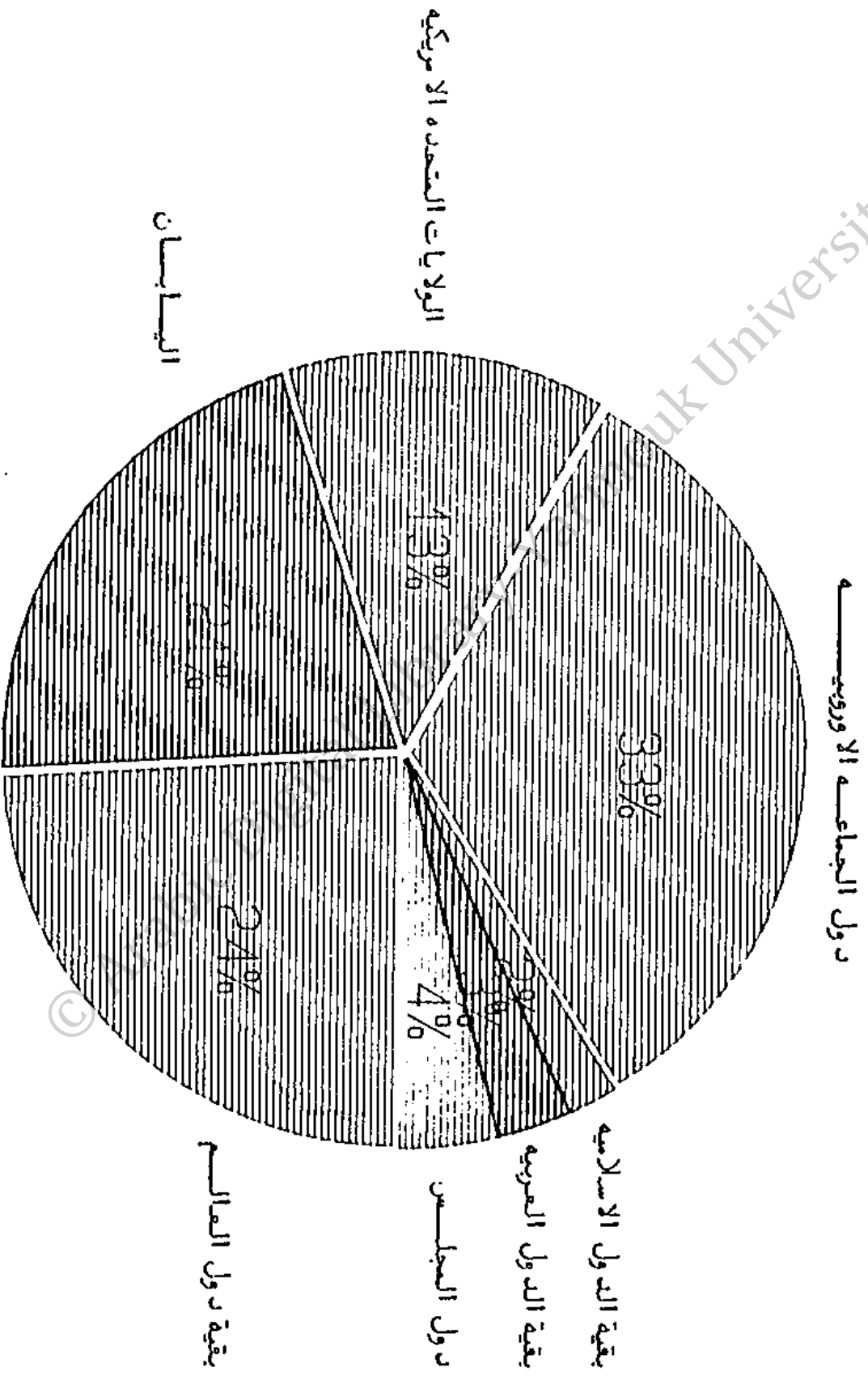
ونستطيع القول ان دول الجماعة الاوروبية احتلت المركز
الاول كشريك للمجلس في تبادلها التجاري من عام ١٩٨١م ولغاية
١٩٨٣م حيث بلغت النسبة ٣٢٧ر٢% في عام ١٩٨١م انخفضت الى ٢٧٦ر٢% في
عام ١٩٨٣م بينما سجلت اليابان ٢٠٦ر٢% في عام ١٩٨١م ارتفعت الى
٢٥٨ر٢% في عام ١٩٨٣م واحتلت اليابان المركز الاول من ١٩٨٤م
ولغاية ١٩٨٥م فقد بلغت النسبة ٢٧٣ر٢% في عام ١٩٨٤م ارتفعت الى
٢٩٤ر٢% في عام ١٩٨٥م، بينما سجلت دول الجماعة الاوروبية ٢٥٦ر٢%
في عام ١٩٨٤م و ٢٥٥ر٢% في عام ١٩٨٥م، والشكلان البيانيان رقم (٣)
و رقم (٤) يوضحان حركة التبادل التجاري لدول المجلس لعام ١٩٨١م
و ١٩٨٥م على التوالي .

٥-٤ تطور التجارة البينية لدول المجلس :

يعتبر التبادل التجاري بين الدول من اهم ملامح التعاون
الاقتصادي، ومن المؤشرات الاقتصادية التي تكشف مدى العلاقة
الاقتصادية والتجارية بين الاقطار المختلفة، فعلى نطاق دول مجلس
التعاون الخليجي يظوم التبادل التجاري بين هذه الدول على تحرير
حركة التبادل التجاري، حيث لمت الا شفاقية الاقتصادية الموحدة
على حرية التجارة الخارجية وازالة القيود، مثل اعفاء السلع ذات
المنشا الوطني من الرسوم الجمركية كخطوة اولى نحو تشجيع
التصدير، ولم تغفل هذه الدول الاهتمام بالانتاج حيث لمت

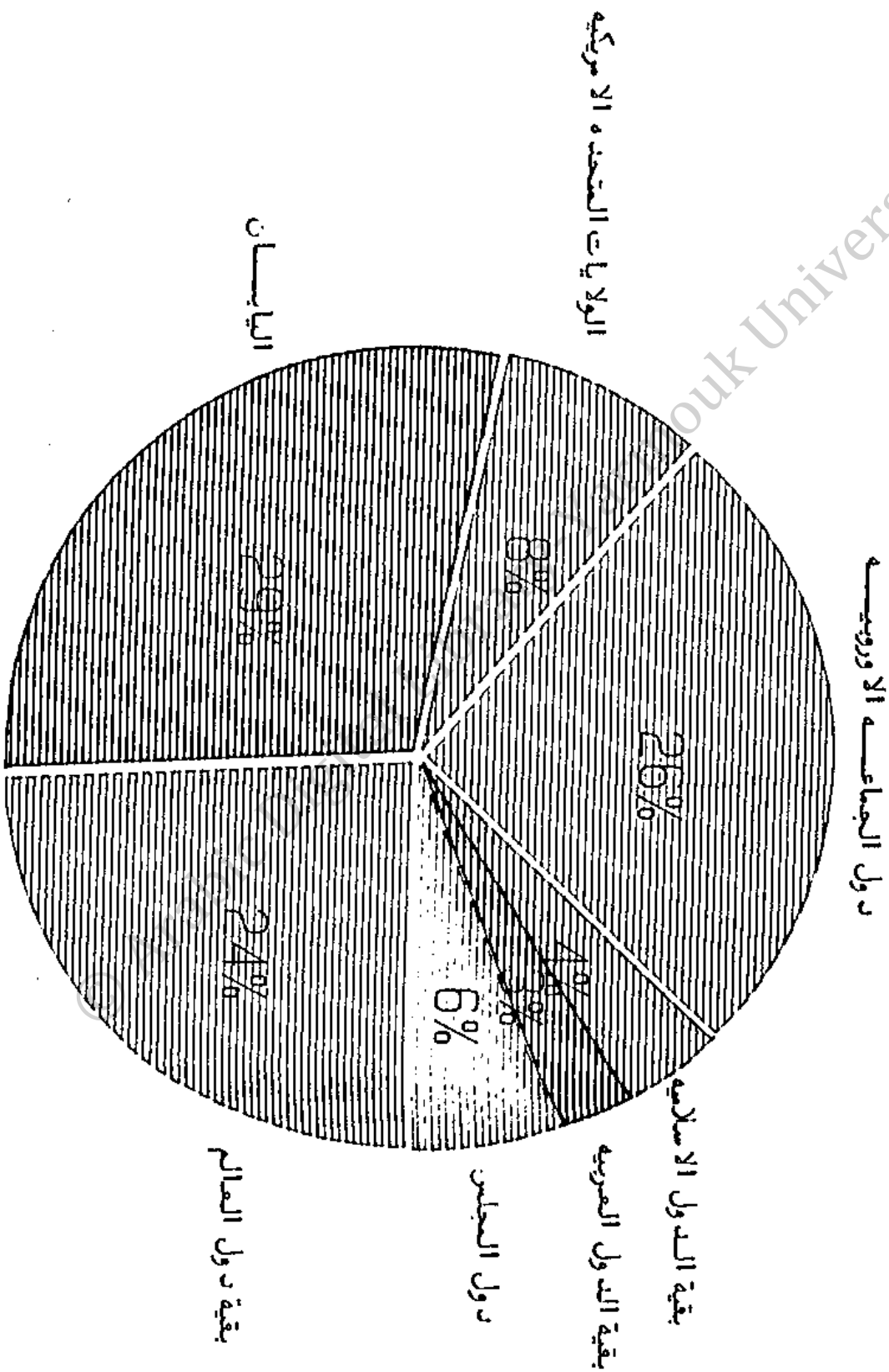
شكل رقم (٣)

حركة التبادل التجاري لدول المجلس لعام ١٩٨١م



شكل رقم (٤)

حركة التباعد التيجاري لدول المجلس لعام ١٩٨٥م



الاتفاقية الاقتصادية على ضرورة التنسيق بين المشاريع وتوسيع القاعدة الصناعية وفتح الاسواق لتنمية الصناعات المحلية وتوفير المنتجات القابلة للتصدير. ومع ان التبادل التجاري بين دول المجلس لثام منذ فترة وقبل الاعلان عن الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، الا ان الدول الاعضاء لم تتمتع بمزايا الاتفاقية الموحدة الا بعد تطبيقها في مارس ١٩٨٣م (١١) .

شهد عام ١٩٨٥م عموما تراجعاً في حجم التبادل التجاري لدول المجلس فيما بينها حيث انخفضت التجارة البينية من ٩٢٤٢ مليون دولار في عام ١٩٨١م الى ٥٩٢٥٨ مليون دولار في عام ١٩٨٤م بمعدل انخفاض قدره ٣٥٩% ثم ارتفع حجم التبادل التجاري في عام ١٩٨٥م ليلبلغ ٦١٥٩٦ مليون دولار بمعدل نمو ٣٩% مقارنة بعام ١٩٨٤م . ورغم ذلك بقيت منخفضة مقارنة بعام ١٩٨١ بنسبة ٣٣% والجدول رقم (٢٢) يبين حجم التبادل التجاري بين دول المجلس .

فقد بلغ حجم التبادل التجاري في الامارات العربية المتحدة مع بقية المجلس ١٤٨٠٧ مليون دولار في عام ١٩٨١م انخفضت الى ١٢٢١٥ مليون دولار في عام ١٩٨٢م بمعدل انخفاض قدره ١٧% ومما صاحب هذا الانخفاض في التبادل التجاري انخفاض في نسبة التبادل التجاري لدولة الامارات الى اجمالي التبادل التجاري لدول المجلس من ١٦% في عام ١٩٨١م الى ١٥% في عام ١٩٨٢م وعاد حجم التبادل التجاري الى الارتفاع في عام ١٩٨٣م و ١٩٨٤م عندما سجل ١٢٢٢٢ و ١٢٣٦٦ مليون دولار على التوالي ومما صاحب هذا الارتفاع في نسبة التبادل التجاري الى اجمالي التبادل التجاري، مسجلة ١٩% و ٢٠% في عام ١٩٨٣م و ١٩٨٤م على التوالي، وسجل حجم التبادل في عام ١٩٨٥م انخفاضا عندما بلغ ١٢١٩٣ مليون دولار وانخفض بمعدل ١٧% مقارنة بعام ١٩٨١م وبمعدل ٣٥% سنوياً، ولكن نلاحظ ان مساهمتها في اجمالي التجارة البينية لدول المجلس على الرغم من انخفاض حجم التبادل التجاري بين عامي ١٩٨١م و ١٩٨٥م قد ارتفع عام ١٩٨٥م ليلبلغ حوالي ٢٠% .

وانخفض حجم التبادل التجاري للبحرين مع دول المجلس الاخرى في عام ١٩٨٤م الى ١٧٣٢ مليون دولار، بعد ان كان في عام ١٩٨١م ٣٥٩١٥ مليون دولار بمعدل انخفاض قدره ٥١% خلال الفترة ١٩٨٤-١٩٨١م وبمعدل ١٣% سنوياً اي ان حجم التبادل التجاري انخفض باكثر من النصف في عام ١٩٨٤م مقارنة بعام ١٩٨١م، وعاد حجم التبادل الى

الارتفاع في عام ١٩٨٥م ليبلغ ١٩١٤٦٦ مليون دولار بنمو قدره ١٠٥% مقارنة بعام ١٩٨٤م وارتفعت نسبة التبادل التجاري الى ٣١% من اجمالي حجم التجارة البينية بعد ان كانت ٢٩% في عام ١٩٨٤م غير ان هذه النسبة لا تزال منخفضة عن مستواها في عام ١٩٨١م والذي بلغ ٣٨%.

جدول رقم (٢٢)

اجمالي التبادل التجاري لدول المجلس مع بعضها البعض للفترة ١٩٨٥-١٩٨١

(مليون دولار)

معدل الفترة	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١		
	١٢١٩٣	١٢٣٦١	١٢٢٢٤	١٢٢١٥	١٤٨٠٧	القيمة	الامارات
١٨٤	١٩٨	٢٠٩	١٩٨	١٥٦	١٦٠	%	
	١٩١٤٦	١٧٣٢٠	١٩٢٤٧	٢٦١٥٨	٣٥٩١٥	القيمة	البحرين
٣٢٨	٣١١	٢٩٢	٣١١	٣٣٥	٣٨٩	%	
	٢٠٢٦٣	١٨٩٣٤	٢٠٤٢٢	٢٥٥١٤	٣٠٤٨٩	القيمة	السعودية
٣٢٧	٣٢٩	٣٢٠	٣٣٠	٣٢٦	٣٣٠	%	
	٥٢٧٦	٥٢٣١	٤٥٤٢	٥٨٩٢	٥٦٦٥	القيمة	عمان
٧٧	٨٦	٨٨	٧٣	٧٥	٦	%	
	١٦١١	١٦١٨	١٦٢٨	٢٠٠١	١٨٩٨	القيمة	قطر
٢٥	٢٦	٢٧	٢٦	٢٦	٢٠	%	
	٣١٠٧	٣٧٩٤	٣٨١١	٦٣٨٢	٣٦٦٠	القيمة	الكويت
٦٠	٥٠	٦٤	٦٢	٨٢	٤٠	%	
	٦١٥٩٦	٥٩٢٥٨	٦١٨٧٤	٧٨١٦٢	٩٢٤٢٤	القيمة	اجمالي
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	%	

المصدر :

مجلس التعاون الخليجي ، النشرة الاقتصادية، الامانة العامة الرياض ، العدد الثاني ، ١٩٨٧م ، ص ٢٣٤-٢٣٥ .

وسجل حجم التبادل التجاري في السعودية ٣٠٤٨٩ مليون دولار في عام ١٩٨١ انخفض الى ٢٥٥١٤ مليون دولار عام ١٩٨٢م بمعدل انخفاض قدره ١٦% ورغم هذا الانخفاض الا ان نسبة التبادل التجاري الى الاجمالي لم تنخفض بنفس القدر، فقد كانت النسبة ٣٣% عام ١٩٨١م انخفضت الى ٣٢% عام ١٩٨٢م وانخفض حجم التبادل التجاري الى ٢٠٤٢٢ مليون دولار عام ١٩٨٣م مقارنة بعام ١٩٨٢م، ورغم هذا الانخفاض الا ان نسبة التبادل التجاري الى الاجمالي ارتفعت الى ٣٣% عام ١٩٨٣م واستمر الانخفاض الى ان بلغ ١٨٩٣٤ مليون دولار عام ١٩٨٤م بمعدل انخفاض قدره ٢٥% مقارنة بعام

١٩٨٢م ورغم هذا الا انخفاض الا ان نسبة التبادل التجاري بلغت ٣٢% وهي قريبة من النسب التي سجلت عام ١٩٨٢م . وعاد التبادل الى الارتفاع عام ١٩٨٥م بقيمة ٢٠٢٦٣ مليون دولار وبنمو قدره ٧% عن عام ١٩٨٤م . وسجلت نسبة تبلغ ٣٢٩% عام ١٩٨٥م ونستطيع القول ان نسبة التبادل التجاري للسعودية تراوحت حول ٣٣% على طول الفترة .

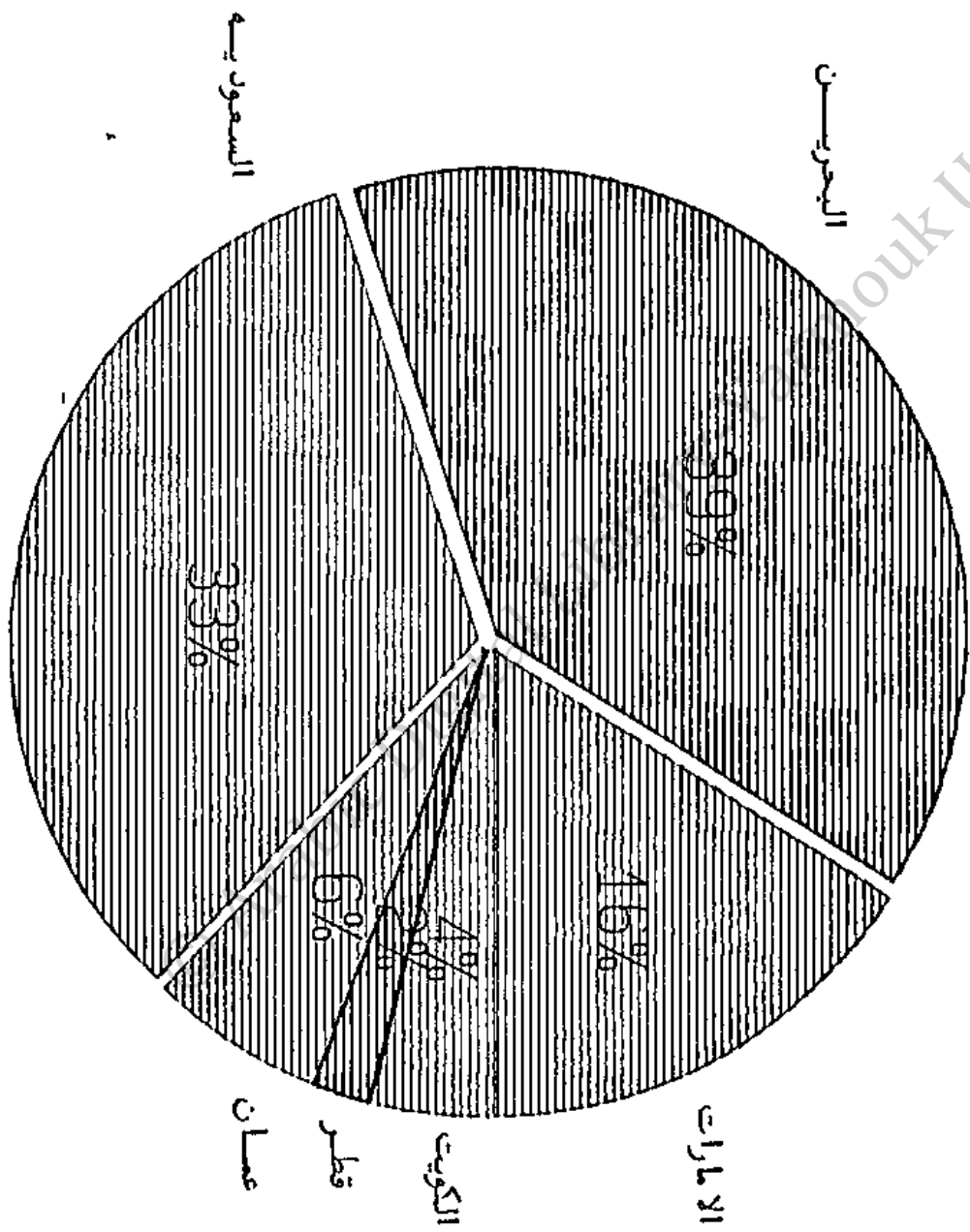
وتراجع حجم التبادل التجاري لعمان مع بقية دول المجلس في عام ١٩٨٥م الى ٥٢٧ مليون دولار بعد ان كان ٥٦٦ مليون دولار عام ١٩٨١م وبمعدل انخفاض قدره ٦٩% للفترة ١٩٨١-١٩٨٥م وبمعدل ٤١% سنويا وبلغت نسبة حجم التبادل التجاري الى اجمالي التجارة البينية لدول المجلس حوالي ٦١% في عام ١٩٨١م ارتفعت الى ٨٨% في عام ١٩٨٤م ثم انخفضت الى ٨٦% في عام ١٩٨٥م ، ونلاحظ انه رغم انخفاض التبادل التجاري بين عام ١٩٨١م وعام ١٩٨٥م الا ان نسبة التبادل التجاري الى اجمالي ارتفعت .

وتراجع ايضا حجم التبادل التجاري للقطر مع بلية دول المجلس الى حوالي ١٦١ مليون دولار عام ١٩٨٥م بعد ان كان ١٨٩ مليون دولار عام ١٩٨١م بانخفاض قدره ١٥% وبمعدل سنوي ٣% وتراوح نسبة حجم التبادل التجاري الى اجمالي التجارة البينية لدول المجلس بين ٢% في عام ١٩٨١م و ٢٧% في عام ١٩٨٤م وتبلغ نسب دولة قطر اقل نسب تشكل في دول المجلس على طول الفترة .

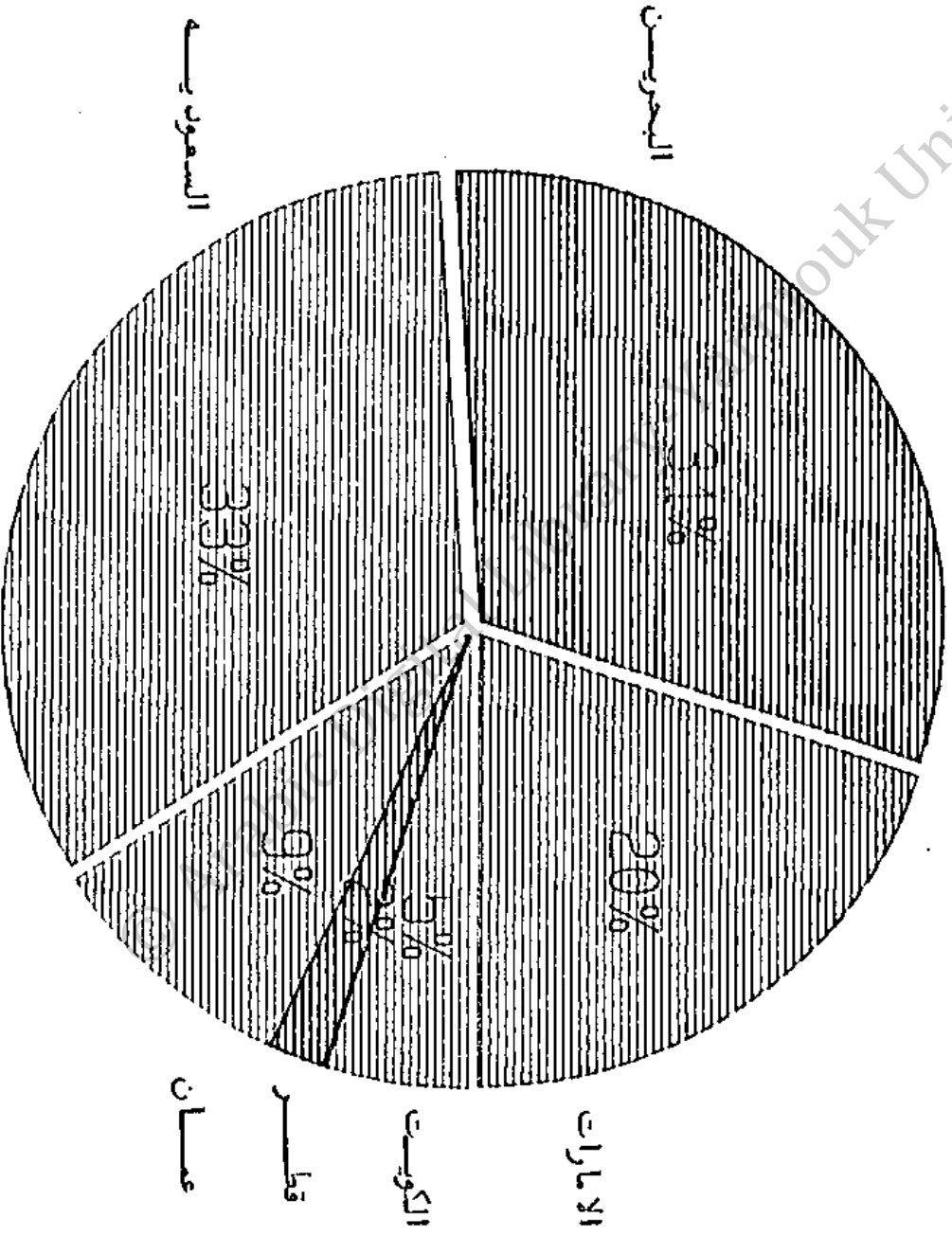
وفي الكويت سجل حجم التبادل التجاري ٣٦٦ مليون دولار في عام ١٩٨١م ارتفع الى ٦٣٨ مليون دولار عام ١٩٨٢م بنمو قدره ٧٤% وسجلت نسبة التبادل التجاري ارتفاع من ٤% عام ١٩٨١م الى ٨٢% عام ١٩٨٢م ثم عاد التبادل التجاري الى الانخفاض حتى بلغ ادنى لقيمة له عام ١٩٨٥م وهي ٣١٠ مليون دولار بانخفاض قدره ٥١٣% مقارنة بعام ١٩٨٢م وبمعدل سنوي للفترة ١٢٨% وهي اكثر من النصف وصاحب هذا الانخفاض انخفاض في نسبة التبادل التجاري الى اجمالي التجارة البينية لدول المجلس ليصبح ٥% عام ١٩٨٥م . والشكلان البيانيان رقم (٥) ورقم (٦) يبينان مساهمة دول المجلس في التجارة البينية لعام ١٩٨١م و ١٩٨٥م على التوالي .

واذا نظرنا الى معدل النسب للفترة لكل دولة نجد ان البحرين والسعودية تحتلان المرتبة الاولى والثانية حيث يبلغ معدل كل منها ٣٢٨% و ٣٢٧% على التوالي وشكلت ما مجموعه ٦٥% للدولتين

شکل رقم (٥)
مساهمة دول المجلس في التجارة البينية لعام ١٩٨١ م



شکل رقم (٦)
سأمة دول المجلس في التجارة البينية لمسام ١٩٨٥ م



معاً، تليهما الامارات بمعدل للنسب قدره ١٨٫٤% وتليها دولة عمان بمعدل للنسب قدره ٧٫٧% ثم تأتي الكويت بمعدل ٦% فلطرد بمعدل ٢٫٥% ويلاحظ من الجدول رقم (٢٣) حيث يبين مساهمة التجارة البينية لدول المجلس في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية وذلك للفترة ١٩٨١م - ١٩٨٥م ان اهمية الصادرات في الناتج المحلي الاجمالي قد تناقصت بين عامي ١٩٨١م و ١٩٨٣م فبعد ان كانت ٢% عام ١٩٨١م انخفضت اهميتها الى ١٫٨% عام ١٩٨٢م وانخفضت الى ١٫٦% عام ١٩٨٣م ومن ثم عادت الى الارتفاع لتبلغ اهميتها ١٫٧% عام ١٩٨٤م و ١٫٨% عام ١٩٨٥م، وما ذكر بالنسبة للصادرات يذكر بالنسبة للواردات نظراً لتساويهما.

جدول رقم (٢٣)

مساهمة التجارة البينية لدول المجلس في الناتج المحلي الاجمالي
(مليون دولار)

١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	
١٦٩١١٠٫٩	١٧٩٤٨٩٫١	١٨٧٥٨١٫٣	٢٢٢٩٩٥٫٣	٢٣٠٩٩٦٫٢	ن.م.ج.
٣٠٧٩٫٨	٢٩٦٢٫٩	٣٠٩٣٫٧	٣٩٠٨٫١	٤٦٢١٫٢	الصادرات
٣٠٧٩٫٨	٢٩٦٢٫٩	٣٠٩٣٫٧	٣٩٠٨٫١	٤٦٢١٫٢	الواردات
١٫٨	١٫٧	١٫٦	١٫٨	٢٫٠	نسبة الصادرات الى ن.م.ج.
١٫٨	١٫٧	١٫٦	١٫٨	٢٫٠	نسبة الواردات الى ن.م.ج.
٣٫٦	٣٫٤	٣٫٢	٣٫٦	٤٫٠	نسبة الصادرات والواردات الى ن.م.ج.

ن.م.ج.: الناتج المحلي الاجمالي

المصدر:

مجلس التعاون الخليجي، النشرة الاقتصادية، الامانة العامة، الرياض، العدد الثاني، ١٩٨٧م.

اما بالنسبة لاهمية التجارة البينية في الناتج المحلي الاجمالي فنلاحظ ان مساهمتها كانت ٤% عام ١٩٨١م انخفضت الى ٣٫٦% عام ١٩٨٢م واستمر بالانخفاض حتى بلغ ٣٫٢% عام ١٩٨٣م الا انها عادت الى الارتفاع لتبلغ عام ١٩٨٤م ٣٫٤% وارتفعت لتبلغ ٣٫٦% عام ١٩٨٥م. ونلاحظ ان التجارة البينية لدول المجلس لفترة ١٩٨١م - ١٩٨٣م، حيث سجلت النسب

معدل تناقص ٢٠% للفترة ١٩٨١م - ١٩٨٣م، إلا أن أهمية التجارة
البيئية عادت إلى الارتفاع لتسجل ٣٤% عام ١٩٨٤م و ٣٦% عام
١٩٨٥م حيث سجلت النسب معدل نمو قدره ١٢٥% بين عام ١٩٨٣م و
١٩٨٥م ويلاحظ أن التجارة الخارجية أكثر ارتباطاً من التجارة
البيئية بالنتائج المحلي الإجمالي لدول المجلس وذلك لأن مساهمة
التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة أكثر
كما لاحظنا فيما سبق.

يبين الجدول رقم (٢٤) مساهمة التجارة البيئية إلى التجارة
الخارجية لدول المجلس للفترة ١٩٨١م - ١٩٨٥م ونلاحظ أن مساهمة
إجمالي التجارة البيئية إلى التجارة الخارجية لدول المجلس قد
بلغ ما نسبته ٤١% عام ١٩٨١م ارتفعت إلى ٤٦% عام ١٩٨٢م بمعدل
نمو للنسبة قدره ١٧% ثم سجلت المساهمة انخفاضاً لتبلغ ٤٠%
مقارنة بعام ١٩٨٢م في سنة ١٩٨٣م ثم عادت المساهمة للارتفاع حتى
بلغت ٥٦% عام ١٩٨٥م مسجلة نمو للنسب قدره ٣٤% بين ١٩٨١م و
١٩٨٥م.

وفي دولة الإمارات العربية سجلت مساهمة التجارة البيئية
نسبة قدرها ٤٧% عام ١٩٨١م انخفضت إلى ٤٥% عام ١٩٨٢م ثم عادت
للارتفاع حتى سجلت ٥٣% عام ١٩٨٥م مسجلة نمو للنسب قدره ٩% بين
١٩٨١م و ١٩٨٥م.

وسجلت مساهمة التجارة البيئية إلى التجارة الخارجية لدولة
البحرين أعلى نسب مقارنة بدول المجلس الأخرى حيث بلغت ٤٢% عام
١٩٨١م انخفضت باستمرار إلى أن بلغت عام ١٩٨٤م أدنى مساهمة لها
٢٦% منخفضة بمعدل قدره ٣٨% للفترة ١٩٨١م - ١٩٨٤م ثم عادت
المساهمة إلى الارتفاع لتبلغ ٤٨% لعام ١٩٨٥م نامية مقارنة بعام
١٩٨٤م بمعدل قدره ٣٣%.

جدول رقم (٢٤)

نسبة التجارة البينية الى التجارة الخارجية

١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	
٥٠٢٢	٤٩٩٩	٤٥٥٣	٤٥٥٢	٤٧٧٩	الامارات
٣٤٠٨٠	٢٦٠٠١	٢٩٤٢	٣٥٣٣	٤٢٤٠	البحرين
٣٧٩	٢٤٩	٢٢٩	٢١٩	٢٠٥	السعودية
٧١٢	٩١٩	٧٠١	٨٤٥	٨٦٧	عمان
٣٥٦	٢٨٢	٣٢٠	٣٠٥	٢٧٥	قطر
١٩٨	٢٠٩	٢٠٢	٣٣٣	١٥٧	الكويت
٥٦٢	٤٣٢	٤٠٤	٤٢٦	٤١١	اجمالي

المصدر:

قام الباحث باحتسابه

اما المملكة العربية السعودية فقد سجلت مساهمة التجارة البينية الى التجارة الخارجية عام ١٩٨١م ٢٠٥% ارتفعت على طول الفترة حتى بلغت ٣٧٩% عام ١٩٨٥م نامية بمقدار ٨٤٩% بين عام ١٩٨٥ و ١٩٨١م .

وفي سلطنة عمان بلغت مساهمة التجارة البينية الى تجارتها الخارجية ٨٦٧% عام ١٩٨١م انخفضت الى ٨٤٥% عام ١٩٨٢م ثم عادت لتتخف حتى بلغت ٧٠١% عام ١٩٨٣ بمعدل انخفاض قدره ١٧% مقارنة بعام ١٩٨٢م وعادت المساهمة للارتفاع لتبلغ ٩١٩% عام ١٩٨٤م ثم انخفضت عام ١٩٨٥م بالغة ٧١٢% بانخفاض معدله ٢٢% عن عام ١٩٨٤م .

وفي قطر ارتفعت مساهمة التجارة البينية الى التجارة الخارجية لتبلغ ٣٥٦% عام ١٩٨٥م بعد ان كانت ٢٧٥% عام ١٩٨١م بمعدل نمو قدره ٢٩% بين ١٩٨١ و ١٩٨٥م .

وفي دولة الكويت سجلت مساهمة التجارة البينية ١٥٧% عام ١٩٨١م ارتفعت الى ٣٣٣% عام ١٩٨٢م نامية بمعدل ١١٢% ثم انخفضت المساهمة لتبلغ ١٩٨% عام ١٩٨٥م بانخفاض قدره ٤٠% مقارنة بعام ١٩٨٢م .

يبين الملحق رقم (١٥) الصادرات البيئية لدول مجلس التعاون خلال الفترة ١٩٨١م - ١٩٨٥م بالمليون دولار ونلاحظ من الجدول ان اجمالي الصادرات البيئية بلغت ٦٢١٢ مليون دولار عام ١٩٨١م انخفضت الى ٣٩٠٨ مليون دولار عام ١٩٨٢م بمعدل تناقص قدره ٤١% واستمر اجمالي الصادرات البيئية بالانخفاض حتى بلغ ادنى لقيمة له عام ١٩٨٤م عندما بلغ ٢٩٦٢٩ مليون دولار بمعدل تناقص قدره ٣٥٩% مقارنة بعام ١٩٨١م الا ان اجمالي صادرات دول المجلس سجلت ارتفاعا عام ١٩٨٥م مقارنة بعام ١٩٨٤م عندما بلغت لقيمة الصادرات ٣٠٧٩٨ مليون دولار بزيادة قدرها ١١٦٩ مليون دولار عن عام ١٩٨٤م مسجلة معدل نمو ٣٩% بين عام ١٩٨٤م و ١٩٨٥م .

اما بالنسبة لصادرات دول المجلس كل على حدى فقد بلغت صادرات دولة الامارات ٩٤٠٠ مليون دولار عام ١٩٨١م انخفضت هذه الصادرات على امتداد الفترة حتى سجلت ادنى قيمة لها عام ١٩٨٥م عندما بلغت ٤٥٧ مليون دولار بمعدل تناقص قدره ٤١% بين عامي ١٩٨١م و ١٩٨٥م وبمعدل سنوي ٣,١% وصاحب هذا الانخفاض بالنسبة لصادرات الامارات الى دول المجلس الاخرى انخفاضا في نسبتها الى نسبة صادرات الامارات الى اجمالي صادرات دول المجلس البيئية ، فقد كانت مساهمة الصادرات لدولة الامارات في اجمالي صادرات دول المجلس ٣,٢% عام ١٩٨١م انخفضت الى ١,٤% عام ١٩٨٥م ورغم هذا الا انخفاض باكثر من النصف في عام ١٩٨٥م مقارنة بعام ١٩٨١م الا ان مساهمتها في اجمالي الصادرات لم تنخفض بمقدار النصف.

وشهدت البحرين ادنى لقيمة لصادراتها عام ١٩٨٤م عندما بلغت لقيمة صادراتها ١٣٣٣٧ مليون دولار بعد ان كانت ٢٥٢٣ مليون دولار في عام ١٩٨١م محققه انخفاض قدره ٤٧% بين عام ١٩٨١م و ١٩٨٤م وبمعدل ١١,٨% سنويا الا ان الصادرات عادت الى الارتفاع في عام ١٩٨٥م محققة لقيمة ١٥٣٨٨ مليون دولار، بمعدل ارتفاع ٤١% مقارنة بعام ١٩٨٤م، وسجلت مساهمة الصادرات لدولة البحرين في اجمالي صادرات دول المجلس لعام ١٩٨٥م ارتفاعا بلغ ٥٠% بعد ان كان ٤٥% عام ١٩٨٤م وعلى الرغم من هذا الارتفاع الا ان مساهمتها كانت منخفضة مقارنة ب ٤٦,٥% التي حققتها عام ١٩٨١م .

وفي المملكة العربية السعودية سجلت صادراتها البينيه عام ١٩٨١م لقيمة ٤٨٠ مليون دولار ارتفعت الى ٥٥٧ مليون دولار عام ١٩٨٢م بنمو قدره ١٦% ، انخفضت الى ٥٠٦ر٨ مليون دولار و ٤٩٧ مليون دولار ، ٤٢٤ مليون دولار للسنوات ١٩٨٣م ، ١٩٨٤م ، ١٩٨٥م على التوالي ، وبلغ تناقص المعدل حوالي ٢٤% بين عام ١٩٨٢م و ١٩٨٥م وبمعدل ٦% سنويا وقد بلغت مساهمة صادرات السعودية في اجمالي صادرات دول المجلس ١٠ر٤% عام ١٩٨١م ارتفعت الى ١٤ر٣% عام ١٩٨٢م ونلاحظ انه على الرغم من انخفاض صادرات السعودية عام ١٩٨٣م و ١٩٨٤م مقارنة بعام ١٩٨٢م الا ان مساهمتها في اجمالي صادرات المجلس قد حطقت اعلى مساهمة لها عندما حطقت ١٦ر٤% و ١٦ر٨% على التوالي وعادت مساهمتها الى الانخفاض عام ١٩٨٥م لتبلغ ١٣ر٨% وعلى الرغم من هذا الا انها بقيت اعلى من مساهمة عام ١٩٨١م .

وفي عمان بلغت قيمة الصادرات ٥٧٩ر٤ مليون دولار بزيادة قدرها ١٩ر٢ مليون دولار بين كل من عامي ١٩٨٢م و ١٩٨١م والبالغ ٥٦٠ر٢ مليون دولار ، اي بمعدل ٤ر٣% وصاحب هذا الارتفاع في الصادرات ارتفاع في مساهمتها الى اجمالي صادرات دول المجلس من ١٢ر٣% عام ١٩٨١م الى ١٤ر٣% عام ١٩٨٢م وانخفضت صادرات عمان الى ٤٤٦ر٩٠ مليون دولار عام ١٩٨٣م منخفضة بمعدل ٢٧ر٦% مقارنة بعام ١٩٨٢م وانخفضت مساهمتها في اجمالي صادرات دول المجلس لذلك العام الى ١٤ر٥% وعلى الرغم من ذلك الا انها بقيت اعلى من مساهمة عام ١٩٨١م وعادت الصادرات الى الارتفاع لتبلغ ٥١٣ مليون دولار عام ١٩٨٤م ومحافظه اعلى نسبة مساهمة على طول الفترة والتي بلغت ١٧ر٣% هذا على الرغم من ان قيمة الصادرات اقل لعام ١٩٨٤م منها لعام ١٩٨٢م وفي عام ١٩٨٥م انخفضت الصادرات لتبلغ ٥١١ر٤ مليون دولار وانخفضت نسبة مساهمتها لتبلغ ١٦ر٦% عام ١٩٨٥م مقارنة بعام ١٩٨٤م وعلى الرغم من ذلك الا ان نسبة مساهمتها بقيت اعلى من عام ١٩٨٢م والتي حطقت خلاله اعلى قيمة صادرات على طول الفترة .

وفي دولة قطر سجلت الصادرات لقيمة ٨٨ مليون دولار عام ١٩٨٢م بزيادة مقدارها ٢٨ر١ مليون دولار عن عام ١٩٨١م حينما سجلت ٥٩ر٩ مليون دولار وارتفعت مساهمة صادراتها في اجمالي صادرات دول المجلس الى ٢ر٢% عام ١٩٨٢م بعد ان كانت ١ر٣% عام ١٩٨١م ، وسجلت صادرات قطر انخفاض بعد عام ١٩٨٢م استمر حتى نهاية الفترة ١٩٨٥م عندما بلغت ادنى قيمة لها ٣٦ر٦ مليون دولار بمعدل تناقص

قدره ٤١٦% مقارنة بعام ١٩٨٢م وبمعدل ١٠٤% سنويا وانخفضت مساهمتها في اجمالي صادرات دول المجلس لتبلغ ١٢% عام ١٩٨٥م مقارنة بمساهمة عام ١٩٨٢م.

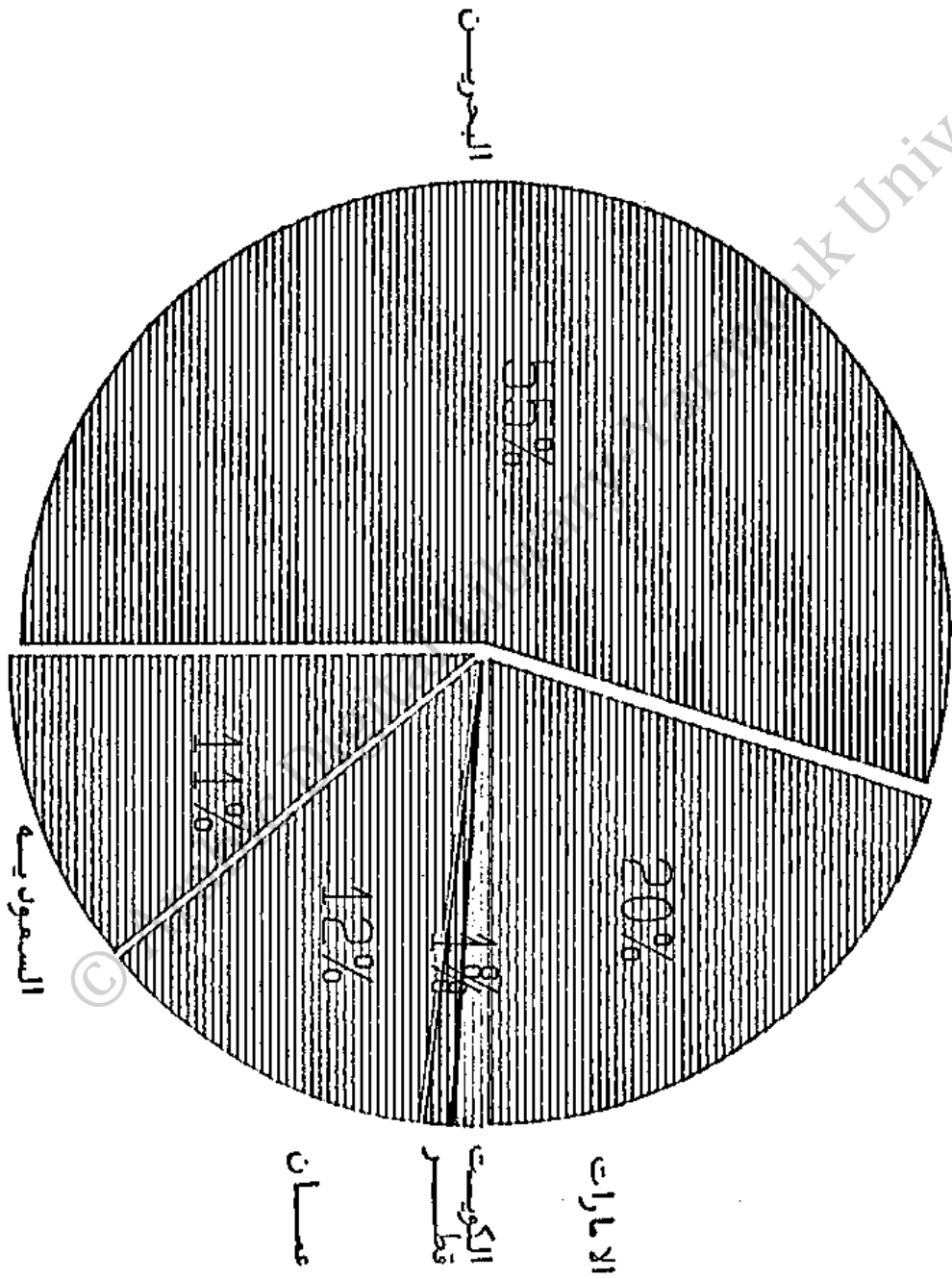
اما في الكويت فقد ارتفعت من ٥٨ مليون دولار عام ١٩٨١م الي ٢٤٨ مليون دولار في عام ١٩٨٢م مسجلة نمو قدره ٣٢٧٦% ومسجلة ارتفاع في مساهمتها في اجمالي صادرات دول المجلس من ١٣% عام ١٩٨١م الي ٦٣% عام ١٩٨٢م وعادت الصادرات الى الانخفاض عام ١٩٨٣م لتبلغ ٧٥ مليون دولار منخفضة بمعدل حوالي ٧٠% مقارنة بعام ١٩٨٢م وهي نسبة انخفاض كبيرة وانخفضت مساهمتها في اجمالي الصادرات لدول المجلس لتبلغ ٤٢% ورغم انخفاض صادراتها عام ١٩٨٤م الي ٧٣ مليون دولار الا ان مساهمتها في اجمالي صادرات المجلس ارتفعت الي ٢٥% مقارنة بمساهمة عام ١٩٨٣م وارتفعت صادرات الكويت عام ١٩٨٥م بالغة ١١٢ مليون دولار بمعدل ارتفاع قدره ٥٣% مقارنة بعام ١٩٨٤م وارتفعت مساهمتها ايضا لتبلغ ٣٦% مقارنة بعام ١٩٨٤م. والشكلان البيانيان رقم (٧) ورقم (٨) يبينان مساهمة دول المجلس في الصادرات البينية لعام ١٩٨١م و١٩٨٥م على التوالي.

واذا نظرنا الى معدل نسب صادرات كل دولة من دول المجلس الى الصادرات الاجمالية لكل سنة للفترة ١٩٨١م - ١٩٨٥م نجد ان البحرين قد احتلت المرتبة الاولى في مساهمتها في اجمالي الصادرات بمعدل ٤٨٧% وتشكل تقريبا النصف تليها الامارات بمعدل للفترة يبلغ ١٧٢% ثم عمان بمعدل ١٥% وتليها السعودية بمعدل ١٤٣% وتشكل مساهمة قطر والكويت ادنى نسبة مساهمة اذ تبلغ ١٥% و ٣٢% على التوالي .

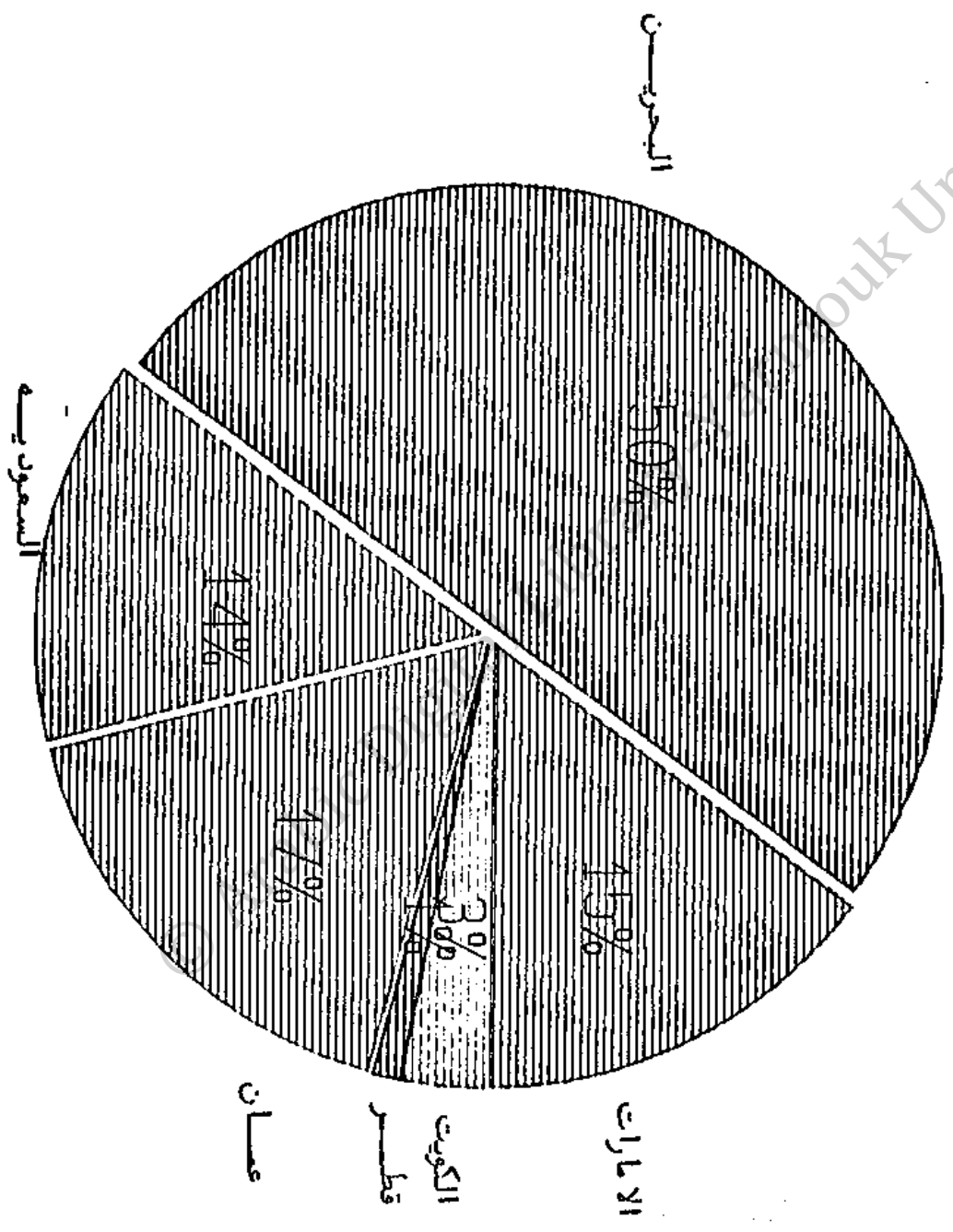
يوضح الجدول رقم (٢٥) مساهمة الصادرات البينية لكل دولة من دول المجلس في الناتج المحلي الاجمالي لتلك الدول حيث نلاحظ ما يلي:

فيما يتعلق بدولة الامارات نلاحظ ان مساهمة الصادرات في الناتج المحلي بلغت ٢٧٨% لعام ١٩٨١م انخفضت وبشكل مستمر حتى بلغت ادنى قيمة مساهمة عام ١٩٨٥م والبالغة ١٦٢% ونلاحظ ان مساهمة صادراتها البينية في الناتج المحلي الاجمالي منخفضة حيث بلغت كمعدل للفترة ٢٠٢% فقط.

شکل رقم (٧)
سأمة دول المجلس في الصادرات البينية لعام ١٩٨١ م



شكل رقم (٨)
 مساهمة دول المجلس في الصادرات البينية لعام ٢٠١٥م



وبالنسبة لدولة البحرين نلاحظ ان المساهمة بلغت ٥٨٧٣% عام ١٩٨١م انخفضت الى ٢٦٦% عام ١٩٨٤م ثم عادت الى الارتفاع لتبلغ ٢٩٩٢% عام ١٩٨٥م ويتضح مدى ارتباط الصادرات بالنتائج المحلي الاجمالي واعتمادها عليه حيث بلغ معدل الفترة ٣٧٢٥% .

وفيما يتعلق بالسعودية نلاحظ ان مساهمة صادراتها البيئية في الناتج المحلي الاجمالي منخفضة جدا ولم تتجاوز ٥% خلال الفترة مما يدل على ان صادراتها البيئية لا تكاد تساهم في الناتج المحلي الاجمالي لها وسجل معدل الفترة قيمة ٤٠% .

اما بالنسبة لسلطنة عمان فمساهمتها انخفضت من ٧٧٥% عام ١٩٨١م الى ٥٢٨% عام ١٩٨٥م وسجلت كمعدل للفترة ٦٤٩% .

وفي دولة قطر سجلت مساهمتها ١٦% عام ١٩٨٢م مرتفعة عما كانت عليه ٦٩% عام ١٩٨١م الا انها انخفضت الى ٦١% عام ١٩٨٤م ثم عادت الى الارتفاع عام ١٩٨٥م لتبلغ ٦٧% . ونلاحظ ان المساهمة منخفضة جدا فمعدل الفترة يبلغ ٧٨% وهي نسبة مساهمة منخفضة جدا .

وفي دولة الكويت لم تتجاوز المساهمة واحد صحيح الا عام ١٩٨٢م عندما بلغت ٢٦% مرتفعة عن عام ١٩٨١م والبالغ نسبتها خلاله ٢٤% ومرتفعة ايضا عن باقي الاعوام . وسجلت الكويت معدل مساهمة منخفض جدا للفترة بلغ ٥٤% .

جدول رقم (٢٥)

نسبة الصادرات البيئية الى الناتج المحلي الاجمالي لدول المجلس

معدل الفترة	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	
٢٠٢	١٦٢	١٧٥	١٨٩	٢٠٥	٢٧٨	الامارات
٣٧٢٥	٢٩٩٢	٢٦٦٠	٣١٢٠	٣٩٨٢	٥٨٧٣	البحرين
٤٠	٤٣	٤٦	٤٣	٣٧	٣١	السعودية
٦٤٩	٥٢٨	٥٩٥	٥٧٢	٧٧٦	٧٧٥	عمان
٧٨	٦٧	٦١	٧٤	١١٦	٦٩	قطر
٥٤	٥٣	٣٣	٣٦	٢٦	٢٤	الكويت

المصدر:

للام الباحث باحتسابه

يوضح جدول رقم (٢٦) نسبة الصادرات البينية الى الصادرات الكلية لدول المجلس وذلك للفترة ١٩٨١م - ١٩٨٥م حيث يلاحظ ان اجمالي الصادرات البينية تشكل جزءاً شئبلاً جداً من اجمالي الصادرات الكلية فسجلت نسبة ٢٨% في عام ١٩٨١م ارتفعت هذه النسبة وبشكل مستمر الى ان بلغت ٤٧% في عام ١٩٨٥م وبلغت كمعدل للفترة ٣٦% .

اما فيما يتعلق بكل دولة من دول المجلس نجد ان الامارات حطفت نسبة ٤٣% في عام ١٩٨١م وانخفضت وبشكل مستمر حتى بلغت ٢٨% لعام ١٩٨٥م، وبلغت كمعدل للفترة ٣٣% . اما البحرين فقد حطفت اعلى نسب حيث بلغت النسبة ٤٣% في عام ١٩٨١م انخفضت وبشكل مستمر الى ان بلغت ادنى نسبة لها في عام ١٩٨٤م مسجلة ٣٢% ، الا انها عادت الى الارتفاع عام ١٩٨٥م لتسجل ٤١% ورغم هذا الارتفاع الا ان هذه النسبة بقيت ادنى من نسبة عام ١٩٨١م ، وبلغت كمعدل للفترة ٣٨% . وفي السعودية نجد ادنى نسب مسجلة في المجلس حيث بلغت النسبة ٤% في عام ١٩٨١م ارتفعت وبشكل مستمر لتبلغ ١٥% فقط في عام ١٩٨٥م مسجلة كمعدل للفترة ١% .

جدول رقم (٢٦)
نسبة الصادرات البينية لدول المجلس الى الصادرات الكلية

معدل الفترة	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	
٣٣٠	٢٨٠	٢٩٠	٢٩٠	٣٨٠	٤٣٠	الامارات
٣٨١٠	٤١٦٠	٣٢٧٠	٣٥٠٠	٣٧٧٠	٤٣٥٠	البحرين
١٠٠	١٥٠	١٢٠	١٠٠	٧٠	٤٠	السعودية
١١٩٠	١٠٥٠	١٤٩٠	١٠٠٠	١٢٤٠	١١٧٠	عمان
١٣٠	١١٠	٩٠	١٣٠	١٩٠	١١٠	قطر
١١٠	١٢٠	٧٠	٧٠	٢٣٠	٤٠	الكويت
٣٦٠	٤٧٠	٣٦٠	٣٤٠	٣٤٠	٢٨٠	اجمالي

المصدر:

قام الباحث باحتسابه

اما عمان فقد احتلت المرتبة الثانية بعد البحرين على الرغم من الفارق الكبير بين نسب الدولتين، ففي عام ١٩٨١م سجلت عمان نسبة ١١% ارتفعت الى ١٢% في عام ١٩٨٢م ثم عادت للانخفاض لتسجل ادنى نسبة لها في عام ١٩٨٣م بلغت ١٠% وعادت مجدداً للارتفاع لتبلغ ١٤% في عام ١٩٨٤م وهي اعلى نسبة سجلت ثم انخفضت مجدداً

عام ١٩٨٥ لتبلغ ١٠.٥% وبلغت كمعدل للفترة ١٩٨١% .

وفي دولة قطر بلغت اعلى نسبة سجلت عام ١٩٨٢م عندما سجلت ١٩% وانخفضت لتسجل ١٠.٩% عام ١٩٨٤م، الا ان نسبة عام ١٩٨١م و عام ١٩٨٥م بلليت متساوية اذ ١% وبلغت كمعدل للفترة ١٩٨٣%، اما الكويت فلقد سجلت عام ١٩٨١م نسبة ٤.٥% ارتفعت الى ٢٣% في عام ١٩٨٢م ثم عادت لتتخلف مسجلة ٧.٥% في عامي ١٩٨٣م و ١٩٨٤م وعادت لارتفاع لتسجل ١٢% عام ١٩٨٥م ومسجلة معدل للفترة ١٩٨١% .

يبين الملحق رقم (١٦) الواردات البيئية لدول المجلس خلال الفترة ١٩٨١م - ١٩٨٥م حيث نلاحظ من الجدول ان اجمالي الواردات البيئية بلغ ٤٦٢١٢ مليون دولار عام ١٩٨١م ، انخفض وبشكل مستمر الى ان بلغ ٢٩٦٢٩ مليون دولار في عام ١٩٨٤م بمعدل تناقص قدره ٣٥.٩% وبمعدل ٩% سنويا ثم ارتفعت الواردات الى ٣٠٧٩٨ مليون بنمو قدره ٣٩% مقارنة بعام ١٩٨٤م الا ان القيمة بقيت منخفضة مقارنة بعام ١٩٨١م وبمعدل انخفاض قدره ٤٣.٣% او بمعدل سنوي ٧.٧% هذا فيما يتعلق بالمجلس اما دول المجلس فنلاحظ ما يلي:

سجلت واردات الامارات البيئية قيمة بلغت ٥٤.٦ مليون دولار في عام ١٩٨١م ارتفعت وبشكل مستمر الى ان بلغت ٧٦٢٣ مليون دولار في عام ١٩٨٥م بمعدل نمو قدره ٤١% خلال الفترة وبمعدل ٨.٢% سنويا وصاحب هذا الارتفاع ارتفاع في نسبة هذه الواردات البيئية الى اجمالي الواردات البيئية من ٧.٧% عام ١٩٨١م وبشكل مستمر الى ان بلغت ٢٤.٨% في عام ١٩٨٥م .

وفي دولة البحرين انخفضت الواردات البيئية وبشكل مستمر من ١٠٦٨٥ مليون دولار في عام ١٩٨١م الى ٣٧٥٨ مليون في عام ١٩٨٥م منخفضة بمعدل ٦٤.٨% لفته ١٩٨١-١٩٨٥م وبمعدل ١٣% سنويا وصاحب هذا الانخفاض انخفاض في نسبة الواردات البيئية الى اجمالي الواردات البيئية للمجلس فلقد انخفضت من ٢٣% في عام ١٩٨١م الى ١٣.٢% في عام ١٩٨٥م .

وفي السعودية بلغت قيمة الواردات البيئية ١٣٩٦٤ مليون دولار في عام ١٩٨٤م منخفضة عن قيمة عام ١٩٨١م والبالغة ٢٥٦٧٩ مليون بانخفاض قدره ٤٥.٦% بين عامي ١٩٨١م - ١٩٨٤م وبمعدل ١١.٤% سنويا، الا ان الواردات ارتفعت مقارنة بعام ١٩٨٤م لتبلغ ١٦٠٢٣ مليون في عام ١٩٨٥م بنمو قدره ١٤.٧% ورغم ارتفاعها الا

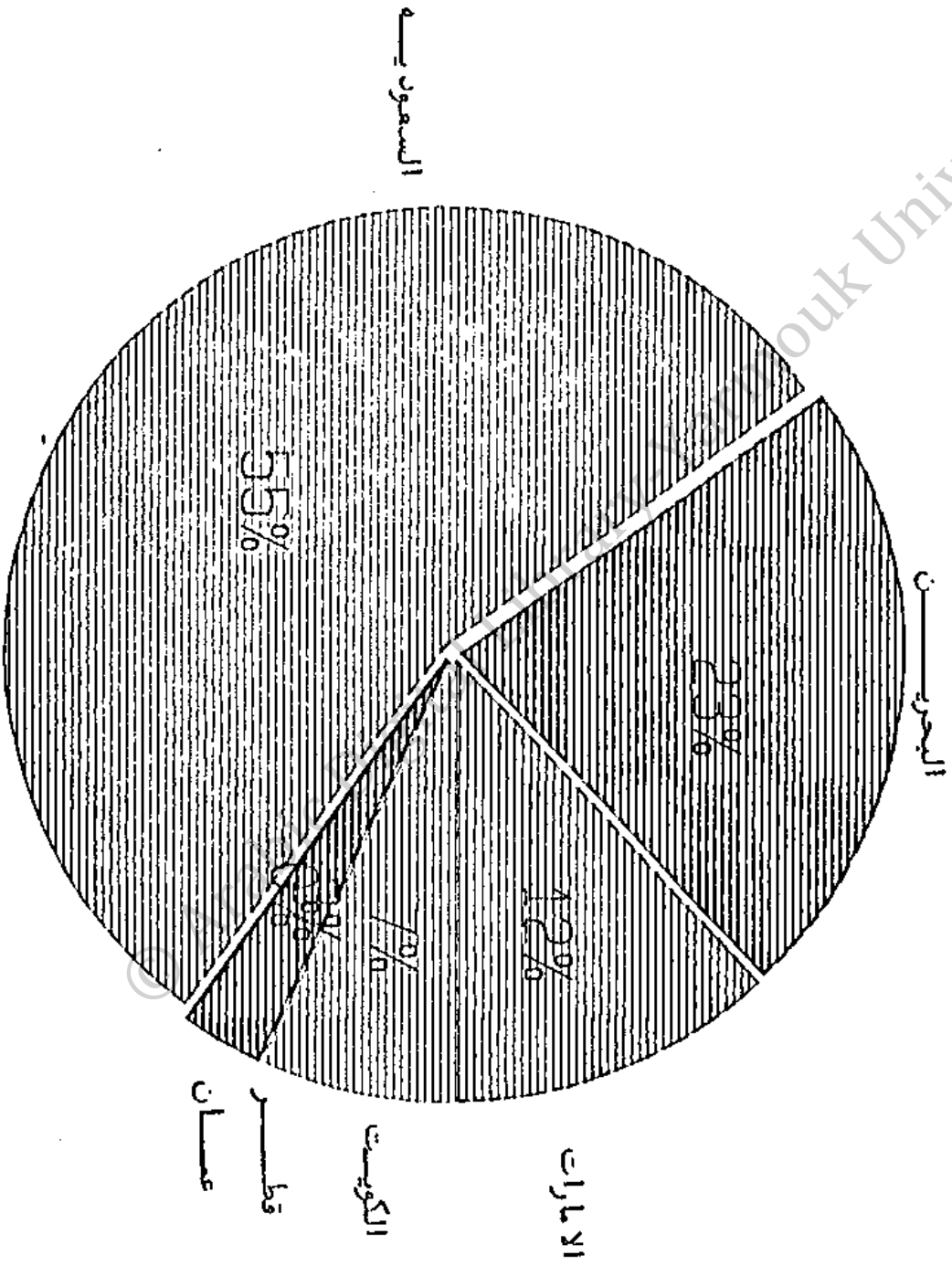
انها بليت اقل من لقيمة عام ١٩٨١م وبلغت نسبتها الى اجمالي الواردات البينييه للمجلس ا٤٧% في عام ١٩٨٤م بعد ان كانت ٥٥٠٦% في عام ١٩٨١م ثم ارتفعت الى ٥٢% في عام ١٩٨٥م ونلاحظ ان الواردات البينييه للسعودية تشكل نصف واردات المجلس البينييه.

وفي عمان نجد ان لقيمة وارداتها البينييه منخفضة جدا كقيمة، فلقد بلغت ٦٣ مليون دولار في عام ١٩٨١م ارتفعت الى ٩٨ مليون دولار لعام ١٩٨٢م بنمو قدره ٥٥٠٦%، الا ان الواردات عادت الى الانخفاض مسجلة ٧٣ مليون دولار في عام ١٩٨٣م بانخفاض قدره ٢٥% مقارنة بعام ١٩٨٢م وبعد ذلك سجلت الواردات ارتفاعا متزايدا الى ان بلغت ١٦٢ مليون دولار في عام ١٩٨٥م بنمو قدره ١٥٧% مقارنة بعام ١٩٨١م وبمعدل سنوي قدره ٣١٤% ورغم ارتفاع لقيمة الواردات الا ان نسبتها الى الاجمالي للمجلس لم تتجاوز ٠٥% وذلك عندما سجلتها في عام ١٩٨٥م بعد ان كانت ٠٠% في عام ١٩٨١م اي ان النسبة تراوحت بين ٠٠% و ٠٥% للفترة ١٩٨١م - ١٩٨٥م .

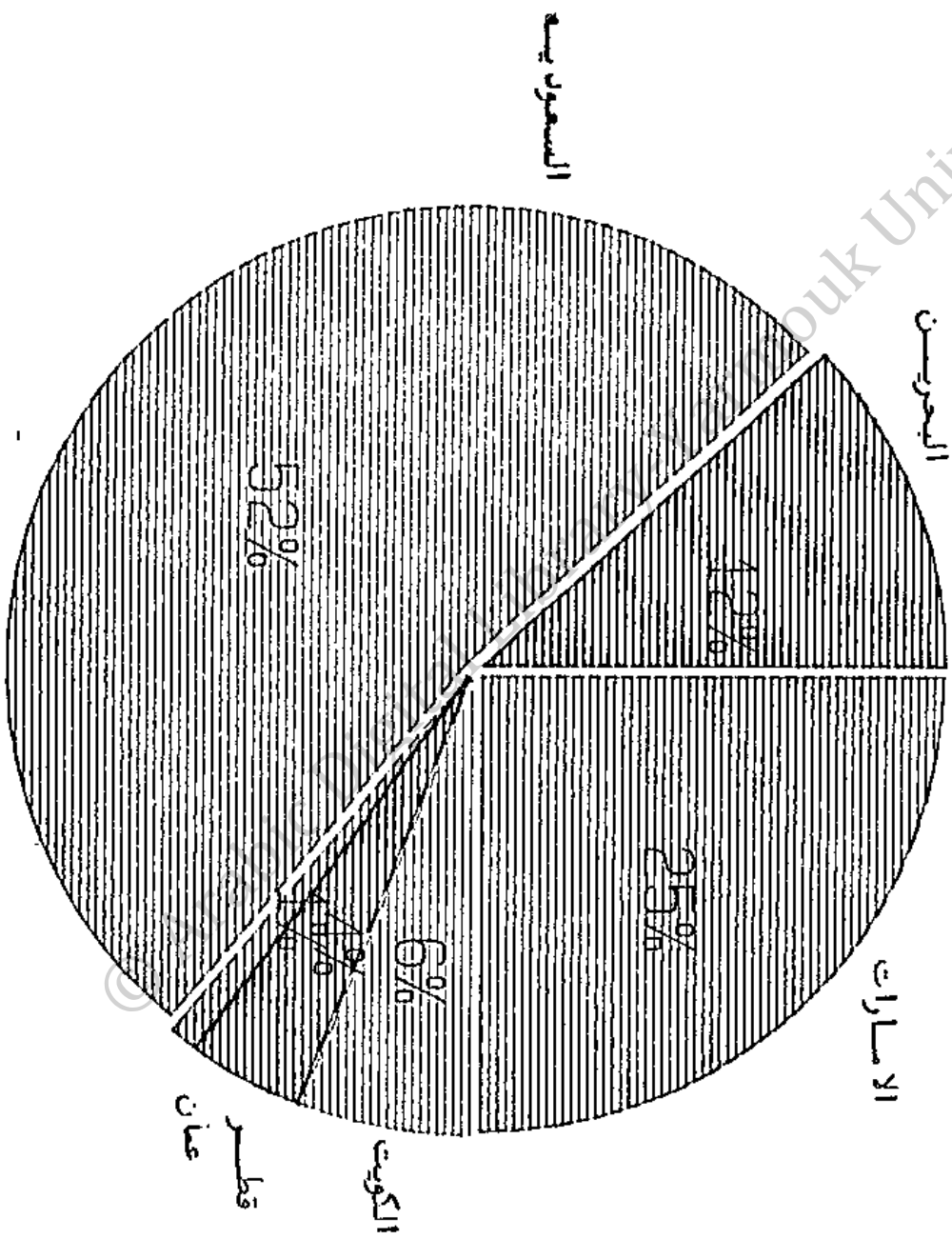
وفي قطر بلغت لقيمة الواردات ١٢٩٩ مليون دولار في عام ١٩٨١م انخفضت الى ١١٢ مليون عام ١٩٨٢م بانخفاض قدره ١٣٧% ثم ارتفعت الواردات بعد عام ١٩٨٢م وبشكل مستمر الى ان بلغت ١٢٤٥ مليون دولار في عام ١٩٨٥م بنمو قدره ١١% مقارنة بعام ١٩٨٢م وبمعدل ٢٨% ورغم ذلك فان قيمتها بليت ادنى من لقيمة عام ١٩٨١م وصاحب هذا الانخفاض في الواردات ارتفاع في نسبتها الى اجمالي الواردات البينييه للمجلس فلقد ارتفعت من ٢٨% في عام ١٩٨١م وبشكل مستمر الى ان بلغت ٤٤% في عام ١٩٨٤م ثم انخفضت الى ٤% في عام ١٩٨٥م .

اما الكويت فلقد سجلت الواردات ٣٠٨ مليون دولار في عام ١٩٨١م ارتفعت الى ٣٩٠٢ مليون دولار في عام ١٩٨٢م بنمو قدره ٢٦٧% ثم انخفضت لتبلغ ١٩٨٧ مليون دولار في عام ١٩٨٥م بانخفاض قدره ٤٩% مقارنة بعام ١٩٨٢م وبمعدل ١٢٣% سنويا ولد بلغت لسبة الواردات البينييه الى اجمالي الواردات البينييه للمجلس ٦٧% في عام ١٩٨١م ارتفعت وبشكل مستمر الى ١٠٣% في عام ١٩٨٤م رغم ان لقيمة الواردات لعام ١٩٨٤م اقل منها لعام ١٩٨٢م ب ٨٣٨ مليون دولار وفي هذا العام بلغت النسبة ١٠% ثم انخفضت النسبة عام ١٩٨٥م لتبلغ ٦٥%، والشكلان البيانيان رقم (٩) ورقم (١٠) يبينان مساهمة دول المجلس في الواردات البينييه لعام ١٩٨١م و ١٩٨٥م على

شكل رقم (٩)
مساهمة دول الخليج في الواردات البينية لعام ١٩٨١م



شكل رقم (١٠)
مساهمة دول المجلس في الواردات البينية لعام ١٩٨٥م



التوالي .

وإذا نظرنا الى معدل نسب واردات كل دولة من دول المجلس الى الواردات الاجمالية لكل سنة للفترة ١٩٨١م - ١٩٨٥م نجد ان السعودية احتلت المرتبة الاولى بمعدل ٥١% تليها الامارات بمعدل ١٩% واحتلت البحرين المركز الثالث بمعدل ١٦% وفي المرتبة الرابعة جاءت الكويت بمعدل ٨% وخامسا حلت دولة قطر بمعدل ٣% وجاءت عمان في المركز السادس بمعدل منخفض جدا بلغ ٠%.

يوضح الجدول رقم (٢٧) نسبة الواردات لكل دولة من دول المجلس في الناتج المحلي الاجمالي لتلك الدولة حيث نلاحظ ما يلي:

١- ان مساهمة الواردات البينية في الناتج المحلي الاجمالي بلغت في دولة الامارات نسبة ١٦% في عام ١٩٨١م ارتفعت وبشكل مستمر الى ان بلغت ٢٧% في عام ١٩٨٥م، وقد بلغت مساهمة هذه الواردات في الناتج المحلي الاجمالي كمعدل للفترة ٢٢% وهو معدل منخفض .

جدول رقم (٢٧)

نسبة الواردات البينية الى الناتج المحلي الاجمالي لدول المجلس

معدل الفترة	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	
٢٢٢	٢٧٠	٢٥٤	٢٤٢	١٨٢	١٦٠	الامارات
١٣٥٧	٧٣١	٧٩٤	٩٣٠	١٨٤١	٢٤٨٧	البحرين
١٤٤	١٦١	١٢٩	١٢٩	١٣١	١٦٨	السعودية
٠١٢	٠١٧	٠١٢	٠٠٩	٠١٣	٠٠٩	عمان
١٧٨	٢٢٩	١٨٠	١٨١	١٤٨	١٥٠	قطر
١٤١	٠٩٥	١٣٦	١٤٥	١٩٩	١٢٩	الكويت

المصدر:

قام الباحث باحتسابه

٢- وفي البحرين سجلت نسبة وارداتها الى الناتج المحلي الاجمالي اعلى نسب دول المجلس وذلك على الرغم من انخفاضها المستمر فبعد ان كانت ٢٤٨٧% في عام ١٩٨١م انخفضت الى ٧٣١% في

عام ١٩٨٥م وسجلت معدل للفترة بلغ ١٣٥٧% وهو اعلى معدل سجل في دول المجلس .

٣- وفي السعودية بلغت النسبة ١٦٨% في عام ١٩٨١م انخفضت الى ١٢٩% في عام ١٩٨٤م ثم ارتفعت الى ١٦٨% في عام ١٩٨٥م ورغم هذا الارتفاع الا انها بقيت ادنى من نسبة عام ١٩٨١م ، وبلغت كمعدل للفترة ١٤٤% .

٤- وفي عمان لم تتجاوز نسبة الواردات الى الناتج المحلي الاجمالي ٥٠% حيث بلغت النسب ادنى نسب مسجلة في دول المجلس، فلقد سجلت ٥٩% في عام ١٩٨١م ارتفعت الى ١٧% في عام ١٩٨٥م وسجلت كمعدل للفترة قيمة منخفضة بلغت ١٢% .

٥- وفي قطر بلغت النسبة في عام ١٩٨١م ١٥% ارتفعت وبشكل مستمر الى ان بلغت ٢٢٩% في عام ١٩٨٥م وبلغت كمعدل للفترة ١٧٨% .

٦- دولة الكويت فلقد بلغت نسبة الواردات البيئية الى الناتج المحلي الاجمالي ١٢٩% في عام ١٩٨١م ارتفعت الى ١٩٩% في عام ١٩٨٢م وبعد ذلك انخفضت وبشكل مستمر الى ان بلغت ٩٥% في عام ١٩٨٥م وسجلت كمعدل للفترة ١٤١% .

يوضح الجدول رقم (٢٨) نسبة الواردات البيئية لدول المجلس الى وارداتها الكلي للفترة ١٩٨١م - ١٩٨٥م ويلاحظ من الجدول ان نسبة اجمالي الواردات البيئية الى اجمالي الواردات الكلي قد بلغت ٧٧٢% في عام ١٩٨١م انخفضت الى ٤٩٨% في عام ١٩٨٣م ثم ارتفعت ملائمة بعام ١٩٨٣م الى ٦٩٦% في عام ١٩٨٥م ورغم هذا الارتفاع الا ان النسبة بقيت ادنى من نسبة عام ١٩٨١م ، وبلغ معدل الفترة ٦١٥% .

هذا بالنسبة للمجلس اما لدول المجلس ففي الامارات بلغت نسبة الواردات البيئية الى اجمالي وارداتها الكلية ٥٨٤% في عام ١٩٨١م انخفضت الى ٥٦٩% في عام ١٩٨٢م ثم تزايدت بشكل مستمر حتى بلغت ١٠٦٩% في عام ١٩٨٥م ، وبلغ معدلها للفترة ٨٠٧% ، وفي البحرين نلاحظ من نسبها انها حطقت اعلى النسب رغم انخفاضها ، فبعد ان كانت ٤٠٣% في عام ١٩٨١م اصبح ١٥٤% في عام ١٩٨٤م ، ثم ارتفعت في عام ١٩٨٥م بمعدل ٢٠٨١% في عام ١٩٨٥م ملائمة بعام

١٩٨٤م وعلى الرغم من هذا الارتفاع الا ان نسبتها لم تتجاوز نسبة عامي ١٩٨١م و ١٩٨٢م وبلغت كمعدل للفترة ٢٥٣٣%، وفي السعودية بلغت ٦٨٧% الى اجمالي وارداتها البيئية في عام ١٩٨١م انخفضت الى ٣٨٢% في عام ١٩٨٣م ثم ارتفعت مقارنة بعام ١٩٨٣م الى ٦٤١% في عام ١٩٨٥م ورغم ارتفاعها بقيت ادنى من نسبة عام ١٩٨١م ، وبلغت كمعدل للفترة ٥١٨%، وفي عمان لم تصل نسبتها طول الفترة الى ١%، فقد بلغت النسبة ٣٦% في عام ١٩٨١م ارتفعت الى ٤٣% في عام ١٩٨٢م ثم انخفضت الى ٣٧% في عام ١٩٨٣م وبدأت بعدها بالتزايد لتبلغ ٧٢% في عام ١٩٨٥م وهي اعلى نسبة مسجلة خلال الفترة وبلغ معدل الفترة ٤٧% وفي قطر بلغت النسبة ١٨% في عام ١٩٨١م انخفضت الى ٦٩% في عام ١٩٨٢م ثم ارتفعت لتبلغ ٧١% في عام ١٩٨٤م وهي اعلى من نسبة عام ١٩٨١م ايضا وفي عام ١٩٨٥م بلغت النسبة ٩٦٦% وبلغت كمعدل للفترة ٨١٦% وفي الكويت بلغت النسبة ٤٣٣% في عام ١٩٨١م ارتفعت الى ٤٦٣% في عام ١٩٨٢م ثم انخفضت بشكل مستمر الى ان بلغت ٣٠٦% في عام ١٩٨٥م وبلغت كمعدل للفترة ٣٩٨%.

جدول رقم (٢٨)
نسبة الواردات البيئية لدول المجلس الى الواردات الكلية

معدل الفترة	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	
٨٠٧	١٠٦٩	١٠٠٦	٨٠٨	٥٦٩	٥٨٤	الامارات
٢٥٣٣	٢٠٨١	١٥٤١	١٩٢١	٣١١٨	٤٠٠٣	البحرين
٥١٨	٦٤١	٤٠٤	٣٨٢	٤٧٤	٦٨٧	السعودية
٠٤٧	٠٧٢	٠٤٥	٠٣٧	٠٤٣	٠٣٦	عمان
٨١٦	٩٦٦	٩٧١	٧٥٧	٥٦٩	٨١٨	لقطر
٣٩٨	٣٠٦	٣٩٦	٤٠٣	٤٦٣	٤٣٣	الكويت
٦١٥	٦٩٦	٥٣٢	٤٩٨	٥٧٩	٧٧٢	اجمالي

المصدر:

قام الباحث باحتسابه

ان الارقام والنسب المشار اليها فيما سبق يجب ان تؤخذ بحذر شديد ، لانها تصبح اكثر تعبيراً عن الواقع اذا ما ذكر ان النسبة العظمى من التبادل التجاري بين دول المجلس تتكون من اعادة التصدير "Re-exports" ، ودلالة ذلك ان النسبة الاكبر من التبادل التجاري بين الدول في المنطقة لا تتكون من سلع ذات منشأ

وطني، وبالتالي فهي لا يمكن ان تكون تعبيرا عن وجود فائض معين من السلع ذات المنشأ الوطني لاحدى هذه الدول يصدر لجاراتها من دول المجلس، والواقع ان التدني الكبير لنسبة التبادل التجاري بين هذه الدول فيما عدا التبادل التجاري بين السعودية والبحرين الذي يعزى الى الواردات البحرينية من النفط السعودي منظورا اليه من جانب المصادرات ذات المنشأ الوطني يمكن تفسير ذلك نظرا لتشابه الهياكل الانتاجية لدول الخليجية حيث لا يتوفر لديها فائض كبير للتصدير الا من النفط الخام الذي يتوفر في الدول الخليجية الاخرى، هذا من جانب ومن جانب آخر تخلف باقي اللطاعات الانتاجية (القطاع الزراعي والصناعات التحويلية) اذا لا يتوفر فائض منها للتصدير اللهم الا في النذر اليسير (مثل مادة الالومنيوم في البحرين، القضبان الحديدية في قطر، الاسمدة الكيماوية وبعض منتجات تكرير النفط وبعض المنتجات الاخرى قليلة الهمية) وحتى هذا يعترضه تشابه الهياكل الانتاجية، ومن ناحية اخرى انفتاح الاسواق المحلية تجاريا على السوق العالمية مما يجعل مجال المنافسة لا يقوى فيه ذلك الفائض البسيط على المنافسة (الفائض البسيط من المنتجات المحلية لدول الخليجية) (١٢).

٦-٤ التجارة البينية في المنتجات ذات المنشأ الوطني:

حسب ما جاء في المادة الثانية الفقرة الاولى من الاتفاقية الاقتصادية والتي نصت على ما يلي:

١. "تعفى من الرسوم الجمركية والرسوم ذات الاثر المماثل كافة المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية ذات المنشأ الوطني" فقد قرر المجلس الاعلى اعفاء منتجات دول المجلس من الرسوم الجمركية والرسوم ذات الاثر المماثل اعتبارا من اول مارس ١٩٨٣م.

والملاحق رقم (١٧) و (١٨) يوضحان حركة التبادل التجاري بين دول المجلس في السلع ذات المنشأ الوطني لعامي ١٩٨٤م و ١٩٨٥م على التوالي، ونلاحظ في الجدول ان ما يلي:

شهد التبادل التجاري للمنتجات ذات المنشأ الوطني فيما بين دول المجلس انخفاضا في عام ١٩٨٥م عما كان عليه في عام ١٩٨٤م فقد كان اجمالي حجم التبادل التجاري في هذه المنشآت عام ١٩٨٤م حوالي ١٣٧٥٩ مليون دولار واصبح نحو ٩٩١٣ مليون عام ١٩٨٥م، اي انخفض بنسبة ٢٨% ويأتي هذا الانخفاض نتيجة لانخفاض حجم التبادل

التجاري في جميع دول المجلس دون استثناء .

اما على صعيد كل دولة فتشير احصائيات عام ١٩٨٥م الى ان البحرين والسعودية وعمان حققت فائض في التبادل التجاري مع بقية دول المجلس، فقد حققت البحرين فائضا بلغ حوالي ٢١٨٤ مليون دولار في حين كان هناك عجزا قدر بحوالي ٢٧٧٤ مليون دولار عام ١٩٨٤م ، وهذا نتيجة لارتفاع الصادرات وانخفاض الواردات، فقد ارتفعت الصادرات من ٣٥٦٤ مليون في عام ١٩٨٤ الى ٤٠٤ مليون عام ١٩٨٥م بنمو قدره ١٣٤% اما الواردات فقد انخفضت بشكل كبير من ٦٣٣٨ مليون عام ١٩٨٤م الى ١٨٥٦ مليون دولار عام ١٩٨٥م بمعدل ٧٠% الا ان نسبة مساهمة تبادل البحرين التجاري الى اجمالي التبادل التجاري في السلع ذات المنشأ الوطني انخفضت الى ٥٩% بعد ان كانت ٧٢% عام ١٩٨٤م .

وحققت السعودية فائض في تبادلها التجاري مع دول المجلس عام ١٩٨٥م حيث بلغ حوالي ٤٩٧ مليون دولار منخفضا عما كان عليه في عام ١٩٨٤م حيث كان حوالي ٢٦٧٣ مليون دولار ويعزى هذا الى الانخفاض الكبير في الصادرات على الرغم من الارتفاع في الواردات، فقد انخفضت الصادرات من ٣٧٩٢١ مليون عام ١٩٨٤م الى ١٧١٦٥ مليون دولار عام ١٩٨٥م بانخفاض قدره ٥٤٧% اما الواردات فقد ارتفعت من ١١١٨٧ في عام ١٩٨٤م الى ١٢١٩٧ مليون عام ١٩٨٥م بمعدل ٩% وانخفضت ايضا نسبة مساهمتها في التبادل التجاري الى اجمالي التبادل في دول المجلس في نفس السلع الى ٢٩٦% عام ١٩٨٥م بعد ان كانت ٣٥٧% عام ١٩٨٤م .

اما عمان فقد حققت في عام ١٩٨٤م فائضا بلغ حوالي ٤٧٨ مليون دولار، انخفض الى نحو ٢٨٧ مليون عام ١٩٨٥م وهذا ناتج عن انخفاض الصادرات والواردات، فقد انخفضت الصادرات من ٦٦٦ مليون دولار عام ١٩٨٤م الى ٤٥١٦ مليون دولار عام ١٩٨٥م بنسبة ٣٢% وانخفض اجمالي الواردات من ١٨٨٣ مليون دولار عام ١٩٨٤م الى ١٦٥١ مليون دولار عام ١٩٨٥م بمعدل ١٢٣% اما بالنسبة لمساهمتها في التبادل التجاري الى اجمالي التبادل التجاري لدول المجلس في نفس السلع فقد استمرت بنفس النسبة والبالغة نحو ٦٢% لعام ١٩٨٥م و ١٩٨٤م .

وفي المقابل تشير احصائيات عام ١٩٨٥م الى ان دولة الامارات وقطر والكويت حققت عجزا في تبادلها التجاري مع دول

المجلس في السلع ذات المنشأ الوطني، فقد حطقت الامارات عجزا بلغ حوالي ٨٣ر٧ مليون دولار الا ان هذا العجز انخفض عما كان عليه في عام ١٩٨٤م وهذا نتيج عن ارتفاع الصادرات وانخفاض الواردات بشكل كبير، فقد ارتفعت الصادرات من ٥٠٩٤ مليون دولار عام ١٩٨٤م الى ٧٩٢٣ مليون دولار في عام ١٩٨٥م بنمو قدره ٥٥ر٥% اما الواردات فقد انخفضت من ٢٦٤٧٥ مليون دولار عام ١٩٨٤م الى ١٦٢٩١ مليون دولار عام ١٩٨٥م بانخفاض قدره ٣٨ر٥% وفي نفس الوقت ارتفعت نسبة مساهمة تبادلاتها التجاري الى اجمالي التبادل التجاري لدول المجلس الى ٢٤ر٤% في عام ١٩٨٥م بعد ان كانت ٢٢ر٩% عام ١٩٨٤م .

اما دولة قطر فقد حطقت عجز عام ١٩٨٥م بلغ نحو ١٦ر٤ مليون دولار في حين كان العجز عام ١٩٨٤م حوالي ٣٦ر٢ مليون دولار ويعزى هذا الى انخفاض الصادرات والواردات على حد سواء فقد انخفضت الصادرات من ٤٦ر٨٤ مليون دولار في عام ١٩٨٤م الى ٣٨ر٥٤ مليون دولار في عام ١٩٨٥م بانخفاض قدره ١٧ر٧% ، اما الواردات فبعد ان كانت ٨٣ر٠٦ مليون دولار في عام ١٩٨٤م اصيحت ٥٤ر٩٥ مليون دولار في عام ١٩٨٥م بانخفاض قدره ٣٣ر٨% وبليت نسبة مساهمة تبادلاتها التجاري الى اجمالي التبادل التجاري لدول المجلس في نفس السلع لعام ١٩٨٥م و ١٩٨٤م حوالي ٩ر٤% .

وفي الكويت انخفض العجز في تبادلاتها التجاري مع دول المجلس عام ١٩٨٥م بصورة كبيرة حيث بلغ حوالي ٥ر٢ مليون دولار في حين كان في عام ١٩٨٤م حوالي ٣٧ر٢ مليون دولار وهذا بسبب ارتفاع الصادرات وانخفاض الواردات . فقد ارتفعت الصادرات من ١٠٨ر٨ مليون دولار في عام ١٩٨٤م الى ١٢١ر٢٢ مليون دولار في عام ١٩٨٥م بنمو قدره ١١ر٤% اما الواردات فقد اصيحت ١٢٠ر٢ مليون دولار في عام ١٩٨٥م بعد ان كانت ١٤٥ر٩٨ مليون دولار في عام ١٩٨٤م منخفضة بمقدار ١٧ر٧% وارتفعت ايضا نسبة مساهمة تبادلاتها التجاري الى اجمالي التبادل التجاري لدول المجلس في السلع ذات المنشأ الوطني الى ٢٤ر٤% عام ١٩٨٥م بعد ان كان في عام ١٩٨٤م حوالي ١٨ر٥% .

وتتميز المنتجات الصناعية بالاهمية المطلقة بالنسبة للمنتجات ذات المنشأ الوطني فقد كانت تمثل حوالي ٨٨% من اجمالي التجارة البينية لدول المجلس في هذه المنتجات خلال عام ١٩٨٤م انخفضت الى نحو ٨٣% في عام ١٩٨٥م وتأتي المنتجات الزراعية والحيوانية كثاني اهم منتج اذ بلغت اهميته النسبية حوالي ٧% من

اجمالي التجارة البينية في نفس السلع في عام ١٩٨٤م ، ارتفعت الى ١٢% في عام ١٩٨٥م ، واخيرا نشأ منتجات الثروات الطبيعية حيث بلغت نسبتها من حيث الالهمية النسبية في كلتا السنتين نفس النسبة وهي ٥% من اجمالي التجارة البينية لدول المجلس.

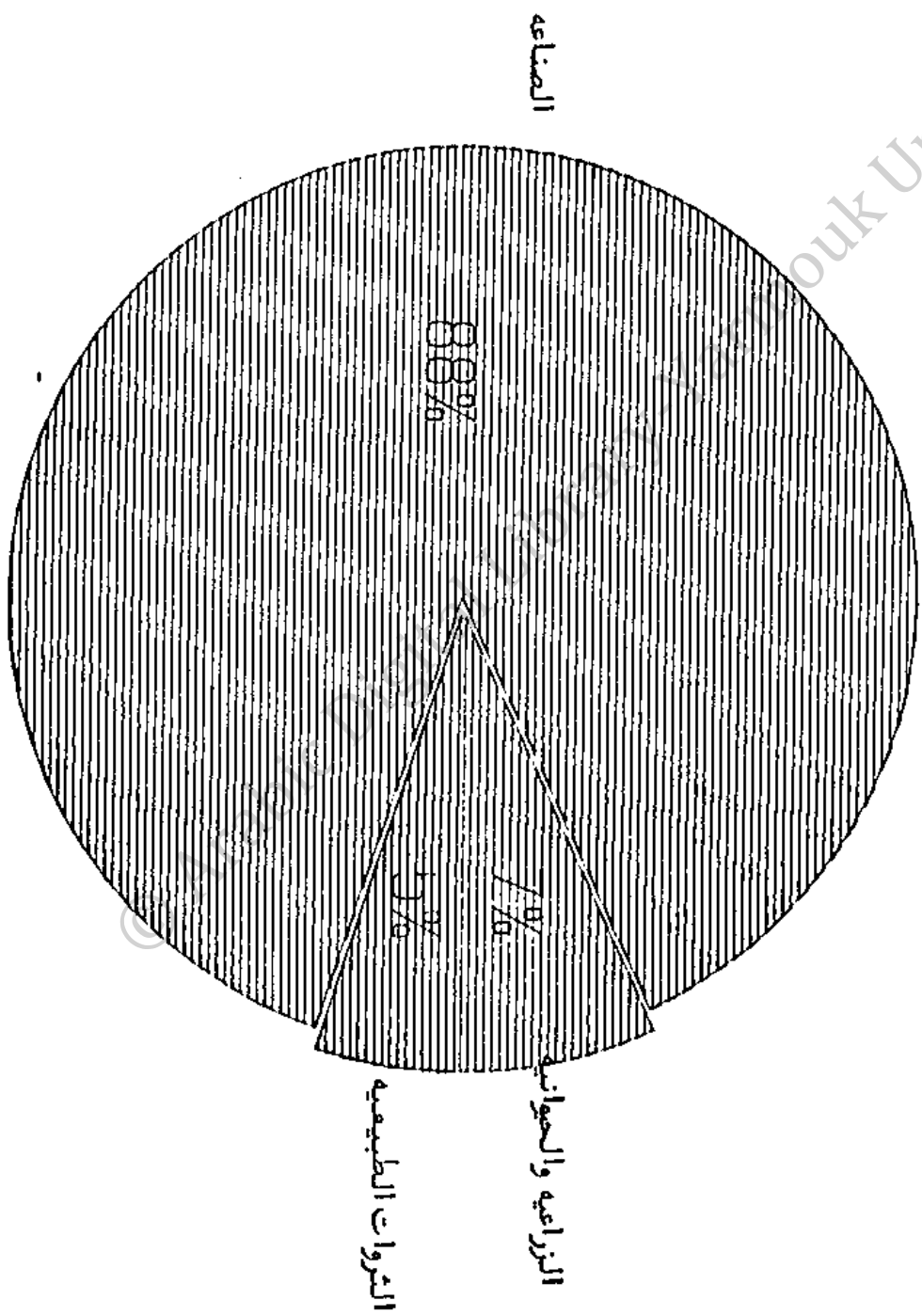
الا ان هذه المنتجات مازالت تشكل نسبة متدنية من اجمالي التبادل التجاري الخليجي البيني حتى نهاية عام ١٩٨٥م ، بل انها تشكل نسبة تكاد لا تذكر من اجمالي تجارة دول المجلس مع العالم الخارجي ، وذلك انه بمقارنة قيمة التجارة الخليجية البينية في السلع ذات المنشأ الوطني والتي لم تتجاوز ٩٩١٣ مليون دولار عام ١٩٨٥م مع قيمة التجارة البينية في كافة السلع الوطنية وغير الوطنية والتي بلغت قيمتها ٦١٥٩٦ مليون دولار في نفس العام وكذلك مقارنتها مع اجمالي تجارة دول المجلس مع العالم الخارجي والتي بلغت ١١٠٥٥٨ مليون دولار خلال نفس الفترة فانه يمكن استخلاص الحقائق التالية:-

١- ان نسبة التجارة البينية من السلع ذات المنشأ الوطني الى اجمالي تجارة هذه الدول مع بعضها البعض لا تتجاوز ما نسبته ١٦% مما يعني ان ٨٣% من هذه التجارة البينية تتم من خلال الاتجار بالسلع الاجنبية المعادة التصدير .

٢- ان نسبة هذه التجارة الخارجية البينية من السلع ذات المنشأ الوطني لا تشكل الا ٩% من اجمالي تجارة دول المجلس الكلية وهي نسبة ضئيلة جدا لا تكاد تذكر اذا ما قورنت مع تلك التي تعكس تجارة هذه الدول مع البلدان الصناعية .

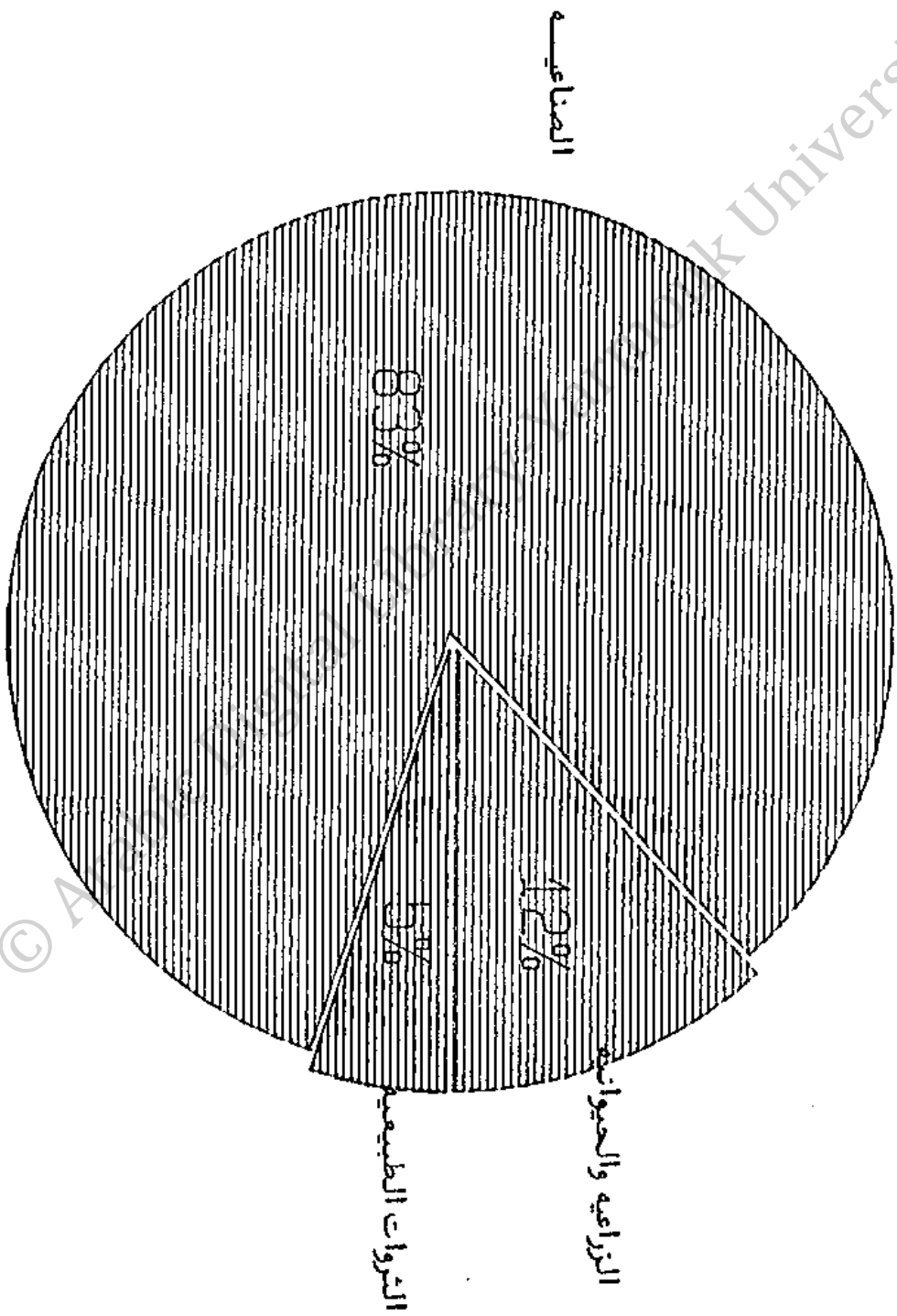
٣- ان هذه النسبة الاخيرة (٩%) يتم تسجيلها في ولاءت تراجع فية اجمالي تجارة دول المجلس الخارجية من ٢٢٤٦٣٨٧ مليون دولار في عام ١٩٨١م الى ١١٠٥٥٨ مليون دولار في عام ١٩٨٥م اي بنسبة الخفاض ٥١% ، الامر الذي كان مفروض ان يصاحب هذا التراجع في تجارة دول المجلس مع العالم الخارجي زيادة في تجارتها مع بعضها البعض ، خصوصا في مجال المنتجات ذات المنشأ الوطني ، وهو ما لم يحدث بالصورة والفاعلية المطلوبة . والشكلان البانيان رقم (١١) و رقم (١٢) يبينان المنتجات ذات المنشأ الوطني لعام ١٩٨٤م و ١٩٨٥م على التوالي .

شكل رقم (١١١)
المنتجات ذات المنشأ الوطني لعام ١٩٨٤م



شكل رقم (١٢)

المنتجات ذات المنشأ الوطني لعام ١٩٨٥م



- ١- سندوق النقد العربي واخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ١٩٨٣م و لسنة ١٩٨٦م، ص ٦٧ و ص ١٤١ .
- ٢- التركستاني، حبيب الله محمد رحيم، التعاون الصناعي والتبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي، مطابع دار البلاد، الطبعة الاولى، جده - السعودية ١٩٨٦م، ص ٥٨ .
- ٣- الجاسم، خزعل مهدي، دور التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية في دولة الامارات العربية المتحدة، مجلة البحوث الاقتصادية والادارية عدد ٤ مجلد ٩، نيسان ١٩٨٠م ص ٢١ - ٧٧ .
- ٤- كرم، انطونيوس، التبعية الاقتصادية في دول الخليج، ندوة التنمية الاجتماعية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي منشورات جامعة الكويت، الكويت ١٩٧٩م ص ٤٩٥ - ٥٢٣ .
- ٥- كرم، انطونيوس، مصدر سابق، ص ٤٩٥ - ٥٢٣ .
- ٦- سندوق النقد العربي واخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ١٩٨٦م ص ١٤١ .
- ٧- كرم، انطونيوس، مصدر سابق، ص ٤٩٥ - ٥٢٣ .
- ٨- سندوق النقد العربي، مصدر سابق، ص ١٤٤ .
- ٩- كرم، انطونيوس، مصدر سابق، ص ١٤٤ .
- ١٠- كرم، انطونيوس، مصدر سابق، ص ٤٩٥ - ٥٢٣ .
- ١١- التركستاني، حبيب الله محمد رحيم، مصدر سابق، ص ٦٤ .
- ١٢- عيسى، عبدالملصود، "واقف ومستقبل العلاقات الاقتصادية بين دول الخليج العربية"، مجلة افانق الاقتصادية عدد ٨ السنة ٢ تشرين اول ١٩٨١م، ص ٣٥ - ٨٧ .

الفصل الخامس

السياسة البترولية الخليجية المشتركة

مقدمة:

اشتدت المنافسة بعد الحرب العالمية الاولى بين حكومات دول فرنسا وبريطانيا من جهة والولايات المتحدة الامريكية من جهة اخرى وخاصة في العشرينات من هذا القرن من اجل الحصول على امتيازات البحث والتنقيب عن النفط، فاستطاع الامريكيون الحصول على امتيازات ضخمة وواسعة في الجزيرة العربية، وكذلك فعل الفرنسيون ومن قبلهم البريطانيون، وفي فترة ما بعد الحرب العالمية الاولى استمر اسلوب الامتيازات الاحتكارية المتمصف بسيطرة سبعة شركات كبرى، خمسة منها امريكية وواحدة بريطانية واخرى اشترك فيها البريطانيون والهولنديون وبدعم من حكومات هذه الاقطار وذلك بتقديم المساندات العسكرية والسياسية والمادية كلما استطاعت ذلك، كما ساهمت حكومات هذه الشركات مساهمة فعالة عن طريق المشاركة في ملكيتها مثل ما فعلت بريطانيا في شركة النفط البريطانية.

وبعد الحرب العالمية الثانية تميز السوق النفطي في المنطقة بظهور شركات مستقلة واخرى وطنية محلية بدأت تنافس الشركات السبع الكبرى الاحتكارية، ومرت الاتفاقيات الاستثمارية بمراحل متعددة منذ بدأ الاستثمار النفطي في العشرينات وحتى الان، ويمكن تقسيم هذه المراحل الى:

١. مرحلة الاتفاقيات الامتيازية التقليدية التي بدأت منذ الشروع في تنفيذ الامتيازات بعد الحرب العالمية الاولى وخاصة في بداية عام ١٩٥٠ م .
٢. مرحلة منافسة الارباح منذ اوائل الخمسينات حتى اواخرها .
٣. مرحلة اتفاقيات المشاركة ابتداء من اواخر الخمسينات وظهور الشركات المستقلة والشركات الوطنية الاجنبية وتأسيس منظمة الاقطار المصدرة للبترول (اوبك) .
٤. مرحلة عقود المفاوضة منذ منتصف الستينات والتعديلات التي ادخلت على عقد الامتياز .
٥. مرحلة السبعينات وما بعدها والتي بدأت بادخال مبدأ المساهمة في الشركات الاجنبية الامتيازية، اما بالمفاوضة او بالتشريع وتشديد قبضة الحكومة (حكومات الدول النفطية)

على الصناعة النفطية في بلدانها وازدياد تدخلها في الاستثمارات النفطية بالاستثمار المباشر لبعض مواردها اولا ومن ثم قيامها بالسيطرة عليها عن طريق التاميم وما في حكمه (١) .

وفي عام ١٩٧٤م تمكنت قطر دول المجلس من زيادة حصصها في ملكية صناعة النفط في بلادها ومن مساهمتها في جميع نواحي هذه الصناعة، وانتقلت بذلك وبموجب اتفاقية مع شركة النفط البريطانية وشركة نفط الخليج المالكتين لشركة نفط الكويت الا امتيازية، ٦٠% من عملياتهما في الانتاج والتصفية والشحن الى الحكومة الكويتية في عام ١٩٧٤م كما سيطرت الكويت على ٦٠% من شركة النفط العربية العاملة في المنطقة المحايدة، وعلقت قطر اتفاقا مع شركتي نفط قطر ونفط شيل سيطرة بموجبه على ٦٠% من مصالحها وذلك في عسّام ١٩٧٤م وسيطرت السعودية على ٦٠% من مصالح شركة ارامكو في بلادها بموجب اتفاقية عقدت معها في عام ١٩٧٤م .

وفي عام ١٩٧٥م عززت الدول الخليجية سيطرتها على مواردها النفطية فعقدت الكويت اتفاقا مع شركتي النفط البريطانية ونفط الخليج سيطرت بموجبه على ٤٠% المتبقية من مصالحهما في شركة نفط الكويت على ان تستمر الشركتين بادارة الشركة المشتركة (نفط الكويت) وتوفير الخدمات الفنية والخبراء على اساس تجاري مع اعطاء الناقلات الكويتية الافضلية في شحن النفط المشتري من الكويت، وفي عام ١٩٧٦م سيطرت كل من دولة الامارات وقطر سيطرة تامة على المصالح الاجنبية الامتيازية في بلدانها، واصلت السعودية في عام ١٩٨٠م عن امتلاكها ٤٠% المتبقيه من مصالح شركة ارامكو بناء على اتفاليه تم التوصل اليها في عام ١٩٧٦م .

ان اية سياسة بترولية خليجية او عربية مشتركة تهدف الى استغلال امثل لموارد البترول لا بد من اعتمادها على الركائز التالية:

١. السيطرة على الانتاج الخليجي للبترول وحفظه بين الاعضاء المنتجين بالكميات التي لا تؤدي الى اغراق السوق العالمية ولا تستنزف المكائث النفطية وتؤدي الى المساعدة في التحكم باسعار البترول .

٢. تسعير البترول بسعر يتطابق مع القيمة الحقيقية له نظرا لان البترول مادة ناضبة، ولا تتاكل عوائده على مر السنين

نتيجة لارتفاع الاسعار لسلع المصنعة المستوردة، وكونه اساسيا للصناعة البتروكيماوية، وارتفاع تكاليف الطاقة البديلة، وان تكاليف البحث والتنقيب عن اي بترول جديد هي اكبر من تكاليف انتاج البترول العربي الخليجي، وان الدولار الذي يدفع بموجبه اسعار واشمان النفط هبط من حيث سعر صرفه وقوته الشرائية نتيجة للتضخم النقدي العالمي.

عدم جعل صناعة البترول مقتصرة على انتاج وتصدير البترول كمادة خام وانما تنويعه، اي الاهتمام بما يتبع الانتاج من نقل وتكرير وتصنيع للمنتجات البتروكيماوية والتسويق، اضافة الى تحاشي المنافسة المحلية والمنافسة في الاسواق الاجنبية عن طريق انجاز التكامل في العمليات السابقة.

استغلال صناعة البترول لنقل التكنولوجيا الى دول المجلس وذلك عن طريق اعتماد المساومة الجماعية مع الشركات الاجنبية المالكة للتكنولوجيا وتوفير المجال للعمال في دول المجلس على التدريب والتعليم لاستيعاب التكنولوجيا المستخدمة في صناعة البترول.

تشجيع قيام المشاريع النفطية المشتركة ودعمها وتوطين الفوائض المالية في البلاد.

اتباع وسائل الصيانة او المحافظة الحديثه للموارد البترولية.

التنسيق والتعاون في صناعة البترول :-

ان السيطرة الكاملة لدول المجلس على الثروة البترولية لم تتحقق بمجرد تأميمه فقط باعتبار التأميم هو الهدف بحد ذاته بمعنى انه بمجرد الوصول اليه يعني سيطرة الدول العربية على ثروتها البترولية، ان التأميم يجب النظر اليه باعتباره مجرد خطوة على الطريق، فالسيطرة الكاملة على البترول لن تتحقق الا بالتعاون والتنسيق لصناعة البترول، ويقصد بالتعاون هو ان يصبح القطاع الوطني مسؤولا فعليا عن تخطيط وادارة وتنفيذ جميع الاشطة البترولية بما في ذلك طرق الكشف واجهزة الحفر ومعدات الانشاء، وزيادة الاعتماد على القوى العاملة الوطنية على استخدام التكنولوجيا الوطنية، (٢)

ومن الصعب وضع سياسة بترولية مشتركة نظرا لما تتميز به هذه الاقطار من محدودية الموارد الاقتصادية غير البترول وصغر اسواقها وكونها ذات مسؤولية لومية ودولية كأعضاء في منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (الوابك) ومنظمة الاقطار المصدرة

للبترول (الاوليك)، (٣)

فلقد تأسست منظمة الاوبك في عام ١٩٦٠م وهي المنظمة التي تجمع بين الاقطار المصدرة الرئيسية للبترول وعددها ١٣ دولة من بينهم اربع دول اعضاء في مجلس التعاون وهي السعودية، الكويت، قطر والامارات. وجاء تاسيسها كرد فعل مضاد للقيام شركات بترول صاحبة الامتيازات التقليلية في تلك الاقطار بخفض اسعار البترول العالمية في عامي ١٩٥٨م و ١٩٥٩م وبسبب عدم تضمن دستور المنظمة ضرورة الالتزام الاجباري للقرارات المتفق عليها بالاجماع اي عدم وجود التزام سوى الالتزام الادبي فقط، ادى الى عدم الالتزام وغرس التفكك فيما بين الاعضاء في السنوات الاخيرة التي شهدت مولد المجلس فيما ادى الى عدم سيطرة المنظمة على كمية الانتاج وبالتالي التحكم في الاسعار (٤)، ويظهر هذا بوضوح في عدم التزام الاعضاء بالسلف الانتاجي والحصص المخصصة لهم وبمستوى الاسعار المتفق عليه في ظل ظروف سخمة السوق التي بدأت في السنوات الاخيرة.

اما منظمة الاوابك فلقد انشئت في عام ١٩٦٨م وتضم في عضويتها عشرة دول عربية من ضمنها دول المجلس جميعها ما عدا سلطنة عمان، وقد ركزت المنظمة منذ انشائها على تنفيذ المشروعات المشتركة الكبيرة التي يصعب على الدول اقامتها بشكل فردي وذلك طبقا لما نصت عليه اتفاقية المنظمة حيث دعت المادة الثانية من الاتفاقية الى الافادة من موارد الاعضاء وامكانياتهم المشتركة في انشاء مشروعات مشتركة في مختلف اوجه النشاط في صناعة البترول، (٥)

وباختصار فان مهمة اوابك تنسيق السياسات النفطية للدول العربية فيما عدا الاسعار وكميات الانتاج المتروكة للاوبك.

كان لظهور المستجديات في بداية الثمانينات والعوامل التي رافقت انشاء منظمة الاقطار المصدرة للبترول (الاوليك) اثره في سخمة السوق البترولية وتدني اسعار البترول وهذه المستجديات والعوامل (٦) :-

١. الركود الاقتصادي الكبير الذي شهدته الدول الصناعية منذ بداية الثمانينات على الرغم من انتعاشها في عام ١٩٨٣م، وتعتبر هذه الدول من الاقطار الرئيسية في استهلاك الطاقة بصورة عامة والبترول بصورة خاصة وبالتالي تأشيرها بالركود انعكس على الطاقة المستهلكة وبالتالي على مصادر الطاقة

المستوردة وخاصة المصادر البترولية،

٠٢ نضج سياسات الطاقة التي بدأت الدول الصناعية الاوروبية والولايات المتحدة بتنفيذها عندما انشأت وكالة الطاقة الدولية في عام ١٩٧٤م وذلك لتحرير الاطار المستهلكة للبترول من التبعية للاوبك وذلك عن طريق وضع سياسة للحفاظ على الطاقة وتنفيذ وتشجيع استخدام بدائل البترول والانتاج المحلي منه، واتضح نتائج هذه السياسة حيث ازداد استهلاك الفحم والطاقة النووية وقل النمو في الطلب على البترول من قبل تلك الدول مما ادى الى تقليص الطلب على البترول مما ادى الى زيادة الكمية المعروضة منه في سوق البترول العالمية مقارنة بالكمية المطلوبة .

٠٣ ظهور منتجين جدد للبترول من خارج منظمة الاوبك اخذوا بمنافستها في السوق العالية للبترول واستحوذو على نسبة كبيرة من الاسواق التي كانت اسواق للمنظمة، وهؤلاء المنتجون الجدد يتمثلون في بريطانيا والمكسيك والنرويج الذين تحولوا من مستوردين في السبعينات الى مصدرين في الثمانينات، هذا بالإضافة الى زيادة الانتاج المحلي للدول الاعضاء في المنظمة.

٢-٥ تطور انتاج و احتياطي النفط في دول المجلس :-

يبين الجدول رقم (٢٩) تطور انتاج النفط الخام لدول المجلس ١٩٨١م - ١٩٨٧م حيث يلاحظ من الجدول ان انتاج المجلس من النفط الخام للد سجل تراجعاً مستمراً على طول الفترة فبعد ان كان الانتاج ١٣٣١٩ الف برميل يوميا في عام ١٩٨١م اصبح ٩٢٦٢ الف برميل يوميا في عام ١٩٨٢م و ٧٤٦٤ الف برميل يوميا في عام ١٩٨٣م و ٧٢٤١ الف برميل يوميا في عام ١٩٨٤م وسجل ادنى انتاج عندما بلغ ٦٣٠٤ الف برميل يوميا في عام ١٩٨٥م مسجلاً تراجعاً بمعدل ٥٢٣% مقارنة بعام ١٩٨١م وبمعدل ١٠٥% سنوياً ثم سجل الانتاج ارتفاعاً مقارنة باعوام ١٩٨٣م ، ١٩٨٤م و ١٩٨٥م حيث بلغ الانتاج ٨٧٦٣ الف برميل يوميا في عام ١٩٨٦م و ٧٨٤٨ الف برميل يوميا في عام ١٩٨٧م منخفض بمعدل ٤٠٦% مقارنة بعام ١٩٨١م وبمعدل سنوي قدره ٥٨%، ورغم هذا الارتفاع فقد بقيت كميات الانتاج اقل من انتاج عام ١٩٨١م و ١٩٨٢م ، او بمعنى اخر تناقص الانتاج لدول المجلس من النفط بالنسبة لاجمالي الانتاج العالمي من ٢٢٦% عام ١٩٨١م الى ١٦٥% عام ١٩٨٢م والى ١٣٦% عام ١٩٨٣م والى ١٣% عام ١٩٨٤م والى ١١% عام ١٩٨٥م

في عام ١٩٨٥م ثم ارتفعت النسبة الى ١٤ر٧% في عام ١٩٨٦م و ١٣ر٣% في عام ١٩٨٧م وذلك مقارنة بعام ١٩٨٣م و ١٩٨٤م و ١٩٨٥م الا انها بقليل ادنى من نسبة عام ١٩٨١م و ١٩٨٢م . ويلاحظ ان انتاج النفط الخام للـد تراجع نموه بمعدل قدره ٤٣ر٥% بين عامي ١٩٨١م و ١٩٨٣م وسجل تراجع ايضا بمعدل قدره ١٥ر٥% بين عام ١٩٨٣م و ١٩٨٥م . الا ان الانتاج سجل نموا بلغ ٢٤ر٥% بين عامي ١٩٨٥م و ١٩٨٧م وبمعدل ٨ر٢% سنويا .

جدول رقم (٢٩)

تطور انتاج النفط الخام لدول المجلس ١٩٨١-١٩٨٧م

(الف برميل يوميا)

١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	
١٥٠١	١٣٧٠	١٣٧٠	١١٤٢	١١١٨	١٢٤٨	١٥٠٢	الامارات
١٩ر١	١٥ر٦	٢١ر٧	١٥ر٨	١٥ر٠	١٣ر٥	١١ر٤	% للمجلس
٤٣	٤٤	٤٢	٤٢	٤٢	٤٤	٤٦	البحرين
٠ر٥	٠ر٥	٠ر٧	٠ر٦	٠ر٦	٠ر٥	٠ر٣	% للمجلس
٤٢٠٥	٥٠٤٢	٣١٧٥	٤٠٧٩	٤٥٦٩	٦٤٨٣	٩٨٠٨	السعودية
٥٣ر٦	٥٧ر٥	٥٠ر٤	٥٦ر٣	٦١ر٢	٧٠ر٠	٧٤ر٢	% للمجلس
٣١٢	٣٣٣	٢٩٠	٤٠٢	٢٩٤	٣٢٨	٤٠٥	قطر
٤ر٠	٣ر٨	٤ر٦	٥ر٦	٣ر٩	٣ر٥	٣ر١	% للمجلس
١٢١٥	١٤١٦	٩٣٦	١١٦٠	١٠٥٢	٨٢٣	١١٣٠	الكويت
١٥ر٥	١٦ر٢	١٤ر٨	١٦ر٠	١٤ر١	٨ر٩	٨ر٥	% للمجلس
٥٧٢	٥٥٨	٤٩١	٤١٦	٣٨٩	٣٣٦	٣٢٨	عمان
٧ر٣	٦ر٤	٧ر٨	٥ر٧	٥ر٢	٣ر٦	٢ر٥	% للمجلس
٧٨٤٨	٨٧٦٣	٦٣٠٤	٧٢٤١	٧٤٦٤	٩٢٦٢	١٣٢١٩	المجلس
١٠٠ر٠٠	١٠٠ر٠٠	١٠٠ر٠٠	١٠٠ر٠٠	١٠٠ر٠٠	١٠٠ر٠٠	١٠٠ر٠٠	%
٥٩٢٣١	٥٩٨٢٧	٥٦٦١٤	٥٥٧٧٦	٥٥٠٧٣	٥٥٩٧١	٥٨٤٧٩	العالم
١٣ر٣	١٤ر٧	١١ر١	١٣ر٠	١٣ر٦	١٦ر٥	٢٢ر٦	المجلس للعالم %

المصدر :

صندوق النقد العربي واخرون ، التقرير الاقتصادي العربي

الموحد لعام ١٩٨٦م ، ص ٣٠٨ .

منظمة الاقطار العربية الممدرة للبتروول ، تقرير الامين

العام السنوي الثالث عشر ١٩٨٦م والرابع عشر ١٩٨٧م ، ص ٧٩ ، ص ٧٣ .

النسب (%) قام الباحث باحتسابه

هذا بالنسبة للمجلس اما بالنسبة لانتاج العالمى لنفس
الفترات فقد سجل تراجع بمعدل ٥٨% بين عام ١٩٨١م و ١٩٨٣م، الا
انه سجل نمو بمعدل ٢٨% بين عام ١٩٨٣م و ١٩٨٥م بعكس انتاج دول
المجلس لنفس الفترة وسجل نمو بلغ ٦٤% بين عام ١٩٨٥م و ١٩٨٧م.

هذا للمجلس اما على مستوى الدول ففي دولة
الامارات، انخفض الانتاج من ١٥٠٢ الف برميل يوميا في عام ١٩٨١م
الى ١١١٨ الف برميل يوميا في عام ١٩٨٣م وهي ادى كمية انتاج سجل
لدولة الامارات على طول الفترة، اي انخفض الانتاج بمعدل ٢٥%
بين عام ١٩٨١م و ١٩٨٣م، وشهد الانتاج ارتفاعا تدريجيا بعد عام
١٩٨٣م، فقد ارتفع الى ١١٤٢ الف برميل يوميا في عام ١٩٨٤م والى
١٣٧٠ الف برميل يوميا في عام ١٩٨٥م و ١٩٨٦م وارتفع الى ١٥٠١ الف
برميل يوميا في عام ١٩٨٧م وهي قريبة جدا من انتاج عام ١٩٨١م الا
ان الانتاج بلي الل من انتاج عام ١٩٨١م اي ان الانتاج نما بمعدل
٣٤% بين عام ١٩٨٣م و ١٩٨٧م وبمعدل سنوي قدره ٦٩%.

وعلى الرغم من انخفاض انتاج الامارات من النفط الا ان
نسبته الى انتاج المجلس قد سجلت تزايدا مستمرا على مر السنين
للفترة فبعد ان كانت النسبة ٤١% في عام ١٩٨١م ارتفعت الى ١٥%
في عام ١٩٨٣م وهو العام الذي سجل فيه ادى انتاج للنفط على طول
الفترة، وبلغت النسبة ٢١% في عام ١٩٨٥م وهي اعلى نسبة سجلت شم
انخفضت الى ١٩% في عام ١٩٨٧م، ورغم هذا الا لانخفاض الا ان
النسب بقيت اعلى من نسبة عام ١٩٨١م.

وفي دولة البحرين نلاحظ ان الانتاج فيها متدني جدا مقارنة
ببافي دول المجلس فقد بلغ الانتاج اليومي ٤٦ الف برميل عام
١٩٨١م انخفض الى ٤٤ الف برميل يوميا عام ١٩٨٢م وشبت عند ٤٢ الف
برميل يوميا للسنوات ١٩٨٣م و ١٩٨٤م و ١٩٨٥م اي ان الانتاج انخفض
بمعدل ٨% مقارنة بعام ١٩٨١م وشم عاد الانتاج الى الارتفاع
بالغا ٤٤ الف برميل يوميا في عام ١٩٨٦م و ٤٣ الف برميل يوميا في
عام ١٩٨٧م اي نمو الانتاج بمعدل ٤٢% بين عام ١٩٨٥م و ١٩٨٧م
ورغم هذا الارتفاع الا ان الانتاج بلي ادى من انتاج عام ١٩٨١م
، وعلى الرغم من انخفاض انتاج البحرين من النفط الا ان نسبة
انتاجها الى اجمالى انتاج دول المجلس ارتفعت وبشكل مستمر فبعد
ان كانت ٣% عام ١٩٨١م ارتفعت الى ٥% في عام ١٩٨٢م شم الى
٦% في عام ١٩٨٣م و ١٩٨٤م وبلغت الاصى نسبة لها عام ١٩٨٥م عندما

سجلت نسبة ٧,٠% ثم انخفضت النسبة مقارنة بعام ١٩٨٥ لتبلغ ٥,٠% لعامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ ، وعلى الرغم من هذا الارتفاع الا ان نسبتها منخفضة جدا مقارنة بباطي دول المجلس، وتنفرد البحرين من بين مجموعة دول المجلس بأنها الوحيدة التي لا تصدر انتاجها النفطي كمادة خام بل على شكل منتجات مصنعة نتيجة لانخفاض انتاجها.

اما في المملكة العربية السعودية فلقد سجل الاننتاج من النفط تراجعا مستمرا فبعد ان كان انتاجها ٩٨٠,٨ الف برميل يوميا في عام ١٩٨١م تراجع الى ان بلغ ادنى انتاج عندما اصبح ٣١٧,٥ الف برميل يوميا في عام ١٩٨٥م منخفضا بمعدل قدره ٦٧,٦% مقارنة بعام ١٩٨١م وبمعدل ١٣,٥% سنويا ثم ارتفع الانتاج مقارنة بعام ١٩٨٥م ليبلغ ٥٠٤,٢ الف برميل يوميا في عام ١٩٨٦م و ٤٢٠,٥ الف برميل يوميا في عام ١٩٨٧م اي نمت الانتاج بمعدل ٣٢,٤% بين عام ١٩٨٥م و ١٩٨٧م وبمعدل ١٠,٨% سنويا وصاحب هذا الانخفاض الكبير في الانتاج انخفاض في مساهمتها في اجمالي انتاج دول المجلس فبعد ان كانت النسبة ٧٤,٢% في عام ١٩٨١م تراجعت بشكل مستمر الى ان اصبحت ٤٠,٤% في عام ١٩٨٥م ثم ارتفعت الى ٥٧,٥% و ٥٣,٦% في عامي ١٩٨٦م و ١٩٨٧م على التوالي، لكن رغم هذا الانخفاض الكبير في نسبتها الا ان انتاج السعودية بظني يشكل اكثر من نصف انتاج دول المجلس .

وفي دولة قطر بلغ انتاجها من النفط ٤٠,٥ الف برميل يوميا عام ١٩٨١م انخفض الى ٣٢,٨ الف برميل يوميا عام ١٩٨٢م و ٢٩,٤ الف برميل يوميا عام ١٩٨٣م منخفضا بمعدل قدره ٢٧,٤% مقارنة بعام ١٩٨١م . ثم عاد الانتاج الى الارتفاع ليبلغ ٤٠,٢ الف برميل يوميا عام ١٩٨٤م ناميا بمقدار ٣٦,٧% مقارنة بعام ١٩٨٣م وعاد الى الانخفاض عام ١٩٨٥م عندما بلغ ٢٩,٠ الف برميل يوميا وشم ارتفاع الى ٣٣,٣ الف برميل يوميا في عام ١٩٨٦م والى ٣١,٢ الف برميل يوميا في عام ١٩٨٧م اي ان الانتاج نمت بمقدار ٧,٦% بين عامي ١٩٨٥م و ١٩٨٧م الا ان الانتاج بظني منخفضا عن انتاج عام ١٩٨١م وبمعدل قدره ٢٣% بين عام ١٩٨١م و ١٩٨٧م وبمعدل ٣,٣% سنويا وصاحب هذه الارتفاعات والانهبوطات في الانتاج ارتفاعا مستمرا لنسبة انتاج قطر الى اجمالي دول المجلس فبعد ان كانت النسبة ٣,١% في عام ١٩٨١م ارتفعت وبشكل مستمر الى ان وصلت الى ٦,٥% في عام ١٩٨٤م وشم انخفضت الى ٤,٦% في عام ١٩٨٥م والى ٣,٨% في عام ١٩٨٦م والى ٤,٠% في عام ١٩٨٧م ، ورغم هذه النسبة الا انها بظيت اكبر

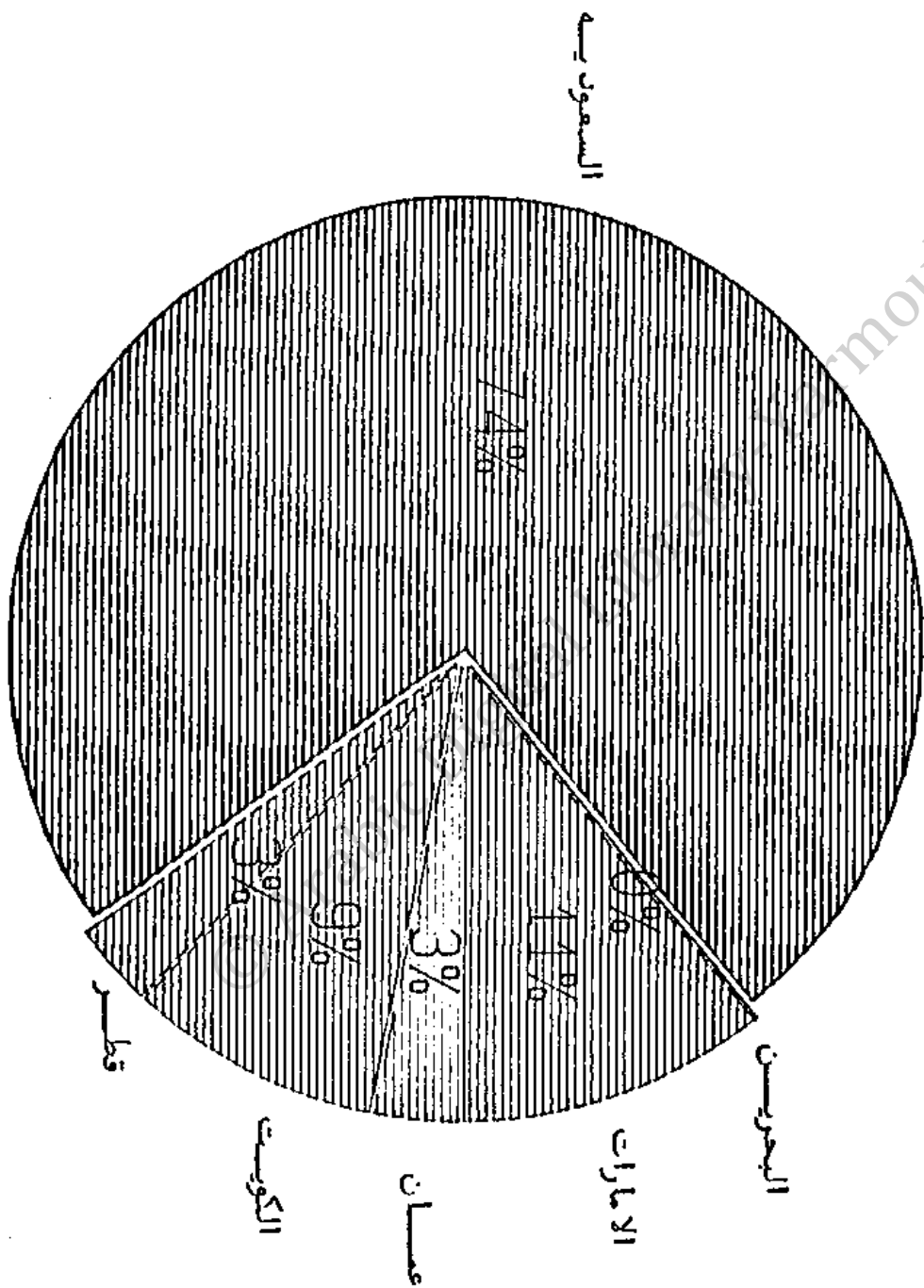
من نسبة عام ١٩٨١ م .

اما دولة الكويت فقد بلغت انتاجها ١١٣٠ الف برميل يوميا عام ١٩٨١م انخفض الى ٨٢٣ الف برميل يوميا عام ١٩٨٢م بمعدل انخفاض قدره ٢٧% ثم ارتفع الى ١٠٥٢ الف برميل يوميا عام ١٩٨٣م و ١١٦٠ الف برميل يوميا عام ١٩٨٤م بمعدل نمو قدره ٤١% مقارنة بعام ١٩٨٢م ثم انخفض الى ٩٣٦ الف برميل يوميا عام ١٩٨٥م ثم ارتفع الى ١٤١٦ الف برميل يوميا في عام ١٩٨٦م والى ١٢١٥ الف برميل يوميا في عام ١٩٨٧م اي نمى الانتاج بمقدار ٢٩٨% بين عامي ١٩٨٥م و ١٩٨٧م وبمعدل ٩٩% سنويا وصاحب هذا الارتفاع وبشكل مستمر في نسبة انتاج الكويت الى اجمالي انتاج دول المجلس فقد ارتفعت النسبة من ٨٥% في عام ١٩٨١م الى ٨٩% في عام ١٩٨٢م و ١٤٨% في عام ١٩٨٣م و ١٦% لعام ١٩٨٤م ثم تراجعت الى ١٤٨% في عام ١٩٨٥م ومن ثم ارتفعت الى ١٦٢% في عام ١٩٨٦م و ١٥٥% في عام ١٩٨٧م .

اما سلطنة عمان فقد سجل انتاجها تزايدا مستمرا على طول الفترة فبعد ان كان انتاجها ٣٢٨ الف برميل يوميا عام ١٩٨١م ارتفع وبشكل مستمر الى ان وصل اعلى كمية انتاج عام ١٩٨٧م والبالغة ٥٧٢ الف برميل يوميا بنمو قدره ٧٤% وبمعدل ١٠% سنويا وصاحب هذا الارتفاع في الانتاج ارتفاع في نسبة انتاجها الى اجمالي انتاج دول المجلس فقد ارتفعت النسبة من ٢٥% في عام ١٩٨١م الى ٧٨% في عام ١٩٨٥م وانخفضت النسبة الى ٤٦% في عام ١٩٨٦م وشم عادت لترتفع الى ٧٣% في عام ١٩٨٧م ، وبالرغم من ان السلطنة ليست عضوا في منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول الا وابعك او في منظمة الاوبك الا انها من خلال التنسيق مع مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي تلنزم موقفا منسجما مع السياسات العامة للاوابك، والشكلان البيانيان رقم (١٣) ورقم (١٤) يبينان انتاج النفط الخام في دول المجلس لعام ١٩٨١م و ١٩٨٧م على التوالي.

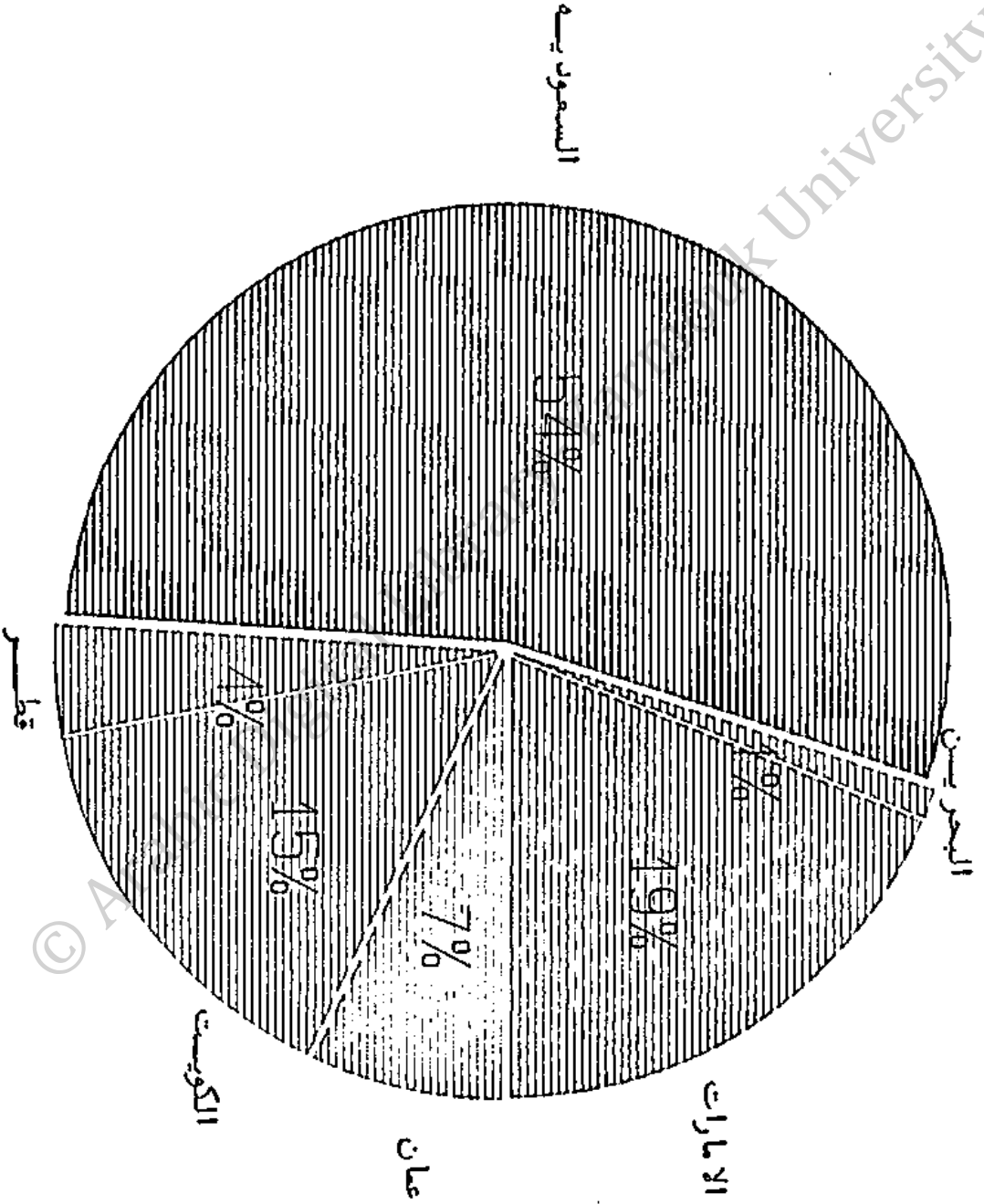
يبين جدول رقم (٣٠) تطور انتاج النفط الخام لدول المجلس الاغضاء في منظمة الاوبك

شكل رقم (١٣)
انتاج النفط الخام في دول المجلس لعام ١٩٨١م



شكل رقم (١٤)

انتاج النفط الخام في دول المجلس لعام ١٩٨٢م



جدول رقم (٣٠)

تطور الإنتاج النفط الخام لدول المجلس الأعضاء في منظمة الأوبك

(الف برميل يوميا)

١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	
٧٢٣٣	٨١٦١	٥٧٧١	٦٧٨٣	٧٠٣٣	٨٨٨٢	١٢٨٤٥	دول المجلس اعضاء أوبك (١)
١٧٨٤٣	١٨٣٣٦	١٥٧٠٠	١٦٤٦٦	١٦٩٤٠	١٨٩٨٦	٢٢٥٨٨	أوبك (٢)
٥٩٢٣١	٥٩٨٢٧	٥٦٦١٤	٥٥٧٧٦	٥٥٠٧٣	٥٥٩٧١	٥٨٤٧٩	العالم (٣)
٤٠ر٥	٤٤ر٥	٣٦ر٨	٤١ر٢	٤١ر٥	٤٦ر٨	٥٦ر٩	% المجلس الى الأوبك (٤)
٣٠ر١	٣٠ر٧	٢٧ر٧	٢٩ر٥	٣٠ر٨	٣٣ر٩	٣٨ر٦	% الأوبك الى العالم (٥)

المصدر :

سندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨٦م، ص ٣٠.

منظمة الاقطار العربية المصدرة للبتروول تقرير الامين العام السنوي الثالث عشر ١٩٨٦م والرابع عشر ١٩٨٧م، ص ٧٩، ص ٧٣.

(١)، (٤)، (٥)، قام لباحث باحتسابه

حيث يلاحظ ان إنتاج دول المجلس الاربعة الاعضاء في المنطقة من النفط الخام قد سجل تراجعا مستمرا فبعد ان كان الإنتاج ١٢٨٤٥ الف برميل يوميا في عام ١٩٨١م أصبح ٥٧٧١ الف برميل يوميا في عام ١٩٨٥م منخفضا بمعدل قدره ٥٥% خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٥م ثم ارتفع الى ٨١٦١ الف برميل يوميا في عام ١٩٨٦م والى ٧٢٣٣ الف برميل يوميا في عام ١٩٨٧م اي نمت الإنتاج بمعدل ٢٥٣% بين عام ١٩٨٥م و ١٩٨٧م ورغم هذا فقد بقي الإنتاج منخفضا عن الإنتاج عام ١٩٨١م و عام ١٩٨٢م وبمعدل تراجع قدره ٤٣٧% بين عام ١٩٨١م و ١٩٨٧م وبمعدل ٦٢% سنويا، هذا وانخفاض إنتاج منظمة الأوبك فاصبح ١٥٧٠٠ الف برميل يوميا في عام ١٩٨٥م بعد ان كانت

كمية الانتاج ٢٢٥٨٨ الف برميل يوميا في عام ١٩٨١م اي انخفض بمقدار ٣٠.٥% وبمعدل ٦% ثم ارتفع الانتاج الى ١٨٣٣٦ الف برميل يوميا في عام ١٩٨٦م والى ١٧٨٤٣ الف برميل يوميا في عام ١٩٨٧م ورغم هذا الارتفاع بقي الانتاج ادنى من انتاج عام ١٩٨١م و ١٩٨٢م وبلغ الانخفاض بين عام ١٩٨١م و ١٩٨٧م مقدار ٢١% وبمعدل سنوي قدره ٣%.

ومسبب انخفاض انتاج الدول الاربع الاعضاء في الاوبك انخفاض في نسبة انتاجها الى الانتاج المنظمة فبعد ان كانت النسبة ٥٦.٩% في عام ١٩٨١م تراجعت بشكل مستمر حتى بلغت ٣٦.٨% في عام ١٩٨٥م وارتفعت الى ٤٤.٥% في عام ١٩٨٦م و ٤٠.٥% في عام ١٩٨٧م الا ان الانتاج المنظمة تراجع بالنسبة الى الانتاج العالمي فبعد ان شكلت ٣٨.٦% في عام ١٩٨١م انخفضت الى ٢٨.٢% في عام ١٩٨٥م علما بان منظمة الاوبك قد اضطرت في اذار من عام ١٩٨٣م الى تحديد انتاج الاقطار الاعضاء بسلف انتاجي قدره ١٧.٥ مليون برميل يوميا كما قررت في اواخر كانون اول ١٩٨٤م اجراء تخفيض اخر في مستوى الانتاج بحيث بلغ ١٦ مليون برميل يوميا في اوائل عام ١٩٨٥م الا ان مستوى الانتاج اخذ يتناقص حتى بلغ ادنى مستوى له خلال الربع الثالث من نفس العام حيث سجل ١٤ مليون برميل يوميا ثم بدا في الارتفاع اواخر السنة نفسها الى ان قررت المنظمة في شهر فبراير ١٩٨٧م وضع سلف انتاجي قدره ١٦.٥ مليون برميل يوميا.

ان اهمية لفظ دول مجلس التعاون الخليجي الحظيية لا تكمن في مقدار مساهمته في تلبية الاحتياجات الحالية لدول العالم بل في احتياطياتها الهائلة التي يلدر انها ستستمر لفترة طويلة بعد ان تنضب معظم الحقول المعروفة في العالم. ويبين الجدول رقم (٣١) احتياطي النفط المؤكد لدول المجلس ١٩٨١م - ١٩٨٧م ونلاحظ ان احتياطي النفط المؤكد قد سجل تزايدا مستمرا فقد بلغ ٢٧٠.٩ بليون برميل في نهاية عام ١٩٨١م و ٢٤٧.٢ بليون برميل في نهاية عام ١٩٨٢م و ٢٧٤.٣ بليون برميل في نهاية عام ١٩٨٣م و ٣٠٤ بليون برميل في نهاية عام ١٩٨٤م و ٣٠٤.٦ بليون برميل في نهاية عام ١٩٨٥م و ٣٠٤.٧٤ بليون برميل في نهاية عام ١٩٨٦م وارتفعت الى ٣٦٩.٤٩ بليون برميل في نهاية عام ١٩٨٧م نامية بمقدار ٣٦.٤% بين عام ١٩٨١م و ١٩٨٧م وبمعدل سنوي ٥.٢%.

وبلغت نسبة احتياطي دول المجلس الى الاحتياطي العالمي من النفط المؤكد ٤٠ر٤% في عام ١٩٨١م و ٣٩ر٨% في عام ١٩٨٢م و ٣٩ر٧% في عام ١٩٨٣م و ٤٢ر٣% في عام ١٩٨٤م و ٤٢ر٣% في عام ١٩٨٥م و ٤٢ر٣% في عام ١٩٨٦م و ٤١ر٦% في عام ١٩٨٧م ويلاحظ ان احتياطي دول المجلس يشكل الجزء الاكبر من احتياطي العالم المؤكد من النفط ويلاحظ ان احتياطي المملكة العربية السعودية يشكل اكثر من نصف احتياطي دول المجلس فقد بلغ احتياطيها ١٦٩ر٦٠ بليون برميل في نهاية عام ١٩٨٧م تلتها الامارات ٩٨ بليون برميل بنهاية عام ١٩٨٧م وقد نتجت هذه الزيادة عن اعادة تقييم الاحتياطات المكتشفة بالاضافة الى ما تحققت من اكتشافات جديدة في الاعوام القليلة الماضية، ثم الكويت ٩٤ر٥٠ بليون برميل في نهاية عام ١٩٨٧م.

جدول رقم (٣١)

احتياطي النفط المؤكد لدول المجلس ١٩٨١-١٩٨٧م

(بليون برميل في نهاية العام)

١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	
٩٨١٠	٣٣٠٠	٣٣٠٠	٣٢٥٠	٣٢٣	٣٢٤	٣٢٢	الامارات
٠١٤	٠١٤	٠١٦	٠٢	٠٢	٠٢	٠٢	البحرين
١٦٩٦٠	١٦٩٢٠	١٧١٥٠	١٧١٧	١٦٨٩	١٦٨٣	١٦٤٨	السعودية
٣١٥	٣٩٠	٣٣٠	٣٤	٣٣	٣٤	٣٤	قطر
٩٤٥٠	٩٤٥٠	٩٢٥٠	٩٢٧	٦٦٨	٦٧٢	٦٧٧	الكويت
٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٣٥	٢٨	٢٧	٢٦	عمان
٣٦٩٤٩	٣٠٤٧٤	٣٠٤٤٦	٣٠٤٠	٢٧٤٣	٢٧٤٢	٢٧٠٩	المجلس
٨٧٧	٧٢٤٥	٧٢١٠	٤٧١٩	٦٩١٣	٦٨٨٧	٦٧٠٣	العالم
٤١٦	٤٢١	٤٢٣	٤٢٣	٣٩٧	٣٩٨	٤٠٤	المجلس للعالم %

المصدر :

سندوق النفط العربي واخرون، التقرير الاقتصادي العربي

الموحد لعام ١٩٨٦م، ص ٣٠٦.

منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الامين

العام السنوي الثالث عشر ١٩٨٦م والرابع عشر ١٩٨٧م، ص ٧٢، ص ٦٧.

بينما يشكل احتياطي باقي دول المجلس جزء صغير من احتياطي دول المجلس وخاصة دولة البحرين ويلاحظ ان احتياطي السعودية والكويت هو اعلى احتياطي في العالم ويلاحظ انها تملك بالاضافة الى الامارات احتياطي يفوق احتياطي بعض الاقطار الصناعية المعروفة تفلديا كمنتجة ومستهلكة للبترول في نفس الوقت كالولايات المتحدة الامريكية مثلا حيث بلغت احتياطياتها ٢٥٣ بليون برميل في نهاية عام ١٩٨٧م وعند اخذنا لنسبة احتياطي كل دولة من دول المجلس الى اجمالي احتياطي المجلس لعام ١٩٨٧م نجد ان النسبة بلغت لدولة الامارات ٢٦٦% و لدولة البحرين نسبة منخفضة جدا اذ بلغت ٠,٤% وفي المملكة العربية السعودية بلغت ٤٥٩% و لدولة قطر بلغت ٠,٩% و لدولة الكويت بلغت ٢٥٦% و لسلطنة عمان ١% .

والجدول رقم (٣٢) يبين مجموع احتياطي النفط المؤكد لدولة الامارات والسعودية وقطر والكويت الاعضاء في منظمة الاوبك، حيث نلاحظ ان مجموع احتياطي هذه الدول ارتفع من ٢٦٨ اربا بليون برميل في نهاية عام ١٩٨١م وبشكل متزايد ومستمر الى ٣٦٥ اربا بليون برميل في نهاية عام ١٩٨٧م بزيادة بمعدل قدره ٣٦٣% وارتفع احتياطي دول اوبك من ٤٣٣ اربا بليون برميل في نهاية ١٩٨١م الى ٦٧٠ اربا بليون برميل في نهاية عام ١٩٨٧م بنمو قدره ٥٤٩% .

ويلاحظ ان نسبة احتياطي الاربع دول الى اجمالي احتياطي دول اوبك قد سجلت انخفاضا رغم ارتفاع احتياطي الاربع دول فبعد ان كانت النسبة ٦١٩% في عام ١٩٨١م انخفضت وبشكل مستمر الى ان وصلت عام ١٩٨٣م ٥٧٧% ثم ارتفعت مقارنة بعام ١٩٨٣م الى ٦٠٥% في عام ١٩٨٥م ثم انخفضت الى ٥٩٧% في عام ١٩٨٦م والى ٥٤٥% في عام ١٩٨٧م ورغم هذا الارتفاع الا ان النسبة بقيت ادنى من نسبة عام ١٩٨١م ورغم هذا الانخفاض فاننا نلاحظ ان الدول الاربع تشكل احتياطياتها اكثر من نصف احتياطيات دول اوبك، واذا نظرنا الى نسبة احتياطي دول اوبك الى احتياطي العالم نجد انها قد ارتفعت من ٦٤٦% في عام ١٩٨١م الى ٧٥٦% في عام ١٩٨٧م وبذا تسيطر منظمة الاوبك على اكثر من نصف احتياطي العالم.

جدول رقم (٣٢)

مجموع احتياطي النفط المؤكد لدول المجلس اعضاء منظمة الـاوبك

(بليون برميل فى نهاية العام)

١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	
٣٦٥٣٥	٣٠٠٣٦	٣٠٠٣٣	٣٠٠٣٣	٢٧١٣٤	٢٧١٣٣	٢٦٨٨١	دول المجلس اعضاء اوبك (١)
٦٧٠٣٧	٥٠٣٣٢	٤٩٦٣٢	٤٩٧٣٢	٤٧٠٣٦	٤٦٦٣٢	٤٣٣٣١	اوبك
٨٨٧٣٧	٧٢٤٣٥	٧٢١٣٠	٧١٩٣٤	٦٩١٣٣	٦٨٨٣٧	٦٧٠٣٣	العالم
٥٤٣٥	٥٩٣٧	٦٠٣٥	٦٠٣٤	٥٧٣٧	٥٨٣٢	٦١٣٩	% المجلس الى الـاوبك (٤)
٧٥٣٦	٦٩٣٥	٦٨٣٨	٦٩٣١	٦٨٣١	٦٧٣٧	٦٤٣٦	% الـاوبك الى العالم (٥)

المصدر :

سندوق النفط العربي واخرون ، التقرير الاقتصادي العربي

الموحد لعام ١٩٨٦م ، ص ٣٠٨ .

منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، تقرير الامين

العام السنوى الثالث عشر ١٩٨٦م والرابع عشر ١٩٨٧م ، ص ٧٢ ، ص ٦٧ .

(١) ، (٤) ، (٥) ، قام الباحث باحتسابه

٣-٥ تطور انتاج و احتياطي الغاز فى دول المجلس :-

ان الغاز الطبيعي هو منتج هايدروكربوني كالبترول ولا يختلف كثيرا عن النفط في استخدامه كمصدر للطاقة ومدخل للصناعات البتروكيمياوية، وبدأت عمليات انتاج واستغلال الغاز تلعب دورا رئيسيا ضمن الجهود المبذولة لتنويع القاعدة الانتاجية للاقتصاديات البلدان النفطية وذلك لتنويع مصادر الدخل، وبدأ الغاز (الذي كان يصاحب انتاج النفط وكان مصيره الحرق والهدر) ليستغل باعادة حلته لا بار النفط ويستخدم كمصدر للطاقة للصناعات التحويلية، وكمستودع لتغذية الصناعات البتروكيمياوية بالاضافة الى تصديره وعلى نطاق متساعد في شكل غاز مسيل (٧)، وتجدد الاشارة الى ان اكتشافات الغاز التي تمت حتى الان بما في

ذلك التجمعات الكبيرة للغاز غير المصاحب، فلقد تمت بوجه عام ضمن عمليات البحث عن البترول، وان عمليات الاستكشاف المستهدفة بشكل مباشر لم تبدأ الا مؤخرا وبشكل محدود، ولا سيما في البحرين والكويت (٨).

ان الغاز الطبيعي الذي يتم حرقه مع كل برميل ينتج من النفط يساوي ١٠ - ٢٠% من الطاقة الحرارية الموجودة في البرميل الواحد من النفط الخام، ويقدر ما كان يحرق من غاز في المملكة العربية السعودية مثلا يقابل ٧٠٠ الف برميل يوميا (٩) اما بالنسبة لانتاج الغاز الطبيعي في دول المجلس يبين ملحق رقم (١٩) ذلك، حيث يلاحظ ان انتاج دول المجلس قد بلغ ٨٦٥٥٦ مليون م٣ عام ١٩٨١م انخفض الى ٦٦٩٥٥ مليون م٣ عام ١٩٨٢م و ٦١٣٩٣ مليون م٣ عام ١٩٨٣م منخفضا بمعدل قدره ٢٩% وبدا الانتاج بالتزايد وبشكل مستمر بعد عام ١٩٨٣م الى ان بلغ ٨٢٦٦٥ مليون م٣ في عام ١٩٨٧م ناميا بمقدار ٣٤٧% مقارنة بعام ١٩٨٣م وبمعدل ٦٩% سنويا الا ان الانتاج بقي ادنى من انتاج ١٩٨١م وبمعدل قدره ٤٥% وبمعنى اخر تناقص انتاج دول المجلس من الغاز الطبيعي الى اجمالي الانتاج العالمي من الغاز الطبيعي فلقد انخفضت النسبة من ٤٩% في عام ١٩٨١م الى ٣٩% في عام ١٩٨٢م والى ٣٥% في عام ١٩٨٣م والى ٣٩% في عام ١٩٨٤م والى ٣٦% في عام ١٩٨٥م وشم ارتفع الى ٤٩% في عام ١٩٨٦م والى ٣٨% في عام ١٩٨٧م.

اما دول المجلس ففي دولة الامارات بلغ الانتاج من الغاز الطبيعي ١٤٢٣٤ مليون م٣ عام ١٩٨١م ارتفع وبشكل مستمر الى ١٤٨٨٠ مليون م٣ في عامي ١٩٨٢م و ١٩٨٣م والى ١٩٦٧٠ مليون م٣ في عام ١٩٨٤م والى ٢٢٣٦٠ مليون متر مكعب في عام ١٩٨٥م والى ٢٣٥٢٠ مليون م٣ و ٢٣٧٧٢ مليون م٣ في عامي ١٩٨٦م و ١٩٨٧م، ناميا بمقدار ٦٧% بين عامي ١٩٨١م و ١٩٨٧م وبمعدل ٩٦% سنويا وصاحب هذا الارتفاع ارتفاع في نسبة انتاج الامارات الى انتاج المجلس فلقد ارتفعت النسبة من ١٦٥% في عام ١٩٨١م وبشكل مستمر الى ٣١٤% في عام ١٩٨٥م ثم انخفضت الى ٢٨% في عام ١٩٨٦م و الى ٢٨٧% في عام ١٩٨٧م الا انها بقيت اعلى نسبة سجلت بعد نسبة عام ١٩٨٥م.

وفي دولة البحرين ارتفع انتاجها من الغاز الطبيعي من ٤٦١٨ مليون م٣ في عام ١٩٨١م وبشكل مستمر الى ان بلغ ٧٢٥٦ مليون م٣ في عام ١٩٨٧م ناميا بمقدار ٥٧% وبمعدل ٨٢% سنويا وصاحب هذا

ارتفاع في نسبة انتاجها الى اجمالي الانتاج دول المجلس فقد ارتفعت النسبة من ٥٣% في عام ١٩٨١م الى ٨٨% في عام ١٩٨٧م الا ان نسبة عام ١٩٨٧م ادنى من نسبة عام ١٩٨٥م والبالغة ٩٠% .

اما المملكة العربية السعودية فقد بلغ انتاجها ٥٢٣٨٢ مليون م٣ عام ١٩٨١م انخفض الى ٣٣٥٦٤ مليون م٣ عام ١٩٨٢م والى ٢٦٩٠٠ مليون م٣ عام ١٩٨٣م ثم بدأ الانتاج بالارتفاع مقارنة بعام ١٩٨٣م ليبلغ ٣٨٢٤٢ مليون م٣ في عام ١٩٨٧م . ونلاحظ ان الانتاج وعلى الرغم من ارتفاعه الا انه ادنى من انتاج عام ١٩٨١م وقد بلغ معدل الانخفاض ٢٧% مقارنة بعام ١٩٨١م وبمعدل سنوي قدره ٣٩% وصاحبه انخفاض في نسبته الى اجمالي الانتاج دول المجلس من ٦٠% في عام ١٩٨١م وبشكل مستمر الى ان وصل ٦٣% في عام ١٩٨٧م الا ان ادنى نسبة سجلت هي ٤٢% في عام ١٩٨٥م . ويلاحظ ان انتاج السعودية يشكل الجزء الاكبر من انتاج دول المجلس وتحتل السعودية المرتبة السادسة في احتياط الغاز الثابت وجوده عالميا بعد كل من الاتحاد السوفيتي وايران والولايات المتحدة وقطر والجزائر، ويلاحظ ان غالبية كميات الغاز الطبيعي الذي تنتجه السعودية هو غاز مرافق وبالتالي فان مستوى انتاج النفط يعتبر العامل الاساسي الذي يحدد حجم انتاج الغاز الطبيعي، (١٠)

وفي دولة قطر بلغ الانتاج ٦١٢٨ مليون م٣ في عام ١٩٨١م انخفض الى ٥٧٣٤ مليون م٣ في عام ١٩٨٢م و ٥٧٨٨ مليون م٣ عام ١٩٨٣م ثم ارتفعت الى ٦٨٠٠ مليون م٣ في عام ١٩٨٤م وبلغ معدل النمو مقارنة بعام ١٩٨١م ٧٧% وبمعدل سنوي قدره ١٩% ثم عاد الانتاج الى الانخفاض الى ٦٠٧٠ مليون م٣ في عام ١٩٨٥م ثم عاد الى الارتفاع ليبلغ ٦١٥٠ مليون م٣ في عام ١٩٨٦م و ٦٤٣٩ مليون م٣ في عام ١٩٨٧م . وقد بلغت نسبة التاج قطر الى اجمالي الانتاج دول المجلس ٧% في عام ١٩٨١م ارتفعت الى ٨% عام ١٩٨٢م و ٩% عام ١٩٨٣م ثم انخفضت وبشكل مستمر الى ان بلغت ٧% في عام ١٩٨٧م .

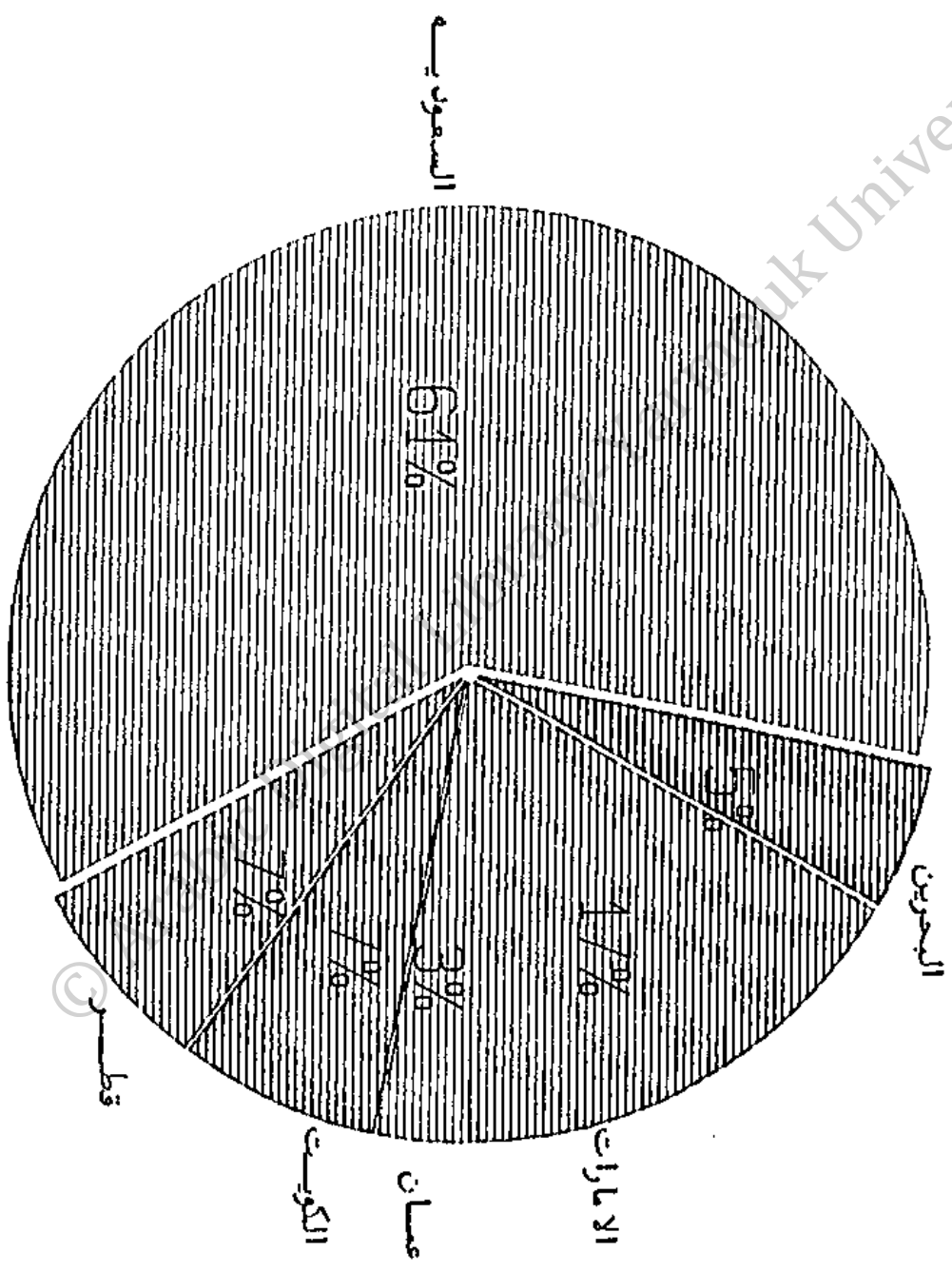
اما دولة الكويت فقد بلغ انتاجها ٦٣١٢ مليون م٣ في عام ١٩٨١م انخفض الى ٤٦١٠ مليون م٣ عام ١٩٨٢م و ٥٤٣٧ مليون م٣ في عام ١٩٨٣م وسجلت معدل الانخفاض لدره ١٣% مقارنة بعام ١٩٨١م ثم ارتفعت الى ٥٨١٦ مليون م٣ عام ١٩٨٤م الا ان ارتفاعها هذا كان مقارنة بعام ١٩٨٣م حيث نمت بمقدار ٧% اما مقارنة بعام ١٩٨١م فهي

منخفضة بمعدل ٧٩% وتزايد الانتاج بشكل مستمر بالنسبة ٥٨٣٠ مليون م^٣ في عام ١٩٨٥ وارتفع الى ٦٦٧٠ مليون م^٣ في عام ١٩٨٦ و ٦٩٥٦ مليون م^٣ في عام ١٩٨٧ ويلاحظ ان الانتاج عام ١٩٨٦ و ١٩٨٧ اكبر من الانتاج باقي الاعوام وقد نمت الانتاج بمقدار ١٠٢% بين عام ١٩٨١ و ١٩٨٧، وبلغت نسبة انتاج الكويت الى اجمالي الانتاج المجلس ٧٣% في عام ١٩٨١ انخفضت الى ٦٩% في عام ١٩٨٢ ثم ارتفعت الى ٨٩% في عام ١٩٨٣ وعادت لتتخلف عام ١٩٨٤ مسجلة ٧٨% ثم ارتفعت الى ٨٢% في عام ١٩٨٥ و ثم انخفضت الى ٧٩% في عام ١٩٨٦ و ثم ارتفعت الى ٨٤% في عام ١٩٨٧ وذلك مقارنة بعام ١٩٨٣ الا ان نسبتها اعلى من نسبة عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ .

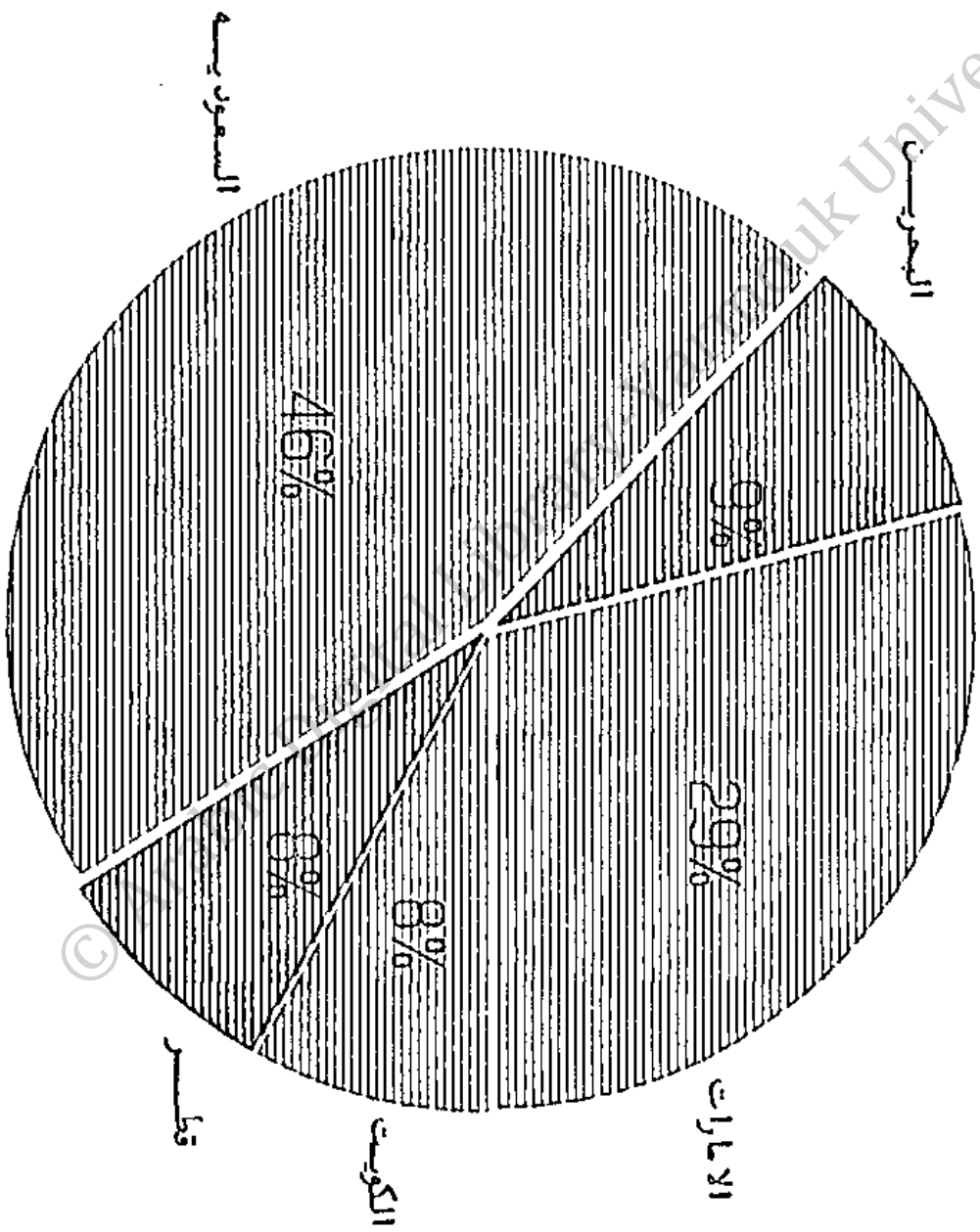
وفي سلطنة عمان سجل انتاجها من الغاز الطبيعي تزايدا مستمرا فبعد ان كانت تنتج ٢٨٨٢ مليون م^٣ عام ١٩٨١ ارتفع ليبلغ ٤١١٩ مليون م^٣ عام ١٩٨٤ نامية بمقدار ٤٢٩% وصاحب هذا ازدياد مستمر في نسبة انتاجها الى اجمالي الانتاج دول المجلس فقد ارتفعت النسبة من ٣٣% في عام ١٩٨١ الى ٦% في عام ١٩٨٤ والشكلان البيانيان رقم (١٥) و رقم (١٦) يبينان انتاج الغاز الطبيعي في دول المجلس لعام ١٩٨١ و ١٩٨٧ على التوالي .

اما تطور انتاج الغاز الطبيعي لدول المجلس الاعضاء في منظمة الاوبك فيوضح ذلك ملحق رقم (٢٠) حيث يلاحظ ان الانتاج قد تراجع وبشكل مستمر حيث انخفض من ٧٩٠٥٦ مليون م^٣ في عام ١٩٨١ الى ٥٣٠٠٥ مليون م^٣ عام ١٩٨٣ منخفضا بمعدل ٣٣% ثم ازداد الانتاج بعد عام ١٩٨٣ وبشكل مستمر حتى بلغت ٧٥٤٠٩ مليون م^٣ عام ١٩٨٧ نامية بمقدار ٤٢٣% مقارنة بعام ١٩٨٣ وبمعدل ٨٥% سنويا الا انها رغم هذا الارتفاع بقيت ادنى من مستوى انتاج عام ١٩٨١ . ويلاحظ ان انتاج منظمة الاوبك ارتفع بعكس انتاج الدول الاعضاء الاربع فبعد ان كان انتاجها ٢٦٤٨٥٨ مليون م^٣ في عام ١٩٨١ اصبح ٣٢٧٤٦٧ مليون م^٣ في عام ١٩٨٧ ناميا بمعدل ٢٣٦% وبمعدل ٤٣% سنويا ، وصاحب انخفاض انتاج الدول الاربع انخفاضا في نسبة انتاجها الى الانتاج الاوبك فقد انخفضت من ٢٩٨% في عام ١٩٨١ الى ١٩٥% في عام ١٩٨٣ ثم ارتفعت بعد عام ١٩٨٣ وبشكل مستمر بالغة ٢٣% في عام ١٩٨٧ ورغم هذا الارتفاع الا ان النسبة بقيت ادنى من نسبة عام ١٩٨١ اما منظمة الاوبك فلقد صاحب ارتفاع انتاجها ارتفاع في نسبتها الى الانتاج العالمي من ١٤٩% في عام ١٩٨١ الى ١٥٦% في عام ١٩٨٤ ثم انخفضت الى ١٥٣% في عام ١٩٨٥

شكل رقم (١٥)
 انتاج الغاز الطبيعي في دول المجلس لعام ٢٠١٨م



شكل رقم (١١٦)
 إنتاج الغاز الطبيعي في دول المجلس لعام ١٩٨٢ م*



وتم ارتفاعت الى ١٦ر٢% في عام ١٩٨٦م وهي اعلى نسبة سجلت خلال الفترة وعادت النسبة الى الانخفاض الى ١٤ر٩% في عام ١٩٨٧م .

ويبين الجدول رقم (٣٣) احتياطي الغاز الطبيعي لدول المجلس ١٩٨١م - ١٩٨٧م حيث يلاحظ ان احتياطي المجلس قد بلغ ٧٠٠٣ بليون م٣ عام ١٩٨١م ارتفع الى ٧٢٦٤ بليون م٣ عام ١٩٨٢م و ٩٨٤٦ بليون م٣ عام ١٩٨٣م و ١٠٢١٨ بليون م٣ عام ١٩٨٤م و ١٠٠٧٤ بليون م٣ عام ١٩٨٥م وارتفعت الى ١٥٣٧٩ بليون م٣ عام ١٩٨٦م و ثم الى ١٦٠٠٤ بليون م٣ عام ١٩٨٧م بنمو قدره ١٢٨ر٥% مقارنة بعام ١٩٨١م وبمعدل ١٨ر٤% سنويا .

وبلغ احتياطي الغاز الطبيعي للمجلس نسبة الى اجمالي الاحتياطي العالمي ٨ر٥% عامي ١٩٨١م و ١٩٨٢م ارتفعت الى ١٠ر٦% في عامي ١٩٨٣م و ١٩٨٤م و ١٠ر٢% في عام ١٩٨٥م وارتفع الى ١٤ر٣% في عام ١٩٨٦م ثم الى ١٤ر٩% في عام ١٩٨٧م .

جدول رقم (٣٣)

احتياطي الغاز الطبيعي لدول المجلس ١٩٨١-١٩٨٧م

(بليون متر مكعب)

١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	
٥٧٦٢	٥٤١٤	٩٢٩	٩٠٦	٨٨٤	٨١٠	٦٥٨	الامارات
١٩٥	١٩٨	٢٠١	٢٠٦	٢١٠	٢٢٣	٢٤٣	البحرين
٤١٣٦	٣٩٥٠	٣٥٤٤	٣٦١٠	٣٥٤٤	٣٤٣٣	٣٣٤٦	السعودية
٤٤٣٧	٤٤٣٧	٤١٩٣	٤٢٤٩	٤٢٤٩	١٧٥٦	١٦٩٩	قطر
١٢٠٥	١١٦٧	١٠٣٧	١٠٣٨	٨٧٩	٩٦٦	٩٨١	الكويت
٢٦٩	٢١٣	١٧٠	٢٠٩	٨٠	٧٦	٧٦	عمان
١٦٠٠٤	١٥٣٧٩	١٠٠٧٤	١٠٢١٨	٩٨٤٦	٧٢٦٤	٧٠٠٣	المجلس
١٠٧٥١٨	١٠٧٥٦١	٩٨٦٩٩	٩٦٣٧٥	٩٣٢٠٦	٨٥٦٥٢	٨٢٤٤١	العالم
١٤ر٩	١٤ر٣	١٠ر٢	١٠ر٦	١٠ر٦	٨ر٥	٨ر٥	المجلس للعالم %

المصدر :

مندوق السنذ العربي واخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨٦م ، ص٣٠٧ .
منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، تقرير الامين العام السنوي الثالث عشر ١٩٨٦م والرابع عشر ١٩٨٧م ، ص٧٥ ، ص٦٩ .

وفيما يتعلق باحتياطي دول المجلس نجد الاحتياطي عام ١٩٨٧م بلغ للدول على النحو التالي في دولة الامارات ٥٧٦٢ بليون م٣ وهي اعلى احتياط في دول المجلس وبنسبة ٣٦% من احتياطي دول المجلس، وفي البحرين ١٩٥ بليون م٣ وبنسبة ١٢% من احتياطي دول المجلس وفي السعودية بلغ احتياطها ثالث اعلى احتياط في دول المجلس حيث بلغ ٤١٣٦ بليون م٣ وبنسبة ٢٥% من احتياطي دول المجلس وفي دولة قطر ٤٤٣٧ بليون م٣ وهي ثاني كمية احتياط في دول المجلس وبنسبة ٢٧% من احتياطي دول المجلس، اما في الكويت فقد بلغ احتياطها ١٢٥ بليون م٣ وبنسبة ٧% من احتياطي المجلس اما في سلطنة عمان فقد بلغ احتياطها ٢٦٩ بليون م٣ اي ١٧%.

يبين جدول رقم (٣٤) مجموع احتياطي الغاز الطبيعي لدولة الامارات والسعودية ولقطر والكويت وهي اعضاء في منظمة الاوبك ويلاحظ ان الاحتياطي قد ارتفع من ٦٦٨٤ بليون م٣ في عام ١٩٨١م الى ٩٨٠٣ بليون م٣ في عام ١٩٨٤م بنمو قدره ٤٦% ثم انخفض الى ٩٧٠٣ بليون م٣ في عام ١٩٨٥م بانخفاض قدره ١٠٠ بليون م٣ عن عام ١٩٨٤م وشم ارتفع الاحتياطي الى ١٤٩٦٨ بليون م٣ في عام ١٩٨٦م والى ١٥٥٤٠ بليون م٣ في عام ١٩٨٧م نامية بمقدار ١٣٢% مقارنة بعام ١٩٨١م وبمعدل ١٨% سنويا هذا وارتفع احتياطي دول الاوبك من ٢٩٠٠٤ بليون م٣ في عام ١٩٨١م الى ٣٢١٣٦ بليون م٣ في عام ١٩٨٤م بنمو قدره ١٠% ثم انخفض احتياطي الاوبك الى ٣١٧١٧ بليون م٣ في عام ١٩٨٥م بانخفاض قدره ٤١٩ مليون م٣ الا ان الاحتياطي بقي اكبر من احتياطي عام ١٩٨١م و ١٩٨٢م وارتفع الاحتياطي الى ٤٠٨٢٥ بليون م٣ في عام ١٩٨٦م ثم الى ٤١٨١٠ بليون م٣ في عام ١٩٨٧م ناميا بمقدار ٤٤% مقارنة بعام ١٩٨١م وبمعدل ٦% سنويا.

وصاحب ارتفاع احتياطي الغاز للدول الاربع ارتفاعا في نسبة احتياطيتها الى احتياطي منظمة الاوبك فقد ارتفعت من ٢٣% في عام ١٩٨١م وبشكل مستمر الى ٣٧% في عام ١٩٨٧م على الرغم من تزايد هذه النسبة وارتفاع احتياطي الاوبك الا ان نسبة احتياطيتها الى احتياطي العالم قد سجل تراجعا على الفترة من ١٩٨١م - ١٩٨٥م اي بعد ان كان ٣٥% عام ١٩٨١م تراجعت الى ٣٢% عام ١٩٨٥م ثم ارتفعت الى ٣٨% في عام ١٩٨٦م و ٣٨% في عام ١٩٨٧م وسجلت النسبة عام ١٩٨٦م و ١٩٨٧م اعلى نسب على طول الفترة ١٩٨١م - ١٩٨٧م .

جدول رقم (٣٤)

مجموع احتياطي الغاز الطبيعي لدول المجلس اعضاء منظمة الاوبك

(بليون متر مكعب)

١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	
١٥٥٤٠	١٤٩٦٨	٩٧٠٣	٩٨٠٣	٩٥٥٦	٦٩٦٥	٦٦٨٤	دول المجلس اعضاء اوبك (١)
٤١٨١٠	٤٠٨٢٥	٣١٧١٧	٣٢١٣٦	٣١٨١٢	٢٩٢٢٠	٢٩٠٠٤	اوبك (٢)
١٠٧٥١٨	١٠٧٥٦١	٩٨٦٩٩	٩٦٣٧٥	٩٣٢٠٦	٨٥٦٥٢	٨٢٤٤١	العالم (٣)
٣٧ر٢	٣٦ر٧	٣٠ر٦	٣٠ر٥	٣٠ر٠	٢٣ر٨	٢٣ر٠	% المجلس الى الاوبك (٤)
٣٨ر٩	٣٨ر٩	٣٢ر١	٣٣ر٣	٣٤ر١	٣٤ر١	٣٥ر٢	% الاوبك الى العالم (٥)

المصدر :

سندوق النقد العربي واخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨٦م ، ص ٣٠٧ .
منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، تقرير الامين العام السنوي الثالث عشر ١٩٨٦م والرابع عشر ١٩٨٧م ، ص ٧٥ ، ص ٦٩ .
(١) ، (٤) ، (٥) ، قام لباحث باحتسابه

٤-٥ تطور طاقات تكرير النفط القائمة في دول المجلس :-

توجهت دول المجلس الى العناية بتكرير النفط بعد ان شبت مدى الخسارة التي تلحق بها من جراء تصديره خاما ، اذ تقدر الدراسات ان تصدير النفط مكررا يمكن ان يخلق قيمة مضافة تتراوح بين ١١ - ١٢ دولار للطن الواحد (١١) ويوضح جدول رقم (٣٥) اجمالي طاقات مصافي تكرير النفط القائمة في دول المجلس للفترة ١٩٨١م - ١٩٨٧م ويلاحظ من الجدول ان اجمالي طاقات مصافي التكرير قد ارتفعت وبشكل متزايد على امتداد الفترة فبعد ان كانت ١٧٧٣ الف برميل يوميا في عام ١٩٨١م ارتفعت الى ٢٧٦٠ الف برميل يوميا عام ١٩٨٧م نامية بمقدار ٥٥% وبمعدل ٨% سنويا لكن على الرغم من ارتفاع طاقات التكرير لدول المجلس الا ان نسبتها الى طاقة التكرير الدولية منخفضة جدا على الرغم من ارتفاع هذه النسبة

والتي بلغت النسبة له ٢٢% في عام ١٩٨١م ارتفعت وبشكل مستمر الى ان بلغت ٣٧% في عام ١٩٨٧م .

وإذا نظرنا الى دول المجلس ككلا على حدى فنجد ان الطاقة الالغاجية لم تتغير لكل من دول البحرين البالغة ٢٥٥ الف برميل يوميا على امتداد الفترة ١٩٨١م - ١٩٨٧م والكويت البالغة ٥٦٠ الف برميل يوميا على امتداد الفترة ١٩٨١م - ١٩٨٥م ثم ارتفعت الى ٥٨٠ الف برميل يوميا في عام ١٩٨٦م والى ٧٢٥ الف برميل يوميا في عام ١٩٨٧م نامية بمقدار ٢٩% مقارنة بعام ١٩٨٥م .

وضمن استراتيجية الكويت لتأمين منافذ لبيع منتجاتها في السوق العالمية االدمت على استملاك معظم عمليات شركة "جولفا اويل" في اوربا الغربية واسكندنافيا خلال عام ١٩٨٣م ثم ااضافت اليها موجودات "جالفا اويل" في ايطاليا عام ١٩٨٢م ويتم تنسيق كل هذا النشاط في التكرير وتوزيع المنتجات من خلال شركة البترول الكويتية العالمية التابعة لمؤسسة البترول الكويتية وتدير الشركة الان حوالي ٣٠٠٠ محطة بنزين في هولندا وبلجيكا وكسمبورغ والدانمارك والسويد وايطاليا الى جانب مصفاة في هولندا طاقتها التكريرية ٧٥٠٠٠ الف برميل في اليوم واخرى في الدنمارك طاقتها ٥٠٠٠٠ برميل في اليوم بالاضافة الى عدة مصانع لانتاج زيوت التزييت ومختبر للابحاث والتكنولوجيا في هولندا كما تملك ايضا مرافق لتزويد الطائرات بالوقود في عدد من المطارات الدولية (١٢)

وفي سلطنة عمان نلاحظ ان طاقه مصافي التكرير قد بلغت ٥٠ الف ب/ي للفترة ١٩٨٢م - ١٩٨٦م ثم ارتفعت الى ٨٠ الف برميل يوميا في عام ١٩٨٧م نامية بمقدار ٦٠% مقارنة بعام ١٩٨٦م وبمعدل ١٢% سنويا، اي ان سلطنة عمان لم يوجد بها مصافي حتى نهاية عام ١٩٨١م .

ونلاحظ ان دولة الامارات قد بلغت اجماليات طاقت مضافها لتكرير النفط ١٩٥ الف برميل يوميا على امتداد الفترة ما عدا في عام ١٩٨٣م عندما انخفضت طاقتها التكريرية الى ١٣٥ الف برميل يوميا، وقد ساهمت الالغاجية الالقتصادية الموحدة لدول المجلس في تسهيل دخول زيوت (ادنوك) النهائية الى اسواق دول الخليج العربية وقد تمكنت (ادنوك) لاول مره من دخول سوق الكويت على الرغم من المنافسة الشديدة من الزيوت الالجنبية والمحلية .

جدول رقم (٣٥)

اجمالي طاقات مصافي تكرير النفط القائمة في دول المجلس
(الف برميل/يوم)

١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	
١٩٥	١٩٥	١٩٥	١٩٥	١٣٥	١٩٥	١٩٥	الامارات
٧ر١	٧ر٦	٧ر٧	٨ر٥	٧ر٠	١٠ر٧	١١ر٠	% للمجلس
٢٥٥	٢٥٥	٢٥٥	٢٥٥	٢٥٥	٢٥٥	٢٥٥	البحرين
٩ر٢	٩ر٩	١٠ر٠	١١ر١	١٣ر١	١٤ر٠	١٤ر٤	% للمجلس
١٤٤٣	١٤٢٠	١٤٢٠	١١٧٠	٩٢٠	٧٥٠	٧٥٠	السعودية
٥٢ر٣	٥٥ر٤	٥٥ر٨	٥١ر٠	٤٧ر٦	٤١ر٢	٤٢ر٣	% للمجلس
٦٢	٦٣	٦٣	٦٣	١٣	١٣	١٣	قطر
٢ر٢	٢ر٥	٢ر٥	٢ر٨	٠ر٧	٠ر٧	٠ر٧	% للمجلس
٧٢٥	٥٨٠	٥٦٠	٥٦٠	٥٦٠	٥٦٠	٥٦٠	الكويت
٢٦ر٣	٢٢ر٦	٢٢ر٠	٢٤ر٤	٢٩ر٠	٣٠ر٧	٣١ر٦	% للمجلس
٨٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	—	عمان
٢ر٩	٢ر٠	٢ر٠	٢ر٢	٢ر٦	٢ر٧	—	% للمجلس
٢٧٦٠	٢٥٦٣	٢٥٤٣	٢٢٩٣	١٩٣٣	١٨٢٣	١٧٧٣	المجلس
١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	%
٧٣٨٧٠	٧٣٨٠٠	٧٤٠٠٠	٧٥٠٠٠	٧٥٢٠٠	٧٧١٠٠	٨١٤٠٠	طاقة التكرير الدولية
٣ر٧	٣ر٥	٣ر٤	٣ر١	٢ر٦	٢ر٤	٢ر٢	المجلس للعالم %

المصدر :

صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي
الموحد لعام ١٩٨٦م، ص ٣٠٧،
منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الامين
العام السنوي الثالث عشر ١٩٨٦م والرابع عشر ١٩٨٧م، ص ٧٥، ص ٦٩.

اما في السعودية فقد بلغت اجمالي طاقات مصافيها ٧٥٠ الف
برميل يوميا في عامي ١٩٨١م و ١٩٨٢م ارتفعت وبشكل مستمر الى ٩٢٠
الف برميل يوميا عام ١٩٨٣م و ١١٧٠ الف برميل يوميا عام ١٩٨٤م و
١٤٢٠ الف برميل يوميا في عام ١٩٨٥م و عام ١٩٨٦م ثم ارتفعت الى
١٤٤٣ الف برميل يوميا في عام ١٩٨٧م ناميا بمقدار ٩٢% مقارنة
بعام ١٩٨١م وبمعدل ١٣ر٢% سنويا.

وعلى الرغم من ان الطاقة القائمة في مصافي قطر بلغت ١٣
الف برميل يوميا للاعوام ١٩٨١م - ١٩٨٣م الا انها ارتفعت الى
١٦٣ الف برميل يوميا لالعوام ١٩٨٤م و ١٩٨٥م و ١٩٨٦م نامية بمقدار
٢٨٤ر٦% ومن ثم انخفضت الى ٦٢ الف ب/ي لعام ١٩٨٧م.

ويلاحظ من نسبة الطاقة التكريرية القائمة لكل دولة من دول المجلس الى اجمالي طاقة المجلس ان الدول حافظت على ترتيبها من حيث نسبتها على امتداد الفترة و اذا اخذنا عام ١٩٨٧م نجد ان اعلى نسبة سجلت للسعودية بلغت ٥٢٣% تلتها الكويت بنسبة ٢٦٣% ثم البحرين ٩٢% والا مارات ٧% قطر ٢٢% واخيرا عمان بنسبة ٢٩% والشكلان البيانيان رقم (١٧) ورقم (١٨) يبينان طاقات مصافي تكرير النفط القائمة في دول المجلس لعام ١٩٨١م و ١٩٨٧م على التوالي .

٥-٥ مجلس التعاون وتنسيق السياسة النفطية:

نصت المادة الحادية عشرة من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة على ما يلي:

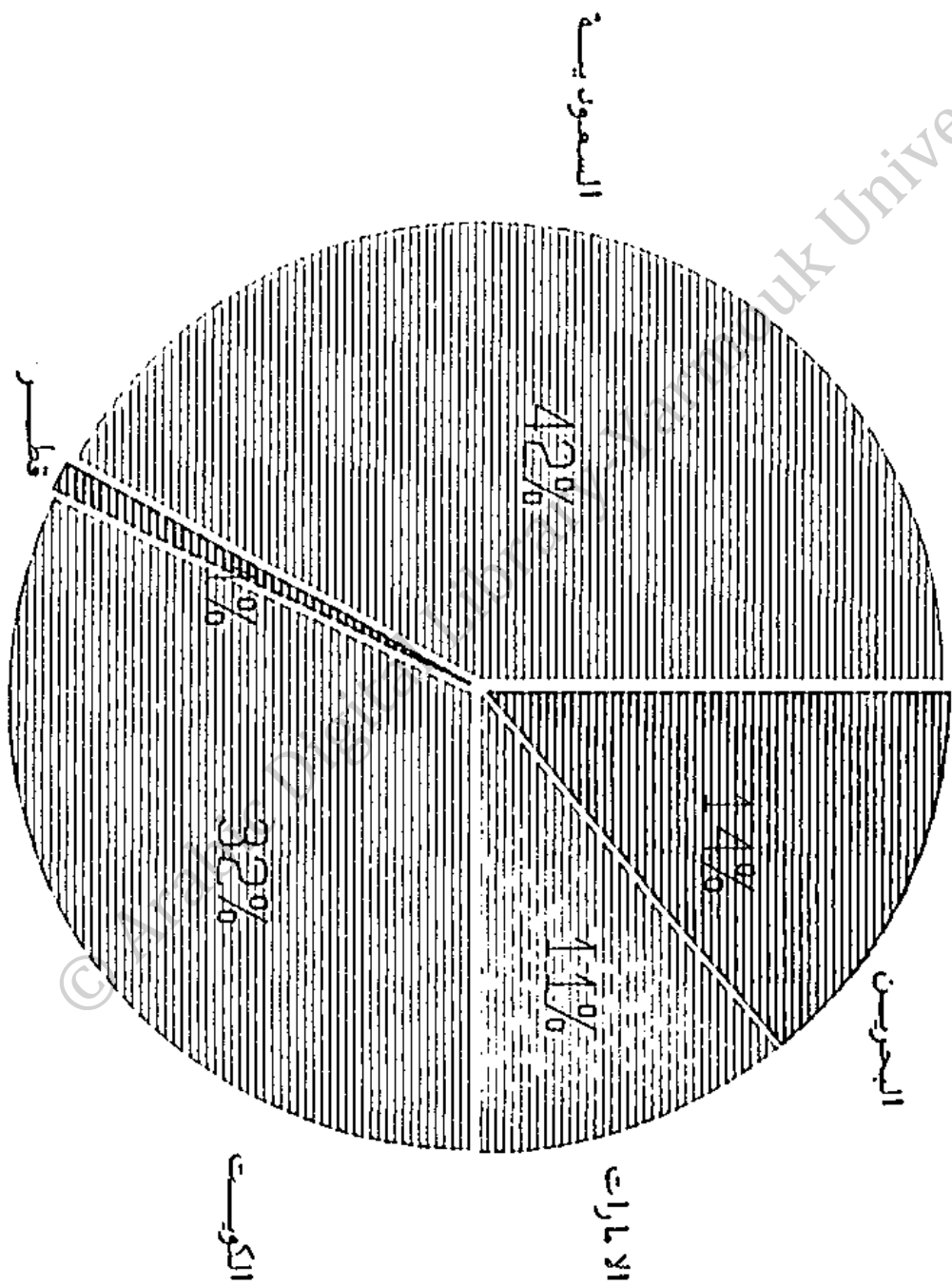
١. تعمل الدول الاعضاء على تنسيق سياستها في مجال الصناعة النفطية بجميع مراحلها من استخراج وتكرير وتسويق وتصنيع وتسعير واستغلال الغاز الطبيعي وتطوير مصادر الطاقة.
٢. تعمل الدول الاعضاء على وضع سياسات نفطية موحدة واتخاذ مواقف مشتركة ازاء العالم الخارجي ومن المنظمات الدولية والمتخصصة.

ومن الملاحظ ان الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لم تعكس الالهمية الاستراتيجية للنفط في مجال التعاون بين دول المجلس ، فلقد عالجت موضوع التعاون في مجال النفط بشكل سريع في مادة واحدة ، وهي التي افردت سبع مواد للتبادل التجاري بين دول المجلس ، ويمكن تفسير ذلك في ضوء كون النفط عنصرا مهما من عناصر السيادة المحلية والتي ترغب دول المجلس في وضعة ضمن اطار من التحكم الداخلي.

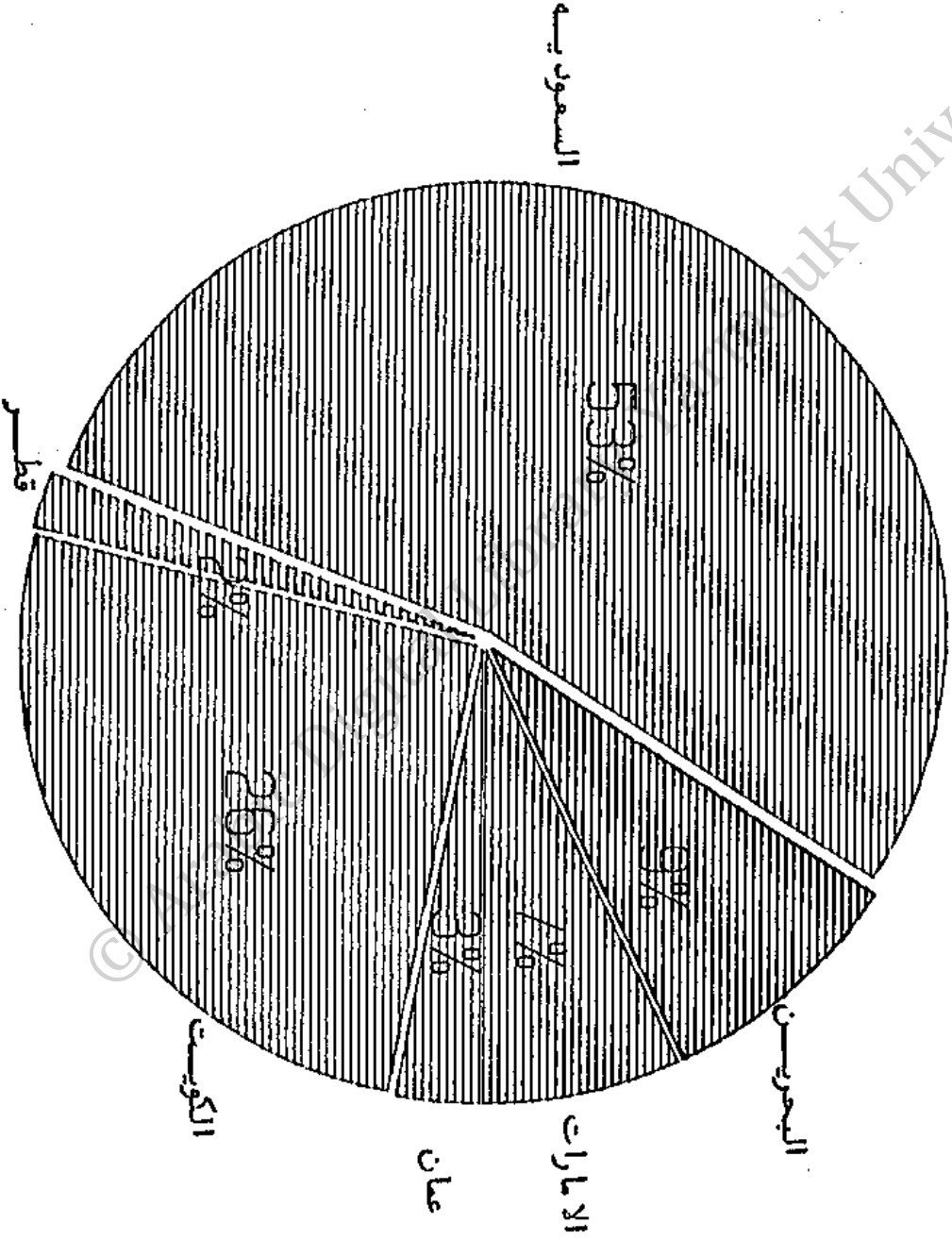
ورغبة في تحقيق المادتين السابقتين عقد وزراء نبط دول المجلس اول اجتماع لهم في الرياض بالملكة العربية السعودية في يناير ١٩٨٢م ومن ثم توالى اجتماعاتهم وتم الخروج بعدة قرارات في الاجتماعات التي تمت حتى الان ومنها (١٣):

اتفق الوزراء على وضع سياسات نفطية موحدة واتخاذ مواقف مشتركة ازاء العالم الخارجي ومن المنظمات الدولية المتخصصة والدخول في مفاوضات تجارية مع الدول الصناعية منفردة او بصورة

شكل رقم (١٧)
 طاقت مصافي تكرير النفط القائم في دول المجلس لمسام ١٩٨١ م*



شكل رقم (١١٨)
 طاقات مصافي تكرير النفط القائم في دول المجلس لعام ١٩٨٧ م



القليمية بهدف ايجاد علاقات صناعية منتظمة والحصول على ميزات تجارية، واكد الوزراء اهمية تبني سياسة انتاجية نفطية هدفها توفير الامن البترولي لدول المجلس وتحقيق التضامن في حالة تعرض انتاج احدى دول المجلس الست الى ظروف طارئة تؤدي الى انقطاع انتاجها، ويشمل هذا التضامن كما اقترح الوزراء اقراض الدولة المتضررة بقيمة كميات من النفط تنتج وتباع لحسابها في ظل ترتيبات يتفق عليها في حينه، واتخاذ اجراءات بترولية مناسبة تجاه اية دولة معتدية على احدى دول المجلس وكذلك العمل على بناء مخزون احتياطي من المنتجات المكررة في كل دولة من دول المجلس وترشيد الاستهلاك المحلي لهذه المنتجات وتطوير مصادر الطاقة البديلة في الدول الاعضاء، ونادى الوزراء بضرورة اتخاذ موقفا موحدا داخل الاوبك في القضايا الخاصة بهذه المنظمة مثل المشروعات المشتركة ودخول اعضاء جدد وتعديل الميثاق، واوصى الوزراء بتكوين لجنة دائمة لوزراء البترول ولجنتين اخريين لمتابعة التنسيق، سواء كان ذلك على صعيد المشروعات الصناعية النفطية ام على صعيد تسويق النفط.

وعقد مديروا شركات النفط الوطنية في الدول الاعضاء اجتماعا في المقر العام للامانة، بهدف تنسيق السياسات النفطية المحلية، وبدا المسؤولون على مستوى وكلاء وزارات النفط في الدول الست اجتماعا في الكويت بهدف تنسيق عمليات تسويق النفط والغاز والمنتجات النفطية، وعقد وزراء النفط اجتماعا في سلطنة عمان وهو الاجتماع الثالث ومن بين ما قرروا اقامة منظمة صناعية بترولية شاملة في سلطنة عمان وانشاء وحدة لتكرير النفط العماني الشليل لتحسين نوعيته وتطويته مركزه في الاسواق العالمية، وشكل المؤتمر لجنة لدراسة مختلف العوامل المرتبطة بهذا المشروع الذي يعتبر تطورا هاما في اعمال التنسيق والتعاون بين دول المجلس، وان تقوم الدول الاعضاء المنتجة للغاز بتوفيره للدول الاعضاء التي تفتقر اليه لاستخدامه في محطاتها ومصافيها، انشاء شبكة موحدة لنقل وتصدير النفط من دول المجلس الى العالم على ان يقتصر استخدام هذه الشبكة على حالات الضرورة، تخصيص مخزون استراتيجي امني من النفط الخام في الدول الاعضاء يمكن الاستعانة به للاستخدامات المدنية في الحالات الطارئة.

ووافق الوزراء على تقرير لمديري الشركات النفطية يدعو الى ابداء مرونة في انشاء الصناعات النفطية وانشاء مصافي التكرير

بحيث تكون ملائمة لجميع انواع البترول الخام المنتجة للدول الاعضاء بالمجلس والى التبادل للمعلومات عن الانتاج والاسعار وعدم اعطاء شروط تفضيلية مختلفة لمشتري النفط الخام من احدى الدول الاعضاء بالاضافة الى الاستعانة بالكوادر الفنية وبيوت الخبرة المتواجدة في الدول الاعضاء عند اقامة المشروعات الصناعية النفطية، وشكل المؤتمر لجنة خاصة من المسؤولين عن التدريب في الدول الاعضاء لوضع صيغ تكاملية في مجالات التدريب،

واكد الوزراء في اجتماعاتهم على اتخاذ موقف موحد داخل المنظمة (منظمة الاوبك) في القضايا الخاصة بها، واكد الوزراء ضرورة الالتزام بقرارات المنظمة من حيث تحديد حصص الانتاج والاسعار، وفي مؤتمر القمة الاخير ايد وزراء النفط لدول المجلس خطة لتكثيف الاتصالات بين الدول المنتجة للنفط، وفوض مجلس التعاون سلطنة عمان للاتصال بالدول الرئيسية المنتجة للنفط من خارج منظمة اوبك، بهدف التعاون بينهم وبين الاوبك لتحقيق صالح للجميع في استقرار اسعار النفط، واتفق وزراء النفط على ضرورة احترام الاعضاء في منظمة الاوبك حصص الانتاج المخصصة لهم، والاسعار التي حددت لتأمين الاستقرار في الاسواق النفطية، ومما يذكر ان المفاوضات لا زالت جارية بين مفوضية المجموعة الاقتصادية الاوروبية والاروبية والامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والتي بدأت منذ سنوات بهدف التوصل الى اتفاق بين المجموعتين يشمل جميع جوانب اوجه التعاون الاقتصادي وخاصة فيما يتعلق بالتبادل التجاري بين المنطقتين ومنها تسويق المنتجات البتروكيمياوية المنتجة في دول الخليج العربية في اسواق الدول الاعضاء بالمجموعة وسبب هذه المفاوضات هو ان المجموعة الاقتصادية لا زالت تفرض رسوما جمركية مرتفعة نسبيا على اغلب المنتجات البتروكيمياوية السعودية بغرض الحد من دخولها الى اسواق الدول الاعضاء فيها (١٤).

٦-٥ المشروعات البترولية المشتركة :-

ومن اهم المشروعات التي تحققت في ظل منظمة اوبك والتي ساهمت دول مجلس التعاون بها (١٥) :

١ - الشركة العربية لنقل البترول :

تم تاسيس الشركة في عام ١٩٧٣م ومقرها الكويت وتشمل نشاطاتها الشحن البحري للنفط والمنتجات الهيدروكربونية، يساهم في الشركة جميع اعضاء المنظمة باستثناء سوريا،

وتساهم قطر مجلس التعاون بما نسبته ٣٥٪ من رأسمال الشركة والذي ثبت في نهاية عام ١٩٨٠م بما قيمته ٥٠٠ مليون دولار.

ب - الشركة العربية لبناء واصلاح السفن (اسري):

تأسست الشركة في عام ١٩٧٣م وساهم بها البحرين والسعودية وقطر والامارات والكويت اضافة الى العراق ومصر وليبيا وتساهم قطر المجلس بما نسبته ٦٣٪ من رأسمال الشركة، وتقوم الشركة ببناء واصلاح وصيانة السفن وتقديم جميع الخدمات التي تقوم بها الاحواض الجافة، ويجسد الحوض الجاف الذي افتتح في البحرين عام ١٩٧٧ توجه الاوابك لقامة نشاطات نفطية متكاملة تشمل على الخطوات السابقة واللاحقة لانتاج النفط الخام، وقامت الشركة بتأسيس شركات تابعة (Subsidiary Companies) في مجال صيانة واصلاح السفن كشركة (Asrypropel) واعمال اللحام كشركة (Asryweld)

ج - الشركة العربية للاستثمارات البترولية (البيكورب):

تم تأسيس الشركة في عام ١٩٧٥م في السعودية برأسمال قدره ٣٤٠ مليون دولار، وتحددت اغراض الشركة بالاسهام في تمويل المشروعات والصناعات النفطية وادارة النشاط المتفرعة او المساعدة او المرتبطة او المكملة لهذه المشروعات والصناعات ولشركة في سبيل ذلك صلاحيات واسعة في المساهمة وانشاء الشركات المتخصصة في القطاعات المتعلقة باغراضها وفي الاقراض والاقتراض واصدار السندات وتوظيف الاموال واصدار وثمان وتصريف الاوراق المالية، ويساهم في الشركة السعودية والكويت والامارات وقطر والبحرين وسلطنة عمان بالاضافة الى بعض الاقطار العربية الاخرى، وتساهم قطر المجلس بما نسبته ٦٤٪ من رأسمال الشركة، ومن مساهمات الشركة في اصدار السندات والقروض مساهمتها بمبلغ ١٦ مليون دولار في القرض المقدم للمؤسسة القطرية العامة للنفط بلغت لقيمته ٣٥٠ مليون دولار وذلك لقامة مصنع للغاز السائل (LNG)

د - الشركة العربية للخدمات البترولية:

وتأسست في عام ١٩٧٧م ومقرها ليبيا وتعتبر الشركة شركة قابضة لها ان تؤسس شركات فرعية تابعة لها وذلك حسب

متطلبات الخدمات المتمثلة بالصناعة النفطية والبتر وكيميائية، كالتنقيب والحفر وصيانة الابار واجهزة الاختبار والمسح الزلزالي واجراء الدراسات المتعلقة بالمخزون النفطي والجيولوجي والمسوحات الطبوغرافية وتوفير الخدمات النفطية البرية والبحرية وتأمين جميع المواد والاجهزة اللازمة للخدمات النفطية، وتم تاسيس الشركة العربية للحفريات عام ١٩٧٧م كشركة تابعة لها وذلك للقيام بجميع العمليات الحفرية اللازمة للتنقيب عن واستخراج النفط والغاز وحدد رأسمالها بعشرة ملايين دينار ليبي ويساهم في الشركة السعودية وقطر والبحرين اضافة الى العراق والجزائر وليبيا ومصر وسوريا وتبلغ مساهمة قطر مجلس التعاون الخليجي ٥٥% من رأسمال الشركة،

هـ - الشركة العربية للاعمال والتصميمات الهندسية ومقرها الامارات وقد وقع على اتفاقية الشركة عام ١٩٨١م وتهدف الشركة الى القيام بتأمين الخدمات الاستشارية الهندسية المتعلقة بمصافي النفط والمشاريع البتر وكيميائية وانابيب النفط، وبلغ رأسمالها ٢٠ مليون دولار ساهمت في الشركة تسعة قطر عربية بالتساوي باستثناء الجزائر ب ٥% وسوريا بنسبة ٤%،

و - المعهد العربي للتدريب النفطي الذي اعلن تاسيسه نهائيا عام ١٩٧٨م في بغداد بهدف تدريب وتأهيل جميع فئات العاملين في ميدان الصناعة النفطية من مدراء ومهندسين وفنيين، كما يتابع المعهد دراسة المتغيرات المتعلقة بالصناعة النفطية وبحث تأثيراتها على اقتصاديات الصناعة النفطية، واجراء التوصيات لمختلف الوظائف في جميع المستويات الادارية التابعة للنشاطات النفطية وتحديد البرامج التدريبية المختلفة وتطويرها،

من المشروعات المشتركة في منطقة الخليج:

الصناعات البتر وكيميائية:

تم تاسيس اول مشروع خليجي مشترك في مجال البتر وكيميويات في البحرين عام ١٩٨٠م باسم شركة الخليج لصناعة البتر وكيميويات وذلك بين السعودية والكويت والبحرين ولد جاء في النظام الاساسي لهذه الشركة الغرض من انشائها:

- إقامة مشروعات صناعية لتحويل الغاز الطبيعي الى امونيا وميثانول .
- انشاء صناعات المنتجات البتروكيماوية الوسيطة وشبه نهائية
- انشاء وامتلاك حظائر الخزانات والمنشآت المدفئية ووسائل النقل، كل ذلك في الحدود اللازمة لتحقيق اغراض الشركة.

اغراض الشركة:

- المتاجرة بالمواد التي تدخل في عمليات هذه الصناعات.
- تسويق منتجات مصانع الشركة.
- القيام باية مشروعات اخرى تكون مادتها الاساسية الغاز ومشتقاته.
- كما يجوز للشركة ان تكون لها مصلحة او ان تشترك باي وجه مع الهيئات التي تزاوّل اعمالا شبيهه باعمالها او التي تعاونها على تحقيق اغراضها ولها ان تشتري هذه الهيئات او ان تلحظها بها.
- ويبلغ رأس مال الشركة ٦٠ مليون دينار بحريني وتبلغ طاقة المصنع ٢٠٠٠ طن متري يوميا وقد بدأ الانتاج التجاري اوائل عام ١٩٨٦م (١٦) .

٢٠ صناعات تحت الانشاء:

شركة تحويل زيت الوقود الثقيل:
وهي شركة بحرينية سعودية كويتية وجاء في النظام الاساسي لهذه الشركة ان الاغراض التي تأسست من اجلها هي:

القيام نيابه عن الشركاء او من يخلفهم او يقيمونه مقامهم او يشركونه منهم باعداد الدراسات وعمل التصميمات التفصيليه وانشاء وتملك ادارة وتشغيل الوحدات الانتاجية لتحويل زيت الوقود الثقيل الى منتجات نفطيه خفيفه ومتوسطة واية منتجات اخرى.

ويكون للشركة في سبيل ذلك جميع الصلاحيات اللازمة للقيام بهذه الاعمال ولها على وجه الخصوص ان تلوم بالاتي:

- شراء زيت الوقود الثقيل وتكسيه وتحويله الى منتجات نفطيه خفيفه ومتوسطة والى منتجات اخرى.
- تسويق منتجات الشركة في الداخل والخارج.
- إقامة المصانع والمباني والخزانات واية منشآت اخرى لازمة

لتحقيق اغراض الشركة.

اية اعمال اخرى تكون ضرورية لتحقيق اغراض الشركة او تساعد في ذلك بما فيها حق تملك العقارات .

ويجوز للشركة ان تكون لها مصلحة او ان تشترك باي وجه مع الهيئات او المؤسسات او الشركات التي تزاوول اعمال شبيهه باعمال او مكمله لا غراضها والتي تعاونها على تحقيق اغراضها سواء في البحرين او في خارجها ولها ان تمتلك كل جزء من هذه الهيئات او المؤسسات او الشركات المذكورة او تندمج فيها او تشتريها او ان تلحقها بها، ويبلغ رأس مال الشركة ٢ مليون دولار (١٧).

الهوامش:

- ١- رجب، يحيى حلمي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية رؤية مستقبلية دراسة قانونية سياسية اقتصادية، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الكويت ١٩٨٣م ص ٢٧١ - ٢٧٢ .
- ٢- القيسي، حميد، " نحو سياسة بتروولية عربية مشتركة"، ندوة التنمية الاجتماعية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي منشورات جامعة الكويت، الكويت ١٩٧٩م ص ١٠٩ - ١٣٧ .
- لطفي، علي نحو سياسة بتروولية خليجية مشتركة ندوة التنمية الاجتماعية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي منشورات جامعة الكويت، الكويت ١٩٧٩م ص ١٣٩ - ١٨٢ .
- ٣- القيسي، حميد مصدر سابق ١٠٩ - ١٣٧ .
- ٤- القيسي، حميد مستقبل التنمية ودور العمل العربي المشترك مجلة الوحدة الاقتصادية العربية السنة الثالثة العدد ٦ عمان - الاردن ٦ كانون اول ١٩٨٧م ص ٣٩ - ٨١ .
- ٥- رجب، يحيى حلمي مصدر سابق ص ٣٢٩ - ٣٣٠ .
- ٦- القيسي، حميد مصدر سابق ص ٣٩ - ٨١ .
- ٧- وكالة الانباء الكويتية (كونا) مجلس التعاون لدول الخليج العربي الكويت، الطبعة الثانية ١٩٨٥م ص ٨٠ .
- ٨- المري، جابر عبدالهادي وشريح، فهد رشيد، الغاز الطبيعي والتكامل بين القطر المشرق العربي مؤتمر الطاقة العربي الرابع، الجزء الثاني، اوراق مصادر الطاقة، بغداد - العراق، ١٤ - ١٧ اذار (مارس) ١٩٨٨م ص ٤٣ - ٤٤ .
- ٩- السبيضان، جليل شيعان، بعض عوامل التنمية الاقتصادية في القطر الخليج العربي، مجلة الخليج العربي المجلد ١٥، العدد (٤-٢) ١٩٨٣م، ص ١٦٤ .

- ١٠- منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول واخرون، مؤتمر الطاقة العربي الرابع، الجزء الخامس، الاوراق القطرية، بغداد - العراق، ١٤ - ١٧ اذار مارس ١٩٨٨م، ص ١٦ .
- ١١- جرار، محمد فؤاد التكامل حجر الزاوية لبلوغ اهداف المجلس، مجلة ديارنا والعالم السنة الثانية، العدد (٩٠) حزيران ١٩٨٣م ص ١٥ .
- ١٢- منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول واخرون، مصدر سابق، ص ٣٥٢ .
- ١٣- وكالة الانباء الكويتية (كونا)، مصدر سابق ص ٦٧ - ٧٧ .
- ١٤- منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الامين العام السنوي الثالث عشر ١٩٨٦م ص ٩٨ .
- ١٥- بسيسو، فؤاد حمدي، التعاون الانمائي بين اقطار مجلس التعاون العربي الخليجي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، بيروت - لبنان ايار ١٩٨٤م ص ١٩٦ - ٢٠٢ .
- ١٦- منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول واخرون، مصدر سابق، ص ٨١ - ٨٢ .
- ١٧- نفس المصدر، ص ٨٢ .

خلاصة واستنتاجات وتوصيات

١- الخلاصة :-

حاولنا في هذه الدراسة الطاء الضوء على مبررات ومرتكزات قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية مكتفين بثلاث مدخلات من المدخلات العديدة وهي: الزراعة والتجارة والنفط، وذلك بعد استعراض الروابط الاجتماعية والاقتصادية وشم مجلس التعاون بأهدافه وهيكله ومنجزاته، وخلصت هذه الدراسة وحسب تسلسل الفصول الى ما يلي:

تشكل دول المجلس وحدة جغرافية طبيعية فيما بينها ، فهي تشكل اقليما جغرافيا واحدا يخلو من أي حدود طبيعية، وتمثل هذه الدول كيانا طبيعيا واحدا، فجغرافيتها و مناخها واحدا، كذلك حياتها النباتية و الحيوانية .

ومن الملاحظ ان السمات الاقتصادية في دول المجلس متشابهة، فلقد كان استخراج وتجارة اللؤلؤ عماد اقتصادها اذ انه المجال الاساسي للعمل و الانتاج بالاضافة الى الزراعة والتجارة البرية و البحرية وان لم يكن بنفس اهمية اللؤلؤ ، وبلي الامر كذلك الى ان تدفق البترول ليصبح العمود الفقري لاقتصاد هذه الدول . ولقد ادى موقع دول المجلس الاستراتيجي الى تعالاب وتووعها تحت الاستعمار، الذي لعب دورا فيما بعد في تعطيل المجال الحيوي الاقتصادي للوحدات الاجتماعية عن طريق تقسيم الارض وتكريس نوع من الاقليمية .

اشتمت دول المجلس بوجود ثلاثة تجمعات رئيسية، مجتمعان مستقران و اخر مرتحل، فلقد ظهر احد المجتمعين المستقرين على سواحل الخليج العربي حيث وجدت تجمعات سكانيه اعتمدت في معيشتها على استخراج اللؤلؤ و الصيد والتجارة البحرية ، وظهر المجتمع الاخر المستقر في المناطق الداخلية و الواحات اذ اعتمدت في معيشتها على الزراعة ، اما المجتمع المرتحل فهم البدو الذين اعتمدوا على العي والتجارة البرية في معيشتهم ، ووجدت علاقات اقتصادية بين هذه التجمعات اعتمد احدها على الاخر في توفير ما يحتاجه ، ولقد كانت القبيلة هي الشكل السائد للتنظيم الاجتماعي وما زالت بالرغم من انها اخذت حديثا بالسياسات والادارات الحديثة .

ويمكن القول ان المنظمة كانت طوال مراحل تاريخها المتعاقبة عبارة عن منظمة اقتصادية واحدة فلم تكن هناك حواجز امام انسياب عوامل الانتاج ولم تكن هناك قيود على حرية التملك والارث وممارسة كافة الانشطة الاقتصادية فلم تنشأ الحواجز الاقتصادية بينها الا في مرحلة الاستقلال ، لذا فان العودة الى الاندماج الاقتصادي هو تخطي الوضع الاستثنائي الغريب و العودة الى الوضع الطبيعي .

وتتصف اتفاقية انشاء مجلس التعاون بالشمول والا تساع اذ انها تهدف الى تحقيق التنسيق والتكامل وتعميق و توثيق الروابط والصلات بين الدول الاعضاء في المجالات الاقتصادية والتجارية والتعليمية والثقافية والاجتماعية والصحية والاعلمية والسياحية والتشريعية والادارية ، هذا اضافة الى التنسيق في مجال الامن الداخلي والدفاع والسياسة الخارجية ، اي انها تشمل جميع اوجه نشاط الدول والمجتمع .

ويلاحظ ان الاتفاقية الاقتصادية تشبه اتفاقية انشاء المجلس في الاتساع والشمول وتعدد المجالات المطلوب توحيدها او التنسيق فيما بينها ، فهي شاملة ايضا لجميع نواحي النشاط الاقتصادي وتهدف الى تحقيق تبادل السلع الوطنية والخدمات بلا قيود او رسوم جمركية واطلاق حرية الانتقال للاموال والاشخاص وممارسة النشاط الاقتصادي والتملك وتنسيق سياسات الطاقة وخطط التصنيع والسياسات النقدية والمالية والاستثمار داخليا وخارجية وسياسات تدريب وتأهيل القوى العاملة واعداده وتوحيد معايير وتصنيف المهن والحرف والتنسيق في مجالات النقل البري والبحري والجوي ، وتنسيق اقامة مشاريع البنية الاساسية كالموانئ والمطارات و محطات الكهرباء والطرق .

وعلى الرغم من شمول واتساع ماتغطيه الاتفاقية الاقتصادية وتعدد مجالاتها الا انها لا تؤدي بصيغتها الحالية الى قيام منظمة اتحاد جمركي تتحرك فيها البضائع المستوردة والمنتجة محليا بلا قيود او ضرائب جمركية ، فهي لا تنص على توحيد التعرفة الجمركية وانما تتبنى حد ادنى لها تجارة الخارج وتسمح للدول بان تفرض تعرفة جمركية اعلى من الحد الادنى ، وهذا يعني ان البضائع التي يتم تبادلها بدون رسوم او قيود ادارية هي المنتجات الوطنية فقط .

ويلاحظ كذلك عدم الزام الاتفاقيات للدول بأي اجراء بالنسبة
لحرية انتقال رؤوس الاموال والاشخاص وحرية التملك والارث
وممارسة النشاط الاقتصادي لان نص المادة يلغى بان تتفق الدول
لفظ على القواعد التنفيذية لتحقيق هذه الاغراض، اي الترتيب
لاجتماعات لاحقة قد يتم الاتفاق فيها وقد لا يتم كما هو حاصل
الان بالنسبة لممارسة حق التملك والنشاط التجاري.

مفر جهاز الامانة العامة ومحدودية امكانيات، فمن حيث
الكم لا يتعدى عدد العاملين فيه مائتي فرد، وفي نفس الوقت فان
هذا الجهاز مطلوب بمتابعة عملية تنسيق وتعاون واسعة لا تقتصر
على المجالات الاقتصادية ولكنها تشمل الدفاع والامن والتعليم
والشؤون الاجتماعية والصحية والاعلامية والسياحية والشؤون
الادارية والقانونية، لذا فان التوجه لتحقيق التكامل والاندماج
الاقتصادي يتطلب ايجاد اجهزة مركزية اكبر حجما وذات صلاحيات
واسعة

يواجه القطاع الزراعي في دول المجلس العديد من المعوقات
المتشكلة في المناخ والامتداد الصحراوي الذي يسود معظم مناطق
دول المجلس بكل ما يعنيه هذا من ملوحة في التربة وقلة في
الموارد المائية اضافة الى ندرة الامطار وارتفاع درجات الحرارة
والرطوبة هذا من جهة اما من جهة اخرى فيشكل تخلف القوى العاملة
الزراعية والعلاقات الانتاجية السائدة والممكنة والتكنولوجيا
الزراعية اللاتامة والمشاكل التسويقية والتخزين معوق اخر.

وفي ظل هذه المعوقات سجل الانتاج النباتي المكون من انتاج
الحبوب والدرنات والخضراوات والفاكهة زيادة كبيرة فقد ارتفع الانتاج
من ١٧٤٣٤٠ الف طن عام ١٩٧٩م الى ٢٨٤٩٦٦ الف طن عام ١٩٨٣م بنمو
قدره ٦٣٥% للفترة ١٩٧٩-١٩٨٣م بمعدل ١٢٧% و يعود هذا الى
ارتفاع انتاجية جميع مكونات الانتاج النباتي، وقد شكل انتاج
الحبوب والدرنات والخضراوات والفاكهة ما نسبته ٢٤٤% و ٧٠% و ٥١% و
٢٣٨% على التوالي من اجمالي الانتاج النباتي لعام ١٩٨٣م
امادول المجلس فقد تزايد انتاجها النباتي جميعا باستثناء
البحرين وقطر التي انخفض انتاجها بنسبة ٥٩٦% و ٧% على التوالي.
ويلاحظ ان انتاج دول المجلس الى اجمالي انتاج المجلس ككل
لعام ١٩٨٣م سجل ما نسبته ١٢٥% لسلطات و ٧٠% للبحرين و ٧٤%

للسعودية و ١٠% لعمان و ٠.٨% لقطر و ١٩% لكويت ، اي ان انتاج
السعودية و الامارات و عمان قد شكل ما نسبته ٩٦.٦% من اجمالي
النتاج للمجلس لعام ١٩٨٣ م .

وعلى الرغم من هذا الا لنتاج فان المتوسط العام للاكتفاء
الذاتي للمجلس بلغ ٢٢% وذلك لعام ١٩٨٢م ، وتتباين هذه النسبة
للدول فهي تتراوح بين ادناها ٧% لكويت واقصاها ٣٢%
للامارات .

وسجل الميزان التجاري لقطاع الزراعة عجزا مستمرا و
متزايدا فقد ارتفع العجز من ٥١٧٧ مليون دولار عام ١٩٧٩م الى
٧٩٨٢٢ مليون دولار عام ١٩٨٤م بنمو في العجز قدره ٥٤.٢% ويعزى
هذا الى تزايد الواردات الزراعية التي نمت بمعدل ٥.٠% وانخفاض
المصادر بمعدل ٤.٥% ، وما ينطبق على المجلس ينطبق على دول
المجلس ، وبلغت كلفة الواردات الزراعية للفرد الواحد من سكان دول
المجلس ٥٥٠ دولار وهي اعلى كلفة تسجل في دول العالم .

من الملاحظ ان مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي
الاجمالي منخفضة جدا على الرغم من تزايدها ، فقد بلغت المساهمة
للمجلس ٠.٩٥% في عام ١٩٧٩م وارتفعت الى ٢.٣٦% في عام ١٩٨٥م
وتفاوتت النسب لدول المجلس فسجلت في عام ١٩٨٥م مايلي :
١.٢٥% للامارات و ١.٠٩% للبحرين و ٣.١٠% للسعودية و ٢.٩٩%
لعمان و ١.٢٢% لقطر واخيرا ٠.٦٣% لكويت .

ولقد ازدادت الحاجة الغذائية تعملا نتيجة لزيادة عدد
السكان الطبيعي و الغير طبيعي ، ونتيجة لانخفاض نصيب السكان من
الاراضي الزراعية و المحاصيل المستديمه و ١.٨% من الاراضي
المروية وهي منخفضة جدا مقارنة بالنصيب العالمي ونصيب الدول
الاخرى فتبلغ للعالم ٣ ، ارتفاع دخل الفرد وارتفاع مستوى معيشته
مما أدى الى زيادة الطلب على الغذاء ، قللة الاستثمارات الزراعية
في دول المجلس حيث بلغت ٢٤٦٥ مليون دولار للفترة من ١٩٧٠-١٩٨٠
وهي نسبة منخفضة جدا من اجمالي ١٣٠.٦٩١ مليون دولار اي بنسبة ١.٨%
وعلى الرغم من هذا التدني الا ان نسبة التنفيذ الفعلي لنفس
الفترة لم تتعدى ٢.٥% من حجم الاستثمارات المخططة لقطاع
الزراعة ، ورغم ارتفاع حجم الاستثمارات المخططة في قطاع الزراعة
خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥/١٩٨٦م الا ان النسبة بقيت منخفضة وهي

٧٨% .قلة اليد العاملة الزراعية الى القوى العاملة الكلية
٦٠٣% و ٢٤٠% على التوالي .

وادراكا من المجلس لاهمية الامن الغذائي الذي اصبح انتاجا
اقتصاديا سياسيا ، اتخذت عدت خطوات والتي من شأنها النهوض بهذا
القطاع ، وكان التوجه الاخير خيرا دليل على ذلك باقرارها لمشروع
السياسة الزراعية المشتركة بمرتكزاتها وبرامجها المشتركة لتنسيق
الخطط و السياسات الزراعية الذاتية والانتاج الزراعي و الغذائي
واستغلال ومسح وصيانة الموارد الطبيعية وبحوث الزراعه والتطوير
التكنولوجي .

تقوم اقتصاديات دول المجلس اساسا على انتاج وتصدير سلعة
واحدة وهي النفط بينما تستورد هذه الدول جميع احتياجاتها من
السلع الاستهلاكية والراسمالية من الخارج، فاستمرار الحياة
داخل دول المجلس يعتمد على حركة التصدير والاستيراد وهي حركة
مربوطة بالعالم الخارجي.

تعتبر اقتصاديات دول المجلس من اكثر اقتصاديات دول العالم
النامي انفتاحا على السوق العالمية والتجارة الدولية، فعلى
الرغم من انخفاض حجم التجارة الخارجية من ٢٢٤٦٣٨٧ مليون دولار
عام ١٩٨١م الى ١١٠٠٥٥٨ مليون دولار عام ١٩٨٥م وبمعدل قدره ٩٥ر٥%
خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٥م بمعدل ١٩% سنويا فان نسبة التجارة
الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي (مؤشر درجة الانكشاف
الاقتصادي)رغم انخفاضها ايضا من ٩٧% عام ١٩٨١م الى ٦٥% في
عام ١٩٨٥م ، الا انها مرتفعة مما يعني قابلية دول المجلس الى
التأثير بالتغيرات المفاجئة التي تطرا على التجارة الخارجية،
ويعود سبب تراجع حجم التجارة الخارجية الى الانخفاض الكبير
للمصادر وخاصة الصادرات النفطية على الرغم من ارتفاع حجم
الواردات.

وعلى الرغم من تراجع حجم التبادل التجاري فلقد سجل الميزان
التجاري فائض على امتداد الفترة ٨١ - ١٩٨٥م على الرغم من انخفاض
من ١٠٤٨٦٤٩٩ مليون دولار عام ١٩٨١م الى ٢١٥٣٨٨٤ مليون دولار عام
١٩٨٥م .

ويلاحظ من مؤشر التركيز السلعي للمصادر ان التركيب
السلعي للمصادر قد تركز في الصادرات النفطية حيث بلغت نسبتها

الى اجمالي الصادرات ٨٧٢% في عام ١٩٨٥م، مما يعني ان دول المجلس في وضع لا يسمح لها بمقاومة اجراءات معادية والتحول الى تصدير سلعة اخرى اذا حدثت مقاطعة او حرب او ظروف غير عادية.

ويلاحظ من التركيب السلعي للواردات ان الواردات من السلع الصناعية تحتل المرتبة الاولى وذلك بنسبة ٣٥٧% لعام ١٩٨٤م تليها الآلات ومعدات النقل والمواد الغذائية.

ارتبط اتجاه التجارة الخارجية لدول المجلس بالهيكل السلعي للتجارة الخارجية، فطبيعة السلع المستوردة والتي يغلب عليها السلع الصناعية والآلات ومعدات النقل والاعذية يقتضي استيرادها من الدول الصناعية وتركزت صادرات دول المجلس جغرافيا في عام ١٩٨٥م باليابان كاهم شريك لدول المجلس وذلك بنسبة ٣٦% تلتها دول الجماعة الاوروبية و بنسبة ١٧%، وتركزت واردات المجلس في عام ١٩٨٥م في دول الجماعة الاوروبية كاهم شريك لدول المجلس بنسبة ٣٧٢% تليها اليابان وبنسبة ١٩٧% وبذا احتلت اليابان المرتبة الاولى وبنسبة ٢٩٤% لعام ١٩٨٥م كاهم شريك لدول المجلس في التبادل التجاري تليها دول الجماعة الاوروبية بالمرتبة الثانية وبنسبة ٢٥٥%.

سجلت التجارة البينية تراجعا من ٩٢٤٢ مليون دولار عام ١٩٨١م الى ٦١٥٩٦ مليون دولار عام ١٩٨٥م وبنسبة تراجع ٣٣٤% للفترة ١٩٨٥-١٩٨١ وبمعدل ٧٦% سنويا وهذا عائد الى تراجع التجارة البينية لدول المجلس بدون استثناء ويلاحظ ان نسبة مساهمة السعودية و البحرين والامارات شكلت ما نسبته ٨٣٨% من اجمالي التجارة البينية واصحاب تراجع حجم التجارة البينية تراجعا في مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي فتراجعت من ٤% في عام ١٩٨١م الى ٣٦% في عام ١٩٨٥م ويلاحظ ان ارتباط التجارة الخارجية اكبر بكثير من ارتباط التجارة البينية بالناتج المحلي الاجمالي، الا ان نسبة التجارة البينية الى التجارة الخارجية ارتفعت من ٤١% في عام ١٩٨١م الى ٥٦٢% في عام ١٩٨٥م وعلى الرغم من انخفاض هذه النسبة الا انها مرتفعة في دولة البحرين اذ بلغت ٣٤٨% عام ١٩٨٥م.

اما التجارة البينية في المنتجات ذات المنشأ الوطني فنجد ان حجم التبادل قد بلغ ٩٩١٣ مليون دولار عام ١٩٨٥م بعد ان كان ١٣٧٥٩ مليون دولار عام ١٩٨٤م بتراجع مقداره ٢٨% ، وهذا ناتج عن تراجع حجم التبادل التجاري لدول المجلس دون استثناء .

ويلاحظ ان المنتجات الصناعية ذات المنشأ الوطني تشكل الجزء الاكبر من هذه التجارة وبنسبة ٨٣% في عام ١٩٨٥م تلتها المنتجات الزراعية والحيوانية وبنسبة ١٢% لنفس العام واخيرا منتجات الثروات الطبيعية وبنسبة ٥% .

وعند اخذ نسبة التجارة البينية في المنتجات ذات المنشأ الوطني لعام ١٩٨٥م الى اجمالي التجارة البينية نجد انها تشكل ١٦% مما يعني انه ٨٤% من هذه التجارة هي عبارة عن اعادة تصدير السلع الاجنبية ، ويمكن القول ان تاثير الغاء الرسوم على تبادل البضائع محدود جدا لان القاعدة الانتاجية السلعية ضيقة جدا وبالتالي فان مجال التبادل التجاري محدود جدا ايضا ، ومن ناحية اخرى فان معدل الرسوم الجمركية منخفض اصلا لذا فهي لا تعتبر عائق امام زيادة التبادل التجاري ، وعند مقارنتها بالتجارة الخارجية لدول المجلس نجد انها تشكل ٩,٠% فقط.

ان الاقتصاديات دول المجلس اقتصاديات احادية الجالب تعتمد على النفط ليس كمصدر رئيسي من مصادر الدخل القومي ولكن كعنصر اساسي في تحريك العملية الاقتصادية وقد نتج عن ذلك ان بليت الاقتصاداتها متأثرة بالمستويات غير المستقرة في اسعار النفط وبما يترتب على ذلك من وقع اقتصادات هذه الدول تحت تاثير التغيرات المختلفة التي تطرأ على اقتصادات دول العالم الغربي.

من الثابت وجود تنسيق ومشاريع مشتركة بين دول المجلس قبل تشكيله فجميع دول المجلس باستثناء سلطنة عمان والبحرين اعضاء في منظمة ال'اوبك وجميعها باستثناء عمان اعضاء في منظمة ال'اوابك وتشارك الاعضاء منها في منظمة ال'اوابك بجميع المشاريع التي انشأتها والتي لم تستطع الدول منفردة انشاءها والمتعلقة بمناعة النفط.

ان اي سياسة بترولية مشتركة يجب ان تتضمن العديد من الركائز والتي يجب العمل بها ومنها السيطرة على الانتاج البترولي، تسعير البترول بسعر يطابق لقيمته الحقيقية، تنويع صناعة البترول وعدم لصرها على انتاج و تصدير النفط خاما ، نقل التكنولوجيا عن طريق البترول وتشجيع قيام المشاريع النفطية وتوطين الفوائض المالية، اتباع وسائل الصناعة الحديثة للمحافظة على البترول والدمج الوطني لصناعة البترول.

سجل انتاج النفط الخام في دول المجلس تراجعا على امتداد الفترة ٨١ - ١٩٨٧م فقد تراجع الانتاج من ١٣٢١٩ الف ب/ي عام ١٩٨١م الى ٧٨٤٨ الف ب/ي عام ١٩٨٧م بتراجع قدره ٤٠.٦% وبمعدل سنوي قدره ٨.٥%، ويعزى هذا الى التراجع الكبير في انتاج السعودية والذي بلغ ٤٢٠.٥ الف ب/ي عام ١٩٨٧م بعد ان كان ٩٨٠.٨ الف ب/ي عام ١٩٨١م اي انخفض بمقدار ٥٧%، وهذا ناتج عن التخمة التي حصلت في سوق البترول والتي من اسبابها الركود الاقتصادي الذي شهدته الدول الصناعية، نشج سياسات الطاقة التي بدأت بتنفيذها الدول الأوروبية وأمريكا اظهر منتجين جدد من خارج منظمة الوبك كالمكسيك وبريطانيا والنرويج .

ومصاحب هذا التراجع تراجع في نسبة انتاج دول المجلس الى الانتاج العالمي من ٢٢.٦% في عام ١٩٨١م الى ١٣.٣% في عام ١٩٨٧م ان اهمية نفط دول مجلس التعاون لا تكمن في مقدار مساهمته في تلبية احتياجات العالم الانية بل في احتياطياتها الهائلة التي يظدر ان تستمر لفترة طويلة بعد نضوب معظم الحقول المعروفة فقد ارتفع الاحتياطي من ٢٧.٠٩ بليون برميل في نهاية عام ١٩٨١م الى ٣٦٩.٤٩ بليون برميل في نهاية عام ١٩٨٧م بنمو قدره ٣٦.٤% وبالتالي ارتفع نسبة احتياطيتها الى الاحتياط العالمي من ٤٠.٤% في عام ١٩٨١م الى ٤١.٦% في عام ١٩٨٧م .

بدأت دول المجلس الاهتمام حديثا بانتاج الغاز بعد ان كان يحرق وسجل انتاج الغاز تراجعا مصاحبا للتراجع في انتاج النفط ، وخاصة ان معظم انتاج الغاز هو انتاج مصاحب لانتاج النفط لها من ٨٦٥٥٦ بليون م٣ عام ١٩٨١م الى ٨٤٠٦٩ بليون م٣ عام ١٩٨٧م .

وعلى الرغم من ضخامة الإنتاج الكبير للنفط فإن المكرر منه قليل جدا خاصة اذا علمنا ان الطاقة التكريرية اللازمة لمصافي النفط رغم ارتفاعها من ١٧٧٣ الف ب/ي عام ١٩٨١ الى ٢٧٦٠ الف ب/ي عام ١٩٨٧م وذلك لانخفاض نسبتها الى النسب العالمية والبالغة ٣٧% عام ١٩٨٧م ، وعند مقارنة الطاقة التكريرية لمصافي دول المجلس مع انتاجها الخام نجد انها تكرر ما نسبته ٣٥٢% فقط مما يعني ان ٦٤% يتم تصديره خاما وهي نسبة مرتفعة جدا اذا ارادت الاستفادة من القيمة المضافة بتصديره مكررا .

ومن الملاحظ ان الاتفاقيات الاقتصادية الموحدة عالجت موضوع التعاون في مجال النفط في مادة واحدة مما يفسر على كون النفط عنصرا مهما من عناصر السيادة المحلية والتي تدير دول المجلس ابقاءها ضمن اطار التحكم الداخلي .

٢- التوصيات :-

وفي مايلي بعض التوصيات التي يمكن ان تعزز مسيرة العمل الخليجي المشترك .

١ - خلق اجهزة مركزية اكبر حجما ذات امكانيات وصلاحيات اوسع نظرا لان الجهاز الموكل بمتابعة التنفيذ صغير و محدود الامكانيات وهو مطالب بمتابعة عمليات واسعة تشمل اضافة الى المجالات الاقتصادية ، الدفاع و الامن و التعليم و الشؤون الادارية و القانونية .

ب - استحداث وحدات ضمن الهيكل التنظيمي للامانة العامة للمجلس و لجانة المختلفة تتولي متابعة شؤون التعاون الانمائي ضمن الدائرة العربية .

ج - القيام بانشاء مؤسسات مشتركة في مجالات البحوث الزراعية الصحراوية ، و مشاريع انتاج المدخلات الزراعية كالسمدة الكيماوية و المبيدات و المكائن و الالات و البذور و الشتلات المحسنة ، و انشاء معاهد مشتركة للتعليم و التأهيل المهني و انشاء شركات مشتركة للتسويق .

د - اتباع الاسلوب العلمي فى كل ما يتعلق بالامن الغذائي ،
كدراسة الموارد المائية الجوفية و معرفة كمياتها و الوارد اليها
و المتسرب منها و تعيين نسبة الاملاح فيها و تقدير خط امن
المياه الجوفية و الاستفادة منها ، و الاستفادة من مياه الامطار
عن طريق تجميعها فى بحيرات صناعية ، و تجربة الزراعة فى المياه
مختلفة الملوحة .

هـ - تطوير الهياكل الانتاجية الاقتصادية فى دول المجلس و
العمل على تنويع المنتجات كخطوة نحو تقليل الاعتماد على قطاع
النفط و بالتالى تقليل اعتماد و ارتباط اقتصاديات دول المجلس
بالعالم الخارجى .

و - التعاون و التنسيق التسويقي فى المنشآت الانتاجية
القائمة و المنشآت التى ستقام او يتم توسيعها خصوصا ان الطاقات
الانتاجية المتاحة فى الوقت الحالى لا توفر فوائض انتاجية تساعد
على زيادة التجارة البينية .

ز - ايجاد مركز خليجى للمعلومات التجارية يكون من بين
مهامه تجميع و تلقي المعلومات عن المنتجات من المصدرين الخليجين
و توفيرها للمستوردين الخليجين ، التعريف بالمنتجات الخليجية عن
طريق اقامت المعارض و تكثيف الحملات الاعلامية .

ح - التعاون و التنسيق بين دول المجلس فيما يتعلق بالركائز
التي تم استعراضها لاي سياسة خليجية مشتركة .

قائمة الجداول :-

صفحة	جدول رقم
١٤	(١) تاريخ اكتشاف و تصدير النفط
	(٢) المعدل الاجمالي السنوي للمطار في
٣٨	دول المجلس للسنوات ١٩٧٩-١٩٨١م
	(٣) السعة الانتاجية لتحلية المياه في دول مجلس التعاون
٤٠	لغاية ديسمبر ١٩٨٤م
	(٤) كميات المياه المستعملة في الزراعة في دول مجلس
	التعاون والمساحات المروية و معدل استعمال المياه
٤١	في الهكتار
	(٥) عدد الجرارات الزراعية و الآلات الزراعية
٤٧	و الحصادات للفترة بين ١٩٧٠-١٩٨١م
٤٨	الاسمدة المستعملة عام ١٩٧٨م
	(٦) معدلات نصيب الفرد السنوي من المواد الغذائية
	(٧) المستهلكة في البلدان العربية مقارنة بالمعدلات
٥٠	في الولايات المتحدة الأمريكية
	(٨) معدل نسبة النمو في الطلب و الانتاج من
٥٦	الغذاء لعام ١٩٧٠-١٩٨١م
	(٩) مستويات الاكتفاء الذاتي التقريبية لعام ١٩٨٢م
٥٧	لمجموعة السلع الزراعية
	(١٠) المتوسط العام للاكتفاء الذاتي لدول المجلس
٥٧	عام ١٩٨٢م
٥٩	الميزان التجاري لدول المجلس للفترة ١٩٧٩-١٩٨٤م
	(١٢) مقارنة لصادفي الاعتماد على الخارج و لصادفي السلع
٥٩	بعد تنزيل منتجات الاسماك و الغابات
	(١٣) معدل النمو لنسب مساهمة قطاع الزراعة في دول
٦٢	المجلس للفترة ١٩٧٤-١٩٨٥م
٦٣	نسبة الاكتفاء الذاتي لدول مجلس التعاون لسنة ١٩٨٢م
٦٤	لنصيب الفرد من الاراضي الزراعية لعام ١٩٧٨م
٦٥	الطلب على الغذاء و علاقة ذلك بزيادة الدخل
	(١٧) مقدار الاستثمارات المخططة في دول المجلس
٦٧	لقطاع الزراعة ١٩٧٠-١٩٨٠م
	(١٨) حجم الاستثمارات المستهدفة لخطط و برامج التنفيذ
	لقطاع الزراعة لدول المجلس خلال الفترة
٦٨	(١٩٨٠م الى ١٩٨٦/٨٥م)

	(١٩)	عدد السكان الكلى وعدد السكان الريفيين و القوة
٦٩	العامة الكلية و الزراعية عام ١٩٨٢م
	(٢٠)	التركيب السلمي لصادرات دول المجلس خلال الفترة
٨٧	١٩٨١-١٩٨٥م
	(٢١)	التركيب السلمي لواردات دول المجلس فى
٨٩	عامي ١٩٨١م و ١٩٨٤م
	(٢٢)	اجمالي التبادل التجاري لدول المجلس مع بعضها
٩٨	البعض للفترة ١٩٨١-١٩٨٥م
	(٢٣)	مساهمة التجارة البينية لدول المجلس فى
١٠٢	النتائج المحلي الاجمالي
١٠٤	نسبة التجارة البينية الى التجارة الخارجية
	(٢٥)	نسبة الصادرات البينية الى الناتج المحلي
١١٠	الاجمالي لدول المجلس
	(٢٦)	نسبة الصادرات البينية لدول المجلس الى
١١١	الصادرات الكلية
	(٢٧)	نسبة الواردات البينية الى الناتج المحلي
١١٦	الاجمالي لدول المجلس
	(٢٨)	نسبة الواردات البينية لدول المجلس الى
١١٨	الواردات الكلية
١٣٢	تطور انتاج النفط الخام لدول المجلس ١٩٨١-١٩٨٧م
	(٣٠)	تطور انتاج النفط الخام لدول المجلس الا'عضاء
١٣٨	فى منظمة الا'وبك
١٤٠	احتياطي النفط المؤكد لدول المجلس ١٩٨١-١٩٨٧م
	(٣٢)	احتياطي النفط المؤكد لدول المجلس الا'عضاء
١٤٢	فى منظمة الا'وبك
١٤٨	احتياطي الغاز الطبيعي لدول المجلس ١٩٨١-١٩٨٧م
	(٣٤)	احتياطي الغاز الطبيعي لدول المجلس الا'عضاء
١٥٠	فى منظمة الا'وبك
	(٣٥)	اجمالي طاقات مصافي تكرير النفط القائمة فى
١٥٢	دول المجلس

- (١) تقدير القوة العاملة في الخليج العربي المشتغلة
بمسيد اللؤلؤ و الدخل الناتج عنه لعام ١٩٠٦-١٩٠٧ م ١٧٨
- (٢) احصاءات قيمة اللؤلؤ المصدر من مراكز سيده في
الخليج العربي (سنوات متفرقة) ١٧٩
- (٣) السكان المحليون و الوافدون حسب بلد الاقامة في
بلدان مجلس التعاون الخليجي للسنوات
١٩٧٥ م ، ١٩٨٠ م ، ١٩٨٥ م ١٨٠
- (٤) متوسط دخل الفرد في الخليج من
الناتج المحلي الاجمالي ١٨١
- (٥) نسبة الانفاق على التعليم في دول مجلس التعاون ١٨٢
- (٦) مساهمة الاناث في الانشطة الاقتصادية في دول
مجلس التعاون ١٨٣
- (٧) معدل هطول الامطار السنوية و تصريف
الادوية الموسمية في دول المجلس ١٨٤
- (٨) التركيب الاساسي للانتاج النباتي في دول المجلس ١٨٥
- (٩) الواردات و الصادرات الزراعية لدول المجلس
للفترة من ١٩٧٩ م الى ١٩٨٤ م ١٨٦
- (١٠) مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي
الاجمالي للفترة ١٩٧٤-١٩٨٥ م ١٨٧
- (١١) استخدام الاراضي لسنة ١٩٨٠ م و حصة الفرد
من الاراضي الزراعية و المروية ١٨٨
- (١٢) ما يصرف بالفعل من الاستثمارات الزراعية
(في السبعينيات) ١٨٩
- (١٣) مساهمة التجارة الخارجية لدول المجلس في
الناتج المحلي الاجمالي ١٩٠
- (١٤) اجمالي حركة التبادل التجاري لدول المجلس
للعوام ١٩٨١-١٩٨٥ م ١٩١
- (١٥) الصادرات البينية لدول المجلس للفترة ١٩٨١-١٩٨٥ م ١٩٢
- (١٦) الواردات البينية لدول المجلس للفترة ١٩٨١-١٩٨٥ م ١٩٣
- (١٧) حركة التبادل التجاري بين دول المجلس في
السلع ذات المنشأ الوطني لعام ١٩٨٤ م ١٩٤
- (١٨) حركة التبادل التجاري بين دول المجلس في

- ١٩٦٦ السلع ذات المنشأ الوطني لعام ١٩٨٥ م (١٩)
تطور إنتاج الغاز الطبيعي في دول المجلس
- ١٩٨١-١٩٨٧ م (٢٠)
تطور إنتاج الغاز الطبيعي في دول المجلس
- ١٩٩٩ الأعضاء في منظمة الأوبك

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ملحق رقم (1)
تقدير القوى العاملة في الخليج العربي في المبتدئة في ميدان الوألو
والدخل السنوي عن عام 1906م - 1907م

الدولة	اجمالي السكان	عدد سفن ميدان الوألو	عدد السكان المشغولين بالسفن	النسبة المئوية المشغولة بالبرويات	الدخل السنوي من تجارة الوألو بالبرويات
البحرين	99,075	917	17,333	18	146,300
عمان المستهدون	74,000	1,215	22,045	31	800,000
قطر	27,000	817	12,890	48	م.ع
الكويت	37,000	471	9,200*	20	134,700

م.ع : المعلومات غير متوفرة.
* هناك حوالي 20,000 إيراني في هذا الرقم يقدمون الكويت
للاسهام بميدان الوألو .

المصدر :

الانقليب ، جلدون حسن ، المجتمع والذولة في الخليج العربي (من منظور مختلف) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الاولى
بيروت 1987م ، ص 93 .

ملحق رقم (٢) ملحق رقم (٢) ملحق رقم (٢)
 احصاءات قيمة الواردات من موراكز سيده في الخليج العربي
 (سنوات متفرقة)

البلدان	البحرين	البحرين	البحرين	البحرين	البحرين	البحرين
البحرين	٤٢٠٠٠٠٠	٣٦٩٣٧٥٠	٥٠٠٠٠٠٠	١٨٩٤-١٨٩٣	١٨٩٤-١٨٩٣	١٨٩٤-١٨٩٣
البحرين	٣٨٦٥٠٠٠	٥١٦٧٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٨٩٧-١٨٩٦	١٨٩٧-١٨٩٦	١٨٩٧-١٨٩٦
البحرين	٣٣٩٩٩٠٠	٦٨٣٤٣٠	٧٤٩٩٩٠	١٩٠٠-١٨٩٩	١٩٠٠-١٨٩٩	١٩٠٠-١٨٩٩
البحرين	٤٩٠٥٠٠٠	١٠٢٧٥٣٠	٩٠٠٠٠٠٠	١٩٠٤-١٩٠٣	١٩٠٤-١٩٠٣	١٩٠٤-١٩٠٣
البحرين	٦٣٣٨٠٠	١٠٤٨٨٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠	١٩٠٥-١٩٠٤	١٩٠٥-١٩٠٤	١٩٠٥-١٩٠٤
البحرين	٤٥٠٠٠٠	٣٥١٢٤٤٨	٤١٥٠٣٩٨	المتوسط	المتوسط	المتوسط
البحرين	٣٠٠٠٠٠	٣٥٠٩٣	٤٥٠٩٣	الفترة	الفترة	الفترة
البحرين	٥٠٠٠٠٠	٥٦١٣٥٣	٥٦١٣٥٣	السنة	السنة	السنة

* القيمة بالدولارات الا مريكية
 * القيمة بالجنينة الا سترليني

المنظر ، خلدون حسن ، المجمع والدولة في الخليج العربي (المنظر)
 منظور مختلف) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الاولى
 بيروت ١٩٨٧م ، ص ٩٤ .

ملحق رقم (٣) مسكن المحليون و الوافدون حسب بلد الاقامة في بلد ان مجلس التعاون الخليجي للسنوات ١٩٧٥م ، ١٩٨٠م ، ١٩٨٥م .
(بلا لاف)

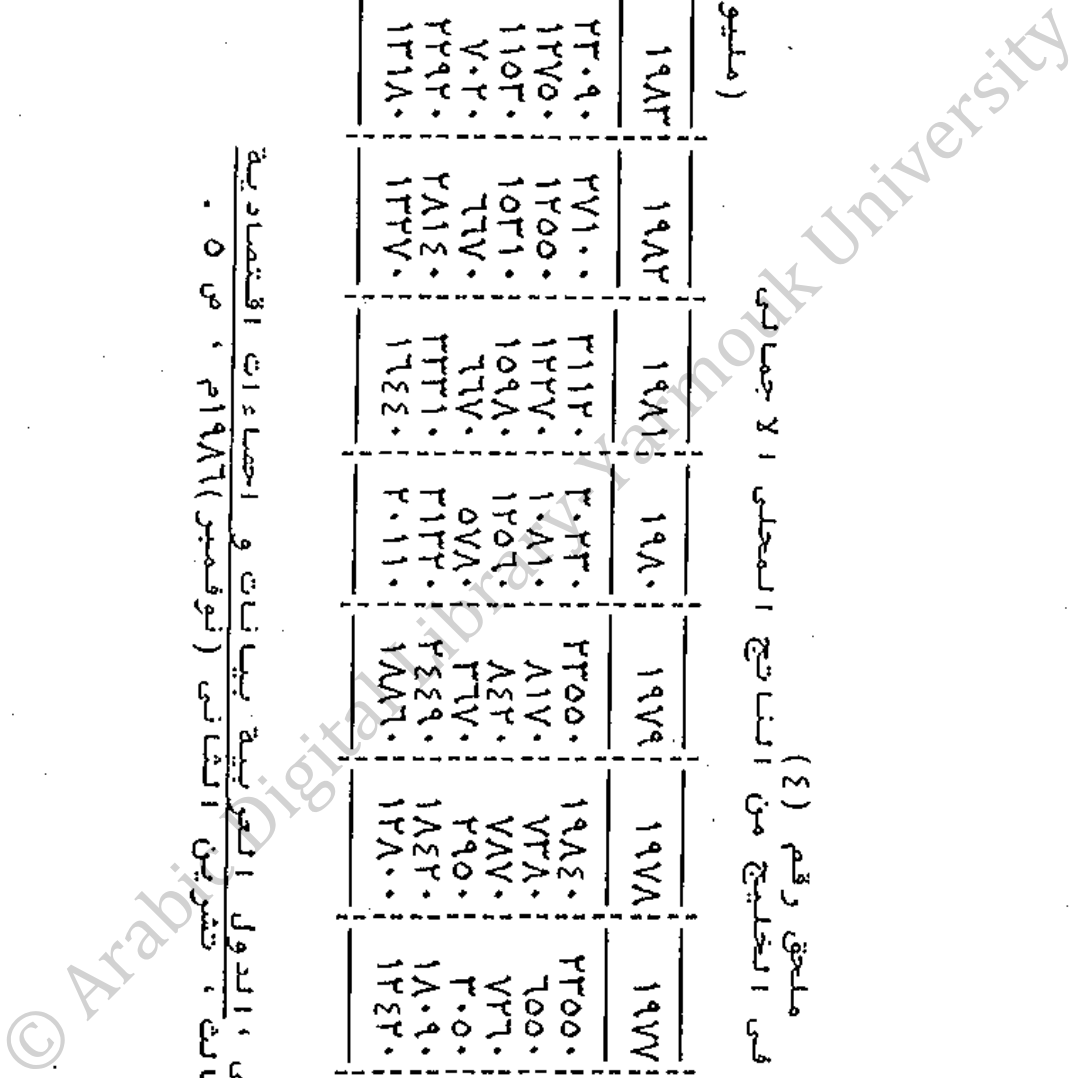
البلد	١٩٨٥		١٩٨٠		١٩٧٥		المجموع
	الوافدون	المحليون	الوافدون	المحليون	الوافدون	المحليون	
البحرين	١٧٥٥٥	٢٧٧٠٩	١٠٦٠٩	٢٣٧٥٠	٦١٣٧	٢٠٣٠١	٢٠٣٠١
الكويت	٦٩٥٥٥	٧٩٠١	٨٠٦٥٧	٥٦٥٥٦	١٠١٥٥	٥٤٥٥٥	٤٧٥٥٥
عمان	٢١٧٥٥	٩٨٣٥٢	١٧٧٠٩	٨٠٥٥٠	١٣٥٧	٦٦٦٥٠	٦٦٦٥٠
السعودية	٢٦٣٦٣	٨٧٧٣١	٢٢٣٠٣	٧٢٢٤٠	٩٠٢٠٢	٦٠٨٩٣	٦٠٨٩٣
القطر	١٧٣٥٧	٧٩٠١	١٨٥١	٧٤٥٢	٦٥٥١	٥٤٥٥٥	٥٤٥٥٥
الامارات	٦٩٥٨٨	٢٨٧٥٧	٧٤٦٠١	٢٣٧٥٤	٣١٢٠٩	١٩٧٠٩	١٩٧٠٩
المجموع	٤٥٨١٣٢	١١٨٠٨٥٠	٤٢٥٥٥٥	٩١٣٤٣٢	٢٠١٤٣٩	٧٦٨٦٠١	٧٦٨٦٠١

المصدر: فرجاني، نادر، العمالة الاجنبية في اقطار الخليج العربي، ص ٥٤٣ .
دراسات الوحدة العربية، المطبعة لا ولى ، بيروت آب ١٩٧٣م ، ص ٥٤٣ .

(٤) ملحق رقم (٣) متوسط دخل الفرد في الخليج من الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار)

الدولة	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
البحرين	١٩٥٣٠	٢١٨٨٠	٢٣٥٥٠	١٩٨٤٠	٢٣٥٥٠	٢٠٢٣٠	٣١١٢٠	٢٧١٠٠	٢٣٠٩٠	٢١٧٧٠
الكويت	٥٣٧٠	٥٨٣٠	٧٥٥٠	٧٣٨٠	٨١٧٠	١٠٨١٠	١٢٢٧٠	١٢٥٥٠	١٢٧٥٠	١٢٧٨٠
قطر	١٣٧٣٠	٢٠١٠٠	٣٠٥٠٠	٢٩٥٠٠	٣٦٧٠٠	٥٧٨٠٠	٦٦٧٠٠	٧٠٢٠٠	٧٠٢٠٠	٧٤٨٠٠
البحرين	١١٩٠٠	١٣٧٧٠	١٨٠٩٠	١٨٤٢٠	٢٤٣٩٠	٣١٣٢٠	٣٣٣١٠	٣٨١٤٠	٢٢٩٢٠	٢٣٢٥٠
الكويت	١١٩٠٠	١٢٢٧٠	١٢٤٢٠	١٢٨٠٠	١٨٨٦٠	٢٠١١٠	١٦٤٤٠	١٣٢٧٠	١٣١٨٠	١٢١٢٠

المصدر: صندوق النقد العربي، الدول العربية بيانات و احصاءات الاقتصادية
 ١٩٧٥ - ١٩٨٤م - العدد الثالث، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٦م، ص ٥.

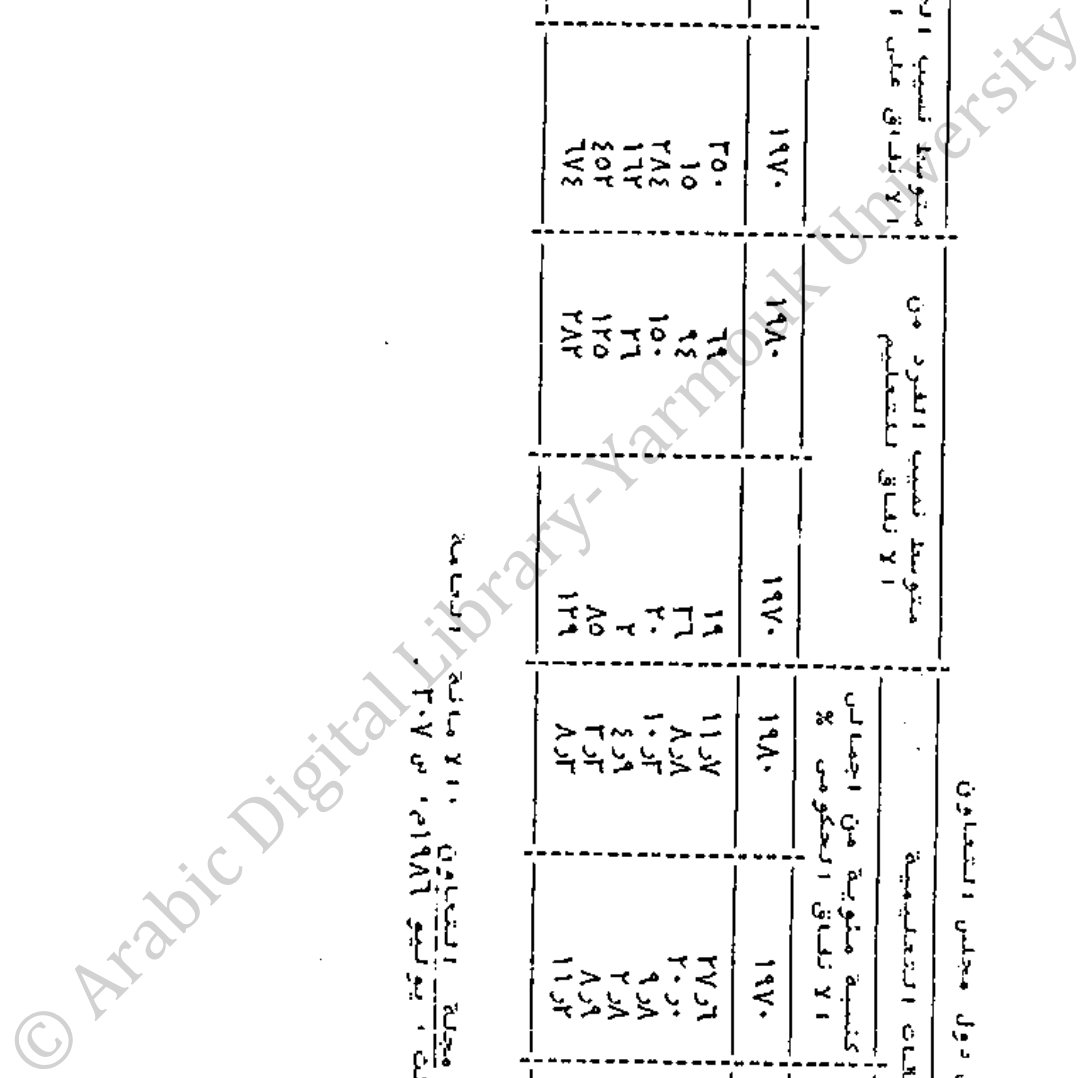


(دو خ ر)

نسبة ا خ نفاق على التعليم في دول مجلس التعاون
ملحق رقم (٥)

الدولة	اجمالي المصاريف التعليمية				البلد
	نسبة مئوية من إجمالي القوائم ا خ	نسبة مئوية من الناتج ا خ	نسبة مئوية من إجمالي ا خ نفاق الحكومة	متوسط نسبة نفقات التعليم من ا خ نفاق	
1970	1970	1970	1970	1970	1970
1980	1980	1980	1980	1980	1980
1990	1990	1990	1990	1990	1990
2000	2000	2000	2000	2000	2000
2010	2010	2010	2010	2010	2010
2020	2020	2020	2020	2020	2020
2030	2030	2030	2030	2030	2030
2040	2040	2040	2040	2040	2040
2050	2050	2050	2050	2050	2050
2060	2060	2060	2060	2060	2060
2070	2070	2070	2070	2070	2070
2080	2080	2080	2080	2080	2080
2090	2090	2090	2090	2090	2090
2100	2100	2100	2100	2100	2100
2110	2110	2110	2110	2110	2110
2120	2120	2120	2120	2120	2120
2130	2130	2130	2130	2130	2130
2140	2140	2140	2140	2140	2140
2150	2150	2150	2150	2150	2150
2160	2160	2160	2160	2160	2160
2170	2170	2170	2170	2170	2170
2180	2180	2180	2180	2180	2180
2190	2190	2190	2190	2190	2190
2200	2200	2200	2200	2200	2200

المصدر : احصاءات مجلس التعاون . مجلة التعاون ا خ مالية ا خ مائة
الرياضي، السنة ا لاولى . العدد ا لثالث ، يونيو 1981م، ص 307 .
المنظمة



مساهمة اليابان في النشاط الاقتصادي في دول مجلس التعاون ملحق رقم (٦)

الدولة	سنة التعداد	توزيع مساهمة اليابان في النشاط الاقتصادي الى مجموع النشاط			نسبة مشاركة اليابان في النشاط الاقتصادية			نسبة مشاركة اليابان في مجموع التحويلات		
		النزاحة	الصناعة	الخدمات	النزاحة	الصناعة	التحويلات	النزاحة	الصناعة	التحويلات
البحرين	١٩٧٧	—	٦	٩٤	١٠٠	١	٩	٢٠.٤	١٠.٧	٥.٠
	١٩٨٠	٤	٢٠	٧٦	١٠٠	١	٧	٢٠.٤	١٥.٧	٥.٠
	١٩٧٧	٦٠	٥	٣٥	١٠٠	١	٧	٢٠.٤	١٥.٧	٥.٠
عمان	١٩٧٠	—	٧	٩٣	١٠٠	١	١١	٢٠.٤	١٧.٠	٥.٠
	١٩٧٠	—	٧	٩٣	١٠٠	١	١١	٢٠.٤	١٧.٠	٥.٠
	١٩٧٥	٢	١٣	٨٥	١٠٠	١	١١	٢٠.٤	١٧.٠	٥.٠
قطر	١٩٧٥	—	١٣	٨٥	١٠٠	١	١١	٢٠.٤	١٧.٠	٥.٠
	١٩٧٥	—	١٣	٨٥	١٠٠	١	١١	٢٠.٤	١٧.٠	٥.٠
	١٩٧٥	٢	١٣	٨٥	١٠٠	١	١١	٢٠.٤	١٧.٠	٥.٠
السعودية	١٩٧٧	—	١٣	٨٥	١٠٠	١	١١	٢٠.٤	١٧.٠	٥.٠
	١٩٧٧	—	١٣	٨٥	١٠٠	١	١١	٢٠.٤	١٧.٠	٥.٠
	١٩٧٧	—	١٣	٨٥	١٠٠	١	١١	٢٠.٤	١٧.٠	٥.٠
الكويت	١٩٧٥	—	١٣	٨٥	١٠٠	١	١١	٢٠.٤	١٧.٠	٥.٠
	١٩٧٥	—	١٣	٨٥	١٠٠	١	١١	٢٠.٤	١٧.٠	٥.٠
	١٩٧٥	—	١٣	٨٥	١٠٠	١	١١	٢٠.٤	١٧.٠	٥.٠

م.غ. :- معلومات غير متوفرة

المصدر:

إحصاءات مجلس التعاون، مجلة التعاون، ١٤١٠ مائة العامة - الرياض
السنة ١٤١٠ و١٤١١ العدد الثالث، يوليو ١٩٨٦ م، ص ٣٠٠.

معدل هطول الأمطار السنوية و تعريف الأودية الموسمية في دول الخليج رقم (٧)

معدل هطول الأمطار السنوية و تعريف الأودية الموسمية	معدل هطول الأمطار السنوية	معدل هطول الأمطار السنوية	الأودية الموسمية	البيانات
أقل من ١٠٠ ملم	١٠٠-١٥٠	٢٤٠	١٦٠-٨٠	البحرين
١٠٠-٢٠٠ ملم	٢٠٠-٣٠٠	٣٠٥	٧٥	الكويت
٢٠٠-٣٠٠ ملم	٣٠٠-٤٠٠	٣٤٠	١٤٠-٣٠	قطر
٣٠٠-٤٠٠ ملم	٤٠٠-٥٠٠	٤٨٠	٧٥	عمان
٤٠٠-٥٠٠ ملم	٥٠٠-٦٠٠	٥٣٥	٤٠٠-٨٠	السعودية
أكثر من ٢٠٠ ملم	٥٠٠-٦٠٠	٦٣٦	٣٥	
معلم		٨٩		

البيانات مأخوذة من التقرير السنوي الصادر عن الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة - الكويت، بتاريخ ٢٨٤١م

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(مليون دولار)

ملحق رقم (٩) ملحق رقم (٩) المجلس التنفيذي للدولة للإيرادات والصادرات من ١٩٧٩م إلى ١٩٨٤م

الإيرادات					الصادرات					الدولة		
١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	
٨٩٤	٨٨٦	٨٣٣	١٠٠٠	٨٧٨	٩٣٣	٧٩	١٤٦	١٣٩	٢١٧	١٨٠	١٨٠	الإيرادات
٢١٦	٢٧٣	٢٣٦	٢٤٩	٢٦٣	٢٣٤	٢٠٧	٤٥	٢٣٣	٥٣٠	٢٢	١٠	التحويلات
٥٣٣	٥٥١	٥٢٦	٥٠٠	٤٦٦	٤٨٧	٣١٧	٣٥	١١٤	١١٤	١٠٥	٤٨	المنتجات
٤٧٣	٤٣٣	٤١٣	٣٨٣	٣٥١	٣١٧	١٧٥	١٧٠	١٣٣	١٠٥	٨٣	٤١	الخدمات
٢٧٦	٢٠٦	٢٠٧	٢١٧	٢١٣	١٦٩	١٣٠	١٠٦	١٣٥	١٣٥	١٠٦	٨٧	الخدمات
٨٣٤	٨٩٩	٨١٣	٧٠٤	٧٠٦	٧٣٤	٣٦٦	٤٧٨	٥١٠	٤٨١	٤٨١	٣٨٧	المجموع

المصدر: مندوب النقل العربي و الخرون، التقرير الاقتصادي السنوي لسنة ١٩٨٥م

١٩٨٥م ، ١٩٨٦م ، ٢٥٢٠م ، ٢٥٧٠م .

مساهمة قطاع الزراعة و الناتج المحلي الاجمالي باسعار المنتجين
ملحق رقم (١٠) للفترة ١٩٧٤-١٩٨٥م

(مليون دولار)

الدولة	الامارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
الزراعة	٠.٣٦	١٩ر٨٠	٣٤٩ر٨٨	٤٩ر٠٥	١٦ر٠٠	١٣ر٧٠	٤٤٨ر٧٩
الناتج المحلي	٤٩٦١ر٧٦٦	٨٧٩ر٦٠	٢٨٠٢٢٤ر٦٧٨	١٦٠٤ر٧٦٧	٢٤٠٢ر٢٠	٧١٩ر٨٨٥	٢٩٧٢٣ر٢٨٥
%	٠.٠١	٢ر٢٥	٠.١٢	٣ر٠٦	٠.٦٧	٠.١٩	٠.١٥
الزراعة	٢ر٢٩	٢٣ر٧٧	٣٩٥ر٧٤	٥٢ر٣١	١٩ر٢٠	٢٠ر٦٧	٥١٣ر٩٥
الناتج المحلي	٥٤٨٩ر٤٩٩	١١٩٦ر٤٦	٢٨٢٨٩ر٩٣	٢١٢٩ر٢٥	٢٢٩٨ر٧٠	١١٨٩ر٨٠٤	٦١٤١١ر٨٧
%	٠.٠٤	١ر٩٩	١ر٠٣	٢ر٤٥	٠.٨٤	٠.١٧	٠.٨٤
الزراعة	٢ر٨٥	٢٢ر٧٦	٤٤٩ر٢٤	٦١ر٩٤	٢٩ر٥٠	٢٩ر٢٦	٥٩٥ر٥٥
الناتج المحلي	٧٣٦٧ر٧٧٧	١٥٢١ر٩٧	٤٦٥٩١ر٩٠	٢٢٩٤ر٩١٩	٢٧١٩ر١٠	١١٤٢٧ر٤٨١	٧٢٠٢٢ر٤١
%	٠.٠٤	١ر٥٠	٠.٩٦	٢ر٥٩	١ر٠٨	٠.٢٦	٠.٨٣
الزراعة	١١٣ر٩٧	٣١ر١٠	٥٣١ر٢٩	٦٩ر٤٨	١٩ر٨٠	٤٦ر٤١	٨١٢ر٥٠
الناتج المحلي	١٣٩٥٨ر٣٠	١٨٢٨ر٧٩	٥٨٣٩٠ر٤٢	٢٥٤٨ر٠٠	٢٤٥٤ر٧٠	١٤٤٧٣ر٠٠	٩٣٦٥٢ر١٢١
%	٠.٨٢	١ر٧٠	٠.٩١	٢ر٧٣	٠.٨١	٠.٣٢	٠.٨٧
الزراعة	١٢١ر٦٨	٣٤ر٦٣	٦٨ر٢٥	٧٨ر٤٨	٢٦ر٤٠	٥١ر٥٠	٩٩٢ر٩٤
الناتج المحلي	١٣٩٠٥ر٥٨	٢٢٠٤ر٧٥	٦٧٤٩٤ر٧٦	٢٥٨٤ر٨٤	٢٨٤٤ر٣٠	١٥٤٨٩ر٤٧	١٠٤٥٢٣ر١٥
%	٠.٨٨	١ر٥٧	١ر٠١	٣ر٠٤	٠.٩٣	٠.٢٣	٠.٩٥
الزراعة	١٢٣ر١٠	٢٣ر٦٠	٨٠٥ر٢٠	٩٢ر٧٠	٣٣ر٢٠	٥٢ر١٠	١١٤٩ر٩٠
الناتج المحلي	١٤٧٥٢ر٠٠	٢٢٢٨ر٣٠	٧٣٤٩٨ر٠٠	٢٣٩٥ر٠٠	٣٩٤٨ر٠٠	٢٣٢٩٩ر٠٠	١٢١٢٣ر٠٣٠
%	٠.٩٠	١ر٤٤	١ر١٠	٢ر٧٣	٠.٨٤	٠.٢٢	٠.٩٥
الزراعة	٢٢٣ر١٠	٢٩ر٥٠	١٣٩٧ر٢٠	١٥٢ر٣٠	٤١ر٠٠	٦٤ر٠٠	١٩١٧ر٢٠
الناتج المحلي	٣٠٠٦٦ر٧٠	٣٦٠٢ر٠٠	١١٥٣٠٦ر٣٠	٥٩٢٣ر٥٠	٧٨٠٦ر٨٠	٢٧٣٠٩ر٧٠	١٩٠٠٢٥ر٠٠
%	٠.٧٤	١ر١٠	١ر٢١	٢ر٥٧	٠.٥٢	٠.٢٣	١ر٠٠
الزراعة	٢٨٢ر٢٠	٤٨ر٤٠	١٦٤٧ر٢٠	١٧٩ر٨٠	٤٧ر٢٠	٩٩ر٧٠	٢٣٠٤ر٦٠
الناتج المحلي	٢٣٧٩٢ر٦٠	٤٢٩٦ر٠٠	١٥٢١٢٤ر٩٠	٧٢٢٣ر٩٠	٨٦٢٢ر٢٠	٢٣٩١٦ر٦٠	٢٣٠٩٩٦ر٢٠
%	٠.٨٤	١ر١٣	١ر١٠	٢ر٤٩	٠.٥٥	٠.٤٢	١ر٠٠
الزراعة	٣١١ر٦٠	٥٠ر٣٠	١٩٦٦ر٤٠	١٩١ر٤٠	٥٢ر٢٠	١٠٧ر٧٠	٢٦٧٩ر٦٠
الناتج المحلي	٣١٥٠٤ر٧٠	٤٤٩١ر٨٠	١٥٢٣٥٢ر٢٠	٧٤٧٠ر٥٠	٧٥٦٦ر٥٠	١٩٦٠٨ر٥٠	٢٢٢٢٩٥ر٣٠
%	٠.٩٩	١ر١٢	١ر٢٩	٢ر٥٦	٠.٦٩	٠.٥٥	١ر٢٠
الزراعة	٣٠٧ر٨٠	٥١ر١٠	٢٥٢٥ر٥٠	٢٢٣ر١٠	٥٤ر٩٠	١١٦ر٧٠	٣٢٨٩ر١٠
الناتج المحلي	٢٨٢٥٦ر٢٠	٤٧٥١ر٦٠	١١٩١٩٩ر٤٠	٧٨١١ر١٠	٦٣٨٥ر٩٠	٢١٠٧٧ر١٠	١٨٧٥٨١ر٢٠
%	١ر٠٩	١ر٠٨	٢ر١٢	٢ر٩٨	٠.٨٦	٠.٥٥	١ر٧٥
الزراعة	٣١٢ر٤٠	٥٣ر٧٠	٢٢٢٤ر٠٠	٢٦٣ر٥٠	٥٧ر٧٠	١٢٤ر٢٠	٤٠٣٥ر٥٠
الناتج المحلي	٢٨٧٨١ر٣٠	٥٠١٣ر٤٠	١٠٧٩٠٦ر٦٠	٨٦٢٤ر٧٠	٦٧٠٥ر٥٠	٢٢٤٥٧ر٦٠	١٧٩٤٨٩ر١٠
%	١ر٠٩	١ر٠٧	٢ر٩٩	٣ر٠٦	٠.٨٦	٠.٥٥	٢ر٢٥
الزراعة	٢٥٢ر٠٠	٥٥ر٩٠	٢٠٩١ر٨٠	٢٨٩ر٥٠	٦٦ر٥٠	١٢٣ر٠٠	٣٩٨٩ر٧٠
الناتج المحلي	٢٨٢٤٩ر٠٠	٥١٤٣ر٧٠	٩٦٦١٨ر٢٠	٩٦٧٨ر٧٠	٥٤٤٣ر٥٠	٢٠٩٧٧ر٧٠	١٦٩١١٠ر٩٠
%	١ر٢٥	١ر٠٩	٢ر١٠	٢ر٩٩	١ر٢٢	٠.٦٣	٢ر٢٦

المصدر:

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الكتاب السنوي للحسابات
للجمعية للبيانات العربية، الامانة العامة، عمان الاردن، عدد (٣) ايلول
١٩٨٢م، ١٧٩-١٧٢، ١٩٥-١٩٢، ٢٢٣-٢١٢.
مجلس التعاون لدول الخليج العربية، النشرة الاقتصادية
الامانة العامة، الرياض، عدد (٢) ١٩٨٧م، ١٦٣-١٦٢.

استخدم اسم الأراضى لسنة ١٩٨٠م وحصة الفرد من الأراضى الأرعنة والأمرورية
 مبلغ رقم (١١)

حصة الفرد من الأراضى الأرعنة (هكتار)	حصة الفرد من الأراضى الأرعنة و المستصلحة (هكتار)	عدد السكان (اللك نسمة)	المساحة الأرعنة	المساحة الكائنة	أراضى أخرى	الأراضى المستصلحة	الأراضى الخالية والتفريغ	الأراضى الأرعنة والمستصلحة	البلد و المنطقة
٧١٥٠	١٦٩٢	١٣٦٤٧	٢٣٥٥٥	٢٤٧٥٢٥	١٥٨٣٦٢	٨١٣٧٧	١٦٠٩	١١٧٦	المجموع
٠٠٠٤٠	٠٠١٢٤	٨٩٦٠	١٧٨٠٠	٢١٤٩٧٤	١٣٧٣٦٣	٨٥٠٠٠٠	١٦٠١	١١١٠	السعودية
٠٠٠٣٠	٠٠٠٣٠	٣١٣	٢٠٠	٦٢	٥٦	٤٠	١	٢٠	البحرين
٠٠٠١٠	٠٠٠٠١	١٣٥٣	٢٠٠	١٧٨٧	١٦٤٥	١٣٣٠	٢	٢٠	الكويت
٠٠٠١٣	٠٠٠٣٦	٨٩١	٣٢٥	٢١٢٤٦	٢٠٢٠٥	١٠٠٠٠٠	—	٤١٠	عمان
٠٠٠١٥	٠٠٠١٥	٢٣٧	٣٥	١١٠٠	١٠٤٨	٤٨٥	—	٣٥	قطر
٠٠٠٣١	٠٠٠٢٠	٨٩٣	١٨٥	٨٣٠	٨١٤٥	١٩٢٠	٥	١٨٠	الأمارات

المصدر :
 المجلس ، محمد رشيد ، الأراضى لدولة قطر ، التعاون الخليجى
 و العمل العربى المشترك ، جمعية حماية البيئة ، الكويت (نشر بين
 ١٩٧٧م ص ٢٤ .

ملحق رقم (١٢)
 ما يصفى به العمل من ائزر اامية

(مليون دولار)	(مليون دولار)	(مليون دولار)	(مليون دولار)	(مليون دولار)	(مليون دولار)
1% التفتيش الفعلى للا ستمارات الزراعية المخططة	اللائ ستمارات الفعلىة فى قاطع الازراعية و الثروة الحيوانية	اللائ ستمارات المخططة فى قاطع الازراعية (الثروة الحيوانية)	اللائ ستمارات المخططة	اللائ ستمارات المخططة	الدولة
58٢٢ 1٥٨٨ 9٨٨ ٦٥٢٢	٢٠٦٥ ٢٧٩٨ 1٣٢ 1٢٢٢٤	٢٥٥ 1٧٧٦ 1٢٥ 1٨٩	٨٠٢٠ ٩٧٨٠١ 1٩٢٦٢ ٥٢٢1	١٣٠٢1٤	اللائ مارات السعودية الكويت عمان
٢٥٢٤	٦٢٢٩	٢٤٥٥			المجموع

المصدر :

اللائيل ، محمد رشيد ، اللائ من اللائدائى لدول المتعاون اللائىجى
 و العمل العربى المشترك
 اللائول ١٩٨٧م ، ص ٢٠ .

مساهمة التجارة الخارجية لدول المجلس في الناتج المحلي الإجمالي
 ملحق رقم (١٣)
 (بمليون دولار)

الدولة		السنة				
		١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١
الإمارات	م.م.ج.	٢٨٢٤٩.٠	٢٨٧٨١.٣	٢٨٣٥٦.٢	٣١٥٠٤.٧	٢٢٧٩٢.٦
	%	١٦٢٤٠.٧	١٧٥١٨.٠	١٨٥٠٤.٠	١٦٩٠٩.٠	٢١٦٢٧.٨
	و	٥٧.٥	٦٠.٩	٦٥.٣	٥٢.٧	٦٤.٠
	%	٧١٢٢.٣	٧٣٦٩.٨	٨٥٠٨.٤	١٠١٠٤.٥	٩٢٥١.٥
	مجم	٢٥.٣	٢٥.٣	٣٠.٠	٣٢.١	٢٧.٤
	%	٢٢٣٧٣.٠	٢٤٧٨٧.٨	٢٧٠١٢.٤	٢٧٠١٣.٥	٢٠٨٨٨.٦
		٨٢.٧	٨٦.٢	٩٥.٣	٨٥.٨	٩١.٤
	م.م.ج.	٥١٤٣.٧	٥٠١٣.٤	٤٧٥١.٦	٤٤٩١.٨	٤٢٩٦.٠
البحرين	%	٣٦٩٦.٦	٤٠٧٤.٢	٤٢٤٠.٥	٤٧٥٠.٧	٥٨٠١.٥
	و	٧١.٩	٨١.٣	٨٩.٣	١٠٥.٨	١٣٥.٠
	%	١٨٠٥.٧	٢٥٨٤.٣	٢٣٠١.٥	٢٦٦٠.٣	٢٦٦٩.٥
	مجم	٣٥.٨	٥١.٥	٤٨.٤	٥٩.٠	٦٣.٨
	%	٥٥٠.٢	٦٦٥.٨	٦٥٤.٣	٧٤٠.٣	٨٤٧.١
		١٠.٧	١٣.٨	١٢.١	١٦.٤	١٩.٧
السعودية	م.م.ج.	٩٩٦١٨.٣	١٠٧٩٠.٦	١١٩١٩.٩	١٥٢٣٥.٣	١٥٣١٣.٤
	%	٢٨٥٣٠.٧	٤١٤٨٦.٦	٤٨٩٠٩.٤	٧٤٤٠.١	١١١١٤.٢
	و	٢٨.٦	٣٨.٤	٤١.٠	٤٨.٨	٧٣.٦
	%	٢٤٩٩٤.٣	٣٤٥٣٤.٤	٤٠٢٠٩.٦	٤٢٠٩.٤	٣٧٣٥٥.٩
	مجم	٢٥.٨	٣٢.١	٣٣.٧	٣٧.٦	٢٤.٤
	%	٥٢٥٢٥.٥	٧٦٠١٨.٠	٨٩١١٩.٠	١١٦٤٩.٢	١٤٨٤٩.٧
		٥٣.٧	٧٠.٥	٧٤.٧	٦٧.٤	٩٧.٠
	م.م.ج.	٩٦٧٨.٧	٨٦٢٤.٧	٧٨١١.١	٧٤٧٠.٥	٧٢٢٣.٩
عمان	%	٤٨٧٠.٢	٣٤٤٥.٩	٤٤٨٨.٤	٤٦٨٤.٦	٤٨٠١.٩
	و	٥٠.٣	٤٠.٠	٥٧.٥	٦٣.٧	٦٦.٥
	%	٢٥٤٣.٨	٢٢٤٥.١	١٩٨٦.٣	٢٢٩٠.٩	١٧٣٤.١
	مجم	٢٦.٣	٢٦.٠	٢٥.٤	٣٠.٧	٢٤.٠
	%	٧٤١٤.٠	٥٦١٦.٥	٦٤٧٤.٧	٦٩٧٥.٥	٦٥٣٦.٠
		٧٦.٦	٦٦.٠	٨٢.٠	٩٣.٤	٩٠.٥
قطر	م.م.ج.	٥٤٤٣.٥	٦٧٠٥.٥	٦٢٨٥.٩	٧٥٦٦.٥	٨٦٢٢.٢
	%	٣٢٤٠.٦	٤٥٠٣.٠	٣٥٦٥.٣	٤٥٨٣.٢	٥٣١٩.٣
	و	٥٩.٥	٦٧.٣	٥٥.٨	٦٠.٦	٦١.٦
	%	١٢٨٨.٩	١٢٤١.٤	١٥٢٤.٠	١٩٧١.٢	١٥٨٧.٩
	مجم	٢٣.٧	١٨.٥	٢٣.٩	٢٦.١	١٨.٤
	%	٤٥٢٩.٥	٥٧٤٣.٥	٥٠٨٩.٢	٦٥٥٤.٢	٦٦٠٧.٢
		٨٣.٢	٨٥.٧	٧٩.٧	٨٦.٧	٨٠.٠
	م.م.ج.	٢٠٩٧٧.٧	٢٢٤٥٧.٦	٢١٠٧٧.٧	١٩٦٠٨.٥	٢٢٩١٦.٦
الكويت	%	٩٢١٨.٣	١٠٤٥٢.٦	١١٣٠٦.٩	١٠٧٢٠.٩	١٦٠٥٠.٠
	و	٤٣.٩	٤٦.٥	٥٣.٦	٥٤.٧	٦٧.٨
	%	٦٤٩٣.٧	٧٧٤٢.٤	٧٦٠٤.٨	٨٤٢٧.٢	٧٢٨٨.٠
	مجم	٣١.٠	٢٤.٥	٢٦.١	٤٣.٠	٣٠.٥
	%	١٥٧١٢.٠	١٨١٩٥.٠	١٨٩١١.٠	١٩١٤٨.١	٢٢٣٣٨.٠
		٧٤.٩	٨١.٠	٨٩.٧	٩٧.٧	٩٧.٦
المجموع	م.م.ج.	١٦٩١١٠.٩	١٧٩٤٨٩.٨	١٨٧٥٨١.٣	٢٢٢٩٩٥.٣	٢٢٠٩٩٦.٣
	%	٦٥٧٩٧.٥	٨١٤٨٠.٣	٩١٠١٤.٠	١١٦٠٤٩.٩	١٦٤٧٥١.٨
	و	٣٨.٩	٤٥.٤	٤٨.٥	٥٢.٠	٧١.٣
	%	٤٤٢٥٨.٧	٥٥٦٧٦.٧	٦٢١٢٣.٩	٦٧٥٣٦.٥	٥٩٨٨٦.٩
	مجم	٢٦.٣	٢١.٠	٢٣.١	٢٠.٣	٢٥.٩
	%	١١٠٠٥٥.٨	١١٧١٥٧.٠	١٥٣١٤٨.٤	١٨٣٥٨٦.٤	٢٢٤٦٣٨.٧
		٦٥.٨	٧٦.٤	٨١.٦	٨٢.٣	٩٧.٢

م.م.ج. : الناتج المحلي الإجمالي
 م : الصادرات
 و : الواردات
 مجم : الإجمالي

المصدر :

مجلس التعاون الخليجي - النشرة الاقتصادية - مائة العامة الرياض ، العدد الثاني ، ١٩٨٧ م ، ص ١٦٢-١٦٣ ، ٢٤٠-٢٤١ .

مجموع الدول	العام	ص	%	و	%	مج	%
دول المجلس	1981	٤٦٢١ ار	٢ ار٨	٤٦٢١ ار	٧ ار٧	٩٢٤١ ار٩	٤ ار٤
	1982	٣٩٠٨ ار	٣ ار٤	٣٩٠٨ ار	٥ ار٨	٧٨١٥ ار٩	٤ ار٣
	1983	٣٠٩٣ ار٧	٣ ار٤	٣٠٩٥ ار٩	٥ ار٠	٦١٨٩ ار٦	٤ ار٠
	1984	٢٩٦٦ ار٨	٣ ار٧	٢٩٦٢ ار٩	٥ ار٣	٥٩٢٩ ار٧	٤ ار٣
	1985	٣٠٧٩ ار٨	٤ ار٧	٣٠٧٩ ار٨	٧ ار٠	٦١٥٩ ار٦	٥ ار٦
بلدية الدول العربية	1981	٥٠٢٤ ار٩	٣ ار٠	١٦٣٨ ار٢	٢ ار٧	٦٦٦٣ ار	٣ ار٠
	1982	٣٦٤٦ ار٣	٣ ار١	١٣١٥ ار٧	٢ ار٠	٤٩٦٢ ار٠	٢ ار٧
	1983	٣٠٤٠ ار٧	٣ ار٣	١١١٩ ار	١ ار٨	٤١٥٩ ار٨	٢ ار٧
	1984	٢٨٦٨ ار٩	٣ ار٥	١٠٠٨ ار٢	١ ار٨	٣٨٧٧ ار	٢ ار٨
	1985	٢٦٠٦ ار٠	٤ ار٠	٦٤٢ ار٧	١ ار٤	٣٢٤٨ ار٧	٣ ار٠
بلدية الدول الإسلامية	1981	٤٩١٣ ار٤	٣ ار٠	٩٤٠ ار	١ ار٦	٥٨٥٣ ار٥	٢ ار٦
	1982	٤٦١٥ ار٧	٤ ار٠	١١٠٨ ار٥	١ ار٦	٥٧٢٤ ار٢	٣ ار١
	1983	٣٥٧٧ ار٤	٣ ار٩	١٢٧١ ار٨	٢ ار١	٤٨٤٩ ار٢	٣ ار٢
	1984	٣٦٥٨ ار٣	٤ ار٥	١٢٨٣ ار٣	٢ ار٣	٤٩٤١ ار٦	٣ ار٦
	1985	٢٨٢٨ ار٦	٤ ار٣	١٤٨٩ ار	٣ ار٤	٤٣١٧ ار٧	٣ ار٩
دول الجماعة الأوروبية	1981	٥٣٤٣ ار٠	٢٣ ار٤	١٩٩١ ار٠	٢٣ ار٢	٧٣٣٤ ار٠	٣٢ ار٧
	1982	٣١٣٣ ار٥	٢٧ ار٠	٢٣٥٩ ار٥	٢٤ ار٩	٥٤٩٣ ار٠	٢٩ ار٩
	1983	٢٠١٥ ار٠	٢٢ ار١	٢٢٠٨ ار٦	٢٥ ار٥	٤٢٣٦ ار٠	٢٧ ار٦
	1984	١٥٠٠ ار٧	١٨ ار٤	٢٠٠٥ ار٠	٢٦ ار٠	٣٥٠٦ ار٠	٢٥ ار٦
	1985	١١٥٤ ار٠	١٧ ار٥	١٦٤٨ ار٠	٢٧ ار٢	٢٨٠٢ ار٠	٢٥ ار٥
الولايات المتحدة الأمريكية	1981	١٧٧٢ ار٨	١٠ ار٨	١٠٥٩ ار٨	١٧ ار٧	٢٨٣٢ ار٤	١٢ ار٦
	1982	٧١٣٦ ار٢	٦ ار٢	١١٦١ ار٤	١٧ ار٢	١٨٧٥ ار٦	١٠ ار٢
	1983	٤٦٢٤ ار٤	٥ ار٥	١٠١٤ ار٠	١٦ ار٣	١٤٧٦ ار٤	٩ ار٧
	1984	٥٥٦٨ ار	٦ ار٨	٧٩٨٥ ار٦	١٤ ار٤	١٣٥٥ ار٧	٩ ار٩
	1985	٢٧٨٠ ار٣	٤ ار٢	٦٥٥١ ار٩	١٤ ار٨	٩٣٣٢ ار٢	٨ ار٥
اليابان	1981	٣٥٤٠ ار٢	٢١ ار٥	١٠٨٧ ار٣	١٨ ار٢	٤٦٢٧ ار٤	٢٠ ار٦
	1982	٢٨٩٢ ار٧	٢٤ ار٩	١٢٧٩ ار٧	١٩ ار٠	٤١٧٢ ار٥	٢٢ ار٧
	1983	٢٧١٤ ار٧	٢٩ ار٩	١٢٤٢ ار٩	٢٠ ار٠	٣٩٥٧ ار٨	٢٥ ار٨
	1984	٢٦٧٢ ار٦	٢٢ ار٨	١٠٦٧ ار٩	١٩ ار٢	٣٧٤٠ ار٥	٢٧ ار٣
	1985	٢٣٦٧ ار٢	٣٦ ار٠	٨٧٢٥ ار٣	١٩ ار٧	٣٢٤٠ ار٥	٢٩ ار٤
بلدية دول العالم	1981	٤٣٦٣ ار٩	٢٦ ار٥	١١٣٠ ار٣	١٨ ار٩	٥٤٩٣ ار٠	٢٤ ار٤
	1982	٣٦٤٨ ار١	٣١ ار٤	١٣١٩ ار٣	١٩ ار٥	٤٩٦٧ ار٤	٢٧ ار١
	1983	٢٩٣٧ ار٦	٣٢ ار٣	١١٩٩ ار٣	١٩ ار٣	٤١٣٧ ار٨	٢٧ ار٠
	1984	٢٤٦٨ ار٥	٣٠ ار٣	١١٧١ ار٨	٢١ ار٠	٣٦٣٩ ار٣	٢٦ ار٥
	1985	١٩٢٧ ار٢	٢٩ ار٣	٧٢٨٩ ار٩	١٦ ار٥	٢٦٥٦ ار٨	٢٤ ار١
اجمالي حجم التبادل التجاري	1981	١٦٤٧ ار٥	١٠٠ ار٠	٥٩٨٨ ار٦	١٠٠ ار٠	٢٢٤٦ ار٨	١٠٠ ار٠
	1982	١١٦٠ ار٩	١٠٠ ار٠	٦٧٥٣ ار٥	١٠٠ ار٠	١٨٣٥ ار٦	١٠٠ ار٠
	1983	٩١٠ ار٤	١٠٠ ار٠	٦٣١٣ ار٦	١٠٠ ار٠	١٥٣١ ار٥	١٠٠ ار٠
	1984	٨١٤٨ ار٢	١٠٠ ار٠	٥٥٦٧ ار٧	١٠٠ ار٠	١٣٧١ ار٩	١٠٠ ار٠
	1985	٦٥٧٩ ار٧	١٠٠ ار٠	٤٤٢٥ ار٧	١٠٠ ار٠	١١٠٥ ار٨	١٠٠ ار٠

ص: الصادرات
و: الواردات
مج: الاجمالي

المصدر: مجلس التعاون الخليجي، النشرة الاقتصادية، الايامنة العامة الرياض، العدد الثاني، 1987م، ص 241-240.

ملحق رقم (15) مصادرات البيئية لدول المجلس للفترة 1981-1985م
(مليون دولار)

المصدر	1981	1982	1983	1984	1985	معدل الفترة
المسئمة الدولة	94010	74700	53000	50000	207000	17020
الولايات	4030	1700	1700	1700	1330	1330
البحرين	20200	17880	12870	1330	10380	4800
السعودية	5400	4080	3700	3000	5000	2800
عمان	4800	5070	5070	4970	4200	1400
قطر	1030	1400	1700	1700	1300	1010
الكويت	5990	8800	4700	4100	3700	1500
الجمالي	130	2020	700	700	1120	300
اجمالي	121020	39080	30930	29740	307980	100000

المصدر : المجلس التعاون الخليجي ، النشر في القمتادبية ، 1987-1985 ص 232-235 .

ملحق رقم (16) ملحق رقم 1985-1981 للفترتين 1981-1985م
الواردات البينية لدول المجلس

(مليون دولار)

معدل الفترتين	السنة الأولى						القيمة	إجمالي
	1985	1984	1983	1982	1981	القيمة		
1976	71230	73101	78730	57450	54060	القيمة	إجمالي	
1976	4480	44870	4230	14870	11870	%		
1680	37580	39830	43201	82701	106850	%	البحرين	
510	1230	1350	1430	410	230	%	السعودية	
17020	139630	153530	199330	207790	207790	%	عمان	
30	5200	3701	4970	510	5060	%	قطر	
30	1630	100	730	980	630	%		
30	12450	12060	11530	11201	12990	%		
350	12450	12060	11530	11201	12990	%	الكويت	
850	19850	30630	30601	39030	30800	%		
10000	307980	296290	309370	390801	472130	%		

المصدر :

مجلس التعاون الخليجي ، المنشور في 'اقتصادية' ، 1987م ، ص 234-235 .
الرياض ، العدد الثاني ، 1987م ، ص 234-235 .

مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية في الكويت
 لسنة 1988م
 لتمام 1988م (1)

الدولة	صادرات			الصادرات			الصادرات			الدولة	الصادرات			الدولة	الصادرات			الدولة	الصادرات					
	م	و	ع	م	و	ع	م	و	ع		م	و	ع		م	و	ع		م	و	ع			
البحرين																								
البحرين																								
البحرين																								
البحرين																								
البحرين																								
البحرين																								
البحرين																								
البحرين																								
البحرين																								
البحرين																								
البحرين																								
البحرين																								
البحرين																								
البحرين																								
البحرين																								
البحرين																								
البحرين																								
البحرين																								
البحرين																								
البحرين																								
البحرين																								
البحرين																								
البحرين																								
البحرين																								
البحرين																								
البحرين																								
البحرين																								
البحرين																								
البحرين																								

(1) المصدر: إحصاءات واردة من الدولة من صادرات الكويت لا يرى لها
 م : الصادرات
 و : الواردات
 ع : الأرصدة
 م : المبيعات
 ع : الواردات

المصدر : إحصاءات واردة من الدولة من صادرات الكويت لا يرى لها
 م : الصادرات
 و : الواردات
 ع : الأرصدة
 م : المبيعات
 ع : الواردات

(مليون دولار)

اجمالي دول المجلس			الكويت		
مج	و	ص	مج	و	ص
٢٣٠٠٦	٢٠٠١٩	١٢٠٨٧	٠٠٤٩	٠٠٤٣	٠٠٠٦
٢٥٢٠١	٢١٤٢٢٤	٢٧٠٨٦	٢٢٠٨	١١٢٣٥	١١٢٤٥
٢٠٠٥٢	٢٠٠٢٢	٠٠٢١	٤٠٥٥	٤٠٥١	٠٠٠٤
٢١٥٠٦٩	٢٦٤٠٧٥	٥٠٠٩٤	٢٧٠٨٤	١٦٠٢٩	١١٠٥٥
١٠٩٧	٠٠٢٢	١٠٦٤	٠٠٠٨	٠٠٠٨	—
٨٧٠٨٧	٥٩٠٨	٢٨٠٠٧	٤٠٢	١٠٢٥	٢٠٩٥
٩٠١٨	٢٠٢٥	٥٠٩٢	٠٠٥	٠٠٥	—
٩٩٠٠٢	٦٢٠٢٨	٢٥٠٦٤	٤٠٨٨	١٠٩٢	٢٠٩٥
٢٦٠٢٢	١١٠١٧	١٥٠٠٥	٨٠٤٨٢	٤٠٢	٤٠١٨٢
٤٤٩٠٥٢	٩٩٠٤٢	٢٥٠٠١	١٩١٠٧٠٩	٧١٠٦٢	١٢٠٠٨٩
١٥٠٢٢	١٠٢٧	١٤٠٠٦	٠٠٦٠٧	٠٠٠٦	٠٠٠٧
٤٩١٠٨	١١١٠٨٧	٢٧٠٢١	١٩١٠٧٩٨	٦٧٠٥٢	١٢٤٠٢٧٨
١٨٠٤٥	١٤٠٥٤	٢٠٩١	٠٠٤٢٤	٠٠٤٢	٠٠٠٤
٦٠٠٧٢	٤٠٢٤	٥٦٠٤٨	٢٠٢٧	٠٠٠٨	٢٠٢٩
٦٠٢٦	٠٠٠٥	٦٠٢١	—	—	—
٨٥٠٤٢	١٨٠٨٢	٦٦٠٦	٢٠٨٠٤	٠٠٥١	٢٠٢٩٤
١٢٠٤٩	٠٠٠٢	١٢٠٤٧	٠٠٥٥	٠٠٠٢	٠٠٥٢
١١٤٠٤٢	٨٢٠٠٢	٢١٠٤١	١٦٠٨٨	١٢٠٥٢	٢٠٢٥
٢٠٩٨	٠٠٠٢	٢٠٩٦	٠٠١٩	—	٠٠١٩
١٢٠٩٩	٨٢٠٠٦	٤٦٠٨٤	١٧٠٤٤٩	١٢٠٥٥	٢٠٨٩٩
١٠٠٠٤	٤٠٧٨	٥٠١٦			
٢٢٠٩٠٦	١٤٠١١٢	٩٧٠٩٢			
٥٠٦٨	٠٠٠٧	٥٠٦١			
٢٥٤٠٧٨	١٤٥٠٧٨	١٠٨٠٨٠			

الدولة	الصادرات			البحرين			السعودية			عمان			قطر		
	م.ع	و	س	م.ع	و	س	م.ع	و	س	م.ع	و	س	م.ع	و	س
المنتجات الزراعية والحيوانية	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
المنتجات الصناعية	17,910	12,912	17,910	17,910	12,912	17,910	17,910	12,912	17,910	17,910	12,912	17,910	17,910	12,912	17,910
منتجات الثروات الطبيعية	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
اجمالي	17,910	12,912	17,910	17,910	12,912	17,910	17,910	12,912	17,910	17,910	12,912	17,910	17,910	12,912	17,910
المنتجات الزراعية والحيوانية	1,222	—	—	1,222	—	—	1,222	—	—	1,222	—	—	1,222	—	—
المنتجات الصناعية	17,910	12,912	17,910	17,910	12,912	17,910	17,910	12,912	17,910	17,910	12,912	17,910	17,910	12,912	17,910
منتجات الثروات الطبيعية	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
اجمالي	17,910	12,912	17,910	17,910	12,912	17,910	17,910	12,912	17,910	17,910	12,912	17,910	17,910	12,912	17,910
المنتجات الزراعية والحيوانية	1,222	—	—	1,222	—	—	1,222	—	—	1,222	—	—	1,222	—	—
المنتجات الصناعية	17,910	12,912	17,910	17,910	12,912	17,910	17,910	12,912	17,910	17,910	12,912	17,910	17,910	12,912	17,910
منتجات الثروات الطبيعية	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
اجمالي	17,910	12,912	17,910	17,910	12,912	17,910	17,910	12,912	17,910	17,910	12,912	17,910	17,910	12,912	17,910
المنتجات الزراعية والحيوانية	1,222	—	—	1,222	—	—	1,222	—	—	1,222	—	—	1,222	—	—
المنتجات الصناعية	17,910	12,912	17,910	17,910	12,912	17,910	17,910	12,912	17,910	17,910	12,912	17,910	17,910	12,912	17,910
منتجات الثروات الطبيعية	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
اجمالي	17,910	12,912	17,910	17,910	12,912	17,910	17,910	12,912	17,910	17,910	12,912	17,910	17,910	12,912	17,910
المنتجات الزراعية والحيوانية	1,222	—	—	1,222	—	—	1,222	—	—	1,222	—	—	1,222	—	—
المنتجات الصناعية	17,910	12,912	17,910	17,910	12,912	17,910	17,910	12,912	17,910	17,910	12,912	17,910	17,910	12,912	17,910
منتجات الثروات الطبيعية	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
اجمالي	17,910	12,912	17,910	17,910	12,912	17,910	17,910	12,912	17,910	17,910	12,912	17,910	17,910	12,912	17,910
المنتجات الزراعية والحيوانية	1,222	—	—	1,222	—	—	1,222	—	—	1,222	—	—	1,222	—	—
المنتجات الصناعية	17,910	12,912	17,910	17,910	12,912	17,910	17,910	12,912	17,910	17,910	12,912	17,910	17,910	12,912	17,910
منتجات الثروات الطبيعية	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
اجمالي	17,910	12,912	17,910	17,910	12,912	17,910	17,910	12,912	17,910	17,910	12,912	17,910	17,910	12,912	17,910

م.ع: المبيعات غير متوفرة
 م: الصادرات
 و: الواردات
 س: إجمالي

س	و	س	س	و	س
٢١٢٧	٢٨٢٦	٢٩٦٣	١٢٥٢	٩٠٥	٢١٥٧
٢١٨٤	٤١٥٧٥	٦٣٤١٥	٦١٠١٦	١١٩٦٦٢	٢٠٠٧٧٧
—	٣٠٥١	٣٠٥١	٥٥٦	١٤٣٤٤	١٩٨٨
٢١٩٧	٤٧٤٦	٦٩٤٣	٦٩٢٢	١٦٢٩١	٢٤٢٤٤
—	٨١٦٨	٨١٦٨	٢٩٥	٠٨٤	٣٧٩
٤٦٥	١٦٥٧	٦٣٠٧	٣١٧٢	١٣٧٢	٤٥٤٤
—	—	—	٥٧٢	٤٠٠٣	٩٧٢٢
٤٦٥	١٨٢٥	٦٤٧٥	٤٠٤٠	١٨٥٦	٥٨٩٦
٧٩٧٧	١٧٦٨١	٢٥٦٥٨	١٢٤٩	٢٥٨٢	٢٨٣٢
١٤٥١٤٨	٣٦٠٤٨	١١٧٥٩٧	١٥٨٧٧	٨٨٦٩	٢٤٧٤٦
—	١٨٩٦	١٨٩٦	٠٢٨٧	٧٤٥	٧٨٤
٨٩٥٢٦	٥٥٦٢٥	١٥١٥١	١٧١٦٥	١٢١٩٧	٢٩٣٦٢
—	٠٦٦١	٠٦٦١	٢٧٠	١٤٣	١٧
٢١	٠٢٢٧	٢٤٣٧	٢٥٢٦	١٤٣	٢٦٧٩
—	٠٦	٠٦	٧	٠٧٨	٧٨٨
٢١	٠٨٥٨	٢٩٥٨	٤٥١٦	١٦٥١	٦١٦٧
٠٠٢	٠٠٢٢	٠١٣٥	٧٣٦	٠٠٧	٧٢٢
١٨٢	١٥١٠٦	١٦٩٢٦	٢٨٥٦	٥٤٨٧	٨٣٤٢
٦٠٢٦	٠٠٠٩	٠٠٢٥	٢٧٢	٠٠٠٩	٢٧٢
٩٣٤٩	٧٤١٥١	١٧٠٩٦	٣٨٥٤	٥٤٩٥	٩٣٤٩
			٢١٢٨	٨٢١	٢٩٥٩
			٩٤٧٢	١١١٩٦	٢٠٦٦٨
			٥١٢	٠٠٢٦	٥٠٥
			١١٨٠٦٨	١٢٣٥١	٢٤١٢٢

ملحق رقم (١٩) - تطور انتاج الغاز الطبيعي في دول المجلس ١٩٨١-١٩٨٧م (مليون متر مكعب)

السنة	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
إجمالي انتاج	١٤٣٣٤	١٤٨٨٠	١٤٨٨٠	١٩٦٧٠	٢٢٣٦٠	٢٣٥٢٠	٢٣٧٧٢
% للمجلس	١٦٥٥	٢٢٥٢	٢٤٥٢	٢٦٥٢	٣١٥٢	٣٨٥٢	٣٨٥٢
% للمجلس	١١٦١	٣٣٥٥	١٦٥٠	٥٥٥٧	٦٥٥٦	٦٥٥٦	٧٢٥٦
% للمجلس	٥٢٣	٧٥٨	٨٥٥	٧٥٥	٩٥٥	٦٥٦	٧٥٨
% للمجلس	١٧٨٢	٣٦٥٦	٣٦٥٦	٣٦٥٦	٣٠٥٠٠	٤٠٥٠٠	٤٠٥٠٠
قطر	١١٢٨	٥٧٣٤	٥٧٨٨	٦٨٠٠	٦٠٥٠	٦١٥٠	٦٤٣٩
% للمجلس	٧٥١	٨٥٦	٩٥٦	٩٥٦	٨٥٦	٧٥٣	٧٥٨
% للمجلس	٦٣١٢	٤٦١٠	٥٤٣٧	٦١٧٥	٥٨٣٠	٦٦٧٠	٦٩٥٦
% للمجلس	٧٥٣	٦٩٢٣	٦٩٢٣	٧٥٨	٨٥٣	٧٥٩	٨٥٣
% للمجلس	٢٨٨٢	٤٥٣	٤٥٣	٤٥٣	٤٥٣	٤٥٣	٤٥٣
% للمجلس	٣٥٣	٣٥٣	٣٥٣	٣٥٣	٣٥٣	٣٥٣	٣٥٣
المجلس	٦٥٥٦	٦٦٩٥٥	٦٦٩٥٥	٧٤٣٩٢	٧١١١٦	٨٤٠٩٦	٨٣٦٦٥
%	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
المجلس	١٧٨٠٣٦٨	١٧٢١٠٨٦	١٨٥٩١	٣٦٢٢٤	١٧٨٧١٦	٢٠٥٣٩٠٨	٢١٩٣٥٠٦
المجلس	٤٥٣	٤٥٣	٤٥٣	٤٥٣	٤٥٣	٤٥٣	٤٥٣

المصدر : المعلومات متوفرة

المصدر : منظمة الغاز قطر للمصدرة والبيوتول ، تقرير ٧٣ ، ص ٧٦ .
 السنوي الثالث عشر ١٩٨٦م والربع عشر ١٩٨٧م

ملحق رقم (٢٠) مطوع
تطور انتاج الغاز الطبيعي في دول المجلس ا ل اعفاء في منظمة ا ل ا و ب ك
(مليون متر مكعب)

السنة		السنة		السنة		السنة		السنة		السنة	
١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦
٧٥٤٠٩	٧٦٨٤٠	٦٤٧٦٠	٦٤٧٣٦	٥٣٠٠٥	٥٨٧٨٨	٧٩٠٥٦	٧٩٠٥٦	٧٩٠٥٦	٧٩٠٥٦	٧٩٠٥٦	٧٩٠٥٦
٣٣٧٤٦٧	٣٣٣٤٥٨	٣٠٤٨٤٨	٣٠٠٨٣٧	٢٧١٢٤٦	٢٦٥٠٨١	٢٦٤٨٥٨	٢٦٤٨٥٨	٢٦٤٨٥٨	٢٦٤٨٥٨	٢٦٤٨٥٨	٢٦٤٨٥٨
٢١٩٣٥٠٦	٢٠٥٣٩٠٨	١٩٩٧٧١٦	١٩٢٦٢٢٤	١٧٦٩٥٩١	١٧٢١٠٨٦	١٧٨٠٢٦٨	١٧٨٠٢٦٨	١٧٨٠٢٦٨	١٧٨٠٢٦٨	١٧٨٠٢٦٨	١٧٨٠٢٦٨
٢٣٣٠	٢٣٣١	٢١٦٢	٢١٦٥	١٩٦٥	٢٢٣٢	٢٩٧٨	٢٩٧٨	٢٩٧٨	٢٩٧٨	٢٩٧٨	٢٩٧٨
١٤٣٩	١٦٣٢	١٥٣٣	١٥٦٦	١٥٣٣	١٥٣٤	١٤٣٩	١٤٣٩	١٤٣٩	١٤٣٩	١٤٣٩	١٤٣٩

المصدر : منظمة ا ل ا قطار العربية الممددة للبتترول ، تقرير ا ل ا مين العام السنوي
الشاكت عشر ١٩٨٦ والاربع عشر ١٩٨٧ ، ص ٧٢ ، ص ٦٧ .

(١) ، (٥) ، (٣) ، (١)

المصادر والمراجع

الكتب:

ابو عياش، عبدالاله، افاق التنمية الصناعيه في دول الخليج العربي، منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الطبعة الاولى، يناير ١٩٧٩م.

بسيو، فؤاد حمدي، "التعاون الانمائي بين الاطوار مجلس التعاون العربي الخليجي"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، بيروت، ايار ١٩٨٤م.

بشارة، عبدالله، تجربة مجلس التعاون الخليجي خطوه او عقبه في طريق الوحدة العربية، منتدى الفكر العربي، مطابع الجمعية العلمية الملكية، عمان - الاردن.

التركستاني، حبيب الله محمد رحيم، التعاون الصناعي والتبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي، مطابع دار البلاد، الطبعة الاولى، جدة - السعودية، ١٩٨٦م.

التكريتي، عبدالمجيد رشيد محمد، التكامل الاقتصادي مع دراسة خاصة عن التكامل الاقتصادي العربي، دار الرسالة للطباعة، بغداد - العراق، ١٩٧٨م.

جمعه، حسن فهمي، المسألة الزراعية والامن الغذائي في الوطن العربي، ١٩٨٥م.

حنفي، محمد السيد احمد، الامن الغذائي في الوطن العربي حتى عام ٢٠٠٠م، مراجعة: المناعي سالم، دار المعرفة، الطبعة الاولى، الكويت، ١٩٨٥م.

رجب، يحيى حلمي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية رؤية مستقبلية، الطبعة الاولى، الكويت، مكتبة دار العروبة للنشر و التوزيع، ١٩٨٣م.

رشيد ، عبد الوهاب ، "التكامل الاقتصادي العربي" ، منشورات وزارة
الاعلام العراقية ، دار الحرية للطباعة ، بغداد - العراق ،
١٩٧٧ م .

----- "الدور التكاملي للمشروعات العربية
المشتركة" الطموح و الاداء" ، كاظمة للنشر و الترجمة و
التوزيع ، الطبعة الاولى ، الكويت ، ١٩٨٥ م .

الشرع ، حسين ، منظمة الاوبك ١٩٦٠ - ١٩٨٥ م ، دار طلاس للدراسات و
الترجمة و النشر ، الطبعة الاولى ، دمشق - سوريا ، ١٩٨٧ م .

عتيقة ، علي احمد ، "النفط والمصالح العربية ١٩٧٢ - ١٩٨٧ م منظمة
الاقطار العربية المصدرة للبتروول ، الكويت ، ١٩٨٧ م .

علي ، خضر عباس محمد ، التنمية الزراعية في بعض اقطار الخليج
العربي واثاقها المستقبلية ، الطبعة الاولى ، منشورات مركز
دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة ، ١٩٨٢ م .

فرجاني ، نادر ، الهجرة الى النفط ، مركز دراسات الوحدة العربية ،
الطبعة الاولى ، بيروت ، كانون اول ١٩٨٣ م .

الفراء ، محمد علي ، مشكلة انتاج الغذاء في الوطن العربي ، علم
المعرفة ، الكويت ، ايلول ١٩٧٩ م .

الفيل ، محمد رشيد ، الامن الغذائي لدول مجلس التعاون الخليجي و
العمل العربي المشترك ، جمعية حماية البيئة الكويتية ،
اكتوبر ١٩٨٧ م .

القاسم ، صبحي ، نظرة تحليلية في مشكلة الغذاء في البلدان
العربية ، مؤسسة عبد الحميد شومان ، الطبعة الاولى ، عمان -
الاردن ١٩٨٢ م .

القاسمي ، جاسم بن محمد ، التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون
الخليجي انجازاته وتحدياته ، دار طلاس للدراسات و الترجمة
و النشر ، الطبعة الاولى ، دمشق - سوريا ، ١٩٨٧ م .

الكواري ، علي خليفة ، شعور النفط وقضايا التنمية في الخليج العربي ، كاطمه للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، الكويت ، ١٩٨٥م .

نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الاولى ، بيروت ، تشرين اول ١٩٨٥م .

دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية ، عالم المعرفة ، الكويت ، حزيران ١٩٨١م .

مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، النظام الاساسي ، النظام الداخلي للمجلس الاعلى ، النظام الداخلي للمجلس الوزاري ، النظام الاساسي لهيئة تسوية المنازعات ، الامانة العامة ، الرياض - السعودية .

الاتفاقيه الاقتصادية ، شركة العيبكان للطباعة والنشر ، الامانة العامة ، الرياض - السعودية .

" الاستراتيجية الموحده للتنمية الصناعية لدول مجلس التعاون " ، الامانة العامة ، الرياض - السعودية ، نوفمبر ١٩٨٥م .

اهداف سياسات خطط التنمية لدول مجلس التعاون ، الامانة العامة ، الرياض - السعودية ، ١٩٨٥م .

منتدى الفكر العربي ، سلسلة الحوارات العربية ، الامن الغذائي العربي ، الطبعة الاولى ، عمان - الاردن اب ١٩٨٦م .

النقيب ، خلدون ، المجتمع والدوله في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الاولى ، بيروت ، تشرين اول ١٩٨٧م .

وكالة الانباء الكويتيه (كونا) ، مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، الكويت الطبعة الثانية ١٩٨٥م .

----- ' ملف الابحاث ٤٢ ، الكويت فبراير ١٩٨٧م ،

----- ' ملف الابحاث ٩ ، جزء خاص بمجلسه انشاء
مجلس التعاون الخليجي ، الكويت ، الطبعة الثانية ، يناير ،
١٩٨٣م .

----- ' ملف الابحاث ١٩ ، ملف خاص بمجلس التعاون
الخليجي ، الجزء الثاني ، الكويت ، فبراير ١٩٨٣م .

دوريات:

الابراهيم ، حسن ، " الخليج والوطن العربي " ، مجلة المستقبل
العربي ، العدد ٦٦ ، السنة ٧ ، ٥١ ، ١٩٨٤م ، ص ٤ .

الادريسي ، عبدالسلام ياسين ، " التنمية الشاملة وتنمية الصناعات
الغذائية في اقطار الخليج العربي " ، مجلة الخليج العربي ،
المجلد ١٤ ، العدد ٣ ، ٤ ، ١٩٨٢م ، ص ١٤٥ .

الامام ، محمد محمود ، " التخطيط التكاملي على المستوى الشامل "
مجلة التعاون ، العدد ٧ ، السنة ٢ ، ١٩٨٧م ، ص ١٥ .

بدوي ، ميرفت ، " عوائد النفط وتأثيرها على الاقطار العربية " مؤتمر
الطاقة العربيين الرابع ، الجزء الثالث ، اوراق مسح الطلب
على الطاقة ، بغداد - العراق ، ١٤ - ١٧ اذار ص ٣١ .

البيسام ، عبدالحميد ، " احصاءات مجلس التعاون " ، مجلة التعاون ،
اعداد مختلفة .

بسيو ، فؤاد حمدي ، " افاق تنمية الزراعة والثروة السمكية في
اقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية " ، مجلة دراسات
الخليج والجزيرة العربية ، العدد ٣٨ ، السنة ١٠ ، ابريل
١٩٨٤م ، ص ١٢٥ .

بشاره، عبدالله، "دور مجلس التعاون في تحقيق الوحدة العربية"،
مجلة المستقبل العربي، العدد ٧٩، السنة ٨، ايلول ١٩٨٥م
، ص ١١٧ .

البيضاوي، جليل شيعان، "دور التكامل الاقتصادي العربي والتكامل
الاقتصادي الخليجي في التنمية الاقتصادية"، مجلة الخليج
العربي، المجلد ١٤، العدد ١، ١٩٨٢م، ص ٣١ .

الخليج العربي"، مجلة الخليج العربي، المجلد ١٥، العدد
٢ - ٤، ١٩٨٣م، ص ١٥٣ .

التميمي، طاهر جاسم والصالح، هلال يوسف، "مستقبل الامن
الاقتصادي في منطقة الخليج العربي، نظرة اقتصادية"، مجلة
الخليج العربي، المجلد ١٥، العدد ٢ - ٤، ١٩٨٣م، ص ٨٣ .

الثني، ابراهيم عمر، "توجهات الاقتصاديات الخليجية"، مجلة
ديارنا والعالم، العدد ١١٨، السنة ١٠، تشرين اول ١٩٨٥م،
ص ٢٢ .

الجاسم، خزعل "التنمية الصناعية في الخليج العربي" مجلة الخليج
العربي، المجلد ١٦، العدد ١، ١٩٨٤م، ص ١٣ .

دولة الامارات العربية المتحدة، مجلة البحوث الاقتصادية
والادارية، مجلد ٩، عدد ٤، نيسان ١٩٨٠م .

جراد، محمد فؤاد، "التكامل .. حجر الزاوية لبلوغ اهداف
المجلس" مجلة ديارنا والعالم، العدد ٩٠، السنة ٢، حزيران
١٩٨٣م، ص ١٢ .

جيده، علي محمد، نحو اطلاله على سوق النفط"، مجلة ديارنا
والعالم، العدد ٨٤، السنة ٧، كانون اول ١٩٨٢م، ص ١٤ .

الحمد، عبداللطيف، "مجلس التعاون - التجربة والدروس" مجلة
المنتدي، العدد ٢٩، المجلد ٣، شباط ١٩٨٨م، ص ٧ .

الخطيب، عمر ابراهيم، "التنمية والمشاركة في اقطار الخليج العربية"، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٠، السنة ٥، حزيران ١٩٨٢م، ص ٤.

التنمية والعمالة الاجنبية في دول الخليج العربية"، مجلة شؤون عربية، العدد ٤٢، حزيران ١٩٨٥م، ص ١٧٦.

خلف، عبد الحسين، "السوق المشتركة لقطار الخليج العربي ودورها في التكامل الاقتصادي العربي المشترك"، مجلة الخليج العربي، المجلد ١٣، العدد ١، ١٩٨١م، ص ١٧٧.

خواجكية، محمد هشام، "سياسات الحماية الجمركية في دول مجلس التعاون، مفهومها، واقعها، سبل توحيدها"، مجلة التعاون، العدد ١، السنة ١، ١٩٨٦م، ص ١١.

الداود، محمد علي، "تطور العمل العربي المشترك في منطقة الخليج العربي"، مجلة شؤون عربية، العدد ٥١، ايلول ١٩٨٧م، ص ٦٦.

الدجاني، برهان، "هموم التنمية الاقتصادية العربية في مرحلة الوفرة المالية لدول النفط"، مجلة المستوى العربي، العدد ٨، السنة ٢، تموز ١٩٧٩م، ص ٦.

دحلان، عبدالله واخرون، "التنسيق في مجال تشجيع التسويق الداخلي للمنتجات الخليجية"، مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي، العدد ٣٢، السنة ٩، ابريل ١٩٨٨م، ص ٨٤.

الدين، ماجد بدر جمال و عبد العزيز، محمد سعيد "نحو استراتيجيه اقليميه عربية للتنمية الصناعية نموذج دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، مجلة دراسات الخليج و الجزيرة العربية، العدد ٥٠، السنة ١٣، ابريل ١٩٨٧م.

رشيد، عبد الوهاب، "ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي"، مجلة المستقبل العربي، العدد ٦٣، السنة ٧، ايار ١٩٨٤م، ص ١٥٧.

رضا ، احمد رضا علي ، "التكامل الاقتصادي الخليجي في ضوء
الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول الخليج
العربية" ، مجلة افاق اقتصادية ، العدد ١٢ ، السنة ٣ ، تشرين اول
١٩٨٢ م ، ص ٧٣ .

الركابي ، عبد ضمّد ، "التغيرات الهيكلية في الاقتصاديات الغاز في
العالم و اتجاهات استغلاله في الخليج العربي" ، مجلة افاق
اقتصادية ، العدد ١٤ ، السنة ٤ ، نيسان ١٩٨٣ م ، ص ٢٩ .

الرميحي ، محمد هانم ، "العوامل التاريخية و الاجتماعية المؤثرة
في التكامل الاقتصادي لقطار الخليج العربي" ، مجلة الخليج
العربي ، المجلد ١٢ ، العدد ١ ، ١٩٨٠ م ، ص ١١ .

رياض ، محمد ، "الخليج و الخليجيون قبل عام ١٩٣٠ م : دراسة في
الجغرافيا و السكان و الاقتصاد" ، مجلة دراسات الخليج و
الجزيرة العربية ، العدد ٣٦ ، السنة ٩ ، ص ٢١٥ .

شرايحة ، وديع ، "ملاحظات اولية على التنمية الاقتصادية في اقطار
الخليج العربي" ، مجلة الخليج العربي ، العدد ١-٢ ، المجلد
١٨ ، ١٩٨٦ م ، ص ١٢٧ .

الشرع ، عباس جبار ، "دراسة لاقتصاديات اقطار الخليج العربي و سبل
تكاملها" ، مجلة الخليج العربي ، المجلد ١٣ ، العدد ٣ ، ١٩٨١ م
، ص ١٣ .

شقلية ، احمد رمضان ، "صناعة تكرير النفط في اقطار الخليج العربي
" ، مجلة الخليج العربي ، العدد ١٠ ، ايلول ١٩٧٨ م ، ص ١١ .

الصايغ ، يوسف ، "اندماج قطاع النفط بالاقتصادات العربية" ، مجلة
النفط و التعاون العربي ، المجلد ٧ ، العدد ٣ ، ١٩٨١ م ، ص ٤٩ .

"مجلة المستقبل العربي" ، العدد ٨٧ ، السنة ٩ ايار ١٩٨٦ م ص
٣٢ .

"التكلفة الاجتماعية للعائدات النفطية" مجلة
المستقبل العربي، العدد ٨ السنة ٢ ، تموز ١٩٧٩م ص ٢٣

الصبيحي، ابراهيم بن حمود، مجلس التعاون في المنظور الاقليمي"
مجلة التعاون، العدد ٢ السنة ١ ، ١٩٨٦م، ص ١٨٤

صندوق النقد العربي، التجارة الخارجية للدول العربية ١٩٧٢م -
١٩٨٤م ، العدد ٣ ، كانون اول ١٩٨٥م.

التجارة الخارجية للدول العربية ١٩٧٣م -
١٩٨٤م العدد ٤ ، كانون اول ١٩٨٦م.

الحسابات القومية للدول العربية ١٩٧٠ -
١٩٨١م ، ايار ، ١٩٨٢م.

الدول العربية بيانات واحصاءات اقتصادية
١٩٧٥ - ١٩٨٤م.

الحسابات القومية للدول العربية ١٩٧٣ -
١٩٨٤م ، العدد ٦ ، شباط، ١٩٨٦م.

صندوق النقد العربي واخرون، التقرير الاقتصادي العربي
الموحد، اعداد مختلفة،

العبود، عبدالامير، "التكامل الاقتصادي : نماجه من الانظمة
الراسمالية والاشتراكية وتطبيقاته بين اقطار الخليج
العربي"، مجلة الخليج العربي، العدد ٩ ، اذار ١٩٨٧م، ص ٢٥

عتيقه، علي احمد، "الخيارات التنموية في الاقطار العربية المصدره
للنفط" مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٩ ، السنة ٥ ، ايار
١٩٨٢م، ص ٢٣ .

عزيز، مكي، "نمو السكان وتطور المستوى الغذائي في دول مجلس
التعاون للخليج العربي (١٩٧٥ - ١٩٨٥م)" مجلة دراسات
الخليج والجزيره العربية، العدد ٤٥ ، السنة ١٢ ، يناير

عظيمة، عطية حسين السندي، "مجلس التعاون وظاهرة التكامل الدولي"،
مجلة التعاون، العدد ١٣، السنة ٤، ١٩٨٩م، ص ٩٠.

علام، سعد طه، "واقع وفاق التنمية الزراعيه في اقطار الخليج
العربي"، مجلة الخليج العربي، المجلد ١٣، العدد ١، ١٩٨١م،
ص ١٣٠.

علي، طالب احمد، معوقات التكامل الاقتصادي بين دول الخليج، مجلة
دينار، العدد ٥، المجلد ١، ١٩٨٤م، ص ٦٠.

الصمادي، محمد، "الامن الغذائي والتعاون العربي"، مجلة شؤون
عربية، العدد ٢٣، شباط ١٩٨٣م، ص ٣٠.

محمد، عبدالرحمن عبد العاطي، "التنسيق الصناعي بين دول مجلس
التعاون الخليجي في ظل الاتفاقيات الاقتصادية الموحدة"،
مجلة افاق اقتصادية، العدد ١٦، السنة ٤، تشرين اول
١٩٨٣م.

عيسى، عبد المظفود عبدالله، "التكامل الصناعي بين اقطار الخليج
العربي وعلاقته بمستقبل التكامل الاقتصادي العربي"، مجلة
الخليج العربي، المجلد ١٣، العدد ١، ١٩٨١م، ص ٨٣.

بين دول الخليج العربية"، مجلة افاق اقتصادية، العدد ٨،
السنة ٢، تشرين اول ١٩٨١م، ص ٣٥.

فريق من الباحثين، التجارة العربية البيئية: واقعها، معوقاتهما،
سبل تطويرها، مجلة المستقبل العربي، عدد ٥٠، حزيران
١٩٨٧م، ص ٣١.

للاداء، وهيب، "مناعة الاسبدة الكيماوية في الخليج العربي" مجلة
الخليج العربي، المجلد ١٣، العدد ١، ١٩٨١م، ص ٣١.

الطويز، عبدالله، "سبع سنوات من العمل الاقتصادي المشترك في
اطار مجلس التعاون"، مجلة التعاون، العدد ١٢، السنة ١٢،

١٩٨٨م، ص ١١٧.

"مجلس التعاون: التطلعات --- الانجازات ---"
العقبات، مع التركيز على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة
مجلة التعاون، العدد ١٠، السنة ٣ ١٩٨٨م، ص ١٤٨ .

الطيسي، حميد، "مستقبل التنمية ودور العمل العربي المشترك"
مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، العدد ٦، السنة ٣،
عمان - الاردن، ٦ كانون اول ١٩٨٧م .

كاظم، صبري، "واقع الصناعة النفطية في الوطن العربي وفاق
تطورها، التكرير"، مجلة ديارنا والعالم، العدد ٨١، السنة
٧، ايلول ١٩٨٢م ص ١٦ .

كناد، خلف عبد الحسين، "السوق المشتركة لقطار الخليج العربي
ودورها في التكامل الاقتصادي العربي المشترك" مجلة الخليج
العربي، العدد ١، المجلد ١٣، ١٩٨١م، ص ١٧٧ .

الكواري، علي خليفه، "نحو استراتيجيه بديلة للتنمية الشاملة في
اقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط" مجلة شؤون عربية
العدد ٤٩، اذار/مارس ١٩٨٧م ص ١٩٦ .

حقيقة التنمية النفطية (حالة اقطار
الجزيرة العربي)، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٧، السنة
٤، ايار ١٩٨١م، ص ٣٤ .

وحمزه محمد، "نحو سياسة اقتصادية جديدة في
دول الخليج العربية" مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية
العدد ٥٢، السنة ١٣، اكتوبر ١٩٨٧م، ص ١٠٣ .

الكواري، محمد سالم، "في العمل الاقتصادي المشترك لدول مجلس
التعاون" مجلة التعاون، العدد ٧، السنة ٢، ١٩٨٧م، ص ١٧٣

مثولي، مختار محمد، و عبد الرحمن، عبد الحمود، "تطور اقتصاديات
دول مجلس التعاون لدول الخليج خلال الفترة من ١٩٧٠ -
١٩٨٢م"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٤٣
السنة ١٣، يوليو ١٩٨٥م، ص ١١٣ .

مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الشرة الاقتصادية، العدد ٢،
الرياض، مطبعة الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج
العربية، ١٩٨٧م.

التقرير السنوي، الامانة العامة، الرياض -
السعودية ١٩٨٥م.

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الكتاب السنوي للحسابات
القومية للبلاد العربية، الامانة العامة، العدد ٣ عمان
- الاردن، ايلول ١٩٨٢م.

الكتاب السنوي للبلاد العربية، الامانة
العامة، العدد ٥، عمان - الاردن، ايلول ١٩٨٢م.

المعري، عبداللطيف ابراهيم، "التكامل الزراعي والامن الغذائي في
دول مجلس التعاون" مجلة التعاون، العدد ٩، السنة ٣،
١٩٨٨م ص ١٧٣.

منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الامين العام
السنوي، اعداد مختلفة.

موسى، مصطفى عبد العزيز، "مجلس التعاون لدول الخليج العربية،
دراسة اوليه لضروراته واهدافه وهيكله التنظيمي"، مجلة
ديارنا والعالم، العدد ٦٤، السنة ٦، ابريل ١٩٨١م، ص ٣٤.

"التكامل الاقتصادي بين دول الخليج وشبه
الجزيرة العربية -- وتجربة السوق الاورورية المشتركة"،
مجلة ديارنا والعالم، العدد ٤٢، السنة ٤، حزيران ١٩٧٩م،
ص ١٨.

"مجلس التعاون الخليجي: التنسيق كمحور
اساسي لتطبيق التكامل"، مجلة ديارنا والعالم، العدد ٦٦،
السنة ٦، حزيران ١٩٨١م، ص ٢٨.

"ظاهرة الانبهار بالثراء النفطي وحليلة
مواقع دول الخليج العربية -١-"، مجلة ديارنا والعالم،
العدد ٧، السنة ٦، تشرين اول ١٩٨١م،
- ٢١٠ -

ناصر، عبد الهادي، "الصادرات البتروكيماوية العربية بين الحواجز الجمركية وفاق التطوير"، مجلة ديارنا والعالم، العدد ١٠٩، السنة ١٠، كانون ثاني ١٩٨٥م، ص ٢٩.

الحماية "مجلة ديارنا والعالم"، العدد ١١٨، السنة ١٠، تشرين اول ١٩٨٥م، ص ٢٤.

النفيسي، عبدالله، "مجلس التعاون الخليجي .. الاطار السياسي والاستراتيجي"، مجلة الخليج العربي، المجلد ١٥، العدد ١، ١٩٨٣م، ص ١٣.

النقيب، خلدون، "ملاحظات حول الاطار الخليج العربي والمشرق العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد ٦٦، السنة ٧، آب ١٩٨٤م، ص ١٢٤.

وشيقة ملامه الى المجلس الاعلى في دورته السادسة، مسقط/نوفمبر ١٩٨٥م، مجلة التعاون، العدد ٣ السنة ١، ١٩٨٦م، ص ١٩٣.

وكالات الانباء - الرياض، "ساسة بتروليه موحدة"، تعويضات نغطية لدول المجلس المتضرره"، مجلة ديارنا والعالم، العدد ١٧٥، السنة ٧، ٢٢ فبراير ١٩٨٢م، ص ٢٦.

المؤتمرات والندوات والمحاضرات:

التميمي، عبدالملك خلف، "الخليج العربي دراسة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي"، توصيات وبحوث الندوة العلمية لابعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاطار الخليج العربي، جامعة بغداد، بغداد - العراق، شباط ١٩٨٠م.

خواجكيه، محمد هشام، "التكامل الاقتصادي في الخليج العربي: نماطه وسبل تحفيقه"، ندوة التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي، منشورات جامعة الكويت، الكويت، ١٩٧٩، ص

الدين، ماجد بدر جمال وعبدالعزيز محمد سعيد، "الاعراق والمنافسة في اسواق مجلس التعاون الخليجي"، مؤتمر الصناعيين في دول الخليج العربي، الدوحة - قطر، ٨ - ٩ ديسمبر ١٩٨٥م.

الرميحي، محمد غانم، "الاسس التاريخية و الاجتماعية للتكامل الاقتصادي في الخليج العربي"، ندوة التنمية و التعاون الاقتصادي في الخليج العربي، منشورات جامعة الكويت الكويت، ١٩٧٩م.

"مجلس التعاون - تنظيم تجربة عربية"، محاضرة في الموسم العلمي الثقافي العربي لمؤسسة عبد الحميد شومان، عمان - الاردن، ٢ / ٤ / ١٩٨٧م.

علوان، عبدالصاحب، "التخطيط الانمائي و الامن الغذائي في الوطن العربي، ندوة الامن الغذائي العربي، منشورات منتدى الفكر العربي، عمان - الاردن ١٩٨٦م، ص ٢٣٩.

علي، خالد تحسين، تجربة التنسيق و التكامل الزراعي - التجربة العربية و التجارب الدولي، التقرير العام المقدم الى ندوة التنسيق و التكامل الزراعي العربي، المنعقدة في ٨/٩/١٩٨٦م، ص ١١٩

عوني، صباح ياسين، "امكانية النقل و التسويق الداخلي لتبادل المنتجات البترولية و الغاز الطبيعي بين الدول العربية"، مؤتمر الطاقة العربي الرابع، الجزء الرابع، اوراق قسم الصناعات النفطية بغداد - العراق، ١٤ - ١٧ اذار ١٩٨٨م، ص ٣١٩

الليسي، حميد، "نحو سياسة بترولية عربية مشتركة"، ندوة التنمية الاجتماعية و التعاون الاقتصادي في الخليج العربي، منشورات جامعة الكويت، الكويت ١٩٧٩م.

كاسم، غفار عباس، "حول التكامل الاقتصادي الانمائي في الاطار الخليجي"، ندوة التنمية الاجتماعية و التعاون الاقتصادي في الخليج العربي، منشورات جامعة الكويت، الكويت، ١٩٧٩م، ص

كرم، انطونيوس، "التبعية الاقتصادية في دول الخليج"، ندوة التنمية الاجتماعية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي، منشورات جامعة الكويت، الكويت ١٩٧٩م، ص ٤٩٥ .

لطفي، علي، "نحو سياسة بترولية خليجية مشتركة"، ندوة التنمية الاجتماعية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي، منشورات جامعة الكويت، الكويت ١٩٧٩م.

المري، جابر عبدالهادي وشريح، فهد رشيد، "الغاز الطبيعي والتكامل بين الاقطار المشرق العربي، مؤتمر الطاقة العربية الرابع الجزء الثاني، اوراق مصادر الطاقة، بغداد - العراق، ١٤ - ١٧ اذار ١٩٨٨م.

منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول واخرون، مؤتمر الطاقة العربي الرابع، الجزء الخامس، الاوراق القطرية، بغداد - العراق، ١٤ - ١٧ اذار ١٩٨٨م.

الوثاري، عبدالعزيز، "فرص التعاون والتنسيق والتكامل في صناعة التكرير العربية"، مؤتمر الطاقة العربي الرابع، الجزء الرابع، اوراق قسم الصناعات النفطية، بغداد - العراق، ١٤ - ١٧ اذار ١٩٨٨م، ص ٥ .

production was refined domestically in the year 1987.

Finally this study found that the trade and agriculture approaches are important but not sufficient conditions for the establishing the GCC council.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

low in which the agricultural trade balance recorded a continuous defecate. The increase in the natural and unnatural population growth, increase in the personal income and standard of living, urban-rural migration, low level of agricultural investment and low level of labor force participation are responsible for increasing and widening the food gap in the GCC countries.

Since these countries depend mostly on producing and exporting oil, while on the other hand, they imported all the consumer and capital goods from outside, this leads to increase the degree of openness in which the openness of the GCC countries regarded as one of the highest level in all the developing countries. In spite of that, the trade balance recorded a contineous surplus, and the inter-GCC countries trade record a decline of 6.7% per year during the study period. The contribution of the inter-trade is very low compared with the whole trade except for Bahrain due to increase in its re-export. In addition to that, the domestic product trade decline and its contribution in the enter-trade was 16%, while 84% is re-export.

The GCC countries depends heavily on oil production as the main source of national income and essential element in economic development. The unstable oil prices and fluctual demand effects negatively the GCC countries, as a result, the oil production decline by 5.8% per year, on average. The Soudi Arabia captured more than half of the GCC production. The oil reserve of the GCC countries equal to 41.6% of the world reserve. It was also noted that the capacity of the GCC oil refinery is very low compared with the world refinery, it equal to 3.7%, while 35.2% of the GCC

ABSTRACT

The economic unity and integration received great attention in the economic literature due to the advantages that can be achieved through integration such as economic of scale that can be achieved through increasing the production and minimization of the cost of production, in addition to that the integration increased the negotiation power to the integrated countries and lowers exposed to the external effects. The Gulf countries have the same geographical, nature, political, history and economic features, these features and others encouraged the Gulf countries to established the Gulf Cooperative Council (GCC).

This study analysis the basis and justifications of establishing the GCC. The study analysis the well-being of the GCC from three different approaches, these approaches are the agriculture, trade and petroleum approaches. The Gulf countries before discovering the oil used to depend mainly on exploiting and trading pearles, agriculture and commodity trade until the oil was discovered in 1932.

The agricultural sector in the GCC countries faced a lot of obstacles either natural or humanity which effect the performance of the agricultural sector. The contribution of agricultural sector in GDP is very low it reaches 2.4% for the year 1985. In spite of that, the vegiteranian production achieved a growth rate equal to 12.7% per year, where the production of the Soudi Arabia, United Arab Emirate and Oman capture 96.6% of the GCC production. It was noted that the average self-sustain was very